مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

سلسلة الدراسات التاريخية 31

بعض ملامح
أزمة افريقية الاقتصادية
في القرن الخامس للاسلام



تأليف
ضياء محمد سالم شرف الدين



1999 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

سلسلة الدراسات التاريخية 31

بعض ملامح
أزمة افريقية الاقتصادية
في القرن الخامس للإسلام



تأليف

لمياء محمد صالح شرف الدين



1999 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

بعض ملامح أزمة

افريقية الاقتصادية

الطبعة الأولى

1429 ميلادية 1999 افرنجي

رقم الإيداع: 4589/ 99/ دار الكتب الوطنية

الرقم الدولي الموحد

ردمك: 3 ـ 002 ـ 23 ـ 9959 1S B N

الوكالة الوطنية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي ــ ليبيا

هاتف: 9090509 - 9097074

بريد مصور ــ 9096380



مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية
سلسلة الدراسات التاريخية (31)

بعض ملامح أزمة افريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للاسلام

تأليف
لمياء محمد سالم شرف الدين



1999ف
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

المحتويات

الباب الثالث
بعض ملامح أزمة إفريقيّة
في القرن الخامس للإسلام

الإهداء

أرفع هذا العمل العلمي إلى روح أبي الذي طالما تطلّع إلى هذا الجهد البحثي، فلم يقدّر له ذلك. وإلى والدتي العزيزة التي أرجو أن يسعدها.

مقدمة

إن المتصفح للدراسات المتعلقة بتاريخ العرب الوسيط، يلحظ أنّ أغلبها اهتم بالتاريخ السياسي والمذهبي. أما التاريخ الاجتماعي والاقتصادي فلم يحظ بنفس الأهمية وقد يجد المرء بعض العذر لتوجه الدّارسين هذا، فالبحث في التاريخ الاجتماعي ـ الاقتصادي تكتسيه صعوبات جمة. فالمتمعن في مصادرنا العربية الأولى يلاحظ كيف أنها نهجت نهجاً يكاد يكون واحداً، تحددت من خلاله معالم تاريخ العرب الوسيط الذي انحصر تبعاً لهذا النهج في الأمور السياسية والمذهبية، والتي تتمحور أساساً حول مواضيع الخلافة وقيام «الدولة» وسقوطها والحروب والفتن السياسية والمذهبية. كما لوحظ عليها وقوعها تحت تأثير الأُسر الحاكمة، بحيث أنّ المؤرخين كانوا يلتزمون إلى حدّ كبير بتوجه الأُسر الحاكمة ويخضعون لرؤاها. إن هذا التوجه جعل المؤلفين الأوائل يقصرون اهتمامهم على القضايا التي تمس الأسر الحاكمة ومن يدور في فلكها، أما المواضيع المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية فكانت عرضيّة. كما أن صعوبة البحث في تاريخ العرب الوسيط من منظور اجتماعي ـ اقتصادي لا تتمثل في ندرة النصوص ذات العلاقة فحسب، وإنما تتمثل أيضاً في غياب المعطيات الكميّة.

لكن، بالرغم من كل هذه العقبات التي قد تعترض الباحث في تاريخ العرب الوسيط الاجتماعي ـ الاقتصادي، والتي تأتي في مقدمتها ندرة المعلومات وشحتها، فإن العديد من المستشرقين وفّقوا في توظيف المعلومات المتناثرة في المصادر العربية الأولى لدراسة تاريخ العرب الوسيط من هذا المنطلق، ولكن وفق نظرة انتهت إلى وضع تاريخ العرب في قوالب يصعب على غير المتخصص إدراك

مراميها. فالمستشرقون الأوائل عمدوا في كتابة التاريخ العربي وتفسيره إلى تبني رؤية يغلب عليها الطابع الاستعماري، الذي سعى لإبراز دونية المجتمعات العربية وعدم قدرتها على التحضر.

وإذا ما كان التاريخ العربي الوسيط يشكو بصفة عامة من هذه المعضلة، معضلة نقص المعلومات وتفاسير المستشرقين، فإن تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط لا يزال يشكو بالإضافة إلى هذين العاملين من عامل التفسير العرقي. فوفق وجهة نظر المستشرقين قُسّم تاريخ المغرب إلى قسمين: أحدهما تابع للحضر والآخر تابع للبدو مؤكدين على أنّ كل أزمة تمر بها المنطقة هي بفعل البدو دون غيرهم. فالبدو وفق هذه الرؤية هم من أقضّوا مضجع الكيانات السياسية المتعاقبة على إفريقيّة (الأغالبة، الفاطميون، الزيريون) وأوقعوا بلاد المغرب في دائرة التجزؤ في القرن الثاني للإسلام، وأقاموا كيانات خاصة بهم في المغربين الأوسط والأقصى. ولعل أهم الأحداث التي تناولها المستشرقون بالبحث بعد الفتح العربي للمغرب هو حدث الهجرة الهلالية إلى إفريقيّة زاعمين بأنها كانت السبب الرئيسي في أزمة إفريقيّة الاقتصادية وانهيار سلطة بني زيري.

هذا، والجدير بالذكر أن هذه الوجهة في تفسير بعض أحداث المغرب الوسيط ـ عامة ـ من منطلق الصراع بين البدو والحضر وتعليل أزمة إفريقيّة بدخول بدو بني هلال إليها، لم تكن حكراً على المستشرقين، ذلك أن ثلة من الدارسين الباحثين العرب اتخذوا الوجهة ذاتها وغالوا في إبرازها.

غير أن هذا التفسير الذي قدّمه المستشرقون الأوائل والذي تبناه عدد من المؤرخين العرب، بدأ يفقد بعض بريقه بظهور دراسات وتفسيرات أخرى تبناها بعض المستشرقين والعرب على حد السواء، عملت على دراسة تاريخ المغرب الوسيط والبداوة والحضارة بموضوعية. مضيفة بعداً حيوياً على الأزمة التي شهدتها إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام. فذهب هؤلاء الباحثون إلى القول بأن أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام كانت نتيجة حتمية لفقدان السلطة المركزية «الإمارة الزيرية» السيطرة على مصادر الثروة (طرق التجارة إلى بلاد الذهب/ السودان).

وبالرغم من أهمية ما فسّر به الدّارسون جميعاً أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام، فإن تفسيراتهم لم تكن لتضع الأزمة في إطارها المحدّد. ذلك أن كلا منهم فسّرها من خلال جزئية معينة (قضية الصراع بين البدو والحضر، قضية الذهب). فالاعتماد حسب اعتقادي على عامل دون غيره في تفسير حدث ما لا يكفي لاستيعاب طبيعة الواقعة من منطلق شمولي. لهذا، ونتيجة لأهمية هذا الحدث «أزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام» ولجزئية التفسيرات من جهة وتبعيتها في الأغلب للرؤى الاستشراقية من جهة أخرى، وقع الاختيار على دراسة أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام من منطلق مغاير، ولكنه لا يتجاهل بطبيعة الحال التفاسير الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بهذا الحدث لا يكمن في تسليط الضوء على الأطروحات التقليدية اللصيقة به فحسب، بل وفي اعتباره مرحلة فاصلة بين حقبة أُعتقد بأنها تمثل فترة البناء والتشييد وبين حقبة عمّت فيها الفوضى والتخريب. لذلك فإن التهيئة الطبيعية لعرض وجهة النظر المقترحة في هذه الدراسة تتطلب عرض هذه التفاسير ونقدها. والرؤية المقترحة في هذه الدراسة لا تلغي التفاسير الأخرى ولكنها تضيف بعداً آخر يتمثل في دور القبيلة والعقيدة وعلاقتهما بالسلطة المركزية. فثالوث القبيلة والعقيدة والسلطة المركزية ظهر جلياً في المصادر العربية الأولى، كما تناوله بعض الدارسين كمحور رئيسي لتفسير قيام «الدول» وسقوطها ببلاد المغرب. غير أن هذه الدراسات المتعلقة بتفسير أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام تجاهلت هذه القضايا عن قصد تارة وعن غير قصد تارة أخرى.

ولئن ارتبط بُعد الدراسة الزمني بالقرن الخامس للإسلام وبُعدها المكاني بإفريقيّة، فإن النظرة الشمولية لبلاد المغرب كانت من ضروريات الدراسة للإلمام بجميع المعطيات منذ القرن الأول للإسلام وحتى القرن الخامس. وما العودة إلى أحداث القرن الأول للإسلام ومرحلة الفتح العربي الإسلامي لبلاد المغرب ثم أحداث القرنين الثاني والثالث وما شهداه من قيام لإمارات عدة إلا محاولة لإبراز أن الرؤية المقترحة في الدراسة ـ والتي تتمحور حول أهمية عاملي القبيلة والعقيدة وعلاقتهما

بالسلطة المركزية في تفسير الأحداث ـ لا تقتصر على تفسير أزمة إفريقيّة في القرن الخامس وحسب، بل إنها صالحة ومهمة لتفسير العديد من جزئيات تاريخ المغرب الوسيط. علاوة على ذلك، فهي محاولة للتأكيد على أن الأزمة التي شهدتها إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام لم تكن ـ وكما ذهب العديد من الدارسين ـ وليدة القرن الخامس بل هي سابقة له، ونتيجة لتراكمات عدة انفجرت في القرن الخامس.

ووفقاً لهذا التصور قسمت الدراسة إلى أبواب ثلاث صدَّرتها بمقدمة. كما قسمت الأبواب الثلاث إلى عدة فصول. فالباب الأول الذي يحمل عنوان «المغرب في القرن الثالث للإسلام من التجزئة إلى الوحدة»، تعرضت فيه إلى أهمية عاملي العقيدة والقبيلة في فتح بلاد المغرب، ثم أهميتهما في قيام الإمارات المستقلة العديدة التي شهدتها المنطقة، وعلاقتهما بالسلطة المركزية. وقمت بتجزئة هذا الباب إلى ثلاثة فصول، تناولت في الفصل الأول بلاد المغرب الأقصى في ظل الفتح الإسلامي ثم تجزؤها إلى إمارات محلية مستقلة (برغواطية، مدرارية، إدريسية) وتوقفت عند إمكانيات هذه الإمارات الاجتماعية والاقتصادية وأوضاعها السياسية. وتطرقت في الفصل الثاني إلى بلاد المغرب الأوسط وقيام الإمارة الرستمية الإباضية بها، مبرزة الازدهار الاقتصادي المسجل بها، في حين تعرضت في الفصل الثالث إلى بلاد المغرب الأدنى ـ محور الدراسة ـ منذ الفتح، مروراً بقيام الإمارة الأغلبية وانتهاء بقيام الخلافة الفاطمية (296هـ) وخروجها إلى مصر (362هـ) مع الإشارة إلى إمكانيات المنطقة الاجتماعية والاقتصادية.

أما الباب الثاني الموسوم بـ «إفريقيّة بين المدّ الحضري والمدّ البدوي (362/ 442 هـ)» فقد حاولت من خلاله تفنيد الرؤية القائلة بأن مظاهر الحضارة كانت قد اقتصرت على المغرب الساحل، وبالتالي كانت البداوة طابعاً وسمة لسكان المغرب الداخل. مع الإشارة إلى أن الحضارة والبداوة سمتان ارتبطتا بأوضاع اقتصادية ـ مناخية بدرجة أولى، وليستا طبيعتين اجتماعيتين. ولقد تناولت هذا المحور في ثلاثة فصول. تعرضت في الفصل الأول إلى «المدّ الحضري بالمغرب الساحل» ومن خلاله تناولت أهمية أنشطة المنطقة الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة)، وما شهدته من مدّ عمراني وإنشاءات. في حين تناولت في الفصل الثاني «المدّ

الحضري بالمغرب الدّاخل» ومن خلاله تعرضت إلى مدن الدّاخل ومراكز الاستقرار به إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية المزاولة به. أما الفصل الثالث وهو «المدّ البدوي» فقمت بتقسيمه إلى نقطتين، أولهما «المدّ الزناتي» (بدو زناتة) وتناولت فيه تواجد زناتة بإفريقيّة وحركاتهم في العهد الزيري وتأثيرهم في سير الأحداث والأوضاع. وثانيهما «المدّ الهلالي» (بدو بني هلال)، وتعرضت من خلاله لأسباب الهجرة الهلالية إلى إفريقيّة (442 ـ 443هـ).

أما الباب الثالث والأخير والمتعلق بأزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام فكان محوره النصف الثاني من القرن الخامس، أي منذ تاريخ دخول بدو بني هلال إلى إفريقيّة. ولقد حوى بدوره ثلاثة فصول، تناولت في الفصل الأول «علاقة بدو بني هلال بأزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام» من خلال طرح الرؤى التي تناولت علاقتهم بالأزمة، وتعرضت إلى مراحل تواجدهم بإفريقيّة وأوضاع هذه الأخيرة آنذاك. كما تناولت في هذا الفصل التوجه الزيري إلى النشاط البحري وأبعاده. أما الفصل الثاني فتعرضت فيه إلى أوضاع إفريقيّة الاقتصادية بعد الهجرة الهلالية ومقارنتها بما كانت عليه قبلاً لإدراك مدى علاقة التواجد الهلالي بأزمة إفريقيّة الاقتصادية. أما الفصل الثالث والأخير فخصصته لإبراز أهم ملامح الأزمة. وأجملت فيه كل المعطيات والرؤى والتفاسير ذات العلاقة بأزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام، مع التأكيد على أهمية دور ثالوث القبيلة والعقيدة والسلطة المركزية في هذه الأزمة. وأردفت هذه الأبواب الثلاثة بخاتمة إجمالية لأهم ما طرح في الدراسة من قضايا مع إبراز النتائج التي توصلت إليها.

في الختام، لا يسعني إلا أن أشكر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية لقبوله نشر هذا العمل الذي هو في الأساس أطروحة تقدمت بها إلى قسم التاريخ بكلية التربية بجامعة الفاتح (طرابلس) لنيل درجة الاجازة العالية (الماجستير) في التاريخ الإسلامي، وتمت مناقشتها في 14 ـ 6 ـ 1997ف. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى استاذي الفاضل الدكتور محمود أحمد أبو صوة لما بذله معي من جهد متواصل طوال فترة الدراسة ولما قدّمه لي من ملاحظات قيمة وتوجيهات سديدة.

الباب الأول

1

المغرب في القرن الثالث للإسلام:
من التجزئة إلى الوحدة

تمهيد

تفيد جلّ المصادر التاريخية والجغرافية على حدّ السواء بأن بلاد المغرب كانت تتمتع بإمكانيات طبيعية على قدر من الأهمية. فالمناخ المتوسطي ـ بالرغم من بعض عيوبه ـ قد مكّن المقيمين على ضفتيه من تحويل العديد من أراضيه إلى مساحات زراعية. فالمناطق المطلة على سواحله الجنوبية، حيث تتراوح كميات الأمطار بها ما بين 500 و1000 مم، تميزت بزراعة وإنتاج الحبوب. في حين أنّ المناطق الوسطى لبلاد المغرب والتي تتراوح فيها كميات الأمطار ما بين 250 و500 مم اختصت بالزراعات البعلية (غراسة أشجار الزيتون والأشجار المثمرة..). أما المناطق الصحراوية التي تستقبل أقل من 250 مم من الأمطار فيرتكز النشاط الزراعي بها على غراسة أشجار النخيل.

علاوة على ما تمتعت به بلاد المغرب من إمكانيات زراعية، كان وقوع بعض مدنها على ساحل المتوسط من جهة ووقوع بعضها الآخر مطلاً على الصحراء من جهة أخرى، قد خوّل لقاطني هذه الأرجاء مزاولة التجارة البعيدة. فكانت بلاد المغرب وسيطاً رئيسياً في تجارة العبور التي تربط بلاد السودان ببلدان شمال المتوسط، وبين هاتين المنطقتين وبين بلاد الشرق.

إن لتباين الإمكانيات الطبيعية ـ الاقتصادية بين مناطق بلاد المغرب دوراً في تحديد خلفية السكان. فتبعاً لموقع الاستيطان والفعاليات الاقتصادية يمكن تصنيف المغاربة وتحديدهم. فنجد في مناطق الساحل ذات الإمكانيات الزراعية ما يطلق عليهم أهل المدر، وهم المغاربة المستقرون الذين يعتمدون على النشاط الزراعي بالدرجة الأولى. أما في المناطق الداخلية (السهول المرتفعة وبلاد الواحات)،

فنجد أهل الوبر المتنقلين حسب مواسم الرعي، حيث يقوم معاشهم على الرعي والتجارة بين الساحل وبين بلاد السودان.

ومن الجدير بالتنويه، أنه لا يمكن الجزم بانفصال هذين النمطين الاجتماعيين الاقتصاديين المتواجدين ببلاد المغرب عن بعضهما البعض وتنافرهما المستمر، فكلاهما محتاج إلى الآخر. ففي حين كان مغاربة الساحل يمدون مغاربة الدّاخل بما يحتاجونه من مواد غذائية ـ حبوب في المقام الأول ـ وبعض السلع المصنعة (الأنسجة، الأواني)، كان مغاربة الدّاخل يُميرون الساحل بإنتاج نشاطهم الرعوي (جلود، صوف)، وبإنتاج النخيل، إضافة إلى البضائع المستجلبة من بلاد ما وراء الصحراء. غير أن هذا التنوع الذي كثيراً ما كان محل نزاع بين الطرفين، كان يحمل بذور التكامل التي أُستغلت من هذا الجانب أو ذاك في مراحل تاريخية مختلفة لبعث كيان سياسي قوي ومتميز.

إن انقسام المغرب إلى منطقتى استقرار وتنقل لا يعني بالضرورة أن الاستقرار كان حكراً على الساحل، وأن التنقل كان موهوناً بالداخل. فتشير بعض الدراسات الأثرية إلى انتشار مراكز الاستقرار بمناطق المغرب الداخل من طرابلس شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً. ولقد اتخذت مراكز الاستقرار هذه تسميات مختلفة. فكانت بالجنوب «الليبي» و«التونسي» قصوراً أو غرفاً، أما في «الجزائر» فقد أُطلق عليها مصطلح قلعة، في حين سميت بالمغرب الأقصى أغادير. ويُذكر أن هذه المراكز قد وجدت ببلاد المغرب منذ القديم أي ما قبل دخول الفينيقيين المنطقة.

إن قيام مثل هذه المنشآت ـ إن صح القول ـ في مناطق الدّاخل (جنوب طرابلس وتونس والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى)، والتي يغلب على أكثرها الطابع الصحراوي التجاري كانت إلى جانب كونها مراكز استقرار لنمط من السكان الرّحل وشبه الرّحل في مواسم بعينها، مراكز تجارية تربط الشمال بالجنوب والعكس. وتتأكد ظاهرة الاستقرار بمناطق الدّاخل من خلال وظيفة هذه المؤسسات (الأغادير، القلاع، القصور..). فهي إلى جانب كونها مخازن (مطامير) للمواد الغذائية والأشياء الثمينة، كانت مخازن للسلاح ومتاجر وحصون. كما كانت تعبّر عن استقلال وازدهار اقتصادي لتجمع سكاني بعينه.

إن هذا الاستقلال المعتمد أساساً على إمكانيات المنطقة الاقتصادية «المتواضعة» جعل مواقف سكان المغرب الدّاخل تتذبذب بين الشدّة في العداء والشدّة في الترحاب. ففي حين تسجل المصادر الكلاسيكية عناد مغاربة الدّاخل وشدّة مقاومتهم للرومان وللبيزنطيين، تُفيد بأنهم كانوا قد أحسنوا استقبال الوندال أولاً ثم العرب المسلمين في فترة لاحقة.

فما أن لامست أقدام الجيوش الإسلامية الأجزاء الشرقية من بلاد المغرب فيْ عهد عمر بن الخطاب (13 ـ 24هـ) حتى سارعت قبائل المغرب الدّاخل إلى مُساندة المسلمين ونصرتهم، وبإسلام وزمار بن صقلاب أمير مغراوة وسائر زناتة في عهد عثمان بن عفان (24 ـ 35هـ) دخلت سائر زناتة الإسلام. ولقد بادر هؤلاء للتعاون مع الفاتحين إثر ذلك. فيُذكر أن لواته قد دخلت صلحاً تحت لواء المسلمين. كما فُتحت مناطق الداخل ما بين برقة وزويلة بِيُسر، وصارت كلها للمسلمين. ولقد أدرك عقبة بن نافع أهمية بناء مدينة تكون قاعدة للإسلام ببلاد المغرب ومقراً تخرج منه الحملات، فبنى مدينة القيروان سنة (50هـ).

وببناء القيروان الذي يُعتبر وجهة جديدة للتعاون المشرقي ـ المغربي إذ كانت هذه الأخيرة، ووفقاً لموقعها في منطقة داخلية مركزاً تجارياً من الأهمية بمكان ـ تمكن الفاتحون من ممارسة النشاط التجاري، الذي كان النشاط الاقتصادي الرئيسي لهم في الجزيرة العربية. وقامت بين القيروان وبين بلاد المشرق علاقات تجارية مهمة.

وتعاقب دخول مغاربة الدّاخل تحت لواء المسلمين. واعتمد الفاتحون على العديد منهم في حركة الفتوح. فتشير المصادر إلى أن هلال بن ثروان اللواتي قد تقدم صحبة محمد بن بكير وبِأمرٍ من حسان بن النعمان جند الخلافة الفاتح نحو إفريقيّة. وفي فترة لاحقة تقدم طارق بن زياد الجند الإسلامي ـ الذي تكون من 12,000 فارس مغربي، ليس فيهم من العرب سوى 27 رجلاً ـ لفتح بلاد الأندلس. كما قاد طريف بن مالك الجيش الخلافي قبل ذلك فاتحاً الجزيرة الخضراء بالأندلس، والتي نسبت إليه فيما بعد.

وباستمرار حركة الفتح ببلاد المغرب، لم يعد التعاون بين المشارقة والمغاربة حكراً على قبائل الدّاخل، إذ أنه باعتناق مغاربة الساحل الإسلام والدخول تحت لوائه شهدت المنطقة مرحلة جديدة من مراحلها. فتشير المصادر إلى مبادرة بعض مغاربة الساحل للتعاون مع المشارقة. فإثر قضاء حسان بن النعمان على الكاهنة استأمنت إليه قبائل أوروبة وطلب 12,000 فارساً منهم يجاهدون مع العرب. فعقد لوائين لولدي الكاهنة، لكل منهما على 6,000 فارساً وأخرجهم مع العرب يقاتلون الروم ومن تبعهم من المغاربة.

وكان من أبرز شواهد هذه المرحلة الجديدة التعاون بين مغاربة الساحل وبين مغاربة الداخل الذي عُزّز ببناء مدينة القيروان. المدينة التي أزالت الحاجز الذي كان يفصل بين المجتمع الحضري (الزراعي) وبين المجتمع البدوي (التجاري). إن هذا التغيير الذي أحدثته هذه المؤسسة الحضرية يعود الفضل فيه إلى أهمية العقيدة الإسلامية، والتي استمدت قوتها من تجمعات قبلية مشرقية ومغربية مكّنت المنطقة في خاتمة المطاف من توحيد إمكانياتها الاقتصادية والسياسية.

لكن هذه الوحدة، وهذا التآلف لم يستمرا طويلاً. فعلى المستوى الاقتصادي ارتبطت عمليات الفتح المتأخرة بإقطاع العديد من الأراضي إلى قادة الخلافة الأموية وولاتها. وبامتلاكهم أجود أراضي المنطقة وأخصبها تكونت طبقة أرستقراطية مشرقية على حساب حلفاء الأمس مغاربة الداخل. أمّا على المستوى السياسي فقد أوقفت الخلافة الأموية المناصب السياسية القيادية على شخصيات مشرقية. فقد أقصى موسى بن نصير طارقاً بن زياد عن طنجة وولّى مكانه ابنه عبد الملك. كما ولّى ابنه عبد الله على إفريقيّة نيابة عنه عند خروجه إلى الأندلس سنة (93هـ). ثم عند انصرافه عن الأندلس إلى إفريقيّة ومنها إلى المشرق سنة (95هـ)، ولّى عليها ابنه عبد العزيز.

وأُعتبرت بادرة موسى بن نصير هذه، (تولية أبنائه على عمالات المغرب) فاتحة لسياسة جديدة لم تكتف بتهميش المغاربة اقتصادياً وسياسياً في بلاد المغرب فحسب بل وفي الأندلس. فالمصادر تُجمِع على أن ولاة الأمر بالأندلس منذ عودة موسى بن نصير إلى إفريقيّة ومنها إلى المشرق وحتى قيام ثورة ميسرة كانوا من

أصل مشرقي. فاستعمل محمد بن يزيد (97 ـ 99هـ) على بلاد الأندلس الحُرّ بن عبد الرحمن الثقفي. واستخلف إسماعيل بن أبي المهاجر (100 ـ 101هـ) عليها السمح بن مالك الخولاني. أما بشر بن صفوان (103 ـ 109هـ) فولّى عليها عنبسة ابن سحيم الكلبي ومن بعده يحيى بن سلمة الكلبي. وولّى عبيدة بن عبد الرحمن السلمي (110 ـ 115هـ) على الأندلس حذيفة بن الأحوص القيسي ثم الهيثم بن عبيد الكناني، ثم عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي. أما عبيد الله بن الحبحاب (116 ـ 123هـ) فلقد استعمل عليها عقبة بن الحجاج السلولي، واستعمل على طنجة وما والاها ابنه إسماعيل ثم عمر بن عبد الله المرادي.

إن هذه السياسة أبعدت المغاربة خاصة مغاربة المغرب الأقصى عن المشارقة تدريجياً. وفقد مغاربة الداخل على وجه الخصوص امتيازاتهم في المناطق الساحلية التي كانوا قد استقروا بها مع بداية الفتح، إضافة إلى معاملة الولاة التحقيرية لهم ناهيك عن كرامتهم التي أُستُبِيحت فتراجعوا إلى مناطقهم الأولى ببلاد الواحات (الرعوية ـ التجارية).

تجاه هذه السياسة الجديدة، وابتعاد الولاة عن المبادىء التي بشرت بها الدعوة الإسلامية والمتمثلة في اعتبار جميع المسلمين سواسية لا فرق بينهم إلا بالتقوى، انتفض المغاربة على الخلافة الأموية مُعتنقين المذهب الخارجي الذي نادى بالعودة إلى نقاوة الإسلام الأولى التي كانت في عهد الرسول والخلفاء الراشدين. وباعتناق المغاربة المذهب الخارجي بدأت مرحلة جديدة في تاريخ بلاد المغرب عمتها الاضطرابات وخروج بعض المناطق عن الإدارة المركزية، وتكوين وحدات سياسية، وكيانات محلية مستقلة. وتجزأت بلاد المغرب مجدداً وفق نمطين اقتصاديين أحدهما زراعي في الشمال والآخر تجاري في الجنوب. فقامت الإمارة البرغواطية سنة (127هـ) بتامسنى، والإمارة المدرارية سنة (140هـ) بسجلماسة والإمارة الرستمية عام (162هـ) بتاهرت. وفي مرحلة لاحقة ضمن عوامل أخرى قامت الإمارة الإدريسية سنة (172هـ) بوليلى، والإمارة الأغلبية سنة (184هـ) بإفريقيّة، لتقع بذلك كامل بلاد المغرب في دائرة التجزؤ والانقسام.

ولا مندوحة من الإشارة إلى أن الحديث عن هذه الإمارات لن يكون بنفس

التوازن، ذلك أن المعلومات ارتبطت وباستمرار بتعدد قيام الكيانات السياسية في هذه المنطقة أو تلك. فالمعلومات المتعلقة مثلاً بتاريخ المغرب الأوسط كانت متواضعة. إذ أن المنطقة لم تشهد غير قيام الإمامة الرستمية والتي لم يمتد نفوذها ليضم بقية الأراضي «الجزائرية». وحيثُ إن تاريخ المغرب الأوسط لا يزال يُبحث من منطلق قُطري ضيق أسهمت مدرسة الاستشراق في إبراز أهم ملامحه، عليه يجب أن نتذكر أن غياب المعلومة لا يقلّل من أهمية المنطقة ولا من أهمية إسهاماتها في العصر الوسيط. تبعاً لذلك، ومقارنة بوفرة المعلومات ذات العلاقة بالمغربين الأدنى والأقصى، واللذين شهدا قيام العديد من الكيانات السياسية، فإن الفصل المتعلق بالمغرب الأوسط سوف يشكو من عدة نواقص تكون مشكلة توازن المعلومات وحجمها من أهمها.

في الختام، إن هذه المواضيع وغيرها من القضايا سوف يتم التطرق إليها بشيء من التفصيل ضمن الباب الأول من هذه الدراسة. فهذا الأخير سوف ينقسم إلى ثلاثة فصول. ففي الفصل الأول سأتناول بلاد المغرب الأقصى في ظل الفتح الإسلامي ثم تجزؤه إلى إمارات محلية (مدرارية، برغواطية، إدريسيّة)، مع الإشارة إلى إمكانيات هذه الإمارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما الفصل الثاني فيتطرق إلى بلاد المغرب الأوسط وقيام الإمارة الرستمية الاباضية وإلى الازدهار الاقتصادي المسجل بها. في حين يتناول الفصل الثالث والأخير إفريقيّة ـ محور الدراسة ـ منذ الفتح الإسلامي وحتى قيام الخلافة الفاطمية سنة (296هـ) مع التعرض إلى إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول

المغرب الأقصى

لقد أولى الفاتحون ـ وكما أشرت في السابق ـ عنايتهم لفتح بلاد المغرب الداخل قبل مناطق الساحل. وتفيد المصادر بأن حملات عقبة بن نافع في بلاد المغرب كانت موجهة في المقام الأول إلى مناطقه الداخلية. وتتضح هذه الوجهة من خلال الطرق التي ارتادها ومن بعده الفاتحون. ولكن بتولي موسى بن نصير أمر إفريقيّة (86 ـ 96هـ) تغيرت استراتيجية الفتح، فاهتم هذا الأخير بمنطقة الساحل دون غيرها. فكان أول من نزل طنجة من الولاة[1]. ويفيد ابن عذاري بتوجه موسى إلى المغرب الساحل بإشارته إلى أن مغاربة الداخل في المغرب الأقصى لم يعرفوا غير عقبة بن نافع فاتحاً، «وأن أكثرهم أسلم على يديه طوعاً»[2].

ويبدو أن اهتمام ولاة الأمر ببلاد المغرب ـ بعد فتح الأندلس ـ قد اقتصر على المغرب الساحل. فنتيجة تزايد استقرار المشارقة بمنطقة الساحل الذي خوّل لهم امتلاك الأرض أهم وسائل الإنتاج بالمنطقة، لم يتمتع سكان الداخل للمغرب الأقصى بنفس الامتيازات التي سبق وأن منحت لزناتة إفريقيّة. هذا وإن ترجمت سياسة الولاة تجاه المغرب الداخل في مبادرة موسى بن نصير الذي لم يكتف بإقصاء الشخصيات المغربية ـ التي كان لها دور كبير في استكمال فتح بلاد

---

(1) ابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح إفريقية والأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1964، ص71.

(2) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان وإ. ليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، طرابلس ـ تونس، 1983، ج1 ص42.

المغرب والأندلس - عن مراكز النفود، بل وفي تمكين المشارقة دونهم من الامتيازات السياسية والاقتصادية على حد السواء. فإنها تأكدت وازدادت وضوحاً بتولي يزيد بن أبي مسلم ومن بعده عبيد الله بن الحبحاب.

ولئن استهدفت سياسة يزيد بن أبي مسلم (102 ـ 103هـ) ومسّت مغاربة إفريقيّة، إذ اعتبرهم في مرتبة أدنى من العرب الفاتحين وفيئاً للمسلمين، وخمّسهم ومنعهم من سكنى الحاضرة وألزمهم البقاء في مناطقهم مع فرض الجزية عليهم. وحتى الذين اتخذهم حرساً وحاشية لم يتردد في تصغيرهم، إذ عزم على وشم أيديهم تمييزاً لهم عن غيرهم[3]، فإن سياسة عبيد الله بن الحبحاب (116 ـ 123هـ) قد أضرت بمغاربة المغرب الأقصى وأثارت حفيظتهم. فلقد أساء واليه على طنجة عمر بن عبد الله المرادي السيرة في أهل المغرب «وأراد أن يخمّس مسلمي البربر وزعم أنهم فيء للمسلمين. وذلك شيء لم يرتكبه أحد قبله»[4].

ولقد حاول أهل المغرب الأقصى توصيل نفرتهم من سياسة الولاة هذه واحتجاجهم على حرمانهم من امتيازاتهم السياسية والاقتصادية، وعلى اعتبارهم مجرد وسيلة للفتح إلى الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (105 ـ 125هـ). فتفيد المصادر بخروج وفد من المغرب الأقصى برئاسة ميسرة المطغري - نسبة إلى قبيلة مطغرة البترية - يضم بضعة عشر رجلاً إلى دمشق لمقابلة الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، إلا أنهم فشلوا في ذلك «فأتوا الأبرش فقالوا له: أبلغ أمير المؤمنين أن أميرنا يغزو بنا وبجنده فإذا أصاب نفلهم دوننا وقال هم أحق به. فقلنا هو أخلص لجهادنا لأنا لا نأخذ منه شيئاً، إذا كان لنا فهم في حِلّ. وإن لم يكن لنا لم نرده. وقالوا: إذا حاصرنا مدينة قالوا تقدموا فوقيناهم بأنفسنا وكفيناهم، ثم عمدوا إلى ماشيتنا فجعلوا يبقرونها على السِخال يطلبون الفراء البيض لأمير

(3) الرقيق أبو إسحاق إبراهيم، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق عبد الله العلي زيدان وعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص64. ابن الأثير عز الدين، الكامل في التاريخ، مراجعة وتعليق نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، 1980، ج4 ص182.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج4 ص222.

المؤمنين. فيقتلون ألف شاة في جلد. فاحتملنا ذلك، ثم أنهم سامونا أن يأخذوا كل جميلة من بناتنا. فقلنا لم نجد هذا في كتاب ولا سنة. ونحن مسلمون، فأحببنا أن نعلم أعن رأي أمير المؤمنين ذلك أم لا. قال الأبرش: نفعل»[5]. ولكنهم عندما عجزوا عن مقابلة الخليفة عادوا إلى بلاد المغرب عازمين على الثورة فما أن وصلوا المغرب الأقصى حتى ولُّوا عليهم ميسرة المطغري، ورفعوا شعار الخوارج الصفرية وقتلوا عامل طنجة عمر بن عبد الله المرادي سنة (122هـ) منتهزين فرصة غياب الجند العربي في صقلية. كما قتلوا عامل السوس إسماعيل ابن عبيد الله بن الحبحاب[6].

ومن الجدير بالتنويه، إن من أبرز تابعي ميسرة المطغري كانوا أعواناً للمشارقة الفاتحين ومن قيادات الفتح الذين كان لهم الباع الأكبر في فتح بلاد المغرب والأندلس منهم طريف بن مالك (أو ملوك)[7] وعبد الأعلى بن جريج الإفريقي الرومي مولى موسى بن نصير[8].

وأمام هذا الوضع لم يجد عبيد الله بن الحبحاب مفراً من استقدام الجند الذي كان قد أرسله إلى صقلية بإمرة حبيب بن أبي عبدة الفهري[9] لمواجهة الخوارج الصفرية. وعلى الرغم من كثرة عدد جند الخلافة فإنه فشل في تحجيم القوى الخارجية الصفرية. وبالرغم من مقتل زعيم الصفرية ميسرة المطغري من قِبل أصحابِهِ ـ لمحاولتِهِ الانفراد بالأمر وإعلان نفسهِ خليفة، ضارباً عرض الحائط بالمبادىء التي يقوم عليها المذهب الخارجي من مساواة ومؤاخاة ـ فإن الخوارج

---

(5) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار سويدان، بيروت، د.ت، ج4 ص ص254 ـ 255.

(6) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص ص 73، 74. ابن الأثير، الكامل، ج4 ص222. ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1988، ج6 ص239.

(7) ابن خلدون، العبر، ج4 ص254.

(8) المصدر نفسه، ج6 ص240.

(9) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص53.

استطاعوا بإمرة إمامهم الجديد خالد بن حميد الزناتي إلحاق الهزائم بجند الخلافة وقتلوا عدداً كبيراً منهم سنة (122هـ) أكثرهم من الأشراف حتى سميت الموقعة التي دارت بينهما بموقعة الأشراف[10].

وباشتداد قوة الثورة الخارجية الصفرية بالمغرب الأقصى، أرسل الخليفة هشام بن عبد الملك كلثوم بن عياض (123 ـ 124هـ) والياً جديداً، عاقداً «له على إثني عشر ألفاً من أهل الشام، وكتب إلى والي كل بلد أن يخرج معه بمن معه. فسارت عمال مصر واطرابلس وبرقة»[11]. لكن جميع المحاولات للقضاء على ثورة الخوارج الصفرية باءت بالفشل. فانهزم جند الخلافة في موقعة وادي سبو (بقدورة) سنة (123هـ)[12]، حيث قتل كلثوم بن عياض وحبيب بن أبي عبدة الفهري وفرّ بلج بن بشر القشيري وعبد الرحمن بن حبيب إلى الأندلس.

ولا مندوحة من القول بأن هزائم جند الخلافة أمام الخوارج الصفرية بالمغرب الأقصى بالإمكان تفسيرها بعدة عوامل. لعل عامل تشتت جند الخلافة واختلاف كلمتهم يأتي في مقدمتها. فتذكر المصادر أنه ما أن وصلت طلائع الجند المشرقي بقيادة بلج بن بشر القشيري إلى القيروان حتى ظهرت بينهم وبين الجند البلديين بوادر الشقاق. ويشير ابن عذاري إلى أن ذلك كان نتيجة إلى تطلّع المشارقة الوافدين الجدد للاستقرار بالمنطقة للحصول على ما قد كان تحصّل عليه من قبلهم المشارقة الأوّل (الفاتحون) من امتيازات اقتصادية، تمثلت في الأرض والدُور. فيذكر إنه ما أن وصل بلج القيروان حتى قال لأهلها «لا تُغلِقوا أبوابكم حتى يعرف أهل الشام منازلكم، ومع ذلك كلام كثير يُغيظهم به. فكتبوا إلى حبيب بن أبي عبدة [وهو أحد أشراف العرب المستقرين بإفريقيّة منذ الفتح] يُعرّفونه بمقال بلج. فكتب إلى كلثوم أن ابن عمك السفيه قال كذا وكذا، فارحل بعسكرك عنهم وإلا حوّلنا أعنة الخيل إليك..»[13].

---

(10) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص54. الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص75.
(11) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص54. الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص76.
(12) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص55. ابن الأثير، الكامل، ج4 ص223.
(13) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص54.

إن الانتصارات التي حققها الخوارج على جند الخلافة في بلاد المغرب الأقصى لم تمكنهم من بعث كيان سياسي واحد. فاعتناقهم المذهب الخارجي الذي يلتقي مع المذاهب الأخرى المعادية للسلطة المركزية بالمشرق لم يمنع قيام إمارات محلية في بلاد المغرب الأقصى، نخص بالذكر منها الإمارة البرغواطية بتامسنى والإمارة المدرارية بسجلماسة والإدريسية بفاس.

1 ـ إمارة برغواطة بإقليم تامسنى (127 ـ 499هـ):

إذا ما اعتبرت إمارة برغواطة أولى الإمارات التي انبثقت عن الخوارج ببلاد المغرب الأقصى، فإن المصادر لم تولها الأهمية التي أولت غيرها من الإمارات التي تلتها في الظهور. فعلى الرغم من الحيز المكاني والزماني اللذان شغلتهما هذه الإمارة، فإن المصادر العربية لم تقف عند مؤسسات هذه الإمارة ونظمها. وقد يعود عزوفها عن تناول هذه الإمارة بالتفصيل إلى ارتداد برغواطة، الذي جعل المؤلفين الأوائل يعتبرونها ملحدة، وبالتالي غير جديرة بالاهتمام. لذا، ولكل هذه الأسباب قد عملت على تعويض النقص المشار إليه باستشفاف بعض المعلومات من المصادر الجغرافية.

كنت قد ألمحت إلى أنه بانتهاء الفتح ببلاد المغرب والأندلس تغيرت معاملة المشارقة الفاتحين للمغاربة ـ مغاربة الداخل على وجه الخصوص ـ فكانت الأرستقراطية العربية العسكرية (الأموية) تعمل على الاستحواذ على مراتب النفوذ والسيطرة، متجاهلة مبادىء الدين الإسلامي والتي كانت قد استقطبت من خلالها المغاربة لما تحققه لهم من مساواة ومؤاخاة على جميع الأصعدة. ونتيجة لهذه السياسة انساق المغاربة وراء المذهب الصفري الرافض للسلطة الأموية والمُعبّر عن مصالحهم.

تُجمع المصادر على أن إمارة برغواطة هي أولى الإمارات التي ظهرت ببلاد المغرب الأقصى إثر ثورة ميسرة المطغري ـ الخارجي الصفري ـ. فيذكر البكري إن مؤسس الإمارة البرغواطية هو طريف بن مالك، ملك زناتة وزواغة، والذي كان

أحد أصحاب ميسرة[14]. ويضيف ابن عذاري أن طريفاً قد أسس هذه الإمارة بعد رجوعه من بلاد المشرق إثر انهزام الخوارج بالقيروان، إذ سار إلى إقليم تامسنى فدعا لنفسه فيه. فبايعته القبائل المغربية هناك وقدمته على نفسها[15].

ومن الجدير بالإشارة أنه باستثناء البكري الذي يذكر أن طريفاً كان ملك زناتة وزواغة، فإن أغلب المصادر تصرح بأن طريفاً غريب عن المنطقة من أصل يهودي من ولد شمعون بن إسحاق[16]، قد اعتنق المذهب الخارجي ومن خلاله استقطب الأنصار من قبائل تامسنى الزناتيين.

وإن مرت الإمارة البرغواطية بمرحلتين، كانت في الأولى إمارة خارجية صفرية وفي الثانية ذات عقيدة مبتكرة خارجة عن الإسلام، فإنها اعتمدت في الطورين على سواعد مغاربة الداخل وعصبيتهم. وعلى الرغم من أن البكري يذكر أن صالحاً بن طريف كان قد ادّعى النبوة ووضع تشريعات لديانة جديدة وقرآناً جديداً، فإن أتباعه لم ينكروا عليه هذا الأمر[17]. والملفت للنظر أن هذه الشخصية الغريبة عن المنطقة لم تكتف بتغيير عقيدة بأخرى، بل نراها تلزم أتباعها باتباع ابنه من بعده. إن أهمية القبيلة في تاريخ المغرب على غاية من الأهمية غير أن المتمعن في تاريخ المنطقة يرى بوضوح كيف أن سحر العقيدة كان في عديد المراحل هو الأقوى. ويبدو أن اتخاذ طريف ومن بعده ابنه صالح إقليم تامسنى

---

(14) البكري أبو عبيد، المسالك والممالك، تحقيق وتقديم وفهرسة أدرايان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، 1992، ج2 ص819.

(15) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص57.

(16) المصدر نفسه، ج1 ص ص56 ـ 57.

(17) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص820، 824. ومن الجدير بالذكر أن «سلوش يذكر أن الإمارة البرغواطية يهودية الأصل مؤكداً على ذلك بما يوجد من ألفاظ ومظاهر وعادات يهودية مستعملة، أو بالأحرى متبعة من قبل سكان المناطق التي كانت قبلاً تابعة لإمارة برغواطة. نقلاً عن فيلالي عبد العزيز. «دولة برغواطة، نشأتها، ديانتها، علاقتها بجيرانها»، مجلة سيرتا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، السنة الأولى، العدد الثاني، نوفمبر 1979، ص51.

الواقع بين وادي أم الربيع ووادي أبي رقراق وبين الأطلس والمحيط[18] مركزاً لإقامة إمارتهم، كان نتيجة لإمكانياتها الاقتصادية والاستراتيجية.

والجدير بالذكر، أن معظم المصادر التاريخية والجغرافية لم تهتم بإقليم تامسنى. وقد يعود ذلك إلى طبيعة الإمارة التي قامت به ـ كما أسلفت ـ حتى إن ابن حوقل الذي كان قريب عهد بالإمارة البرغواطية التي قام بزيارتها، فإن معلوماته عنه تعد نزرة. كما أن من لحقه من الجغرافيين مثل البكري والإدريسي لم يُعيرا هذه الإمارة كبير أهمية، ولذا لم يكن بالإمكان الاعتماد على مؤلفاتهم. لكن عمل ليون الإفريقي ـ وإن كُتِب في مرحلة متأخرة ـ يُعدُّ أهم عمل تعرض لوصف إقليم تامسنى دون أن يغفل مدنه القديمة. فيذكر أن مدن آنفا والنخيلة وأذنون كانت بها أراضي جد خصبة تزرع بها الحبوب. كما كانت تغرس بآنفا الكروم والثمار والبطيخ والخيار وبزرقة التين[19]. بالإضافة إلى تربية الماشية بتكيث[20].

إن ما تمتع به إقليم تامسنى من إمكانيات زراعية (حبوب، ثمار، تربية الماشية...)، كان قد خول له إقامة علاقة تجارية مع غيره من أقاليم المغرب الأقصى. واللافت للنظر أن العلاقات بين الكيانات السياسية المختلفة لمنطقة المغرب لم تكن تخضع دوماً لإطار واحد. فمروق إمارة برغواطة إن صح القول الذي يستدعي معاداة الإمارات الأخرى لها، لم تمنع هذه الأخير من الارتباط معها بعلاقات اجتماعية. فيذكر ابن حوقل إنه يصل إلى تامسنى أهل أغمات والسوس وسجلماسة بالتجارة[21]. أما الحسن بن محمد الوزان الفاسي (المعروف بليون الإفريقي) فيعدّد بعض المعاملات التجارية بين برغواطة وبين غيرها من مناطق المغرب وبلاد السودان. فيذكر أن البطيخ والخيار كانا يُحملان من إقليم تامسنى

---

(18) الفاسي الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1963، ص194.

(19) المصدر نفسه، ص ص197، 206.

(20) المصدر نفسه، ص199.

(21) ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979، ص83.

إلى فاس[22]. كما يُشير إلى أنّ لأهل النخيلة ببرغواطة سوق يشد إليها الرحال جميع أهل تامسنى[23]. كما كان للإقليم علاقات جيدة مع بلاد السودان. فيذكر الفاسي أن أهل تخوم الصحراء كانت تأتي تكيث لشراء القمح[24]. ويشيد لوتورنو باقتصاد إقليم تامسنّى الذي يربطه بأهمية علاقاته مع فاس وأغمات وبلاد السوس وسجلماسة[25]. وعلاوة على هذا النشاط التجاري البري كان لإقليم تامسنّى نشاط تجاري بحري. فكانت المراكب المتوسطية تدخل نهر أم الربيع[26]. كما يبرز اتصال تامسنّى بالمحيط من خلال ساحلها جزيرة فضالة[27] الذي منه تتصل بمدن الساحل المغربي والأندلس.

2 ـ إمارة بني مدرار في سجلماسة (140 ـ 296هـ):

إن سياسة الولاة الأمويين تجاه المغاربة كانت، وكما تجمع على ذلك المصادر العربية وراء اعتناق سكان المغرب الأقصى المذهب الصفري والخروج عن طاعة الخلافة. وفي حين ارتبط قيام الإمارة البرغواطية بثورة ميسرة، فإن ظهور بني مدرار بسجلماسة كان نتيجة طبيعية للتغيرات التي شهدتها المنطقة.

وانطلاقاً من أهمية العقيدة بصفة عامة ومبدأ المذهب الخارجي الصفري بصفة خاصة الذي يراعي في اختيار إمام الجماعة عدم التعصب لقبيلة بعينها أو لأصل الشخص المنتخب مع مراعاة صلاحيته كإمام، وقع اختيار مكناسة على عيسى بن يزيد السوداني الأصل[28]. وإبراز دور العقيدة هنا لا يُلغي في واقع الأمر

(22) الفاسي، وصف إفريقيا، ص197.

(23) المصدر نفسه، ص ص198 ـ 199.

(24) المصدر نفسه، ص200.

(25) LE TOURNEAU, «BARGHWATA», ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAM, (N.E), TOME I, P1076.

(26) ابن سعيد أبو الحسن، كتاب الجغرافيا، تحقيق وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص137.

(27) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص762.

(28) المصدر نفسه، ج2 ص837. عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978، ج2 ص410.

أهمية القبيلة، فهما في كثير من الأحيان يبدوان أكثر من متلازمين. إذ يذكر ابن خلدون إن أبا القاسم سمغون بن مصلان من كبراء مكناسة هو الذي بايع لعيسى ابن يزيد الأسود وحمل قومه على طاعته فبايعوه(29). ويذهب ماك كول إلى وضع تفسير لأسباب اختيار عيسى بن يزيد إماماً من قِبل مكناسيي سجلماسة بقوله: «وقد يكون من المعقول أن الرجل كانت له صِفاتُه الدينية التي دعت إلى زعامته، حينما كانت الصفرية تشكل أو الأمر جماعتها الخارجية. وربما كان من الممكن بالنسبة إليه أنه قد وهب ميزته الخاصة في هذه الخلة... فربما كان هناك نزاع على السلطة بين الرؤساء المكناسيين جعلهم يتراضون على أن يكون رجل الدولة ليس واحداً منهم»(30).

لكن إمامة عيسى بن يزيد لم تستمر،ففي عام (155هـ) أقصاه أصحابه الصفرية عن الإمارة لإنكارهم عليه أشياء. ولئن لا تُصرّح المصادر بهذه المنكرات، فالأرجح أنها تلك المتعلقة بتطبيق مبادىء المذهب الخارجي، «فأخذوه وشدوا وثاقه وربطوه إلى شجرة في رأس جبل وتركوه حتى مات»(31).

وعلى الرغم من سذاجة السبب الذي تقترحه المصادر الأولى «إذ أنكروا عليه أشياء»، والتي أخذ بها المؤرخون المستشرقون والعرب على علاتها، فإنه يمكن القول بأن لهذه الخاتمة المأسوية بُعداً آخر. فالعلاقة التبادلية ـ إن صح القول ـ بين ما هو عقائدي ـ سياسي وبين ما هو اجتماعي كثيراً ما تساعد الباحث على فهم العديد من القضايا التي ما تزال في حاجة إلى توضيح. فنُزوح مكناسة بعد ثورة ميسرة إلى مناطق المغرب الداخل لم يكن نتيجة هزيمة الصفرية وحسب، وإنما كان بسبب تبعية المغرب الساحل إلى أمويي الأندلس، وحيث إن الإمارة الأموية بُعِثت من جديد على يد عبد الرحمن الداخل سنة (138هـ) بالأندلس، كان لزاماً على أتباع المذهب الصفري أن يتركوا الساحل وأن يلجؤوا

---

(29) ابن خلدون، العبر، ج6 ص267.

(30) كول ماك، الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة، ترجمة محمد الحمداواي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1975، ص ص17 ـ 18.

(31) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص156. ابن خلدون، العبر، ج6 ص267.

إلى الداخل. فتوغل هذا التجمع الذي تقوده مكناسة في منطقة مألوفة لديها، دائمة التردد عليها للرعي والتجارة، إذ يذكر ابن عذاري أن أبا القاسم سمغون كبير مكناسة وأول الأمراء المدراريين كان «صاحب ماشية كثيرة ينتجع موضع سجلماسة، ويتردد إليها وكان براحاً يجتمع الناس فيه من قبائل البربر المجاورين له يتسوقون فيه»[32]. ويُضيف البكري أن مدراراً كان حداداً «يحضر سوق سجلماسة بما يعد من آلات حديد لبيعها»[33]. إن هذا التوغل كان يتطلب معالجة خاصة لا تظهر على الفور بواطن الأمور. فمكناسة لم تكن أكبر بطون زناتة في المنطقة، لذلك كان عليها أن تدفع بشخصية من خارج زناتة وأن تحتضنها إلى أن يشتد عود مكناسة، التي كانت لها القيادة الروحية. فأبو القاسم وكما تُجمع على ذلك المصادر كان من بين من التقى بعِكرمة مولى بن العباس وأخذ عنه في القيروان[34]. وهذا اللقاء المبكر والمشاركة اللاحقة في ثورة ميسرة أضفيا على هذه الشخصية شرعية يصعب تجاهلها. لذلك، فإن هذه العلاقة المتداخلة بين ما هو ديني وبين ما هو اجتماعي وتكاملهما بعد مُضي أكثر من خمس عشرة سنة، مكنت أبا القاسم من اتهام عيسى بن يزيد واستقلال قبيلته بأمر سجلماسة.

إن موقع سجلماسة في منطقة الواحات جنوب بلاد المغرب، شمال بلاد السودان قد خوّل لها أن تضطلع بدور تجاري على قدر من الأهمية. فكما سبق وأن أشرت ارتبط ذكر سجلماسة بسوق يعمها أصحاب البضائع لتصريف إنتاجهم. وتسهب المصادر الجغرافية في ذكر أهمية سجلماسة التجارية لوقوعها على طريق القوافل على مشارف بلاد السودان. فيذكر اليعقوبي أن القوافل تمر بها إلى بلاد السودان[35]، مصدر الذهب. ويؤكد ابن حوقل ذلك بقوله أن القوافل المغربية تجتاز إلى سجلماسة وتدفع ضريبة للبربر القاطنة بأقصى سجلماسة[36].

(32) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص156.

(33) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص837.

(34) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص210، 267.

(35) اليعقوبي أحمد بن يعقوب، كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص115.

(36) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص65، 99.

تبعاً لذلك استقطبت سجلماسة أنظار التجار. فكانت مستقر عدد كبير منهم «فسكنها أهل العراق وتجار البصرة والكوفة والبغداديون الذين كانوا يقطعون ذلك الطريق، فهم وأولادهم وتجاراتهم دائرة ومفردتهم دائمة وقوافلهم غير منقطعة إلى أرباح عظيمة وفوائد جسيمة ونعم سابغة، قلما يدانيها التجار في بلاد الإسلام سعة حال»[37]. ولم تقتصر أهمية سجلماسة الاقتصادية على موقعها الاستراتيجي وكمركز لتجارة العبور فحسب، بل تمكنت بفضل أهميتها الاقتصادية من عقد اتفاقيات تجارية مع بلاد المغرب وبلاد السودان. فيشير ابن حوقل إلى تردد التجار السجلماسيين على برغواطة وعلى أغمات وعلى لمطة المشتهرة بالدرق اللمطية[38].

كما كان التجار السجلماسيون يتسوقون من أسواق حصن وداي وحصن يرارة وتصل قوافلهم إلى ساحل مدينة وجدة «تابحريت» حيث تورد سلع الجنوب وتستجلب سلع الشمال[39]. وإضافة إلى تجارتها مع بلاد المغرب كانت قوافل سجلماسة تتردد على بلاد السودان وخاصة أودغست، فيذكر ابن حوقل أن سجلماسة ذات تجارة غير منقطعة إلى بلاد السودان وإنه رأى «صكاً بأودغست فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار أودغست وهو من أهل سجلماسة باثنين وأربعين ألف دينار»[40]. وكانت السلع التي تجهز من سجلماسة إلى بلاد المغرب سلع الجنوب (الذهب، الرقيق، العنبر) والتي يبقى جزء منها بأسواقها. كما يجهز منها إلى الشمال (الحناء والقطن والكروياء)[41]. أما إلى الجنوب فتصدر القمح

---

(37) ابن حوقل، صورة الارض ص65.

(38) المصدر نفسه، ص ص83، 90، 91.

(39) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص844، 835، 752. ويذكر محمود إسماعيل نقلاً عن جغرافية المأمون، قيام تجارة بين بني مدرار وبين أمويي الأندلس حيث إن غلال سجلماسة كانت تسهم في حل أزمات الأندلس الاقتصادية، إسماعيل محمود، الخوارج في المغرب الإسلامي، دار العودة، بيروت، 1967، ص208.

(40) ابن حوقل، صورة الأرض، ص96.

(41) الإدريسي أبو عبد الله، كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتاب، بيروت، 1989، ج1 ص236.

والزيت والتمر[42]. وكانت سجلماسة تستجلب الصوف من حصن يرارة[43] والدرق اللمطية من لمطة وورق شجر التامجاثت من تامجاثت[44]، والملح من وراء أغمات[45]، والفستق من قفصة[46]. ويذكر نقولا زيادة أن التجارة بسجلماسة كانت ناجحة ومفيدة، وذلك لأن أساس اقتصاد سجلماسة هو سيطرتها على الطرق التجارية الموصلة من الشمال إلى السودان الغربي[47].

إضافة إلى أهمية سجلماسة التجارية لوقوعها على طرق التجارة بين الشمال والجنوب، فإنها كانت تتمتع بإمكانيات طبيعية على قدر من الأهمية، مكنت متساكنيها من مزاولة الرعي والزراعة. فسجلماسة مدينة سهلية أرضها خصبة[48] وتقع على نهر زيز[49] الذي تمده العيون بالمياه. وتؤكد بعض المصادر على أهمية الثروة المائية بسجلماسة من خلال ذكرها أن هذه الأخيرة «تقع على نهرين من عنصر واحد في موضع يسمى أكلف، تمده عيون كثيرة»[50]. وبالتالي كانت سجلماسة في غنى عن مياه الأمطار والآبار لتدفق مياه الأنهار باستمرار. ويذكر ابن حوقل أن هذا النهر «يزيد في الصيف كزيادة النيل. فيزرع حسب زروع مصر في الفلاحة. وربما زرعوا سنة عن بذر وحصدوا ما راع من زرعه. وتواترت السنون بالمياه. فكلما أغدقت تلك الأرض سنة في عقب سنة أخرى، حصدوه إلى سبع سنين بسنبل لا يشبه سنبل الحنطة ولا الشعير»[51]. ويرجع البكري حصاد أهل

(42) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص849.
(43) المصدر نفسه، ج2 ص835.
(44) المصدر نفسه، ج2، ص846.
(45) ابن حوقل، صورة الأرض، ص90. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص867.
(46) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص707.
(47) زيادة نقولا، إفريقيات، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، ص36.
(48) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص835.
(49) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص114.
(50) مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، بغداد، 1986 ص201. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص124.
(51) ابن حوقل، صورة الأرض، ص90. ويذكر الإدريسي اسم هذا النوع من السنبل بقوله «يردن تيزواو». الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص226.

سجلماسة لزرعهم عدة سنوات متعاقبة إلى حر المنطقة وشدة القيط بها. فيذكر أنه «إذا يبس زرعهم تناثر عند الحصاد وأرضهم مشققة فيرفع ما تناثر منه في تلك الشقوق، فإذا كان في العام الثاني حرث بلا زرع، وكذلك في العام الثالث»[52]. ولقد أتاحت وفرة المياه بسجلماسة مجالاً أمام سكانها للغراسة على جانبي النهر[53]. فكثرت بها الجنان والبساتين عل امتداد شاسع وآخرها أمرغاد على بُعد ستة أميال من سجلماسة[54].

إن تميز سجلماسة بأنشطتها الاقتصادية المتنوعة (زراعة وتجارة..) قد رافقه نشاط حرفي أيضاً. فقامت بها صناعات مختلفة اعتماداً على ما يوفره النشاط الرعوي والزراعي من مواد أولية أو باستجلابها من مناطق مجاورة. فيذكر البكري أنه يعمل بها ثياب صوف يبلغ الثوب منها أزيد من عشرين مثقال[55]. ويؤكد الحموي شهرة منسوجات سجلماسة بقوله «أن لنسائهم يد صناع في غزل الصوف فهن يعملن منه كل حسن عجيب بديع من الازر تفوق القصب الذي بمصر، يبلغ ثمن الأزار خمس وثلاثون ديناراً أو أكثر، كأرفع ما يكون من القصب الذي بمصر. ويعملون منه غفارات يبلغ ثمنها مثل ذلك ويصبغونها بأنواع الأصباغ»[56]. كما يحيلنا إنتاج القطن بها إلى صناعة الأنسجة القطنية. وتقوم بسجلماسة أيضاً

---

(52) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص840.

(53) الحموي ياقوت، معجم البلدان، تصحيح وترتيب وكتابة المستدرك محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1906، ج5 ص41.

(54) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص846. ولقد تنوعت المحاصيل الزراعية بسجلماسة، فكانت تزرع بها الحبوب قرب المياه، وكذلك البقول. فتفيد المصادر بإنتاجها الوافر للحبوب (الحنطة والشعير ويردان تيزواو). كما كانت ذات إنتاج متميز من الفواكه والأعناب والقطن والكروياء والكمون والحناء. وكغيرها من بلاد الواحات اشتهرت سجلماسة بإنتاج التمور. ابن حوقل، صورة الأرض، ص90. المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص231. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص834.

(55) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص834.

(56) الحموي، مُعجم البلدان، ج5 ص47.

صناعة الزبيب، إذ يجفف عنبها في الظل ويعرف بالظلي، وكذلك صناعة الأواني الخشبية، تلك التي يعتمد في صناعتها على ورق شجر التامجاثت. ونتيجة لوفرة الحيوانات بالمنطقة فقد قامت بعض الصناعات الجلدية بسجلماسة (صناعة النعال، السروج، قِرب الماء...). إضافة إلى صناعة الحصر اعتماداً على سعف النخيل، وصناعة الذهب والفضة لقرب سجلماسة من معدن الذهب (بلاد السودان) من جهة، ولسيطرتها على معادن درعة من جهة أخرى[57]. ويذكر البكري أن الذهب عندهم جزاف بلا وزن[58]. وقد يتأكد وجود صناعة الذهب والفضة (الصياغة) من خلال ذكر سكنى اليهود بسجلماسة، الذين كثيراً ما ارتبطت بهم حرفتي التجارة والصياغة. ويفيد صاحب الاستبصار بأن اليهود قد «سكنوا بسجلماسة للاكتساب لمّا علموا أن التبر بها أمكن منه بغيرها من بلاد المغرب لكونها باباً لمعدنه»[59].

لقد أسهمت جميع هذه الإمكانيات في تطوير سجلماسة والانتقال بها من مرحلة البداوة إلى مرحلة التحضر. فتُشير المصادر إلى أن موقع سجلماسة قبل قيام الإمارة الصفرية به، لم يكن سوى براحاً يجتمع فيه سكان المنطقة للانتجاع والتسوق موسمياً. ولكن بعد قيام الإمارة بدأت عملية التعمير والإنشاء.

إذ يذكر ابن عذاري أن إمام الصفرية الأول عيسى بن يزيد قد استقر بسجلماسة في خيام، ثم شرع ومن معهُ في البناء سنة (140هـ)[60]، إلا أن حركة الإنشاء الفعلية التي شهدتها سجلماسة كانت في عهد اليسع بن أبي القاسم بن مدرار ثالث أُمراء بني مدرار (174 ـ 208هـ). فلقد أتم هذا الأخير بناء المدينة وتشييدها واختطاط القصور والمصانع بها[61]. ويبدو أن حركة التعمير التي شهدتها سجلماسة في عهد اليسع هي نتاج لمد نفوذه وسيطرته على معادن درعة. فكان

---

(57) عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج2 ص412.

(58) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص840.

(59) مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص202.

(60) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص156.

(61) ابن خلدون، العبر، ج6 ص268.

يأخذ خُمسهُ. وعمرت سجلماسة بالدور دون سور في مرحلة أولى، ثم اتخذت شكل المدينة ـ المركز ـ ببناء السور الذي كان أسفله بالحجارة وأعلاه بالطوب[62] في مرحلة لاحقة. وجعل فيه إثنا عشر باباً وقسم داخل السور على القبائل[63]. وعلى الرغم من أهمية ما تجبيه الإمارة المدرارية من خمس معادن درعة الذي يُعد وجهاً من وجوه مواردها المالية، إضافة إلى مكوس التجارة وأعشار الفلاحة، فإن المصادر تُشير إلى أن اليسع بن مدرار قد أنفق على السور من ماله الخاص، ولقد قُدر بألف مدٍّ من الطعام[64].

وبفضل جهود أهل سجلماسة وإمكانياتهم، إذ أنهم مياسير ذو أرباح عظيمة[65] عمِرت سجلماسة، واستقطبت العديد من السكان. كما أن بناءاتها كانت على غاية من الاتقان والتنظيم حتى شبهت أبنيتها بأبنية الكوفة لجمالها ورفعتها[66]. إن نمو هذه المدينة وتوسعها كان وكما يُستشف من المصادر وراء تدني مدن أخرى. نخص بالذكر منها مدينتى تدغة وزيز.

إن تمتع سجلماسة بمقومات اقتصادية متنوعة (رعي، زراعة، صناعة، تجارة) كان قد حدد علاقتها بغيرها من الكيانات السياسية ببلاد المغرب. فعلى الرغم من اختلاف المذهب بينها وبين تاهرت، قامت بينهما علاقات طيبة وُطّدت بأواصر المُصاهرة[67]. وعبرت هذه العلاقة عن مدى أهمية كل من سجلماسة وتاهرت التجارية، فكلاهما مشرف على بلاد السودان مصدر الذهب والعبيد. ولقد أدى تعاونهما هذا إلى مُحاصرة حكام إفريقيّة وحرمانهم من ثروة السودان.

كما إن المدراريين وعملاً على توسيع نطاق تجارتهم مع بلاد المشرق

---

(62) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص157.
(63) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1964، ج3 ص143.
(64) مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص201.
(65) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص65، 90.
(66) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص835.
(67) ابن خلدون، العبر، ج6 ص288.

وطدوا علاقاتهم مع العباسيين الذين رعوا النشاط التجاري، فخطبوا لهم[68]. ولقد زاد من تقارب العباسيين والمدراريين عداوتهما لأمويي الأندلس، الذين عملوا جاهدين على السيطرة على مراكز العبور إلى بلاد السودان[69].

لكن، وبالرغم من مظاهر الازدهار في سجلماسة، فإن إمارة بني مدرار شهدت مرحلة اضطرابات سياسية عقب وفاة اليسع سنة (208هـ). فلقد وقع خلاف بين حفيده ميمون المعروف بابن أروى (حفيد عبد الرحمن بن رستم أيضاً) وبين حفيده ميمون المعروف بابن بُقية[70]. وكان لهذا الصراع أثره في تفكك أواصر القبيلة المكناسية التي لم تستطع في فترة لاحقة الصمود أمام التدخل الفاطمي لتصبح إحدى أقاليم الخلافة الفاطمية سنة (296هـ).

3 ـ الإمارة الإدريسية (172هـ/ 307هـ):

إن قيام الإمارات ببلاد المغرب الأقصى لم يرتبط باستمرار بالمذهب الخارجي. إذ شَهِد المغرب في مرحلة متأخرة قيام إمارة الأدارسة التي لا تمتُ بصلةٍ للمذهب الخارجي. فأغلب المصادر تتفق حول كيفية ظهور هذه الإمارة، إذ تُشير إلى أنه إثر انهزام الطالبيين بقيادة الحسن بن علي بن الحسن بن الحسن العلوي بن علي بن أبي طالب أمام العباسيين في موقعة فخ سنة (169هـ) على أيام الخليفة العباسي موسى الهادي بن المهدي (169 ـ 170هـ)، افترق الناجون في البلاد. فاتجه يحيى بن عبد الله إلى جبل الديلم[71] وإدريس بن عبد الله إلى بلاد المغرب، إذ دخلها سنة (170هـ)[72]. وينفرد المسعودي بالإشارة إلى أن خروج

---

(68) ابن خلدون، العبر، ج6 ص268.

(69) المصدر نفسه، ج4 ص24. الجزنائي علي، جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1967، ص ص12 ـ 13.

(70) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص157.

(71) ابن الأبار، أبو عبد الله، الحلة السيراء، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، 1985، ج1 ص51. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص210.

(72) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص210. ابن خلدون، العبر، ج4 ص23.

إدريس بن عبد الله إلى المغرب كان بترتيب مسبق؛ حيث خرج يدعو إلى إمامة أخيه محمد بن عبد الملك بن الحسن (النفس الزكية)، فأجابه خلق من الناس[73]. ويؤكد المؤرخون على أن دخول إدريس بن عبد الله المغرب كان بعد موقعة فخ سنة (169هـ)، فنزل طنجة في بادىء الأمر، وهي يومئذ قاعدة بلاد المغرب، إلا أنه انتقل عنها إلى إحدى أقاليمها مدينة وليلى قاعدة جبل زرهون مجمع قبيلة أوربة التي تُعد «أعظم قبائل المغرب وأكثرها عدداً وأشدها قوة وبأساً وأحدّها شوكة»[74]. ويذكر ابن عذاري أن إدريس هذا قد لجأ إلى زعيم قبيلة أوربة إسحاق ابن محمد بن عبد الحميد المعروف بأبي ليلى فأحسن وفادته[75]. ويرى نقولا زيادة أن اتصال إدريس بزعيم وليلى كان نتيجة لمعرفة كل منهما الآخر، وأنهما اتفقا في أول الأمر على الكتمان حتى تستقر الأوضاع، على أن يتم إعلان الأمر على الملأ فيما بعد[76].

واستطاع إدريس خلال إقامته بمدينة وليلى استقطاب عشائر أوربة لمؤازرة آل البيت. فكان أن بايعته على الإمارة والقيام بأمرهم وصلواتهم وغزوهم وأحكامهم سنة (172هـ)[77]. كما بايعته أيضاً قبيلتا مغيلة وصدينة[78]. وبدخول هذه القبائل تحت لوائه بدأ في استقطاب غيرها من قبائل بلاد المغرب. فيذكر ابن خلدون إن هذه القبائل الثلاث قد حملت قبائل البربر الأخرى (زواغة، زواوة، لماية، سدراتة، نفزاوة، مكناسة، غياثة، غمارة)[79] على طاعة إدريس والدخول تحت لوائه[80].

---

(73) المسعودي، مروج الذهب، دار الأندلس، بيروت، 1966، ج2 ص223.
(74) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972، ص19.
(75) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص210. الجزنائي، جني زهرة الآس، ص12.
(76) زيادة نقولا، إفريقيات، ص39.
(77) ابن خلدون، العبر، ج4 ص24.
(78) المصدر نفسه، ج6 ص225.
(79) المصدر نفسه، ج4 ص24. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص20.
(80) ابن خلدون، العبر، ج6 ص225.

وكما تُشير المصادر إلى أهمية شخصية إدريس بن عبد الله في قيام إمارة الأدارسة لكونها من آل البيت الفاطمي[81] الطالبي[82]. فإن هذا البعد تبناه العديد من المستشرقين. فشخصية إدريس الدينية المرموقة - يقول غوتيه: كانت جديرة بالاحترام. مضيفاً أن بعض قبائل وليلى لم تخضع لإدريس بسبب خلفيته الدينية فحسب، بل إن هذه القبائل لا تزال مترومنة[83]. أما أندري جوليان فيفند القول الأخير مشيداً بما ذهب إليه هنري تيراس من أن البربر سواء ترومنوا أم لا، فقد أحسنوا وفادة إدريس لأنه شريف معارض للخلافة التي كانوا يمقتونها، وربما لأنه كان يتمتع بخصال مرموقة[84].

إن دخول إدريس بن عبد الله منطقة وليلى وسيطرته عليها كان بمثابة الفاتحة للغزوات الأخرى، إذ غزا في فترة لاحقة شالة وتامسنى وغياثة وتلمسان، والسوس الأقصى وماسة ورباط تازا[85]. وأدت تحركات إدريس التوسُعية هذه إلى استرعاء انتباه الخلافة العباسية في بغداد، فاغتاله أحد أعوانها سنة (175هـ).

وإن تتضارب المعلومات حول شخصية قاتل إدريس وكيفية اغتياله[86]، فإن المصادر تجمع على أن الخليفة العباسي هارون الرشيد (170 - 193هـ) هو من أرسل لقتل إدريس. فعندما بلغه أمره دس إليه «الشماخ التميمي وأنفذه بكتاب إلى ابن الأغلب، فأجازه. فلحق بإدريس ونزل عليه مدعياً التطبب، وإنه من شيعتهم، ثم إنه شكا إدريس علة في أسنانه فأعطاه سنوناً مسموماً قاتلاً. وأمره أن يستن به

---

(81) المسعودي، مروج الذهب، ج2 ص223.

(82) ابن خلدون، العبر، ج4 ص244.

(83) غوتيه إف؛ ماضي شمال إفريقيا، ترجمة هاشم الحسيني، دار الفرجاني، طرابلس، 1970، ص ص211، 213.

(84) جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد المزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1985، ج2 ص55.

(85) ابن خلدون، العبر، ج4 ص24. الجزنائي، جني زهرة الآس، ص ص12 - 13.

(86) ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص57. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص195. الجزنائي، جني زهرة الآس، ص ص14 - 15.

عند طلوع الفجر. فأخذه منه وهرب الشماخ. فلما طلع الفجر استن منه إدريس فسقطت أسنانه ومات من وقته»[87].

إن سرعة التخلص من إدريس من قبل الخلافة العباسية يبين مما لا يدع مجالاً للشك خطورة الكيان الإدريسي بالمنطقة على الخلافة العباسية، وعلى من يمثلها بإفريقيَة خاصة بعد مبايعة محمد بن خزر المغراوي صاحب تلمسان لإدريس. فيذكر ابن أبي زرع أن الرشيد «عندما اتصل به دخول إدريس تلمسان أرسل في طلب وزيره البرمكي وقال له: إن إدريس ملك تلمسان وهي باب إفريقيَة، ومن ملك الباب أوشك أن يدخل الدار»[88].

وبمقتل إدريس سنة (175هـ) تولى أمر الإمارة من بعده مولاه راشد؛ ذلك أنه لم يترك وريثاً بل ترك جارية تدعى كنزة حاملاً. وعندما وضعت الجارية طفلاً ذكراً سمي باسم أبيه إدريس. وببلوغ إدريس بن إدريس الثانية عشر من عمره تولى الأمر بعد مبايعته من قبل القبائل الزناتية[89]. ويذهب ابن خلدون إلى القول بأن إدريس الثاني قد بويع ثلاث مرات: المرة الأولى قبل ولادته، ثم رضيعاً ثم بعد وفاة مولاه راشداً الذي كان وصياً عليه. وذلك سنة (187هـ)، بعد أن بلغ الحادية عشر من عمره[90]. والأغلب أن عمره آنذاك اثني عشرة سنة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه ولد سنة (175هـ).

ولقد أولى إدريس الثاني منذ توليه شؤون الإمارة بوليلى عناية خاصة ترمي إلى مد نفوذه وتوسيع رقعة حكمه. فشن الحملات على مناطق المغرب حتى استقام له الأمر، وعظم ملكه وكثر جيشه[91].

---

(87) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص179. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص210. ابن الأبار؛ الحلة السيراء، ج1 ص52. ابن خلدون، العبر، ج4 ص25.

(88) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص21.

(89) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص210. ابن الأبار، الحلة السيراء؛ ج1 ص53. مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص169.

(90) ابن خلدون، العبر، ج4 ص25.

(91) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص29.

ولئن كانت وليلي مركز قبيلة أوربة الكبيرة التي اعتمد عليها إدريس الأول لتكوين إمارته، إضافة إلى كونها تتمتع بإمكانيات طبيعية ساعدت على الاستقرار، فهي خصبة كثيرة المياه والغروس والزيتون ولها سور[92]، فإنها لم تستطع استيعاب التزايد السكاني المطرد[93]. وتبعاً لذلك عزم إدريس الثاني على بناء مدينة جديدة (192هـ)[94]. وإن كان عامل التزايد السكاني يعد من أبرز الأسباب التي تبينها المصادر لبناء مدينة جديدة بإشارتها إلى ضيق وليلى بسكانها، فيبدو أن لذلك بعداً آخر - في اعتقادي أكثر أهمية - فإدريس الثاني - الذي كان والده قد اعتمد على قبيلة أوربة، كما استمر هو بدوره لفترة من الزمن يعتمد عليها - أراد الانعتاق من هذا المجمع المغربي. فعمل على ضم بعض المشارقة تحت جناحه دون المغاربة، مبرراً ذلك بممالأة هؤلاء بني الأغلب. فيذكر ابن خلدون أنه قد نزع إليه كثير من قبائل العرب والأندلس حتى اجتمع إليه منهم زهاء خمسمائة. فاختصهم دون البربر وكانوا لهُ بطانة وحاشية، واستفحل بهم سلطانهُ، ثم قتل كبير أوربة إسحاق سنة (192هـ)[95]. ويُشير ابن أبي زرع إلى تفكير إدريس الثاني في الاجتماع مع مقربته وخاصة من العرب بعيداً عن وليلى بقوله: «أراد أن يبني مدينة يسكنها هو وخاصته وجنوده ووجوه أهل دولته...»[96]. ولعل أبرز وجوه دولته عمر بن مصعب الأزدي الذي استوزره وزوّجه ابنته[97]. أما المؤرخون المحدثون (مستشرقون وعرب) فينقلون ما جاء في المصادر عن أسباب اختيار مدينة جديدة باستثناء جورج مارسي، الذي يبين أن إدريس الثاني قد شعر بالغربة بين رعاياه المغاربة، ولذا أراد استقطاب العرب[98].

---

(92) ابن ابي زرع، روض القرطاس، ص19.

(93) ابن الخطيب، أعمال الإعلام، ج3 ص198. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص29.

(94) ابن خلدون، العبر، ج4 ص26. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص29.

(95) ابن خلدون، العبر، ج4 ص26.

(96) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص29.

(97) ابن الأحمر إسماعيل، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972، ص17.

(98) مارسي جورج، دول المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، =

وإن لا تذكر المصادر صراحة أسباباً أخرى لاتخاذ فاس موقعاً لبناء المدينة الإدريسية الجديدة، فإنه يمكن أن يستشف من خلال المعلومات الواردة في النصوص أن اختيار موقعها كمركز استقرار جديد للإمارة كان قد روعي فيه أكثر من عامل سياسي - ديني واجتماعي - اقتصادي.

كان موقع فاس مقراً لقبيلتين زناتيتين متنافرتين هما بنو يرغثن وبنو الخير الزواغيين، فيذكر ابن خلدون إن فاساً كانت «موضعاً لبني برغش» (يرغثن) وبني الخير من زواغة. وكان في بني برغش مجوس ويهود ونصارى. وكان موضعه شيبوبة منها بيت نار لمجوسيتهم وأسلموا كلهم على يده. وكانت بينهم فتن فبعث للإصلاح بينهم كاتبه أبا الحسن عبد الملك بن مالك الخزرجي»[99]. ويؤكد ابن الأحمر عدم وجود ديانة موحدة بموضع فاس بقوله «أهل موضع فاس كانوا على دين المجوس عباد النار والنصارى عباد الصلبان واليهود القائلين بالتجسيم»[100]. ولقد اشترى إدريس الثاني الموضع من القبيلتين. فدفع لبني يرغثن (أصحاب فاس القرويين) 2500 درهم، ولبني الخير (أصحاب فاس الأندلس) 3500 درهم[101].

إن افتقاد أهل موضع فاس لوحدة دينية من جهة ولكيان سياسي من جهة أخرى كان مدخلاً سهلاً لإدريس الثاني لاستقطابهم، إذ مكنه من جعل فاس مركزاً لإمارة ذات عقيدة شيعية/ علوية. لذلك فإن لبناء مدينة فاس بعداً سياسياً عبَّر عنه قيام الأدارسة وتأكيد سلطانهم. كما أن اختيار موقع المدينة كان يؤكد حرص هؤلاء على تحقيق المنعة والاستقلال. فالمصادر تذكر بجلاء حرص إدريس الثاني على اختيار موقع يتمتع بخواص دفاعية واقتصادية مميزة. فهذا الأخير وكما يشير

= ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1991، ص141.

(99) ابن خلدون، العبر، ج4 ص26.

(100) ابن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص36.

(101) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص ص31 - 32. ابن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص36.

إلى ذلك الجزنائي لم يختر موقع المدينة إلا بعد أن «اختبر ترتبها وهواءها ورياحها ومياهها وتحقق بُعدها من الصحراء والبحر والجبال والسباخ العفنة»[102]. كما يشير ابن أبي زرع إلى أن موضع فاس اجتمعت فيه المزايا التي تخوّل قيام مدينة به، فأحسن مواضع المدن، يقول الحكماء هي التي «تجمع خمس أشياء وهي النهر الجاري والمحرث الطيب والمحطب القريب والسور الحصين والسلطان، إذ به صلاح حالها وأمن سبيلها وكف جبابرتها. وقد جمعت مدينة فاس هذه الخصال التي هي كمال المدن وشرفها وزادت عليها بمحاسن كثيرة. . .»[103].

هذا، ويؤكد المؤرخون المستشرقون بدورهم هذه الخاصيات لاتخاذ فاس مدينة للأدارسة. فيذكر غوتيه أن لوفرة المياه بها دور كبير في اختيارها باعتبار أن وفرة المياه إحدى شروط قيام المدن[104]، كما يشير إلى أهمية موقعها الحصين[105]. ويؤكد أندري جوليان ذلك، إلا أنه يبرز أهمية موقعها على طريق التجارة فهي «كائنة في الطريق الملائمة الرابطة بين السهول الأطلسية والمغرب الأوسط الذي تشقه في هذا المكان بالذات طريق تصل الشمال بالجنوب من طنجة إلى تافيللت»[106]. أما جورج مارسي، فيذكر أن اختيار المكان والتأسيس الأول هما فعلاً من عمل إدريس المهاجر (الأول). فهو الذي عرف مزايا اختيار هذا المكان، وهي وجود طريق طبيعي وانفتاح المناطق الكبيرة ذات الموارد الطبيعية المختلفة، وإمداد ماء الشرب الذي يمكن الحصول عليه باستمرار دون مشقة، وخصوبة المزارع المجاورة وقرب مواد البناء[107]. ويذكر لوتورنو أنها تقع في منطقة مهمة بين قطبين لاتصال الشمال (المتوسط) والجنوب (الصحراء)[108].

---

(102) الجزنائي، جني زهرة الآس، ص212.

(103) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص33، القلقشندي أبو العباس، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، د.ت، ج5 ص153.

(104) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص218.

(105) المرجع نفسه، ص219.

(106) جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2 ص58.

(107) مرسي جورج، بلاد المغرب وعلاقاتها، ص140.

(108) Le Tourneau; «FAS» ,Encyclopedie De L' islam. Tome II, p837.

وبدراسة المصادر الجغرافية تتأكد أهمية موقع فاس ودوره في نشاط السكان الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، التجارة). فعلى المستوى الزراعي كان موضع فاس ما بين جبلين، وهو غيضة ملتفة الأشجار مطردة العيون والأنهار، ذات محرث عظيم سقياً وبعلاً من كل جهة[109]. ويذكر الفاسي بإسهاب ما تمتع به موضع فاس من عيون عديدة ونهر كبير «ينبع من سهل لا يبعد كثيراً عن تلك العيون، ويمر بين تلال صغيرة لتنحدر إلى شعاب في غاية الجمال بعد أن يقطع السهل ويسيل بهدوء وسكينة على مسافة ثمانية أميال. كما كانت هناك غابة كبيرة في الجنوب تنفع المدينة كثيراً وتسد حاجتها. وهذا هو السبب الذي من أجله بنيت على الضفة الشرقية للوادي مدينة صغيرة تضم حوالى ثلاثة آلاف كانون، وتحتوي على ما هو ضروري نظراً لأهميتها»[110]. ويعتبر الفاسي من أهم من تحدث عن إمكانيات فاس الزراعية ووصفها ووصف ضواحيها وصفاً دقيقاً. ففاس إقليم عجيب لوفرة حبوبه وثماره ومواشيه. وإن فحص سايس أراضيه ممتازة لكنها تنتج قمحاً أسوداً صغيراً[111]. وأن «بني وارثين شرقي فاس كلها تلال مع أراضي جيدة للفلاحة، تنتج كميات عظيمة من القمح وبها مراعي صالحة للرعي»[112]. أما جبل زلاغ شمال فاس فهو مشهور بغراسة الكروم والزيتون وسائر الفواكه لأن أرضه جافة إلا أن سفح الجبل تنتشر فيه بساتين الخضر والفواكه لأن نهر سبو يشقها من الجنوب[113]. وباستقرار الأدارسة بهذه المنطقة أمر أميرهم سكانها بغراسة الأرض، «فغرسوا جانبي الوادي من منبعهِ بفحص سايس إلى مصبهِ بنهر سبو بالحبوب وبالشجر والكروم والزيتون وضروب الثمار، فعمِرت الأرض بالحراثة والغراسة وأينعت الثمار وأطعمت الأشجار والكروم من سنتها»[114].

---

(109) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص ص31، 33.

(110) الفاسي، وصف إفريقيا، ص220.

(111) المصدر نفسه، ص ص207، 299.

(112) المصدر نفسه، ص298.

(113) المصدر نفسه، ص299.

(114) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص45.

وتنوعت المحاصيل الزراعية بفاس. فكانت تنتج الحبوب حتى أن الحنطة عندهم رخيصة[115]. ويذكر البكري أن أمام دار كل رجل من سكانها رحاه[116]. كما كانت تنتج الزيتون والتين والعنب والتفاح[117]. ولقد خوّل الإنتاج الزراعي هذا للسكان مزاولة الصناعة، فكانت فاس مركزاً من مراكز صناعة الدقيق «السميذ». فيذكر البكري «أن سميذ عدوة الأندلس أطيب من سميذ عدوة القرويين لحذقهم بصنعتهِ»[118]. وقد يستدل على هذه الصناعة بكثرة الرحى بمدينة فاس. إذ تقدر بما يزيد عن ثلاثمائة رحى[119]. ويشير الإدريسي أنهُ تطحن بها الحنطة بلا ثمن لهُ خطر[120]. ويذكر الحموي أن هذه الأرحاء مائية تدور ليلاً ونهاراً[121]. كما قامت بفاس صناعة الزبيب[122] وصناعة الأواني النحاسية. إذ يذكر صاحب الاستبصار كثرة النحاس الأصفر بفاس[123]. ويذكر الحموي بها صناعة الأصباغ[124]. ويؤكد الجزنائي على أهمية النشاط الاقتصادي الصناعي بمدينة فاس، فيذكر أنه قد أتاها «أهل الصناعات من كل صقع»[125]. وبمرور الزمن اتضحت أهمية فاس الصناعية، فرتبت بها المحلات الصناعية، وإن لم تذكر المصادر ـ المعاصرة لقيام مدينة فاس ـ تعداد محلاتها الصناعية إلا أنه يمكن الأخذ بما جاء في كتابات المتأخرين عنها. فيذكر ابن أبي زرع أن بكل عدوة منها قيسارية، وأن بفاس عامة 3064 موضع حرفي

(115) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص242. الفاسي، وصف إفريقيا، ص298.
(116) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص795.
(117) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص229. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص795. الفاسي، وصف إفريقيا، ص293.
(118) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص796.
(119) المصدر نفسه، ج2 ص795.
(120) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص242.
(121) الحموي، معجم البلدان، ج6 ص230.
(122) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص797.
(123) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص181.
(124) الحموي، معجم البلدان، ج6 ص230.
(125) الجزنائي، جني زهرة الآس، ص39.

و47 دار لصناعة الصابون و86 للدباغة و116 للصباغة و12 دار لسك النحاس و135 كوشة لعمل الجير و1170 فرن و11 موضع لصناعة الزجاج و188 داراً لعمل الفخار، إضافة إلى حوانيت الخياطين والقصّابين[126].

إضافة إلى هذين النشاطين الاقتصاديين (الزراعة والصناعة)، فقد مكن وقوع فاس على طريق التجارة من جهة ووفرة الإنتاجين الزراعي والصناعي من جهة أخرى مكن سكانها من مزاولة التجارة البرية والبحرية. ولئن كانت فاس ذات اتصال وثيق بمدن المغرب الداخل، فإنها أيضاً ذات اتصال بسواحله. ولقد خول لها ذلك أيضاً اتصالها بالبحر الأبيض المتوسط وبالمحيط الأطلسي. كما يذكر الجزنائي كيف أن السفن تدخل نهوسبو ومنها تقلع سلعها[127]. وعلاوة على اتصال فاس بدول المغرب وبلدان الساحل المتوسطي والأطلسي، كان لها اتصال ببلاد السودان عن طريق سجلماسة. ومن خلال المسالك التجارية الرابطة بين فاس وبين المدن المغربية شمالاً وجنوباً وشرقاً تكونت علاقاتها مع سواحل المتوسط والمحيط وبلاد الواحات وبلاد السودان. فكانت فاس بذلك محط الركائب والقوافل، «ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة»[128]. كما يجهز منها النحاس الأصفر إلى المشرق[129].

وإذا كانت المصادر تفصل بين عدوتي فاس (عدوة الأندلس وعدوة القرويين)[130] في النشاط الاقتصادي وذلك لأن أكثر أهل عدوة الأندلس ينتحلون الحراثة والفلاحة وأكثر أهل عدوة القرويين صنّاع وتجّار وسُوقه، فإن كلاهما يكمل الآخر، إلا أن المصادر تذكر أن إدريس الثاني قد استقر بعدوة القرويين، فبنى بها دار الإمارة (دار القيطون) والقيسارية. وأدار الأسواق حولها، ثم أمر

---

(126) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص ص48 - 49.

(127) الجزنائي، جني زهرة الآس، ص37.

(128) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص246.

(129) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص181.

(130) نسبت جهة فاس التي استقر بها أهل الأندلس إليهم فسميت عدوة الأندلس في حين نسبت الجهة الأخرى إلى أهل القيروان المستقرين بها فسميت عدوة القرويين. ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص46. الجزنائي، جني زهرة الآس، ص26.

بالبناء والغرس[131]. ولم ينزل معه بعدوة القرويين إلا مواليه وحشمه وسائر رعيته من التجار والصناع[132].

وتطورت فاس وفق ذلك وأصبحت مستقر القبائل المغربية والمشرقية. فيذكر الجزنائي أنه قد قدم على إدريس الثاني خمسمائة فارس من إفريقيّة والأندلس من الأزد وقيس والخزرج وبني يحصب والصدف[133]. ويشير ابن الأحمر إلى أنهُ قد وفد عليه أيضاً بني المصمودي من مصمودة الغرب قرب البصرة[134]. فأنزل إدريس كل قبيلة بناحية منها. فنزلت العرب القيسية من بلاد إفريقيّة إلى باب الحديد من أبواب عدوة القرويين، ونزلت الأزد على حدتهم، ونزل اليحصبيون على حدة القيسية من الجهة الأخرى، ونزلت صنهاجة ولواته ومصمودة والشيخان كل قبيلة بناحية. ونزلت قبائل زناتة ومغيلة وجراوة وهوارة واقتطعوا الجهات ودارت الأرباض بكل جهة من المدينة[135]. كما ضمت فاس جمعاً من اليهود، فأنزلهم إدريس الثاني ناحية أغلان من باب حصن سعدون وفرض عليهم الجزية ثلاثين ألف سنوياً[136].

لئن شهدت فاس في عهد إدريس الثاني (187 ـ 213هـ) مرحلة ازدهار وتمدن واسعة النطاق، كان لها الفضل في تماسك الإمارة وامتداد رقعة الدولة. إذ غزا إدريس الثاني نفيس وبلاد المصامدة وأغمات وتلمسان (197 ـ 199هـ)[137]، فإنه بوفاة هذا الأخير سنة (213هـ) بدأت وحدة الإمارات الإدريسية تنفصم. فتُشير المصادر إلى أنهُ بتولي ابنهُ محمد الإمارة قُسمت هذه الأخيرة إلى عمالات بين أبناء إدريس الثاني. ذلك أن محمداً بن إدريس الثاني قد فرق البلاد على إخوتهِ بأمرٍ من جدتهِ

---

(131) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص38.
(132) المصدر نفسه، ص45.
(133) الجزنائي، جني زهرة الآس، ص ص17 ـ 18.
(134) ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص39.
(135) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص ص45، 46.
(136) الجزنائي، جني زهرة الآس، ص39.
(137) المصدر نفسه، ص27.

كنزة. فكان للقاسم طنجة وبسكرة وسبتة وتطوان وقلعة حجر النسر. أما عُمر فكان لهُ تلمسان وتدغة وما بينهما من قبائل صنهاجة وغمارة. وتولى داود هوارة وتسول وتازا وما بينهما من القبائل مكناسة وغياثة. أما عبد الله فتولى أغمات وبلد نفيس وجبال المصامدة وبلاد لمطة والسوس الأقصى. وكان ليحيى أصيلا والعرائش وبلاد زواغة ولعيسى شالة وسلا وآزمور وتامسنّى وما إلى ذلك من القبائل ولحمزة وليلى وأعمالها[138]. ولقد أدى هذا الانقسام إلى تصادم الإخوة. فانقسم البيت الإدريسي إلى ما يشبه «الأحزاب»[139]. ولم ينتهِ هذا الاضطراب السياسي بعد وفاة محمد بن إدريس، وتولّي الأمر من بعده ابنه يحيى، فتُشير المصادر إلى أن هذا الأخير قسم البلاد بدوره إلى عمالات بين أعمامه وأخواله وإخوانه وتشاغل عنهم، فتحزب كل بقبيلته واستقلوا بمناطق ولايتهم[140]. وبانقسام الإمارة الإدريسية ظهرت الصراعات أكثر وضوحاً. ولم تتمكن الإمارة الإدريسية وفق ذلك من تحقيق أي تقدم خارج نطاق مدينتها وأقاليمها القريبة حتى دخلتها القوى الفاطمية سنة (307هـ)[141].

وعلى الرغم من كون الإمارات المحلية الثلاث التي قامت في شمال وجنوب المغرب الأقصى (البرغواطية، المدرارية، الإدريسية)، تعد أهم القوى السياسية ببلاد المغرب في القرنين الثاني والثالث للإسلام، فإن المنطقة الوسطى لبلاد المغرب الأقصى قد شهدت بدورها قيام العديد من المدن بزعامة قبائل المصامدة (أغمات، تينملل، دكالة، رجراجة، وريكة..). وإن لا تذكر المصادر التاريخية أي دور سياسي لهذه الكيانات ببلاد المغرب الأقصى في الفترة قيد الدرس، فإنهُ بالرجوع إلى المصادر المتأخرة يتبين أهمية هذه الكيانات وما أقامته من مدن وإن كانت قد ارتكزت على التجمع القبلي المصمودي وحسب.

تعتبر قبائل المصامدة إحدى التجمعات القبلية الكبرى ببلاد المغرب

(138) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص211. ابن خلدون، العبر، ج4 ص ص27 ـ 28.

(139) ابن خلدون، العبر، ج4 ص28.

(140) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص211.

(141) المصدر نفسه، ج1 ص ص212 ـ 213. ابن خلدون، العبر، ج3 ص ص31 ـ 32، ج6 ص274.

الأقصى[142]، وكانت من القبائل المستقرة التي تسكن المدن والقرى[143]. لكن وإن كان وقوع مدن المصامدة على طرق التجارة الشمالية ـ الجنوبية، قد فرض على متساكنيها مزاولة النشاط التجاري[144]، فإن إمكانياتها الطبيعية (وفرة المياه وخصوبة الأرض) قد ساعدت أهلها على ممارسة الزراعة أيضاً.

إن اختلاف وجهات الإمارات القائمة ببلاد المغرب الأقصى الدينية والسياسية (خارجية/ شيعية) ـ إن صح القول ـ، إضافة إلى وقوعِ بعض مناطقها في الشمال الغربي على المحيط تحت سيطرة برغواطة ذات النبوة الجديدة (الهرطقة)، ووقوع بعض مناطقها الأخرى تحت إمرة أمويي الأندلس (السنيين في سبتة)، علاوة على وقوع المنطقة الجنوبية تحت سيطرة المدراريين الخوارج الصفرية لم يمكنها من التكتل والتوحد.

أما على المستوى الثاني فيلاحظ أن منطقة المغرب الأقصى، وتبعاً للتجزؤ السياسي كانت مجزأة اقتصادياً. فالمناطق الشمالية التي كانت تتميز بالزراعة قد حكمها الأدارسة، في حين أن المنطقة الوسطى التي يكاد يتوازن فيها النشاط الزراعي بالتجاري كانت منطقة فراغ ـ كما سبق وأن ذكر ـ وموطناً لقبائل المصامدة التي لم تظهر كقوى سياسية إلا في القرن السادس للإسلام بإمرة الموحدين. أما المنطقة الجنوبية المتميزة بحركتها التجارية فسيطر عليها بنو مدرار.

ويتأكد من خلال تتبع جميع هذه المعطيات عجز كل من الفكر الخارجي والفكر الشيعي ـ بالرغم من اعتماد كل منهما على عقيدة بعينها ببلاد المغرب الأقصى ـ عن استقطاب قبيلة كبيرة يعتمد عليها في توحيد المنطقة على جميع المستويات السياسية ـ الدينية والاجتماعية ـ الاقتصادية.

---

(142) الناصري، كتاب الاستقصاء، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ج2 ص76.

(143) Terrasse Henri, Histoire Du Maroc, Ed AttLantides, Casablanca, Tome I, 1949, p22.
ابن خلدون، العبر، ج6 ص461.

(144) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص842 ـ 843. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص229. ابن الأثير، الكامل، ج8 ص246. ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص125.

الفصل الثانـي

المغرب الأوسط

شهد المغرب الأوسط، كما شهد من قبل المغرب الأقصى قيام إمارات محلية. وإذا كانت أولى الكيانات المحلية بالمغرب الأقصى قد ظهرت في القرن الثاني للإسلام - إثر حركة الخوارج (الإمارة البرغواطية، المدرارية، الإدريسية) -، فإنّ المصادر تفيد بأنّ مثل هذه الكيانات كانت قد عبّرت عن وجودها في المغرب الأوسط أثناء حركة الفتح.

لئن كان للروم وبمساعدة بعض سكان الساحل اليد الطولى في مقاومة المسلمين بإفريقيّة أثناء الفتح، فإنّ الأمر قد اختلف في بلاد المغرب الأوسط، إذ تشير المصادر إلى سطوة الكيانات المحلية الموجودة بالمنطقة. ولقد عبّرت عن هذه الكيانات المحلية حركة كل من كسيلة بن لمزم والكاهنة في مقاومتهما للفاتحين. فتذكر المصادر أن كسيلة بن لمزم الأوربي البرنسي كان قد التقى مع أبي المهاجر دينار قرب تلمسان، وأسلم على يديه[1]. ولكن هذا لم يمنعه من إعادة الخروج عن الفاتحين ومقاومتهم. وأن تبرز المصادر أسباب ارتداد كسيلة وتضمنها في سوء معاملة عقبة بن نافع له[2]، فإنه يمكن أن يستشف من بعض المعلومات الواردة في النصوص حول ذلك أنّ كسيلة كان رئيس تجمع قبلي سياسي - إن صح القول - ذو شأن. ويذكر ابن عذاري أنه حالما نقض الطاعة

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص28 - 29.

(2) المصدر نفسه، ج1 ص29. النويري أحمد بن عبد الوهاب، تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط من كتاب نهاية الارب في فنون الأدب، تحقيق مصطفى أبو ضيف، دار النشر المغربية، بغداد، 1985، ص193.

وارتد، قام في قبائله متعقباً عقبة وقاتله حتى انهزم هذا الأخير واستشهد[3]. ولقد تمكن كسيلة من السيطرة على المغرب الأوسط ثم اتجه إلى إفريقيّة حيث ملك قاعدة الحكم بها «القيروان» سنة (64هـ)[4].

إنّ سيطرة كسيلة بن لمزم على الوضع بالمغرب الأوسط وانتقاله إلى إفريقيّة قد مثّل خطراً حقيقياً على التقدم الإسلامي في المنطقة. وعلى الرغم من تمكّن العرب الفاتحين من القضاء على كسيلة بن لمزم[5]، فإن الأمر لم يخلص لهم. فالخلافة الأموية بالمشرق كانت تشهد العديد من المشاكل ألهتها عن بلاد المغرب. وبمقتل زهير بن قيس بمنطقة برقة شهدت المنطقة فراغاً سياسياً مكّن قبيلة جراوة بجبال الأوراس وبإمرة الكاهنة من السيطرة على الوضع ثم التحرك نحو إفريقيّة.

وعلى إثر مقتل زهير بن قيس وجّه عبد الملك بن مروان حسان بن النعمان (78 ـ 86هـ) مستكملاً فتح بلاد المغرب. وبعد أن استقر هذا الأخير بالقيروان وجه نظره إلى المغرب الأوسط، حيث كانت قبيلة جراوة أكبر التجمعات القبلية والكيانات السياسية المناهضة للإسلام. وتسهب المصادر في ذكر المواجهات التي تمت بين الكاهنة وحسان بن النعمان، والتي استطاعت الكاهنة خلالها امتلاك إفريقيّة لمدة خمس سنوات بعد أن هزمت حسان بن النعمان وأسرت وقتلت جمعاً من أصحابه[6].

ولعله من الجدير بالتنويه أنّ التجمع القبلي الذي قادته الكاهنة كان محلياً صرفاً، إذ أن الروم قد تباعدوا عنها لحرقها مزارعهم وأراضيهم. كما حرقت أراضي غيرهم من سكان بلاد المغرب. إن حركة الكاهنة ومن قبلها حركة كسيلة بالمغرب الأوسط تعد دليلاً على أهمية التجمعات المحلية بالمنطقة وإمكانية إقامة

---

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص29.

(4) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص16. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص30.

(5) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص20. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص32.

(6) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص30.

كيانات محلية بها. وعلى الرغم من تمركز سلطة الفاتحين/ المسلمين بإفريقيّة وإعادة المغرب الأوسط تحت لوائهم، فإن هذا الأخير بقي مركزاً حيوياً يتابع عن كثب ما يجد من أحداث بإفريقيّة. هذا، وتشير المصادر إلى أهمية دور المغرب الأوسط أثناء حركة الخوارج التي قادها بالشمال أبو قرة اليفرني. فهذا الأخير خرج من تلمسان قاعدة زناتة على عمرو بن حفص في طبنة بالزّاب[7]. وبالرغم من محاولات ابن حفص القضاء عليه متبعاً الطرق السلمية. إذ تشير المصادر إلى محاولة استقطاب أبي قرة بالمال. ولكن عندما فشلت هذه المحاولة سعى إلى استقطاب بعض أنصاره وعلى رأسهم أخيه[8]. وبالرغم من انفضاض الأنصار من حول أبي قرّة، فإنّ ابن حفص لم يستطع أن يهزمه. إذ تمكن أبو قرة من الانتصار على جند ابن حفص والزحف على القيروان[9].

هذا، ولم تقتصر حركة الخوارج في المغرب الأوسط على مناطق الشمال التي كانت تأتمر نسبياً بإمرة أبي قرّة، بل شملت ثورات أباضية قادها أبو حاتم الملزوزي وعبد الرحمن بن رستم وعاصم السدراتي. ولئن استطاع عمرو بن حفص مواقفتهم لفترة من الزمن حتى قتل في إحدى مواجهاته لهم سنة (154هـ)[10]، فإنّ خليفته في الحكم ـ أخوه جميل بن حفص ـ لم يستطع الصمود أمام الأباضيين، فدعا أبا حاتم للصلح، غير أنّ هذا الصلح لم يمنع أبا حاتم الملزوزي من دخول القيروان وهدم أسوارها. وبدخول يزيد بن حاتم المهلبي (155 ـ 171هـ) إفريقيّة، الذي فتك بأبي حاتم الملزوزي سنة (155هـ)[11] انتقلت المقاومة الأباضية إلى المغرب الأوسط.

إنّ بروز المغرب الأوسط كمركز نشط/ حيوي تعدّدت فيه الحركات السياسية المحلية وتفوقها على غيرها من الكيانات بالمنطقة لفترة من الزمن، كان بادرة لقيام

(7) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص105، ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص75.
(8) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص105.
(9) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص77.
(10) المصدر نفسه، ج1 ص76.
(11) المصدر نفسه، ج1 ص79.

كيانات سياسية مستقلة وأكثر استقراراً. وقد أسهمت في استقرارها إمكانيات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية.

* تشير المصادر إلى أن ظهور المذهب الأباضي ببلاد المغرب كان قد بدأ منذ أوائل القرن الثاني للإسلام، وذلك بدخول سلمة بن سعيد بلاد المغرب من البصرة، ناشراً للمذهب سنة (105هـ) تقريباً. واستطاع هذا الأخير كسب الأنصار في المغرب الأدنى وجبل نفوسة[12]. كما تشير المصادر إلى تعاقب الثورات الأباضية بالمنطقة ابتداء من سنة (126هـ). ففي هذا التاريخ (والأرجح بعده بسنة) قامت قبيلة هوّارة بقيادة عبد الله بن مسعود التجيبي بثورة ضدّ عبد الرحمن بن حبيب الفهري حاكم إفريقيّة في طرابلس[13]. وفي سنة (131هـ) قامت ثورة أخرى بقيادة عبد الجبار بن قيس المرادي والحارث بن تليد الحضرمي بناحية طرابلس على واليها[14]. وأعقبتها ثورة ثالثة سنة (132هـ) بقيادة إسماعيل بن زياد النفوسي[15].

إن هذه الثورات الأباضية لم تكن تعبر في هذه المرحلة عن تنظيم أباضي يهدف لإقامة كيان سياسي مستقل حتى أعلن أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري سنة (140هـ) إمامة الظهور، وكان ذلك إثر رجوعه من المشرق مع نفر من حملة العلم من زناتة وهم عاصم السدراتي وأبو داود القبلي النفزاوي وإسماعيل بن درار الغدامسي، باستثناء عبد الرحمن بن رستم المشرقي الساكن بالقيروان[16].

ولعله من الجدير بالإشارة أن ظهور الأباضية ببلاد المغرب الأدنى «إفريقيّة»

---

(12) إسماعيل محمود، الخوارج في بلاد المغرب، ص54.

(13) Lewicki (T), «the Ibadites in Arabia and Africa», In Journal of world History, V13, 1971, p87.

(14) يذكر الرقيق أنهما قاما على عامل عبد الرحمن بن حبيب الفهري سنة 131هـ، في حين يذهب الشماخي إلى أنهما خرجا على عامل مروان بن محمد، وأحدهما إمام والآخر وزيره أو قاضيه سنة 132هـ. تاريخ إفريقية والمغرب، ص91. الشماخي أحمد بن سعيد بن عبد الواحد، كتاب السير، (طباعة حجرية)، ص125.

(15) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، ص108. ابن خلدون، العبر، ج6 ص223.

(16) الشماخي، كتاب السير، ص ص123، 124، 130.

Lewicki; «the Ibadites in Arabia...», p88.

كان نتيجة انتصارهم على صفريي المنطقة الذين كانوا قد تغلبوا على القيروان ونواحي إفريقيّة (140 ـ 141هـ). ولقد استطاع أبو الخطاب التغلب على طرابلس[17] وقابس[18] وجزيرة جربة وجبل دمر وما حوله من ورغمة إلى مطماطة[19]. ثم في مرحلة لاحقة قارع الخوارج الصفرية لما بلغه من إساءتهم السيرة في أهل القيروان، فتغلب عليهم واستولى على القيروان سنة (141هـ). وولى عبد الرحمن بن رستم عاملاً عليها وعلى نواحيها[20]. وبعد أن استقر أمر القيروان بيد الأباضية تولى أبو الخطاب المعافري محاربة الجند العباسي المشرقي. فكان أن هزمه في موقعتين: الأولى بإمرة العوّام ابن عبد العزيز البجلي، والثانية بإمرة أبي الأحوص عمر بن العجلي، وخلصت له طرابلس وإفريقيّة[21].

إن التغيرات التي استجدت بالمغرب كانت قد أقلقت الخلافة العباسية، فبعد أن كان محمد بن الأشعث بمصر يرسل الجند للقضاء على الاضطرابات، أمرته الخلافة بالخروج بنفسه إلى بلاد المغرب سنة (145هـ). وبوصول هذا الأخير المنطقة اتجه إلى محاربة أبي الخطاب زعيم الأباضية مستغلاً تفرق أنصاره إذ كان الوقت وقت زرع[22]، فهزم أبا الخطاب وقتله بتاورغاء ثم تقدم في إفريقيّة ليعيدها إلى فلك الخلافة العباسية. وبمقتل أبي الخطاب وتفرق أصحابه فر عامله على القيروان عبد الرحمن بن رستم إلى المغرب الأوسط[23]. وبالرغم من إجماع

(17) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص104. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص71.
(18) الشماخي، كتاب السير، ص128. إسماعيل محمود، الخوارج في بلاد المغرب، ص46.
(19) الجربي محمد أبوراس، مؤنس الأحبة في أخبار جربة، تحقيق وتقديم محمد المرزوقي وحسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس، 1960، ص45.
(20) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص71. ابن الأثير، الكامل، ج4 ص281. الشماخي، كتاب السير، ص130.
(21) الشماخي، كتاب السير، ص130.
(22) المصدر نفسه، ص ص130، 132. يحيل الشماخي انهزام الأباضية إلى انقسام الجند الأباضي وتفرقهم إلى زروعهم.
(23) المصدر نفسه، ص138. الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص105. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص72.

المصادر على أنه بانهزام الأباضية بتاورغاء، وفرار عبد الرحمن بن رستم إلى تاهرت مكوناً بها إمارة أباضية، فإنها تختلف في تاريخ إمارته وتأسيسه للإمارة/ المدينة «تاهرت».

1 ـ الإمارة الرستمية (160 ـ 162هـ/ 296هـ):

على الرغم من أن منطقة المغرب الأوسط لم تشهد قيام العديد من الإمارات، غير أنها منذ دخول العباسيين إفريقيّة أصبحت مسرحاً لأهم فتن القرن الثاني والثالث للإسلام. فبهزيمة الأباضيين بتاورغاء سنة (144هـ) وبمقتل زعيمهم أبي الخطاب المعافري وفرار عبد الرحمن بن رستم من القيروان، تكاد تجمع المصادر على أن بلاد المغرب الأوسط لم تصبح مهيأة لاحتضان هذه الثورة فحسب بل ولتأسيس الإمارة الرستمية التي اختلفت المصادر حول سنة تأسيسها وسنة تولي عبد الرحمن بن رستم إمامتها.

فبالنسبة للتأسيس تفيد المصادر الأباضية والمالكية على حد السواء بأن تأسيس مدينة تاهرت تم في المرحلة ما بين (160 ـ 162هـ). فيذكر الدرجيني أن «جماعة أهل الدعوة اتفقوا على أن ينتخبوا موضعاً يبنون فيه مدينة تكون حصناً لهم. فأرسلوا رجالاً من ذوي المعرفة وفرقوهم في الجهات يتخيرون مكاناً يصلح لما حاولوه، ورجعوا وقد وقع اختيارهم على تاهرت القديمة على شيء معلوم يأخذونه على غلتها، وقد كانت قبل ذلك رياضاً لا عمارة فيها إلا السباع والهوام»[24]. ويذكر الشماخي أن بناء/ تأسيس تاهرت تم في نفس تاريخ تولي ابن رستم الإمامة (160 ـ 162هـ)، وكانت «غياطيل وأشجاراً ملتفة يسكنها أنواع السباع والوحوش، أرضها لقوم من البربر. فلما أذن الله بعمارتها بالناس، قال أبو زكريا: إن المسلمين ورؤساء العابدين وكبراء الزاهدين وجماعة المؤمنين اتفقوا أن يتخيروا موضعاً يبنون فيه مدينة لتكون حرزاً وحصناً للإسلام. فأرسلوا الرواد فطافوا أطراف

(24) الدرجيني أبو العباس أحمد بن سعيد، كتاب طبقات المشايخ، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، دت، ج1 ص41.

تلك البلاد، فاستحسنوا موضع تاهرت. فاتفق رأي المسلمين على بنائها فجعلوا لأهلها عليه خراجاً معلوماً يأخذونه من غلتها... [ثم] أرسلوا فيها ناراً فأحرقت ما ظهر من الأشجار، وبقي الأصول والعروق، فجعلوا في أطرافها حيساً مدفوناً. فلما جن الليل حفرتها الخنزير لرائحة ذلك الحيس، فقلعوا جميعهم فاقترعوا بين أربعة أمكنة بأيها يجعلون المسجد ووقعت قرعتهم على مكان الجامع فاختطوها دوراً وقصوراً وبيوتاً[25]. ويذهب ابن عذاري مذهب المؤلفين الأباضيين بذكره أن بناء تاهرت تم سنة (160هـ)[26].

وينفرد محمد بن يوسف بقوله إن تأسيس تاهرت تم مباشرة بعد فرار عبد الرحمن بن رستم إلى المغرب الأوسط. فيذكر أن بعض من الأباضية اجتمعت إلى ابن رستم إثر مقتل أبي الخطاب (144هـ)، و«اتفقوا على تقديم عبد الرحمن ابن رستم وبنيان مدينة تجمعهم، فنزلوا موضع تاهرت البرج وهو غيضة أشب، ونزل عبد الرحمن منها موضعاً مربعاً لا أشجار فيه. قال البربر نزل تاقدمت، تفسيره الدف، شبهوه بالدف لتربيعه وأدركتهم صلاة الجمعة فصلوها هنالك... فبنوا في ذلك [موضع صلاتهم] مسجداً وقطعوا خشبه من تلك الأشجار. فهي كذلك إلى اليوم وهو مسجد جامع، وهو من أربع بلاطات، قال: وكان موضع تاهرت ملكاً لقوم مستضعفين من مناس وصنهاجة، فراودهم عبد الرحمن على البيع فأبوا. فوافقهم أن يؤدوا إليهم الخراج من الأسواق، وأن يبيحوا لهم بنيان المساكن، فاختطوا وبنوا وسميَ موضع تاهرت معسكر عبد الرحمن إلى اليوم»[27]. ويؤكد هذا القول كل من البكري وابن خلدون[28].

ومثلما تباينت آراء المؤلفين الأوائل حول تاريخ تأسيس تاهرت، فإن المؤرخين المحدثين اختلفوا حوله أيضاً. فيذكر السيد عبد العزيز سالم أن عبد

---

(25) الشماخي، كتاب السير، ص139.

(26) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص196.

(27) نقلاً عن الدرجيني، طبقات المشايخ، ج1 ص44.

(28) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص735. ابن خلدون، العبر، ج6 ص222.

الرحمن بن رستم إثر اجتماع الأباضية حوله ومبايعته «رأى أن يقيم مدينة تكون قاعدة له في المغرب الأوسط. . . فشرع في بناء مدينة تاهرت 144هـ وأتمها واستقر بها 145هـ»[29]. أما سعد زغلول عبد الحميد فيذهب إلى القول بأنه «رغم ما تقوله بعض الروايات من أن ابن رستم بنى مدينة تاهرت عقب فراره أي في سنة 144 أو بعدها بقليل فالأقرب إلى الصحة أن ابن رستم لم يفكر في ربط مصيره وأتباعه بالمغرب الأوسط إلا بعد أن فشلت محاولاته في العودة من جديد إلى إفريقية [إثر انهزامه إلى تاهرت 155هـ]»[30]. ويرى أن بناء تاهرت تم في (160هـ أو 162هـ) أي بعد حوالى خمسة عشر عاماً من انتقال ابن رستم إلى المغرب الأوسط[31].

أما عن تاريخ تولي عبد الرحمن بن رستم الإمامة، تفيد المصادر بأن هذا الأخير تولى أمر الجماعة الأباضية مباشرة بعد وفاة أبي الخطاب المعافري (144هـ)[32]، خاصة وأن الرئاسة كانت له منذ عهد أبي الخطاب، فقد استعمله هذا الأخير على القيروان[33]. فكان أن «رتب عبد الرحمن العمال على مداين إفريقيّة ونواحيها 141هـ»[34]. يؤكد الشماخي على أن عبد الرحمن كان مقدماً على الأباضية منذ أيام أبي الخطاب. وبعد وفاة هذا الأخير كان أبو حاتم الملزوزي «إمام دفاع وأنه يرسل ما زاد على ما يحتاج إليه مما جمع من الزكاة لعبد الرحمن بن رستم قبل أن يتولى الأمور ولاية الظهور»[35].

---

(29) سالم السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج2 ص ص344، 345.

(30) عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج2 ص290.

(31) المرجع نفسه، ج2 ص291.

(32) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج1 ص44. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص735. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص196. ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص222، 247.

(33) الدرجيني، طبقات المشايخ، ج1 ص29. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص735. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص71. ابن الصغير، تاريخ الأئمة الرستميين بتاهرت، تحقيق موتلنسكي، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين، باريس، 1908، ص9.

(34) الشماخي، كتاب السير، ص130.

(35) المصدر نفسه، 138.

ولئن تجمع المصادر على أن عبد الرحمن بن رستم قد تولى مباشرة بعد وفاة أبي الخطاب، فإنها تصرح أيضاً بأن ابن رستم قد بويع بالإمامة سنة (160 أو 162هـ). والجدير بالذكر أن اعتماد المؤلفين الأوائل تواريخ متباينة لتحديد تاريخ تولي ابن رستم يمكن تعليله بأن هذا الأخير تولى أمر الجماعة الأباضية بعد وفاة أبي الخطاب (144هـ)، وباختيار الجماعة الأباضية التي فرت معه آنذاك إلى منطقة تاهرت والجماعة التي اجتمعت إليه هناك. فالنصوص تفيد بأن عبد الرحمن عندما فر إلى المغرب الأوسط اجتمعت إليه الأباضية[36]. لكن بعد أن استقر بالمنطقة (تاهرت) بويع البيعة التامة ـ إن صح القول ـ. فيذكر الشماخي نقلاً عن أبي زكريا أن عبد الرحمن بن رستم بويع بالإمامة سنة (160 أو 162هـ) بتاهرت إذ نظرت الجماعة الأباضية إلى من «يصلح للولاية من رؤساء القبائل فوجدوا جماعة كل واحد صالح شجاعة وعلماً وتقاً فاتفق رأيهم على عبد الرحمن لفضله وكونه من حملة العلم، ولكون المسلمين أرادوا تقديمه قبل أبي الخطاب، وامتنع لأمانات كانت تحته للناس وودائع ولكونه عامل أبي الخطاب على إفريقيّة وما والاها، ولأنه لا قبيلة له تمنعه إذا تغير عن طريق العدل فبايعوه على إقامة كتاب الله سنة رسوله واتباع أثر الخلفاء الراشدين فقبلها على ذلك، وقام بأمر الله... واعترف كل أباضي بإمامته ووصلوه بكتبهم ووصاياهم»[37]. ويذهب ابن الصغير إلى القول بأنه عندما نزلت الأباضية تاهرت وعزمت على بنائها اجتمع مقدموها لاختيار من يتولى شؤونهم، ووقع اختيار بعضهم على عبد الرحمن بن رستم بقولهم إنه «لا قبيل له يشرف بها ولا عشيرة له تحميه، وقد كان الإمام أبو الخطاب رضي لكم عبد الرحمن قاضياً وناظراً فقلدوه أموركم فإن عدل فذلك الذي أردتم، وإن سار فيكم بغير العدل عزلتموه... فأجمعوا رأيهم على ذلك ثم نهضوا إليه بأجمعهم وقالوا له: يا عبد الرحمن رضيك الإمام في ابتدائنا ونحو الآن نرضى بك ونقدمك على أنفسنا، فقد علمت أن لا يصلح أمرنا إلا إمام نلجأ إليه في أمورنا ونحكم عنده فيما ينوب من أسبابنا، فقال لهم: إن أعطيتموني عهد الله وميثاقه لتستطيبوا

(36) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص196. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص735.
(37) الشماخي، كتاب السير، ص ص139 ـ 140، 141.

إلي ولتطيعوني فيما وافق الحق وطابقه، قبلت ذلك منكم. فأعطوه عهد الله وميثاقه على ذلك وشرطوا عليه مثل ما شرط عليهم وقدموه على أنفسهم وألقوا إليه بأيديهم...»[38]. ويفيد ابن الصغير في موضع آخر بأنه قد «رغب القوم [الأباضية] في إمامته ورأوا أنها فرض عليهم»[39].

إن وجود تاريخين تمت فيهما تولية عبد الرحمن بن رستم الإمامة يؤكده المؤرخون المحدثون. فيذهب محمود إسماعيل إلى القول بأن ابن رستم قد بويع بالإمامة مرتين، الأولى إثر مقتل أبي الخطاب سنة (144هـ) ونزوله على أباضية المغرب الأوسط، والمرة الثانية سنة (162هـ) بعد تأسيس مدينة تاهرت[40]. ويفيد السيد عبد العزيز سالم بأنه في سنة (144هـ) إثر فرار عبد الرحمن بن رستم من القيروان «لحق بأباضية المغرب الأوسط... فالتفوا حوله وبايعوه بالخلافة»[41]. وبعد مقتل أبي حاتم الملزوزي أمام عمر بن حفص سنة (155هـ) عاد ابن رستم من المعركة إلى تاهرت و«أجمع أهل الحل والربط من الأباضية على مبايعته بالإمامة في 150... واشترك في مبايعته أباضية طرابلس»[42].

أما سعد زغلول عبد الحميد، فيشير إلى أن عبد الرحمن بن رستم الذي تولى أمر الأباضية بعد وفاة أبي الخطاب المعافري «وأصبحت إمامته على الجميع»[43]، تمت له البيعة التامة بعد الانتهاء من بناء مدينة تاهرت إذ «أخذت وفود القبائل تأتي من الأقاليم المجاورة لبيعة الإمام...»[44].

ويؤكد عبد الله العروي على أن البيعة التامة لعبد الرحمن بن رستم قد تمت بعد الانتهاء من بناء مدينة تاهرت بقوله: «وبعد خمسة عشرة سنة بايعه على الإمامة

(38) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص ص9، 10.
(39) المصدر نفسه، ص15.
(40) إسماعيل محمود، الخوارج في بلاد المغرب، ص110.
(41) سالم السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب الكبير، ج2 ص ص344، 345.
(42) المرجع نفسه، ج2 ص547.
(43) عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج2 ص300.
(44) المرجع نفسه، ج2 ص299.

كل خوارج المغرب وبايع المباركة خوارج المشرق وبخاصة فقهاؤهم بالبصرة»[45]. ويذهب الجنحاني إلى أن ابن رستم تولى الإمارة بعد فترة طويلة من فراره من القيروان ثم بناء تاهرت. وأن الفترة الفاصلة ما بين (144هـ) وبين (160 أو 162هـ) هي مرحلة زعامة فحسب[46].

ومهما يكن الأمر، فإن انتقال عبد الرحمن بن رستم إلى المغرب الأوسط ومبايعته من قبل أباضيي المنطقة تلازم وبناء مدينة تاهرت. وان لا تذكر المصادر مباشرة أسباب اختيار موضع تاهرت كمركز للعاصمة الأباضية بالمغرب الأوسط دون غيره، فإن المصادر الجغرافية تشير إلى ذلك، من خلال ما تورده من معلومات عن الموضع. وهذا ما اعتمده المؤرخون المستشرقون والعرب على حد السواء.

فتشير المصادر الجغرافية إلى ما تتمتع به تاهرت من إمكانيات طبيعية هامة كان لها دور في تحديد مجالات الأنشطة الاقتصادية. أولها المناخ ووفرة المياه وجودة التربة، وثانيها وقوعها على الطرق التجارية التي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب. فعلى المستوى الأول، كانت تاهرت تتمتع بثروة مائية متأتية من الأمطار ـ فهي شديدة البرودة كثيرة الغيوم والثلوج[47] ـ ومن العيون والأودية والأنهار. فيذكر اليعقوبي أن «شرب أهل مدينة تاهرت من عيون وأنهار يأتي بعضها من صحراء وبعضها من جبل قبلي يقال له جزول»[48]. ويسهب البكري وصاحب الاستبصار في ذكر أهمية ثروة تاهرت المائية بذكرهما أنها على نهر يأتيها من جهة القبلة يسمى مينة وهو قبليها، ونهر آخر يجري من عيون تجتمع تسمى تاتش فمن «تاتش شرب أرضها وبساتينها وهو في شرقيها»[49]. أما الإدريسي،

---

(45) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ج2 ص27.
(46) الجنحاني الحبيب، المغرب الإسلامي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية ق2 ـ 4هـ)، الدار التونسية للنشر، 1977، ص102.
(47) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص734، مؤلف مجهول، الاستبصار، ص178.
(48) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص114.
(49) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص733، مؤلف مجهول، الاستبصار، ص178.

فيذكر أن لها «مياه متدفقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم ويتصرفون فيها ولهم على هذه المياه بساتين»[50]. وكان لكثرة المياه هذه دور مهم في قيام نشاط زراعي بها. فيذكر اليعقوبي إنه لم يجدب زرعها قط[51]. فانتشرت البساتين والمزارع بها[52]، ذات الإنتاج المتنوع من حبوب وفواكه وثمار[53]. ويمكن القول أن الجانب الزراعي الغالب على المنطقة جعل متساكنيها يرفضون في البداية التعامل مع الأباضية الذين تغلب على خلفيتهم الخلفية التجارية الرعوية. غير أن سكان المنطقة اضطروا في نهاية المطاف للتنازل عن منطقة تاهرت مقابل «أشياء معلومة يأخذونها من غلتها»[54]. ولقد مكنت وفرة المياه من امتداد مساحات الرعي. فيذكر الإصطخري أنها كثيرة المياه والبرية[55]. ويشير ابن حوقل إلى أهميتها الرعوية بقوله أنها «أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية»[56]. ويذكر ابن الصغير أن قبائل مزاتة وسدراتة وغيرهم «كانوا ينتجعون من أوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في أشهر الربيع إلى مدينة تاهرت وأحوازها لما حولها من الشلا وغيره»[57].

وإذا كانت المصادر قد أسهبت في ذكر أهمية تاهرت الزراعية ـ الرعوية لما تمتعت به من وفرة مياه وخصوبة أرض وجودة مناخ، فإنها اهتمت بنشاط تاهرت التجاري أيضاً. فتعد تاهرت منطقة تجارية في المقام الأول لوقوعها على الطريق التجاري الرابط بين مدن الشمال (إفريقيّة، تلمسان، مليانة) وبين الجنوب (بلاد

---

(50) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص256.
(51) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص114.
(52) الاصطخري، كتاب الأقاليم، دن، دت، ص20. ابن حوقل، صورة الأرض، ص88. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص228. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص734.
(53) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص14. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص734. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص256. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص178.
(54) ابن أبي بكر، سير الأئمة، ص53. الشماخي، كتاب السير، ص139.
(55) الاصطخري، كتاب الأقاليم، ص20.
(56) ابن حوقل، صورة الأرض، ص86.
(57) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص17.

السودان). ويذكر اليعقوبي اتصالها بمدن الشمال المتوسطي، فعلى ساحل البحر الأعظم ترسي مراكب تاهرت بمرسى يقال له مرسى فروخ[58]. كما ترسي السفن بمرسى الغزة الذي يعتبر ساحل لتاهرت أيضاً[59].

إن إسهاب المصادر في وصف خصائص وإمكانيات منطقة تاهرت دون استغلاله في تفسير اختيار موضع تاهرت دون غيره من المواضع بالمغرب الأوسط، عاصمة للرستميين قد تعداه المؤرخون المحدثون (مستشرقون وعرب على حد السواء). فيذهب أندري جوليان إلى أن اختيار موقع بناء تاهرت له أكثر من بعد. فيذكر أن الأباضيين قد اتخذوا «تاهرت عاصمة لهم وهي على منحدر يشرف من علو قدره ألف متر على سبسب للمراعي، وفيه ينتجع الرجل في فصل الصيف، ويبدلون محصول ماشيتهم بحبوب التل، وكان رؤساؤهم يبادرون عند وصولهم بالاتصال بأعيان المدينة ثم يرجعون إلى موضع خيامهم حتى الرحيل»[60]. أما غوتيه، فيربط بين قيامها وبين خلفية سكانها (البداوة). فيذكر أن طبيعة المنطقة الجغرافية تدل على أن «تاهرت مملكة للبدو الأقحاح»[61]، وبالتالي يربط قيامها بنشاطها الاقتصادي الرعوي بدرجة أولى بقوله «وشتاء تاهرت يمتاز ببرودته وضبابيته ورطوبته وثلوجه أي على عكس الصحراء، وهذا ما جعلها قبلة أنظار الصحراويين، وهكذا تعتبر تاهرت والمنطقة المحيطة بها مركزاً للاصطياف يقصده سكان الصحراء مع قطعانهم هرباً من الحر الشديد»[62].

وإذ يقتصر المستشرقون في تفسير اختيار الموقع على الأهمية الاقتصادية وحسب، فإن المؤرخين العرب المحدثين عالجوا ذلك من زوايا مختلفة. فيشير محمود إسماعيل إلى أن اختيار موقع تاهرت قد روعي فيه إمكانية العمارة، وذلك من خلال توفر المياه وجودة التربة. ولهذه المميزات الفريدة ساوم الأباضيون سكان

---

(58) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص109.

(59) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص737، 830.

(60) جوليان، شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2 ص42.

(61) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص229.

(62) المرجع نفسه، ص228.

الموضع على بيعه، فأبوا ذلك لكنهم سلموه إليهم على أن يستصلحوه ويكون لهم نصيب من خراجه[63]. ويذكر جودت يوسف أن اختيار موضع تاهرت قاعدة للأباضية يعبر عن رجاحة رأي عبد الرحمن بن رستم. فهذا الأخير رأى أكثر من بعد لاختيار موقع تاهرت. أولها دفاعي: فتاهرت بعيدة عن القيروان مركز الجند العباسي وتفصل بينهما منطقة الزاب وجبال الأوراس. وثانيهما اقتصادي فهي في موقع وسط بين التل والصحراء، وهي بذلك حلقة وصل بين تجارة الصحراء وما وراء البحر وعلى الطريق بين المشرق والمغرب الأقصى والأندلس. كما أنها تقع في منطقة خصبة ذات مناخ ملائم وافرة المياه. أما ثالثها والذي يراه الأكثر أهمية فهو وجود العصبية القبلية المعتنقة للمذهب الأباضي بها[64]. أما الجنحاني فيرى أن نظرة المسلمين في بناء المدن وكرههم النزول بالمدن البيزنطية لم يكن السبب الرئيسي وراء خروج الأباضية عن تاهرت القديمة رغم حصانتها والتوجه إلى تاهرت الجديدة. ولكن يرى السبب الحقيقي وراء ذلك هو القرب من الماء[65]. وقد يفند ذلك ما ذهب إليه السيد عبد العزيز سالم من أنّ بناء الأباضية مدينة تاهرت السفلى بعيداً عن القديمة الخصبة بخمسة أميال كان نتيجة لنفرة سكان تاهرت القديمة ـ وهم برقجانة ـ من الأباضية. ولقد اعتمد السيد عبد العزيز سالم في ذلك على ما ذكره البكري من أن الأباضية «كانوا يبنون النهار فإذا جنّ الليل وأصبحوا وجدوا بنيانهم قد تهدّم»[66]. ويفيد عبد القادر جغلول بأن أبرز أسباب اتخاذ تاهرت مدينة للخوارج هو فراغها السياسي، إذ لا سلطة سياسية بها[67].

إذن فمن خلال ما ورد من تفسيرات حول اتخاذ موقع تاهرت لبناء عاصمة

---

(63) إسماعيل محمود، الخوارج في بلاد المغرب، ص110.

(64) يوسف جودت عبد الكريم، العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص31.

(65) الجنحاني، الحبيب، المغرب الإسلامي، ص106.

(66) سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب الكبير، ج2 ص541.

(67) جغلول عبد القادر، مقدمات في تاريخ المغرب القديم والوسيط، ترجمة فضيلة الحكيم، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص39.

الأباضية (160 ـ 162هـ) يتبين تظافر عدة عوامل تكاد تكون متداخلة. أولاً وقوعها في منطقة وسط بعيداً عن القيروان، بذلك تكون في مأمن من خطر الجند العباسي. ثانياً: توفر متطلبات الحياة بها، وتوفر الإمكانيات المساعدة على العمران، ومزاولة أنشطة اقتصادية متنوعة (زراعة، رعي، تجارة). ثالثاً: وقوعها في منطقة ذات عصبية قبلية واحدة (زناتة) من جهة، ومعتنقة لمذهب واحد وهو الأباضية من جهة أخرى.

وبقيام الإمامة الرستمية ببلاد المغرب الأوسط، خاصة بعد الانتهاء من بناء مدينة تاهرت، شهدت المنطقة ازدهاراً عمرانياً واقتصادياً متميزاً. ولعل في النص التالي الذي أنقله عن ابن الصغير ما يؤكد ما ذهبت إليه. فما أن استقر أهل المدينة حتى «شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الرحاء والمستغلات، وغير ذلك. واتسعوا في البلد وتفسحوا فيها وأتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار. فقال ليس أحد ينزل بها من الغرباء إلا واستوطن معهم»[68].

بالرغم من أهمية تاهرت الزراعية، فإن المصادر لم تول النشاط الزراعي بها الأهمية المفترضة باستثناء البكري الذي ذكر من إنتاجها الثمار والسفرجل[69]. في حين أنها تسهب في ذكر النشاط التجاري. وقد يعود ذلك إلى خلفية القائمين بإمارة الرستميين (زناتة) التجارية. فيذكر ابن الصغير أنه قد «استعملت السبل إلى بلاد السودان وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب بالتجارة وضروب الأمتعة»[70]، مبرزاً تواصل هذا النشاط في عهد خلفاء عبد الرحمن بن رستم ومنهم أفلح بن عبد الوهاب. ففي أيام هذا الأخير كثرت الأموال والمستغلات وأتته الوفود والرّفاق من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات[71]. ويشير الشماخي إلى مزاولة أفراد

---

(68) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص ص12، 13.

(69) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص734. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص178.

(70) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص13.

(71) المصدر نفسه، ص26.

الأسرة الحاكمة للتجارة، ومنهم عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، الذي كان «كثير المال ممن اتسعت عليه الدنيا وسببه أنه كان في أيام أبيه رحمه الله تاجراً»[72]. كما أن الإمام أفلح بن عبد الوهاب، أراد السفر للتجارة فسأله أبوه، فتوقف في مسألة، فمنعه خشية من أن يدخل عليهم الرّباء»[73]. ويذكر البكري أن بتاهرت أسواق عامرة[74]. ويؤكد الإدريسي على أن لأهل تاهرت تجارات وبضائع وأسواق عامرة[75].

هذا، كما تناول المحدثون هذا الجانب بالعرض والتحليل. ففي حين يذهب السيد عبد العزيز سالم إلى أن تجار الإمارة الرستمية كانوا يحملون المنسوجات الصوفية والقطنية والكتانية وأواني الزجاج والخزف ذي البريق المعدني والملح إلى بلاد السودان لندرته يبيعونه هناك بأسعار مرتفعة جداً، ويعودون محملين بالذهب والعاج وجلود الحيوانات[76]، يرى الجنحاني أنه كان لتاهرت علاقات تجارية مع الأندلس، فهي تصدر إليها عن طريق مرفأي تينس ووهران أنواع الحبوب، ولا سيما الحنطة واللحوم والعبيد أيضاً[77]، ويورد نقلاً عن بروفنسال أن الخليفة الأموي قد دعّم علاقاته مع تاهرت لضمان تموين رعاياه[78].

(72) الشماخي، كتاب السير، ص158.
(73) المصدر نفسه، ص223.
(74) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص736.
(75) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص256.
(76) سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ المغرب الكبير، ج2 ص571.
(77) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص134.
(78) المرجع نفسه، ص134، ويشير عبد العزيز فيلالي إلى «إن المحاصيل الزراعية لمنطقة تاهرت كانت تأخذ طريقها إلى مخازن قرطبة، وأهرائها في كثير من المناسبات لا سيما في سنوات المحل والمجاعة...، وكانت السفن التجارية سواء المغربية أو الأندلسية تتردد بين موانىء المغرب الأوسط مثل ميناء فروخ وتنس ووهران، وموانىء الجزيرة الخضراء وبجاية وشاطبة وغيرها من الموانىء الجنوبية الشرقية الأندلسية محملة بالمتاجر والبضائع». فيلالي عبد العزيز، «جوانب من العلاقة التجارية بين الرستميين والأمويين في الأندلس»، مجلة سيرتا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، السنة 2 العدد 3، ماي 1980، ص34.

أما محمود إسماعيل فيذكر نقلاً عن الدّلائي أن حكام تاهرت قد قدّموا التسهيلات لتجار الأندلس أثناء رحلاتهم إلى بلاد السودان[79].

ولم تقتصر العلاقات التجارية على دائرة المغرب والأندلس وبلاد السودان وحسب، بل تعدتها إلى بلاد المشرق. فيذكر الشماخي أن الإمام عبد الوهاب كان قد بعث إلى الربيع بن حبيب بـ 12,000 درهم أو دينار «قال: فاشترى بها الربيع جهازاً من البصرة وأرسل به أخاه إلى تاهرت، فلما وردها جمع عبد الوهاب تجار تاهرت، فاشتروا منه جهازه، واشتروا له حوائجه في ثمانية أيام، فانصرف راجعاً إلى المشرق»[80].

وكان لهذا الازدهار الاقتصادي التجاري أثر كبير في تطور حركة تاهرت العمرانية. فيذكر ابن الصغير ـ وهو مالكي استوطن تاهرت وكان له بها حانوت يبيع فيه الرهادنة[81] ـ أنه «أتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار. فليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا واستوطن معهم وابتنى بين أظهارهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته، وأمانه على نفسه وماله، حتى لا ترى داراً إلا قيل هذه لفلان الكوفي وهذه لفلان البصري وهذه لفلان القروي... وهذا مسجد القرويين ورحبتهم وهذا مسجد البصريين وهذا مسجد الكوفيين»[82]. أما الشماخي، فيذكر أن تاهرت لما اشتهر عدل عبد الرحمن «انتقل إليها أهل الأموال والتجار من مصر وإفريقيّة والمغرب لخوفهم على أموالهم من

---

(79) إسماعيل محمود، الخوارج في بلاد المغرب، ص209. علماً بأن علاقة الإمامة الرستمية بالأمويين قد أخذت وجهتين، في البداية كانت من الجنوب إلى الشمال، وفي المرحلة الثانية من الشمال إلى الجنوب. إذ يذكر أن البحرية الأندلسية قامت بإنشاء المدن والثغور على ساحل المغرب الأوسط، حيث سكنت جماعات أندلسية هناك. فأنشأت تنس سنة 262هـ والتي تأتيها البضائع من تاهرت ومنها إلى الأندلس والعكس. كما أنشأ رجلان أندلسيان مدينة وهران سنة 290هـ. فيلالي عبد العزيز، «جوانب من العلاقات التجارية بين الرستميين والأمويين في الأندلس»، ص35.

(80) الشماخي، كتاب السير، ص161.

(81) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص46.

(82) المصدر نفسه، ص ص12، 13.

أئمة الجور...»[83]. كما استوطنها النصارى، فكانت بها كنيسة وتجمعوا في حي واحد[84]. ويجمل الجنحاني وجغلول القول بأن ازدهار تاهرت يكمن قبل كل شيء في دورها كعاصمة تجارية كبرى[85].

لكن وبالرغم من هذا الازدهار العمراني والاقتصادي، فتاهرت لم تحاول الخروج عن حدودها. وبقي الشمال خارجاً عن سلطتها وبالتالي كان اقتصادها أحادي الوجهة، تجاري بالدرجة الأولى. ذلك أن المناطق الزراعية الواقعة في الشمال كان يسيطر عليها غالباً أصحاب إفريقيّة. كما عانت الإمارة الرستمية من مشاكل داخلية وخارجية ترجع في تاريخها إلى عهد عبد الوهاب بن عبد الرحمن ابن رستم (171 ـ 208هـ).

فعلى المستوى الداخلي، تعرّض المذهب الأباضي لانقسامات عدة (الفندوية، النفاثية، الخلفية، النكارية)[86]. وكتب الأباضية حافلة بالشواهد على ذلك، إذ تسهب في الحديث عن افتراق الأباضية. فكان الافتراق الأول بقيادة يزيد ابن فندين وأصحابه على عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم سنة (171هـ) عندما أراد هذا الأخير أن يولي أمور المسلمين أهل العلم والبصيرة دون ابن فندين وأصحابه[87]. والجدير بالإشارة أن خروج ابن فندين على الإمام عبد الوهاب قد بدأ منذ تولي هذا الأخير الإمامة. أما الافتراق الثاني، فكان بعد وفاة السمح بن أبي الخطاب عامل الإمام على حيز طرابلس. فكان أن «ائتمرت العامة من الناس ممن ليس له علم في دين ولا تمييز في أمور المسلمين أن يولوا على أنفسهم

---

(83) الشماخي، كتاب السير، ص158.

(84) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص ص27، 36، 37، 38.

(85) جغلول عبد القادر، مقدمات في تاريخ المغرب، ص50. الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص108.

(86) الشماخي، كتاب السير، ص ص146، 153، 183، 214.

Lewicki (T), «La Repartition Geographique Des Groupements Ibadites Dans L'Afrique De Moyen Age», Dans Rocinik Orientalist Yezny, T XXI, 1957, pp311, 314.

(87) ابن أبي بكر، سير الأئمة، ص ص58، 60.

خلف بن السمح. فردّ ذلك عليهم من له علم في الدين وبصيرة. فلما وصلت الإمام كتب أهل طرابلس بوفاة عامله السمح وتولية بعض الناس ابنه خلف وردّ أهل الخير ذلك عليهم كتب جواب مكاتبتهم. فإن من ولّى خلفاً بغير رضا إمامه فقد أخطأ سيرة المسلمين، ومن أبى توليته فقد أصاب»[88]. وحيث إن الإمام لم يقرّ تولية عامة الناس لخلف لم يتردد هذا الأخير صحبة مناصريه في الخروج عن الإمام عبد الوهاب.

ولم يقتصر الأمر على هذا الانشقاق المذهبي، بل تعداه إلى صراع من أجل السلطة داخل الأسرة الرستمية نفسها. فيذكر ابن الصغير أنه قام صراع بين يعقوب ابن أفلح وبين أخيه أبو حاتم يوسف سنة (281 ـ 282هـ)، حتى ان «السبل قد قطعت وفرغ من أيدي الناس الحرث والنسل»[89]. كما يذكر ابن عذاري أن أبا حاتم أبي اليقظان قد قتله بنو أخيه سنة (294هـ)[90]. وقد تعتبر محاولات الأئمة الرستميين للمحافظة على سلطانهم داخل الأسرة دليلاً على الصراع على السلطة. فيذكر ابن الصغيران أفلح بن عبد الوهاب قد «أرّش ما بين كل قبيلة ومجاورها. فارش بين لواتة وزناتة وما بين لواتة ومطماطة»[91] خوفاً من أن تجتمع عليه هذه القبائل. كما قام الإمام أبو بكر بن أفلح بقتل محمد بن عرفة لِما أصبح عليه هذا الأخير من علو شأن في الإمارة[92].

علاوة على المشاكل الداخلية تعرضت الإمارة الرستمية إلى أزمات خارجية. فنتيجة حياد الأئمة الرستميين عن المبدأ الذي يقوم عليه المذهب الخارجي وتحول الإمامة إلى ما يشبه الملكية الوراثية بتقديم أفراد الأسرة دون غيرهم للحكم[93]

---

(88) ابن أبي بكر، سير الأئمة، ص ص79، 80.

(89) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص55.

(90) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص197.

(91) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص27.

(92) المصدر نفسه، ص ص34، 35، 36.

(93) لقد اعتبر الخوارج الخلافة حقاً للجميع، وليست حكراً على قرشي أو أية شخصية بعينها. بل جوزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل من نصبوه برأيهم وعاش الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان إماماً. فيجوز أن يكون الإمام عبداً أو حراً أو =

انقطعت علاقات الرستميين بالمذهب الأباضي الأم بالبصرة الذي كان قد ساندهم في بداية أمرهم مادياً ومعنوياً. وازداد ضعف الإمامة الرستمية بخروج المناطق المجاورة عنها. فكان أن خرج ابن مسالة الأباضي عن الإمام عبد الوهاب[(94)]. ويضيف ألفرد بل عنصراً آخراً من عناصر الضعف الذي اعترى الإمامة الرستمية، وهو أن الرستميين نتيجة لركونهم لحياة الدّعة والاهتمام بالعلوم الدينية لم يفكروا في الحرب والنضال وفي العناية بإعداد جيش قادر على الدفاع عن عاصمتهم. ولذا انهارت سنة (296هـ) حين هاجمتها القوات الشيعية بإمرة عبد الله الشيعي[(95)].

= نبطياً أو قرشياً. الشهرستاني أبو الفتح، الملل والمحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1975، ج1 ص116. إسماعيل محمود، الحركات السرية في الإسلام - رؤية عصرية -، دار القلم، بيروت، 1973، ص20.

(94) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص111. ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص ص20، 21.

(95) بل الفرد، الفرق الإسلامية في شمال إفريقيا منذ الفتح حتى اليوم، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار ليبيا، بنغازي، 1996، ص150.

الفصل الثالث

المغرب الأدنى

لقد انفصلت إفريقيّة بدورها، وفي مرحلة متأخرة نسبياً عن الخلافة العباسية ببغداد، فقامت بها عام (184هـ) الإمارة الأغلبية، واستمرت حتى سنة (296هـ)، تاريخ دخول الفاطميين بلاد المغرب. ولئن كان انفصال المغربين الأوسط والأقصى عن الخلافة العباسية قد أخذ وجهة مذهبية في مرحلة أولى باعتناق الخارجين عنها المذاهب الخارجية الصفرية والأباضية، فإن انفصال المغرب الأدنى كان قد تحددت معالمه ظاهرياً سياسياً. ولكن بتتبع ودراسة ما مر من أحداث بإفريقيّة يتبين تظافر عدة عوامل، لعل من أهمها ثورة الجند على الولاة. وقبل الحديث عن هذه الإمارة الأغلبية بإفريقيّة (184 ـ 296هـ) رأيت أن أمهد لهذا الفصل بسرد الأحداث التي شهدتها إفريقيّة منذ الفتح وحتى قيام الخلافة الفاطمية.

1 ـ عهد الولاة:

فكما سبق وأن أشرت، اتجه المسلمون عقب فتح مصر إلى بلاد المغرب استكمالاً للفتح ونشر الإسلام. فيذكر البلاذري أن عمرو بن العاص بعد أن استكمل فتح الإسكندرية «سار في جنده يريد المغرب حتى قدم برقة... فصالح أهلها على الجزية»[1] ويؤكد ابن عذاري خروج عمرو بن العاص إلى برقة بعد استكمال فتح مصر، ولكنه يشير إلى أنه قدمها، ولكن عقبة بن نافع هو من فتحها بقوله «كان [عمرو بن العاص] استفتح مصر سنة عشرين من الهجرة، ووجه منها

(1) البلاذري أبو الحسن أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، تقديم إبراهيم بيضون، شرح وتعليق عبد الأمير مهنا، دار اقرأ، بيروت، 1992، ص323.

عقبة بن نافع الفهري إلى لوبية وإفريقيّة فافتتحهما ثم توجه عمرو بنفسه إلى برقة، فصالح أهلها على الجزية»[2]. وتتالى بدخول المسلمين أرض برقة الفتح في بلاد المغرب الساحل والداخل معاً. فعهد عمرو بن العاص إلى عقبة بن نافع بفتح مناطق الداخل، ففتح ما بين برقة وزويلة وصار للمسلمين[3]. في حين توجه بنفسه إلى طرابلس - عبر الطريق الساحلي - ففتحها سنة (22هـ)[4].

ويعتبر فتح مناطق الداخل ومناطق الساحل حتى طرابلس فاتحة لدخول إفريقيّة، إذ اعتبر عمرو بن العاص فتح إفريقيّة امتداداً طبيعياً، ولكنه حاذر التوغل دون مشورة الخليفة، وكتب إلى عمر بن الخطاب «إنا قد بلغنا طرابلس، وبينها وبين إفريقيّة تسعة أيام، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لنا في غزوها فُعل»[5]، إلا أن عمرو بن الخطاب رفض ذلك وأمر عمراً بالانصراف عنها خوفاً على الفاتحين بقوله «ما هي إفريقيّة، ولكنها مفرقة غادرة مغدور بها. . .»[6]، فعاد عمرو بن العاص أدراجه إلى مصر.

وإن لم يسمح عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص بالتوغل في المنطقة المغربية لبعد الشقة ولعدم الإلمام بطبيعة المنطقة. فإن فتح إفريقيّة وما والاها من بلاد المغرب يعود الفضل فيه لعثمان بن عفان. فلقد أغزى هذا الأخير عبد الله بن أبي سرح إفريقيّة سنة (27هـ) وأخرج معه وجوه قريش (منهم مروان بن عبد الحكم، وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر وعاصم وعبد الله وعبيد الله أبناء عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب)[7] يتقدمون القبائل العربية التي حول المدينة (بنو تميم، بنو عدي، بنو سهم، بنو عامر، بنو هذيل وبنو الدئل وأسلم، مزينة، ضمرة، غفارة، غطفان

---

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص8.
(3) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، ص30.
(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص325. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص8.
(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص325.
(6) المصدر نفسه، ص325.
(7) أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم، طبقات علماء إفريقية وتونس، تقديم وتحقيق علي الشابي ونعيم اليافي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1966، ص65.

وفزارة) وقد بلغ عدد المشارقة الفاتحين 20 ألف رجل منهم 600 من جهينة و300 من أسلم و800 من مزينة و450 من بني سليم و500 من بني الدئل وضمرة وغفارة وعبد مناة و110 من غطفان وفزارة ودمر و400 من كعب بن عمر[8] و600 من مهرة و700 من غيث من الأزد و700 من ميدعان من الأزد أيضاً[9].

ولئن تصدرت قريش الفاتحين وكان لها دور متميز في حركة الفتح، فإنه قد تظافرت جهود القبائل المشرقية المختلفة الأصول في حركة الفتح دون أن يكون الفتح حكراً على قبيلة بعينها. ولكن هذه الوجهة لم تغن عن الاعتماد على عصبة قبلية واحدة مغربية سهلت أمامهم عملية الفتح، فكان أن استقطب المشارقة الفاتحون قبائل المغرب الداخل (زناتة). فتشير المصادر إلى تعاون مغاربة الساحل مع الروم ضد الفاتحين ومن معهم من المغاربة[10].

تشير المصادر إلى أن أبرز قبائل الداخل السباقة للإسلام هي زناتة الممتدة مناطقها في السهول المرتفعة والمواطن الصحراوية والهضاب الجرداء من المنطقة الطرابلسية شرقاً إلى غورتازا غرباً[11]. وإن اختلفت الروايات حول كيفية تحالف زناتة مع الفاتحين فيكفي القول بأنها كانت خالصة للمسلمين منذ إسلام مغراوة[12]. ويشير ابن عبد الحكم إلى هذا التعاون في إطار ذكره لرضوخ لواتة (البترية ـ الزناتية) صلحاً لابن سعد[13]. كما يشير إلى اعتماد الفاتحين على شخصيات مغربية زناتية في حركة الفتح منهم هلال بن ثروان اللواتي وسكان جبل

(8) أبو العرب، طبقات علماء افريقية وتونس، ص ص65، 69، 70.

(9) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، ص ص37، 38. المالكي أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله، كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، نشر حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ج1 ص ص10، 49.

(10) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص11، 29. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص32، 35.

(11) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص215، 216.

(12) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص160.

(13) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، ص229.

الأوراس الذين أطاعوا حسان بعد مقتل الكاهنة[14].

وباستمرار عملية الفتح المتقطعة، وذلك نتيجة الاضطرابات التي كانت تشهدها أرض الخلافة، استمر تدفق الجند المشرقي منهم جبلة بن عمر الساعدي[15] وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير وعبد الملك بن مروان[16] جند من بلاد الشام[17]. وضم جيش المهاجر بن أبي دينار جند الشام ومصر[18]. أما عقبة ابن نافع فقد كان جنده مكوناً من عشرة آلاف فارس[19]، يتقدمهم أحد عشر فارساً من بني هاشم وأحد عشر فارساً من بني مخزوم[20]. وضم قبائل مختلفة منها مضر[21] ولخم وطي وغسان وجذام[22]، وكان من بين الفرسان أولاده عياض وعثمان وعبيدة[23]، وقيس بن يسار بن مسلم الكناني (جد أبي محرز القاضي)[24]، ومسروق بن يزيد وحنظلة بن المغيرة[25]. أما موسى بن نصير فقد دخل معه المغيرة ابن أبي بردة القرشي ومسروق بن زيد في عدد من وجوه العرب[26](*).

---

(14) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، ص62. المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص35، 36.

(15) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص59.

(16) المصدر نفسه، ج1 ص48.

(17) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص17.

(18) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص20.

(19) ابن الأثير، الكامل، ج3 ص230.

(20) الواقدي، فتوح إفريقية، مطبعة المنار، تونس، دت، ج1 ص9.

(21) أبو العرب، طبقات علماء إفريقية وتونس، ص58.

(22) الواقدي، فتوح إفريقية، ج1 ص9.

(23) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص84. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص41.

(24) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص62.

(25) الواقدي، فتوح إفريقية، ج1 ص9.

(26) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص80، 81.

(*) تجاوزت الحديث عن حسان بن النعمان عن قصد لعدم ذكر المصادر لأسماء جنده والاقتصار على ذكر العدد وهو 40 ألف، الواقدي، فتوح إفريقية، ج1 ص135. النويري، نهاية الأرب، ص96.

ولقد استقر بعض هؤلاء المشارقة جنباً إلى جنب مع المغاربة في المناطق التي افتتحوها والتي بنوا فيها مدنهم أو طوروها. فيشير الواقدي إلى توزيع القبائل المغربية على مناطق المغرب بقوله «التفت عثمان بن عفان إلى علي بن أبي طالب، وقال له إني لا أدري كيف أقسم إفريقيّة بين العرب، فقال له: ناولني الدواة والقرطاس وأنا أقسمها. فإني قسمت بلاد المغرب على العرب، فأما القيروان فهي لبني مخزوم إلى بلاد النخيل، وبلاد النخيل لحلفائهم، ومن النخيل إلى طرابلس فهي لطيّ ولخم وجذام. أمّا حمير فلها أرض أبّة وماجنة إلى أرض تبسة. وأنتم بني أويس ويا بني دفعة ويا بني حارثة لكم من أرض تبسة إلى طرف قلعة هناك»[27] ولعل من أهم مناطق الاستقرار على الإطلاق بإفريقيّة مدينة القيروان[*]. وقد كانت هذه الأخيرة ذات طابع تجاري باعتبارها «فرضة المغربين ومتجر البحرين»[28]. فاستوطنها بنو مخزوم وبنو فهر أولاد عقبة بن نافع وأحفاده من بعدهم[29]، وسائر بطون العرب من مضر وربيعة وقحطان[30]. كما أقام المشارقة في مدينة تونس[31]. وسكن المنستير قوم من قريش من ولد ربيع بن سليمان[32]، وقطن الجزيرة

---

(27) الواقدي، فتوح إفريقية، ج1 ص35.

(*) وإن يلمح المالكي إلى أسبقية معاوية بن حديج في التفكير في الاستقرار الدائم بإفريقية، وذلك من خلال ذكره لبنائه بناحية القرن مساكن وسماها قيروانا (المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص19 ـ 60)، فإن عقبة بن نافع يعتبر أول من وضع أسس الاستقرار بإفريقية إذ قال «إن إفريقية إذا دخلها إمام أجابوه للإسلام، فإذا خرج منها رجع من كان أجاب منهم لدين الله إلى الكفر، فأرى لكم يا معشر المسلمين أن تتخذوا بها مدينة تكون عزاً للإسلام إلى آخر الدهر. فاتفق الناس على ذلك، وأن يكون أهلها مرابطين». (الواقدي، فتوح إفريقية، ج1 ص4. المالكي، رياض النفوس، ج1 ص62. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص19). علماً بأنهُ قد تم اختيارها بعيداً عن البحر قريباً من السبخة توافقاً مع خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية فهم بدو وأصحاب ماشية.

(28) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص229.

(29) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص637.

(30) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص105.

(31) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص37. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص51.

(32) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص718.

(جزيرة شريك) رهط عمر بن الخطاب[33]. أمّا الأنصاريين فاستوطنها قوم من الأنصار من ولد جابر بن عبد الله وإليهم نسبت المدينة[34]. وسكن باجة بنو هاشم، ومجانة قوم من ديار ربيعة يقال لهم السناجرة، والزاب أخلاط من قريش والعرب[35]. أمّا بلزمة فسكنتها قبائل تميم[36] وفي طولقة إحدى مدن بسكرة أقامت قبائل قيسيّة ويمنية[37]. ومن الجدير بالتنويه أن المناطق التي استقر بها المشارقة قد تنوعت إمكانياتها الطبيعية ـ الاقتصادية (زراعة، تجارة)[38]. ووفقاً لتنوع الإمكانيات تنوعت الأنشطة الاقتصادية التي زاولها المشارقة المستقرون (العرب البلديون). فكان منهم التجار والحرفيون وملاك الأرض[39].

وانطلاقاً من كون الاستقرار منوط بالأرض، فلقد تمكن بعض المشارقة من

(33) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص105.

(34) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص706.

(35) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص106.

(36) ابن حوقل، صورة الأرض، ص91. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص123.

(37) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص740.

(38) بالإضافة إلى كون القيروان مركزاً تجارياً ذو أهمية، كانت جزيرة شريك وافرة الزراعات، وكذلك الأنصاريين، كانت متميزة بإنتاج الحبوب، وتفوقها في ذلك باجة لكثرة المياه ومزارع القمح. أما مجانة، فهي كثيرة الزعفران والزرع ومعادن الفضة والحديد، والزاب ذات بساتين ومزارع قطن ومسارح رعي وبلزمة أيضاً. كما كانت طولقة كثيرة الزيتون والنخيل والأعناب. اليعقوبي، البلدان، ص ص105، 106، 107. ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص75، 76، 84. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ص710، 711، 720.

(39) تُشير المصادر إلى أنهُ قد انتظمت المتاجر والصناعات بالقيروان جنباً إلى جنب، وكل منهما مكمل للآخر. فالتاجر في بلاد الإسلام في العصر الوسيط، كان هو المنتج للبضاعة في أغلب الأحيان، ويستدل على المتاجر والصناعات من خلال ذكر المصادر لأبواب وأسواق ودروب المدن. ففي القيروان ـ على سبيل المثال ـ يوجد باب الصباغين ودرب الحذائيين وسوق الرماحين. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص224. وسوق الأحد، البلاذري، فتوح البلدان، ص335. وسوق اليهود ورحبة التمر الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص ص126، 130، 171. كما استقر بعض التجار في مدينة تونس ومنهم إسماعيل بن عبيد الأنصاري «تاجر الله»، وإليه نسب السوق المجاور لجامع الزيتونة، سوق إسماعيل، المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص106 ـ 107.

امتلاك الأراضي ومزاولة النشاط الزراعي. ويذهب محمود أبو صوة إلى القول بأن عملية تمليك الأرض وإقطاعها للمشارقة كانت قد بدأت منذ حملة عبد الله بن أبي سرح على إفريقيّة سنة (27هـ). فيشير أبو صوة إلى أنه قد وقع بين عاصم بن عمر ابن الخطاب ورجل من القريشيين تنازع حول أرض ادعى كل منهما إلى أنها له[40]. كما تشير المصادر إلى استمرارية عملية إقطاع الأرض، فكان عقبة بن نافع قد أمر الفاتحين المشارقة أن يقتطعوا ويختطوا بالقيروان[41]. وأقطع موسى بن نصير مسروق بن زيد قرية على طريق سوسة نسبت إليه «المسروقين»[42]. وأقطع المغيرة ابن أبي بردة خليفته على بلاد المغرب قرية بباجة نسبت إليه أيضاً «المغيرين»[43]. ويشير البكري إلى ملكية أبناء عقبة بن نافع للأرض، فيذكر أنه كان لبني فهر في عهد هشام بن عبد الملك (105 ـ 125هـ) جنة كبيرة شمال القيروان[44].

كما كان لبناء القيروان في منطقة وسط بإفريقيّة دور جد هام في استقطاب المغاربة جميعاً، والحد من تنازع الساحل والداخل الذي طالما أشارت إليه المصادر. ولقد خول هذا التقارب بين المغاربة إقامة علاقات تعاون بينهما تطور إلى تكامل كل من المغربين الزراعي الساحلي والرعوي التجاري الداخلي. وباستمرار توغل القوات الفاتحة في بلاد المغرب توحدت المنطقة سياسياً واقتصادياً تحت راية الإسلام.

إن ملكية المشارقة للأرض الزراعية لم يكن بمنأى عن ملكية حلفائهم من مغاربة الداخل. فلقد حققت القبائل المغربية المتحالفة مع الفاتحين بعض الامتيازات. فصارت الخطط لهم وقسم الفيء والأرض بينهم وبين المشارقة على

---

(40) أبو صوة محمود أحمد، «رؤية جديدة للفتح الإسلامي لليبيا»، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، السنة 8، العدد 1، يناير 1986، ص66.

(41) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص6. أبو العرب، طبقات علماء إفريقية وتونس، ص58.

(42) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص193.

(43) المصدر نفسه، ج1 ص ص122، 127.

(44) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص673.

حد السواء[45]. ويُفهم من نص ابن الأثير حول استخلاف حسان بن النعمان لأحد مواليه واسمه صالح، إن هذا الأخير قد أُقطع أرضاً بزغوان، نسبت إليه فيما بعد «فحص أبي صالح»[46]. وإن لا تذكر المصادر صراحة إقطاعات موسى بن نصير لجنده المغربي، فإن توليته لمولاه طارق بن زياد النفزي على طنجة والمغرب الأقصى عام (85هـ)[47]، يمكن أن يستشف منها أن هذا الأخير قد امتلك أرضاً أو وضع يده عليها وفق قانون الولاية ـ إن صح القول ـ. إذا ارتبطت الولاية في التاريخ الإسلامي باقتطاع الوالي أرضاً له.

إلا أنه باستكمال الفتح شهدت المرحلة الثانية لعهد موسى بن نصير (92 ـ 96هـ)، تغييراً في التعامل مع مغاربة الداخل. فتشير المصادر إلى توجهه إلى مغاربة الساحل وفق استراتيجية جديدة اتخذها لاستكمال الفتح. فكان أول من نزل طنجة من الولاة[48]. وأرسل زرعة بن مدرك إلى قبائل البربر فلم يلق حرباً منهم فرغبوا في الصلح معه، وكان هؤلاء من البرانس ومن جملتهم المصامدة[49]. ونتيجة لهذه الاستراتيجية الجديدة التي التزمها موسى بن نصير في فتح مناطق المغرب الساحل ذات الخلفية الزراعية، تقارب المشارقة ومغاربة الساحل. وتبعاً لذلك فقد مغاربة الداخل ـ حلفاء المشارقة الأوائل الرعاة التجار ـ امتيازاتهم السياسية. فأقصوا عن ولاية الأعمال. إذ ولى موسى بن نصير أبناءه المغرب والأندلس[50]. ونتيجة لكل ذلك حُرِم مغاربة الداخل من امتيازاتهم الاقتصادية أيضاً.

هذا وإن شهدت إفريقيّة مرحلة استقرار وهدوء نسبيين في عهد كل من محمد بن يزيد (97 ـ 99هـ) الذي استقر بإفريقيّة «بأحسن سيرة وأعدلها»[51]، وفي

---

(45) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص36.
(46) ابن الأثير، الكامل، ج4 ص33. ابن خلدون، العبر، ج4 ص401.
(47) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص43. ابن الأثير، الكامل، ج4 ص112.
(48) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، ص71.
(49) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص42. المالكي، رياض النفوس، ج1 ص20.
(50) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص43، 44.
(51) المصدر نفسه، ج1 ص47.

عهد إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر (100 ـ 102هـ) الذي كان من أهل البِرّ والزهد[52]، فإنه بتولي يزيد بن أبي مسلم (102 ـ 103هـ) تأزم الوضع بإفريقيّة. وبدأت بوادر القطيعة تبرز بين مغاربة الداخل (زناتة) وبين المشارقة. فلقد اعتبر يزيد بن أبي مسلم المغاربة في مرتبة أدنى من العرب الفاتحين وفيئاً للمسلمين وخمسهم واتخذهم حرساً وحاشية وعزم على وشم أيديهم تمييزاً لهم عن غيرهم[53]. ويذكر النويري أن ابن أبي مسلم «أراد أن يسير في أهل إفريقيّة بسيرة الحجاج في أهل الإسلام الذين سكنوا الأمصار ممن كان أصله من السواد من أهل الذمة، فإنه ردهم إلى قراهم ووضع عليهم الجزية على ما كانوا عليه قبل الإسلام. فلما عزم يزيد بن أبي مسلم على ذلك اجتمع رأي أهل إفريقيّة على قتله، فقتلوه، وولوا عليهم الوالي الذي كان قبله، محمد بن يزيد مولى الأنصار. وكتبوا إلى يزيد بن عبد الملك إنا لم نخلع أيدينا من الطاعة، ولكن يزيد بن أبي مسلم سامنا ما لا يرضاه الله والمسلمون. فقتلناه وأعدنا عاملك...»[54]. ويذكر ابن عذاري أن يزيداً هذا «كان ظلوماً غشوماً وكان البربر يحرسونه، فقام على المنبر خطيباً. فقال إني رأيت أن أرسم اسم حرسي في أيديهم كما تصنع ملوك الروم بِحرسها، فأرسم في يمين الرجل اسمه وفي يساره حرسي ليعرفوا بذلك من بين سائر الناس، فإذا وقفوا على أحد أسرع لما أمرت به. فلما سمِعوا ذلك منه [حرسه] اتفقوا على قتله وقالوا جعلنا بمنزلة النصارى»[55]، وقتلوه.

وازداد التنافر بين المشارقة وبين مغاربة الداخل (زناتة) في عهد عبيد الله بن الحبحاب (116 ـ 123هـ). وإن كانت لهذا الوالي أعمال جليلة تنسب إليه في إفريقيّة، منها بناء الجامع وترميم دار الصناعة بتونس سنة (116هـ)[56]، ومد بصره

(52) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص75.
(53) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص48. الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص64.
(54) النويري، نهاية الأرب، ص212.
(55) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص48. ويذكر الرقيق أنهم من البتر ليس فيهم من البرانس أحد. تاريخ إفريقية والمغرب، ص64.
(56) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص71. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص51.

إلى المتوسط، فأغزا حبيب بن أبي عبيدة في البحر إلى صقلية سنة (122هـ)[57]، فإن المغاربة (زناتة على وجه الخصوص) تأثروا سلباً بسياسة الفتح التي اتخذها هذا الأخير. فكان يغزوا بهم المنطقة، فإذا أصاب نفل المشارقة دونهم، مبرراً ذلك بأنه أخلص لجهادهم[58]. إضافة إلى أنه قد ولّى على طنجة عاملاً سيء السيرة وهو عمر بن عبد الله المرادي الذي تعدّى في الصدقات والعشر وأراد تخميس المغاربة رغم إسلامهم[59]. وتجاه هذه السياسة انتفض المغاربة الذين كانوا قد اعتنقوا المذهب الخارجي الصفري وهددوا السلطة الأموية بإفريقيّة، فما كان من الخلافة إلا إرسال الجند لإخماد ثورات الخوارج التي بدأها ميسرة وواصلها خالد بن حميد الزناتي من بعده، إلا أنها باءت بالفشل[60].

ونتيجة لعجز الخلافة عن القضاء على ثورة الخوارج الصفرية، تتالى دخول الجند الخلافي إلى المنطقة. فدخل مع كلثوم بن عياض سنة (123 ـ 124هـ) إفريقيّة 12000 من أهل الشام و3000 من أهل قيسرين و3000 من مضر، إضافة إلى جند الأردن وبرقة وطرابلس والقيروان[61]. وبالرغم من جميع المحاولات للقضاء على الثورة الخارجية، فإن الوضع قد ازداد تأزماً وباءت المحاولات بالفشل. فانهزم جند الخلافة في موقعة وادي بقدورة سنة (123هـ).

ولعله من الجدير بالذكر أن انهزام الجند الخلافي أمام القوى الخارجية يعود بالدرجة الأولى إلى انقسامه. فلقد شهدت إفريقيّة نزاعاً بين المستوطنين الأوائل وبين الوافدين الجدد على إمكانياتها الاقتصادية. فكان العرب البلديون يحاولون المحافظة على امتيازاتهم الاقتصادية بالمنطقة (أراضي، دور) جيلاً بعد جيل، ومنع الوافدين الجدد من السيطرة عليها. واستحكمت العداوة بينهما. وفيما يبدو أن

(57) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص73.

(58) الطبري، تاريخ الرسل والمملوك، ج4 ص ص254 ـ 255.

(59) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص51 ـ 52. النويري، نهاية الأرب، ص214.

(60) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص75. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص54.

(61) مؤلف مجهول، أخبار مجموعة، مكتبة المثنى، بغداد، دت، ص73. الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص76. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص54.

أبرز الأحداث التي تُعبر عن هذا الصراع ما كان بين بلج بن بشر القشيري القائد المشرقي - الوافد إمداداً للقوات العربية بإفريقيّة مع كلثوم بن عياض لمواجهة الصفرية سنة (123هـ) - وبين حبيب بن أبي عبدة حفيد عُقبة بن نافع أحد وجوه العرب بإفريقيّة. فيذكر الرقيق أنهُ حالما وصل بلج إلى القيروان قال «يا أهل القيروان لا تغلقوا أبوابكم حتى يعرف أهل الشام منازلهم مع كلام يغيظهم به. فكتب عرب إفريقيّة إلى حبيب بن أبي عبدة، وهو مواقف للبربر، إنك تواقف عدواً وهذا عدو قد نزل بنا يُريد نزول ديارنا علينا.. فكتب حبيب بن أبي عبدة إلى كلثوم... ارحل بعسكرك عنهم وإلا حولنا أعنة الخيل إليك...»[62].

وعلى الرغم من توقف توافد الجند المشرقي على إفريقيّة لبعض الوقت بسبب سقوط الخلافة الأموية، وبسبب انتزاء حفدة عقبة بن نافع ممثلي الأرستقراطية العربية بالمنطقة، فإن الاضطرابات بإفريقيّة لم تتوقف. فظهر نزاع شديد بين البلديين فيما بينهم وشهدت إفريقيّة تبعاً لذلك ظاهرة اصطلح على تسميتها بثورات الجند، إذ رأت كل فئة في نفسها الكفاءة، لتتولى أمر إفريقيّة. فثار عروة بن الزبير الصدفي واستولى على تونس، وثار ابن عطاف الأزدي بطساس، كما ثار عرب الساحل[63]. ومثلما رأى البلديون في أنفسهم الكفاءة للسيطرة على المنطقة، فإن المغاربة رأوا أن ذلك من حقِهم أيضاً فقاموا لذلك بعدة ثورات منها ثورة ثابت بن وزيدون الصنهاجي بباجة وعبد الجبار والحارث بطرابلس[64].

وبالرغم من سيطرة عبد الرحمن بن حبيب على مقاليد الحكم وقضائهِ على الثورات، فإن الأمر لم يخلص لهُ، فلقد تضررت التجمعات المغربية الكبرى بإفريقيّة من حكمهم (الفهريين). فاستغلوا النزاع بين أفراد الأسرة حول السلطة، وظهروا على مسرح الأحداث منافسين للقريشيين. فتُشير المصادر إلى التجاء أحد أفراد الأسرة الفهرية عبد الوارث بن حبيب إلى زعيم قبيلة ورفجومة عاصم بن

---

(62) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص ص76 - 77.

(63) المصدر نفسه، ص ص88 - 89. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص60 - 61.

(64) النويري، نهاية الارب، ص280.

جميل[65]. واستطاعت ورفجومة السيطرة على إفريقيّة وإنهاء الحكم الفهري سنة (140هـ). ويذكر الرقيق أنهُ «لما حكمت ورفجومة قتلوا ما كان بها من قريش وساموهم سوء العذاب، وربطوا دوابهم في المسجد الجامع وندم الذين أعانوهم ودعوهم أشد ندامة»[66].

وإن انتصر مغاربة الداخل (زناتة) باعتناقهم المذهب الخارجي وانتزاعهم القيروان، فإن خروجهم الصريح عن المبادىء الخارجية حفّز مُعتنقي المذهب الأباضي بإمرة أبي الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري لنزالهم «فخرج إليهم غضباً لله ولدينهِ»[67]. وبدخول الأباضية إفريقيّة (140 ـ 145هـ) أقصى الخوارج الصفرية عن القيروان، فانتقلوا إلى المغرب الأوسط حيث كونوا إمارة أبي قرة، وإلى جنوب المغرب الأقصى حيث كونوا الإمارة المدرارية. ولكن إفريقيّة لم تخلص للخوارج الأباضية، فسرعان ما أرسلت الخلافة العباسية بجيوشها مع ابن الأشعث لاسترجاع إفريقيّة إلى دائرة نفوذها. وبدخول ابن الأشعث إفريقيّة اضطرت قبائل الداخل (زناتة) وللمرة الثانية إلى اللجوء إلى مواقعها الأولى (بلاد الواحات). فالتجأت الأباضية إلى المغرب الأوسط حيث كونوا الإمارة الرستمية بتاهرت.

إن عودة أغلب زناتة إلى مناطقها الأولى بالداخل، كان قد ترك فراغاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فكانت إفريقيّة تعوضه بجند خراسان والشام الذي توالى على المنطقة منذ دخول ابن الأشعث إفريقيّة سنة (144هـ). فلقد دخل هذا الأخير في 30000 فارس من خراسان و10000 فارس من الشام[68]. كما دخل مع عمر بن حفص المهلبي (151هـ) 500 جندي[69]، ومع يزيد بن حاتم 60000 من جند الشام والعراق وخراسان[70].

---

(65) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص69 ـ 70. ابن الأثير، الكامل، ج4 ص280.

(66) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص ص103 ـ 104. الشماخي، كتاب السير، ص ص127، 128.

(67) الشماخي، كتاب السير، ص127.

(68) ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص72. النويري، نهاية الارب، ص288.

(69) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص75.

(70) المصدر نفسه، ج1 ص79.

ولقد شكل توافد المشارقة وباستمرار قلقاً بالنسبة للعرب المستوطنين بإفريقيّة خوفاً من حِرمانهم من امتيازاتهم. والمصادر زاخرة بأحداث مصادرة القادمين الجدد لأملاك المشارقة بالمنطقة (الولاة وأتباعهم من الجند). فكل والي جديد يقوم بمصادرة أملاك الوالي السابق وتابعيه وإقطاع أتباعه الولايات. وكان يزيد بن حاتم قد ولّى ابن عمه الفضل بن روح بن حاتم منطقتي تجارة العبور قسطيلية وقفصة. وقد كان عليها عمال نصر بن حبيب[71].

علاوة على ذلك، فإن توافد الكثير من المشارقة باختلاف قبائلهم كان قد جعل من إفريقيّة مقراً لجموع قبائل غير متجانسة (يمنية، شامية، خراسانية). وأضحت إفريقيّة بمثابة فسيفسائية قبلية. وتبعاً لذلك انتقل النزاع الذي ميز علاقة المشارقة بمغاربة الداخل إلى سكان إفريقيّة البلديين فيما بينهم. وعلى الرغم من توافق خلفية سكانها الاقتصادية (ملاك أرض)، فإن محاولة كل الأطراف الانتزاء بالسلطة كان وراء العديد من الثورات التي اصطلح على تسميتها بثورات الجند ـ كما سبق وأن ذكر ـ منها ثورة عيسى بن موسى بن عجلان سنة (148هـ) على محمد بن الأشعث[72]، وثورة الحسن بن حرب الكندي وهو من كبار القادة بإفريقيّة على الأغلب بن سالم التميمي سنة (150هـ)[73]، وثورة عبد الله بن الجارود على الفضل بن روح بن حاتم سنة (178هـ)[74]، وثورة تمام بن تميم التميمي على محمد بن مقاتل العكي سنة (183هـ)[75].

لقد أقضت الثورات المندلعة بإفريقيّة مضجع الخلافة العباسية. وزاد من قلقها عجزها عن القضاء عليها، إضافة إلى قيام إمارات محلية ببلاد المغرب ناصبتها العداء، آخرها الإمارة الإدريسية سنة (172هـ). ولم تجد الخلافة العباسية سبيلاً لمواجهة ذلك إلا السماح بقيام إمارة تتولى أمرها قبيلة تميم، التي عبرت

---

(71) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص150.
(72) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص73.
(73) المصدر نفسه، ج1 ص74. ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص72.
(74) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص86. ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص84.
(75) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص90. ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص89.

عن وجودها كتجمع قبلي لهُ شأن إثر قيامها بثورة على والي الخلافة العكي سنة (183هـ) بقيادة تمام بن تميم ثم برزت أكثر على الساحة، بتدخل أحد أفرادها للقضاء على هذه الثورة مظهرة تمسكها بالولاء للخلافة العباسية. ولا مندوحة من القول بأن بروز قبيلة تميم في هذه المرحلة دون قريش، التي كانت وباستمرار محورية في إفريقيّة، قد جسد ضعف قريش وعدم قدرتها على تسيير المنطقة. فنتيجة لصراعاتها حول السلطة اهتزت مكانتها ولم يعد لها ـ كما لم يعد لغيرها من قبائل المشرق الأخرى ـ الثقل الذي كانت قبلاً تخضع به المنطقة لحكمها.

2 ـ الإمارة الأغلبية:

تجمع أغلب المصادر على أن مؤسس الإمارة الأغلبية هو إبراهيم بن الأغلب بن سالم التميمي الذي كان والياً على الزاب من قبل الرشيد في أيام ولاية محمد بن مقاتل العكي على إفريقيّة[76]. ويبدو أن لتدخل إبراهيم هذا لنصرة عامل الخليفة ومحاربة تمام بن تميم الثائر عليه، علاوة على تسهيل أمر وصول الشماخ مغتال إدريس الأول سنة قبل ذلك (175هـ) أثره في علو شأنه عند الرشيد. فعزل هذا الأخير العكي عن إفريقيّة، وولّى إبراهيم بن الأغلب بدلاً عنه[77]. وتُشير بعض المصادر إلى أن تولي ابن الأغلب تمّ بسعي منه شخصياً. فقد اقترح هذا الأخير على الرشيد أن يتولى أمر إفريقيّة مقابل 40000 دينار سنوياً يقدمها للخلافة العباسية، إضافة إلى تنازله عن المائة ألف دينار التي تصل إفريقيّة سنوياً من الخلافة[78].

وبتولي إبراهيم بن الأغلب إفريقيّة سنة (184هـ)، شهدت المنطقة (إفريقيّة) مرحلة جديدة في تاريخ علاقاتها بالمشرق. فبالرغم من ولاء إبراهيم بن الأغلب

(76) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص177. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص92. ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص93.

(77) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص ص171، 177. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص92. النويري، نهاية الارب، ص ص247، 253.

(78) ابن الأثير، الكامل، ج5 ص104.

للخلافة العباسية والدعاء لها على المنابر والخطبة باسمها، فإن توقف الخلافة عن إرسال الجند وتقليد الولاة على إفريقيّة قد مكّن الأغالبة من توارث الأمر مكوّنين إمارة مستقلة استقلالاً تاماً.

إلا أن قيام الإمارة الأغلبية لم ينه الاضطرابات بإفريقيّة، إذ استمرت تحركات الجند في العهد الأغلبي (184 ـ 296هـ). فقيام الإمارة الأغلبية همّش وجود القبائل المشرقية بإفريقيّة وغيرها من التجمعات، مما حدا بكثير منها للقيام بالثورة على الإمارة الأغلبية منذ قيامها. فثار بفحص أبي صالح بزغوان زياد بن الصقلبية سنة (201هـ). وثار زياد بن سهل بباجة سنة (207هـ) وعمر بن معاوية القيسي بالقصرين سنة (208هـ)[79]. وثار أيضاً منصور الطنبدي قرب تونس سنة (209هـ)[80]، وعامر بن نافع بسبيبة سنة (210هـ)[81]. وقاد سالم بن غلبون ثورة بباجة سنة (233هـ). وعمر بن سليم التجيبي سنة (234هـ)[82]. ويُشير ابن الأبار إلى أن الثورة لم تكن حكراً على الجند العربي، ولكن كان بعض أبناء العرب البلديين قادة لبعض الحركات منهم خريش بن عبد الرحمن بن خريش الكندي[83].

ومن الجدير بالذكر، أنهُ في خِضم هذه الاضطرابات لم يتمكن الأغالبة ـ على الرغم من كثرة التجمعات القبلية بإفريقيّة آنذاك (قريش، ربيعة، قحطان، بني خزيمة، أهل خراسان)[84] ـ من ضمان ولاء قبيلة بعينها يوحدون من خلالها جهودهم، ويعتمدون عليها في استمرار إمارتهم. فحتى قبيلتهم تميم والتي تعد أكبر التجمعات الموالية لهم والتي كانت تمنعهم فقدوها. فيذكر ابن عذاري أن قتل أهل بلزمة (من تميم ومواليهم) كان من أسباب انقطاع إمارة بني الأغلب «إذ كان أهل بلزمة في نحو ألف رجل من أبناء العرب والجند الداخلين إلى إفريقيّة

---

(79) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص96 ـ 97.
(80) المصدر نفسه، ج1 ص98. اليعقوبي، كتاب البلدان، ص104.
(81) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص101.
(82) المصدر نفسه، ج1 ص ص109، 110.
(83) ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص101.
(84) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص ص104، 105، 106، 107، 108.

عند افتتاحها، وبعده. وكان أكثرهم من قيس، وكانوا يذلون كتامة. فلما قتلهم إبراهيم [ابن الأغلب] سنة (280هـ)، استطالت كتامة ووجدت السبيل للقيام مع الشيعي على بني الأغلب[85].

هذا، وإن استطاع الأغالبة السيطرة على الاضطرابات الداخلية، وبالتالي الإمساك بزمام الأمور، فإن استمراريتهم في السلطة، بعد عجزهم عن السيطرة كلية على طرق التجارة البرية (تجارة العبور) إلى بلاد السودان مصدر الثروة يعود الفضل فيها إلى إمكانيات إفريقيّة الزراعية.

لقد مثلت الزراعة نشاطاً رئيسياً في اقتصاد إفريقيّة، حتى أطلق عليها في فترة ما قبل الإسلام مطمورة روما. ولقد تواصلت أهمية الزراعة بإفريقيّة بعد الفتح. فكانت الأرض محور اهتمام المسلمين، كما كانت قطب اهتمام من سبقهم[86]. ومما لا شك فيه أن أهمية الزراعة أُنيطت بمدى إمكانيات المنطقة الطبيعية فارتبطت الزراعة بإفريقيّة ارتباطاً وثيقاً بنوعية المناخ ووفرة المياه. فمن خلال ما ذكرته المصادر يتبين أن إفريقيّة قد انقسمت إلى مناطق مناخية ثلاث[87]. فمنطقة الشمال والشمال الغربي (بنزرت، طبرقة، باجة، زغوان، الأنصاريين) كانت تستقطب أعلى نسبة من الأمطار. فيذكر البكري أن باجة «دائمة الدجن والغيم كثيرة الأمطار والأنداء، قلّما يصحى هواؤها، وبها يضرب المثل في كثرة المطر»[88]. في حين أن المنطقة الثانية وهي الوسطى (سوسة، القيروان، المهدية، سبيطلة، صفاقس، الجم، قفصة...) فكانت أقل استقطاباً للأمطار. فيذكر الرقيق أن القيروان ـ على سبيل المثال ـ فحص «مسناتا يعطي عاماً في أعوام»[89]. أما ابن الأبار فيذكر أن

---

(85) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص123.

(86) Basset (H), «Les influences puniques chez les Bèrbères», dans Revue Africaine, vol 62, Alger, 1921, p347. Ricardo (G), «Nèron et le blè de L'Afrique», dans les cahiers de Tunisie, 2eme trimestre, 1956, p163. poncet(J), «aux sources de l'histoire nord Africain, prosperite et decadence Ifriqiyenne», dans CT, N33, 1961, p225.

(87) الشماخي، كتاب السير، ص161.

(88) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص719.

(89) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص68.

صفاقس مشتهرة بالعطش «فأهلها يعتمدون عما يختزن من مياه الأمطار. وفي السنة الممحلة يلجؤون إلى مياه الآبار»[90]. أما المنطقة الثالثة والأخيرة - المنطقة الصحراوية - (قابس، توزر، قسطيلية، قفصة، نفطة...) فهي لا تستقطب الأمطار إلا نادراً وتعتمد على مياه الأنهار والعيون والآبار في سقي مزروعاتها. فيذكر ابن حوقل أن الماء يجري في سواقي قسطيلية وقفصة من خلال أجنتها[91]. أما البكري فيذكر أن بقابس مياه مطردة يسقى بها جميع أشجارها[92]. ويشير صاحب الاستبصار إلى أن أهل قفصة يسقون بساتينهم من ماء النهر[93]. ونتج عن هذا التفاوت في كمية الأمطار، تفاوتاً في نوعية الزراعات، فتميّز الشمال والشمال الغربي - الأكثر خصوبة - بإنتاج الحبوب. في حين اختص الوسط بالزراعات البعلية (أشجار الزياتين والثمار). أما المنطقة الجنوبية فعمتها أشجار النخيل.

أما على الصعيد التجاري، فعلاوة على حركة التجارة الداخلية بإفريقيّة فيما بين مدنها، فإن أهمية موقعها الاستراتيجي مكّنها من مزاولة التجارة البعيدة المدى. ففيما يتعلق بالنشاط التجاري داخل إفريقيّة، فإن المصادر لم تكتف بتعديد أنواع الأنشطة، بل نراها تشير إلى العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالتجارة. فبعرض بسيط لعدد من اِلسّير الذاتية لسكان إفريقيّة يتسنّى للمرء الاطلاع على الأسواق والحرف والمتاجر، ناهيك عن أسماء أصحابها. ففي هذا السياق، يذكر المالكي أن أبا محمد عبد الرحيم الربعي كان أول أمره تاجراً بسوق البزازين[94]. أما أبو السرى واصل بن عبد الله الجمي كان لهُ بالجم حانوت يتجر به، فيما يكال ويزن من حنطة وقطنية وزيت[95]. ويذكر الدباغ أن أبا عمرو هاشم

(90) ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1 ص178. مقديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزواوي ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ج1 ص104.
(91) ابن حوقل، صورة الأرض، ص92.
(92) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص666.
(93) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص156.
(94) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص327.
(95) المصدر نفسه، ج2 ص ص324، 334.

ابن مسرور «كان يمشي في الأسواق على الباعة، فيجلس عند الرجل الضعيف، فيقول له: نعطيك دراهم تجعلها رأس مالك؟ فإذا ربحت ترد إليّ الدراهم! فيدفع إليه ما يراه، ثم يقوم فلا يعود إليه»[96].

ولئن كانت إفريقيّة قد أقصيت عن التجارة البعيدة البرية الجنوبية لسيطرة زناتة (الأباضية) على المسالك التجارية الجنوبية، فإن إفريقيّة قد ارتبطت بعلاقات تجارية مع بلاد المشرق. فيشير الدباغ إلى حركة تجارية بين البصرة والقيروان[97]. ويشير المالكي إلى تجارة بين مصر والقيروان، فيذكر أن أبا جعفر القصري قال أن أسداً بن الفرات عندما عزم على الرحيل عن مصر، وجه ابن القاسم بضاعة معهُ وقال لهُ «إن قدمت إفريقيّة فبعها واشتر بثمنها رقوقاً، وانسخ الكتب ووجه بها إليّ»[98]. وإن كان لسيطرة زناتة على المناطق المشرفة على بلاد السودان (الصحراء) أثره على حركة التجارة بين إفريقيّة وبين بلاد السودان، فإن المصادر تشير إلى تواصل العلاقات التجارية بينهما. فيذكر الدباغ على سبيل المثال إن السلع تخرج من القيروان إلى بلاد السودان[99]. لكن ـ وكما سبق وأن أشرت ـ إن سيطرة التجمعات الأباضية على المسالك الجنوبية الممتدة من طرابلس إلى تاهرت كان قد قلّص من أهمية تجارة إفريقيّة البرية، ولم يجد الأغالبة أمامهم إلا الاتجاه إلى البحر.

لقد أولى الأغالبة ومنذ وصولهم للحكم اهتماماً خاصاً بالبحر. فبعد أربع سنوات من إمارتهم (188هـ)، أغار أُسطول الأغالبة على البلوبونيز وحاصروا مدينتهم تيراس. ولقد أسفر عن هذه الغزوة عقد اتفاقية مدتها عشر سنوات بين بطريق صقلية وبين الأمير الأغلبي[100]. كما استولوا على بلرم سنة (215هـ)،

---

(96) الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسيدي وابن ناجي أبو الفضل، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تصحيح وتعليق محمد الأحمدي وأبو النور ومحمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، 1972، ج2 ص343.

(97) المصدر نفسه، ج2 ص312. المالكي، رياض النفوس، ج2 ص ص101 ـ 102.

(98) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص181.

(99) الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص312. المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص101، 102.

(100)لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط =

وجزيرة قوصرة سنة (219هـ)[101]. وفي سنة (212هـ) باشر الأغالبة فتح جزيرة صقلية[102] - التي تعتبر مركزاً متقدماً لغزو مناطق شمال البحر الأبيض المتوسط[103] - واستطاعوا السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وعلى حركة التجارة به. فعلى الرغم من المسحة العدائية التي اتخذها الأغالبة ضد المدن المتوسطية الأوروبية، فإن حركتهم هذه مكنت من قيام نشاط تجاري بينهم وبين المدن الأوروبية. ويذكر أرشيبالد لويس أنهُ توجد بعض الحقائق التي ترجح وجود تعامل تجاري عن طريق صقلية مع المدن الأوروبية في هذه المرحلة و«يفسر هذا وجود مواد خاصة بالتجارة في اتفاقيات الهدنة التي عقدت بين الأغالبة حكام تونس وبين حكام صقلية عام (805 - 813م) [189 - 197هـ] الأمر الذي يحتمل معه وجود تجار من صقلية في شمال إفريقيّة وتجار من مسلمي شمال إفريقيّة في صقلية في حماية نصوص الاتفاقيات»[104].

هذا ويستشف من كتب الطبقات أهمية الحركة التجارية بإفريقيّة. إذ يذكر المالكي أن أبا عبد الله محمد بن عمرو بن خيرون المغربي (ت203هـ) قد أصيب بتجارة كبيرة في البحر تبلغ قيمتها 2000 دينار[105].

ولقد شكلت المراسي الإفريقيّة بوابات للنفاذ إلى المتوسط. فيذكر اليعقوبي أن بسوسة دار صناعة يعمل فيها المراكب البحرية وتردها المراكب. كما يذكر أن جزيرة شريك موغلة في البحر يحيط بها الماء، كثيرة التجارة وعاملها ينزل مدينة يقال لها النواتية بالقرب من اقليبية التي يركب منها إلى صقلية. وإن مدينة تونس

= (500 - 1100م)، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت، ص165.

(101) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص213.

(102) ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص144.

(103) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص111، 112، 113، 116، 117، 120، 121، 129، 131. ابن خلدون، العبر، ج4 ص430.

(104) لويس، أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص176.

(105) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص135.

على البحر أيضاً وبها دار صناعة ومنها يعبر إلى بلاد الأندلس[106]. لذلك، فإن الأغالبة لم يكتفوا بعقد الاتفاقيات مع أهل صقلية، بل أنشأوا الربط والمحارس على سواحل إفريقيّة. فبنى زيادة الله بن الأغلب قصر المرابطين بسوسة[107]. ويصف البكري هذا القصر بقوله: «وخارج مدينة سوسة محارس وروابط وجامع الصاحلين، وداخلها محرس عظيم كالمدينة مسور متقن يُعرف بمحرس الرباط»[108]. ويشير التيجاني إلى امتداد القصور والمحارس التي بناها بنو الأغلب من سبتة غرباً إلى الإسكندرية شرقا[109].

ويذهب لومبار إلى القول «أن سلسلة الرباطات التي تمتد من سورية حتى المغرب الأقصى، وخصوصاً على الساحل التونسي كانت عبارة عن مراكز للمراقبة والإشارات. ولكنها في نفس الوقت قلاع صغيرة للدفاع عن الشواطىء ولحماية النشاط البحري»[110]. ويضيف أن هذه المراكز البحرية كانت تقوم بتبادل تجاري نشط مع البلدان المشرقية الواقعة على المتوسط ومع صقلية وأسبانيا[111]. أما محمود إسماعيل فيذهب إلى القول بأنهُ «بفضل الموانىء المنتشرة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط مثل سوسة وتونس أحكم الأغالبة على زمام وسط البحر الأبيض المتوسط، وصارت لهم السيادة البحرية دون منازع. فاحتكروا دور الوساطة بين الشرق والغرب وجنوا وراء ذلك أطيب الثمار»[112].

---

(106) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص ص104، 105، 110.

(107) النويري، نهاية الارب، ص263. ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، دراسة وتقديم وتحقيق وتعليق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1981، ص55.

(108) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص691.

(109) التيجاني أبو محمد عبد الله بن أحمد، الرحلة، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، دت، ص23.

(110) لومبار موريس، الإسلام في مجده الأول، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1990، ص96.

(111) المرجع نفسه، ص100.

(112) إسماعيل محمود، الأغالبة (184 ـ 296هـ) سياستهم الخارجية، مكتبة وراقة الجامعة، فاس، 1978، ص42.

كانت إفريقيّة تستورد من صقلية الثياب المقصورة الجيدة والسكر والجوز والقسطل والقطن والميعة الطيبة[113]. ويحمل منها الزبيب الذي اشتهرت به صفاقس والحرير الذي اشتهرت به قابس[114]. إضافة إلى الحبوب بطبيعة الحال. ذلك أن إفريقيّة اعتبرت على مر العصور مركزاً مهماً لزراعة وإنتاج الحبوب. فيذكر أرشيبالد لويس أنهُ يصدر من القمح كميات كثيرة منه إلى الإسكندرية. كما يخرج منها الرقيق إلى بلاد البحر الأبيض الشرقية[115].

لقد استفاد الأغالبة من السيطرة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط اقتصادياً. إذ أصبحت إفريقيّة وسيطاً مهماً في حركة التجارة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط غرباً وشرقاً وشمالاً. وبفضل هذه السيطرة شهدت إفريقيّة فترات رخاء تخللت عهد الأغالبة. فيذكر أرشيبالد لويس مدينة تونس التي عدت بلداً زراعياً غنياً بغراسة الأشجار المثمرة والكروم وزراعة الحبوب. إضافة إلى صناعتها التي تعتمد فيها على معادن مجانة من الحديد والإثمد والفضة والرصاص. كما يذكر مدينة القيروان التي اشتهرت بصناعة الزجاج والأنسجة (البسط، الأقمشة الرقيقة، الطراز)[116].

وبفضل هذه الصحوة الاقتصادية تم إنشاء المدن والأسواق والمؤسسات الحضرية. فتذكر المصادر أن إبراهيم بن الأغلب قد اشترى موضع مدينة القصر القديم من بني طالوت وبناه ونقل لهُ السلاح والعدد وسكن حوله عبيده[117]. ويذكر البلاذري أنه بنى القصر الأبيض قبلي القيروان على ميلين منها، وخط المدينة العباسية[118]. أما إبراهيم بن أحمد بن الأغلب فقد بنى سنة (263هـ) مدينة

(113) آماري ميخائيل، المكتبة العربية الصقلية، مكتبة المثنى، بغداد، 1857، ص ص157، 160.
(114) الاصطخري، كتاب الأقاليم، ص24.
(115) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص253.
(116) المرجع نفسه، ص253.
(117) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص187، ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص92 ـ 93.
(118) البلاذري، فتوح البلدان، ص336.

رقادة وقصرها المعروف بالفتح ثم انتقل إليها[119]. ثم بنى زيادة الله سنة (294هـ) سورها بالطوب والطوابي[120].

إن الاهتمام بالزراعة وبمؤسساتها من ناحية والتوجه نحو البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أهميتهما لم يمكنّا الأغالبة من مدّ نفوذهم على أراضي إفريقيّة التقليدية التي استقطع النفوذ الرستمي بعض مناطقها. والمتصفح للمصادر المعاصرة أو القريبة من العهد الأغلبي يرى أن عجز الإمارة الأغلبية عن توحيد منطقة إفريقيّة لا يكمن في عامل أساسي بل في عدة عوامل. ولعل غياب القبيلة الواحدة تأتي في مقدمة الأسباب. فإفريقيّة الأغلبية كانت تشكلها تجمعات قبلية لا يربطها ببعضها البعض إلا مواطن الاستيطان، ناهيك عن فسيفسائية الخلفية الاقتصادية. فأمام تصدع القبيلة الكبرى التي فتتتها الصراعات الداخلية التي شهدتها المنطقة منذ سقوط دولة بني أمية ونمو المد الحضري الذي يعمل عادة على تقزيم عامل القبيلة اضطرت الإمارة الأغلبية إلى الإكثار من استخدام العبيد في جيوشها[121]. إن هذا الإجراء قد أطال لا محالة بعض الشيء من عمر الإمارة، ولكنه أكد ضعفها وبالتالي عجزها.

كما أن الحديث عن مشاكل إفريقيّة الداخلية لا يقف عند بعض الجوانب الاجتماعية. فعامل الصراع على السلطة من ناحية والانقسام المذهبي داخل الدائرة الحاكمة من ناحية أخرى كانا بدورهما من الأسباب التي لم تؤهل هذه المنطقة على الرغم من إمكانياتها الاقتصادية من أن تلعب في هذه المرحلة الدور الذي سبق وأن لعبته في مرحلة الفتوحات.

لقد حملت الإمارة الأغلبية منذ بدايتها بذور الصراع بين أفراد الأسرة

---

(119) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص117.

(120) المصدر نفسه، ج1 ص143.

(121) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص187. البلاذري، فتوح البلدان، ص336. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص93. النويري، نهاية الارب، ص253. ابن خلدون العبر، ج4 ص ص429، 435.

الحاكمة. فتُشير المصادر إلى أنه ما أن تولى عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب الحكم بعد وفاة والده سنة (196هـ) حتى تحامل على أخيه زيادة الله وتنقّصه وأمر بإطلاق من كان في حبسه[122]. وازداد التوتر بين أفراد الأسرة بالصراع بين محمد وبين أخيه أحمد ابني الأغلب (231هـ). إذ سلّم محمد بعض مقاليد الحكم لأخيه أحمد وبعضها الآخر لأسرة بني عبد الحميد. ولئن تقاسم الطرفان السلطة، فإن أحمد بن الأغلب رأى في ثرائها وتسلطها خطراً على الإمارة الأغلبية. فثار على أخيه محمد متعللاً بوضعية أولاد علي بن حميد. فيشير ابن عذاري إلى أن رجال أحمد بن الأغلب كانوا يقولون لرجال محمد عند قتالهم «ما لكم تُقاتلوننا»؟ نحن في طاعة محمد بن الأغلب. إنما قمنا على أولاد علي بن حميد، الذين أفقروكم واستولوا على أموال مولاكم دونكم وأما نحن ففي طاعة»[123]. واستطاع أحمد السيطرة على الأمور، ولم يبق بيد محمد من الإمارة سوى اسمها. ولكن هذا الأخير وبتعاون مع ابن عمه قاتل أخاه ونفاه إلى المشرق[124]. ولم يقتصر الصراع على السلطة، على الأخوة فحسب بل كان الصراع محتداً بين الأب وابنه. فتذكر المصادر أن إبراهيم بن أحمد قد قام بقتل عدد من قرابته حتى ابنه المُكنّى بأبي الأغلب وثمانية من إخوته[125]. كما قام أبو العباس عبد الله بن إبراهيم بحبس ابنه زيادة الله وجمعاً من رجاله خوفاً من أن يقوم عليه، إلا أن هذا الأخير تمكن بمساعدة ثلاثة من رجاله من قتل أبيه سنة (290هـ) والانفراد بالحكم[126].

كما شهدت المنطقة انقساماً مذهبياً، إذ ظهر المذهب الحنفي في أوسع نطاق في عهد الأغالبة. ويبدو أن انتشار هذا المذهب في أوساط الدائرة الحاكمة كانت نتيجة لتوافق فتاويه ومظاهر الحياة الاجتماعية التي يعيشها الأمراء الأغالبة ورجال دولتهم (النخبة الحاكمة). فيذكر عبد العزيز المجدوب أن رجال الإمارة

---

(122) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص95. النويري، نهاية الارب، ص256.
(123) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص108.
(124) المصدر نفسه، ج1 ص109. ابن الأثير، الكامل، ج5 ص275.
(125) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص132. ابن خلدون، العبر، ج4 ص436.
(126) النويري، نهاية الارب، ص ص288 ـ 289. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص134، 135.

الأغلبية قد اتجهوا للمذهب الحنفي «لاستسهاله في إصدار الأحكام وتيسير في الفتوى يعمل بالرخص. وفي كذلك ما يبرر ميلهم إلى الانحراف، وربما ظلم الرعية أيضاً»[127]. فقد كان الأغالبة يعقدون مجالس الأنس واللهو والطرب يُشرب فيها الخمر وكانت أبرز مواضع اللهو رقادة.

ولعل في ذكر المصادر لإختلاف كل من قاضيي إفريقيّة الأغلبية في عهد زيادة الله بن الأغلب (201 ـ 223هـ) وهما أبو محرز وأسد بن الفرات حول مسألة النبيذ ما يؤكد ذلك. فيشير الدباغ إلى ذلك بقوله «قال ابن أبي حسان: دخلت على زيادة الله وهو جالس، وعندهُ أسد بن الفرات وأبو محرز قاضياه، وهما يتناظران في النبيذ المسكر. وأبو محرز يذهب إلى تحريمه وأسد يذهب إلى تحليله»[128]. كما تشير المصادر إلى توافق فتاوي الحنفيين مع مصالح الإمارة الأغلبية في أغلب الأحيان إذ ظهر التعامل بالربا لصالح الإمارة. فيذكر المالكي أن إبراهيم بن الأغلب، «لما رأى ميل الناس إلى ابن أبي طالب لعدله وسماحته وعفته وعلمه واستبشارهم بأيامه لرخص السعر وارتفاع الربا على أيامه. غار إبراهيم به وخشيه على ملكه... فرأى إماتة اسمه وعزله وردّ سليمان بن عمران [الحنفي المذهب]»[129].

وحري بي أن أشير هنا إلى أنه من المحتمل أن تكون خلفية رجالات الإمارة (الأمراء وأتباعهم) هي التي حددت اتجاههم المذهبي. فالمستشف من كتب الطبقات أن أصحاب المذهب الحنفي كانوا يبثون أفكارهم بين أصحاب المال من التجار خاصة، في حين أن أصحاب مالك كانوا بصفة عامة ملاك أرض، وحيث إن التجار لا يجدون حرجاً من التعامل بالفائدة، وجدوا في حيل المذهب ما يكفيهم في هذا الأمر.

(127) المجدوب عبد العزيز، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975، ص65.
(128) الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص61.
(129) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص377.

هذا، وإن بدا الخلاف بين المالكية والحنفية مجرد خلاف في الرأي، وذلك بتأليف الإمام سحنون المدونة رداً على أسد بن الفرات لتأليفه الأسدية. فالمالكية التزمت الكتاب والسنة وعدم الإفتاء إلا بعد بحث دقيق اعتماداً على القياس البين. أما الأحناف فقد عمدوا للتقدير والافتراض وكثير من الاجتهاد الصريح[130]، فإن تابعي هذين المذهبين حولوا هذا الصراع إلى أكثر من صراع مذهبي. فهذا الصراع اكتسى إضافة إلى بعده الاقتصادي بعداً اجتماعياً تبعاً لذلك، فأعرض الناس بالقيروان عن الأسدية واعتبروا أسداً إماماً للعراقيين تمييزاً له عن المدنيين[131]. كما غالى القضاة الحنفيين في تتبع المالكية. فكتب الطبقات زاخرة بأسماء المالكيين الذين أُمتحِنُوا على يد الحنفيين. فلقد ذهب ابن أبي الجواد (وهو حنفي) إلى تكفير الإمام سحنون، لأنهُ قال بعدم خلق القرآن، وأمر بقتله، كما رأى غيره أن يُقطع أرباعاً ويُجعل كل ربع في موضع من المدينة[132]. ولما تولى محمد بن عبدون القضاء غالى في تتبع أصحاب سحنون وضرب طائفة منهم «بالسياط وطيف بهم على الجمال بغضاً منه في مذهب مالك، منهم أحمد بن معتب وأبو إسحاق بن المضاء وأبو زيد المدني والحسن بن مفرج. وكان ابن عبدون حنفياً رجل سوء...»[133].

ولعلهُ من الجدير بالتنويه أن الأمراء الأغالبة، وكما يستشف من المصادر كانوا حنفيين بالدرجة الأولى، وما تقليدهم لقضاة مالكيين القضاء كرهاً في بعض الأحيان إلا محاولة لتهدئة الأمور في إفريقيّة، ومحاولة كسب ودّ القاعدة الشعبية المتبعة للمذهب المالكي. فيذكر المالكي أن سحنون ولي القضاء بعد أن أدير عليه حولاً، وأغلظ عليه أشد الغلظة وحلف عليه محمد بن الأغلب بأشد الإيمان سنة (204هـ)[134]. ويذهب المجدوب إلى القول بأن أمراء بني الأغلب كانوا أحنافاً،

(130) المجدوب عبد العزيز، الصراع المذهبي، ص62.
(131) الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص ص17 ـ 18.
(132) المصدر نفسه، ج1 ص94.
(133) المصدر نفسه، ج1 ص ص175 ـ 176.
(134) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص277.

وإن ظهروا ودودين للمالكية، فإن ظروفاً جعلتهم يبدون مالكيّة وإن أضمروا خلاف ذلك، مبرزاً أن أهم هذه الظروف الحد من ضغط العامة «المالكية» على الأمراء، ومحاولة توحيد كلمة الأمة الإسلامية في إفريقيّة بالذات. وهذا لا يتحقق إلا بوحدة المذهب الشائع «المالكي» إن صح القول[135].

ولعل في ما أضمره الأمراء الأغالبة من عداء للمالكية في كثير من الأحيان ما يؤكده أن الاهتمام بالمذهب المالكي كان وقتياً. فتذكر كتب الطبقات أن الأمير زيادة الله أمر عامل القيروان أن يضرب سحنون (500) سوط ويحلق لحيته ورأسه لأنه رفض الصلاة في جنازة خلف ابن أبي الجواد[136]. كما يشير الدباغ إلى أخذ أحمد بن الأغلب حال توليه الحكم الناس بالمحنة بالقرآن[137]، الذي أرتاه الحنفيون والذين رأوا بخلاف المالكية أن القرآن مخلوق لانتحالهم مذهب الاعتزال. إذاً فإن الصراع بين أفراد الأسرة من ناحية وتناقض مذهب الإمارة مع مذهب القاعدة الشعبية كانا من أبرز أسباب ضعف الإمارة الأغلبية، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي سبق وأن أُشير إليها.

في الختام إن المتتبع لسير الأحداث ببلاد المغرب في القرنين الثاني والثالث للإسلام، اللذين تميزا بتجزئة المنطقة إلى إمارات محلية، يلاحظ ظاهرة قد تبدو للوهلة الأولى مناقضة لسير الأحداث. فعوض أن يؤدي كل ذلك إلى تدني في النمو الاقتصادي وانهيار الحياة الحضرية، شهدت المنطقة تطوراً اقتصادياً وحضرياً من الأهمية بمكان.

كنا قد سلطنا الضوء في الصفحات السابقة على الإمكانيات الاقتصادية لكل إمارة محلية على حدة ومدى تأثيرها على نمو الإمارة وازدهارها. لذلك فإن العامل الاقتصادي بالإضافة للعوامل المشار إليها سابقاً (العقيدة، القبيلة، مركزية الدولة) كان له أهمية خاصة. فالجوانب المعقدة وغير الواضحة للعديد من المشاكل التي

(135) المجدوب عبد العزيز، الصراع المذهبي، ص84.

(136) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص285؛ الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص93.

(137) الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص94.

أثيرت من خلال عاملي العقيدة والقبيلة، كثيراً ما تتضح عواملها إذا ما تم تناولها من خلال العامل الاقتصادي. فيلاحظ أن الكيانات السياسية المختلفة ببلاد المغرب (الرستمية، المدرارية، الإدريسية، البرغواطية، الأغلبية..) وإن كانت متنافرة على الصعيد العقائدي ـ القبلي، فإن الوقائع التاريخية تسجل تعاوناً اقتصادياً تجارياً بين هذه الكيانات. فكان بنو رستم الأباضيين على علاقة جيدة مع أمويي الأندلس السنيين، أما المدراريين الصفريين فعلاقتهم كانت طيبة مع أغالبة إفريقيّة والأدارسة على حد السواء. أما برغواطة المارقون فكانوا على علاقة جيدة بسجلماسة وفاس.

إن نمو الإمارة وازدهارها يستشفان في كثير من الأحيان من ظاهرة تعدد المدن وإنشائها في مناطق مختلفة من بلاد المغرب. وحيث إن إفريقيّة تمثل محور هذه الدراسة رأيت أن أقصر الشواهد ذات العلاقة باقتصاديات المنطقة وعمرانها عليها دون غيرها من المناطق المغربية الأخرى.

فمنذ بدايات الفتح، تجمع المصادر على أن ولاة الأمر من المسلمين كانوا قد أولوا منطقة إفريقيّة عناية فائقة. فالقيروان أولى مظاهر العمران الإسلامي بإفريقيّة تم إنشاؤها سنة (51هـ) على يد عقبة بن نافع. وتوالى تجديدها وتعميرها وبناء مساجدها وترميمها على مدى قرون بعد ذلك، وتشير المصادر إلى بناء حسان بن النعمان، وبعد قضائه على الكاهنة سنة (78هـ) مدينة تونس. فيذكر الرقيق أن «الوليد بن عبد الملك بعث إلى عمه عبد العزيز بن مروان وهو على مصر وإفريقيّة وأمره أن يوجه ألف قبطي وألف قبطية ويحملهم إلى إفريقيّة وأمره أن يخرق إلى تونس وأن يجعل بها دار صناعة وأن يعمل المراكب ويستكثر منها ويجاهد الروم»[138]. كما قام عبيد الله بن الحبحاب سنة (123هـ) ببناء جامع مدينة تونس، إضافة إلى تجديد دار الصناعة[139]. وبنى محمد بن الأشعث سور مدينة

(138) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص36. ولكن البكري يذكر أن من أرسل إلى عبد العزيز بن مروان هو الخليفة عبد الملك بن مروان، والأرجح أن هذا صحيحاً. ذلك أن عبد العزيز بن مروان قد توفي في عهد عبد الملك. وبالتالي لم يشهد ولاية الوليد بن عبد الملك. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص695.

(139) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص51. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص693.

القيروان بالطوب 17 ذراعاً وبدأه سنة (144هـ) وانتهى منه في سنة (145هـ)[140]. واستمر التعمير والإنشاء بإفريقيّة بتتالي الولاة. فكان أن بنى عمرو بن حفص المهلبي (151 ـ 154هـ) سور مدينة طبنة[141]. ورتب خليفته يزيد بن حاتم المهلبي (155 ـ 171هـ) أسواق القيروان في إطار حركته العمرانية. فجعل كل صناعة في مكانها[142]. أما هرثمة بن أعين فقد بنى القصر الكبير بالمنستير سنة (180هـ)[143] وسور مدينة طرابلس[144].

ولم تقتصر حركة الإنشاء والتعمير على الولاة بإفريقيّة وحسب، بل ساهمت فيها العديد من الشخصيات في إفريقيّة ـ التي لم تكن ذات نفوذ سياسي بالإمارة ـ. وتزخر كتب الطبقات بذكر أسماء الشخصيات التي كان لها الفضل في حركة التعمير ـ خاصة المساجد والدور ـ ومن بين هذه الشخصيات شخصية أبي راشد حنش بن عبد الله السبائي الصنعاني (ت 100هـ) الذي بنى مسجداً في ناحية باب الريح بالقيروان[145]. وإسماعيل بن عبيد الأنصاري (ت 107هـ) الذي بنى «المسجد الكبير بالقيروان الذي يعرف بمسجد الزيتونة، وإليه ينسب السوق الذي بجواره»[146]. وأبو عبد الله بن رباح بن نصير اللخمي (114 ـ 115هـ) الذي بنى مسجداً عند باب نافع بالقيروان[147].

واستمرت حركة البناء بإفريقيّة وتأكدت في عهد الأغالبة (184 ـ 296هـ)، إذ

(140) ابن وردان، مملكة الأغالبة، ص96. البلاذري، فتوح البلدان، ص ص330، 334.
(141) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص712.
(142) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص111.
(143) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص962.
(144) ابن وردان، مملكة الأغالبة، ص52. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج3 ص11. ويشير ابن عذاري أن بانيه هو عبد الرحمن بن حبيب سنة (131هـ). البيان المغرب، ج1 ص63.
(145) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص79.
(146) المصدر نفسه، ج1 ص70. والمرجح أنه جامع تونس والذي يحمل اسم جامع زيتونة حتى الآن.
(147) المصدر نفسه، ج1 ص77.

أولى هؤلاء عناية فائقة بالبناء كغيرهم من ولاة الأمر. فتأكيداً للسلطة الأغلبية باشر الأمير الأغلبي الأول إبراهيم بن الأغلب غداة توليه الأمر بناء مدينة القصر على ثلاثة أميال من القيروان غرباً، بعد أن اشترى موضعه من بني طالوت[148]. وأصبحت هذه الأخيرة دار الإمارة ومستقر الأمير الأغلبي ورجاله[149]. وعمرت وصارت بها الأسواق والحمامات والفنادق والجامع. كما بنى إبراهيم بن أحمد سنة (263هـ) مدينة رقادة وانتقل إليها من القصر القديم[150]. وأصبحت داراً ومسكناً وموضع فرجة[151]. كما اهتم هذا الأخير بالمنشآت الدينية، فزاد في طول بلاطات الجامع[152].

ولم ينفرد الأمراء الأغالبة بالعمران، فلقد ساهم في ذلك أفراد من وجهاء المنطقة. فيذكر المالكي أن أبا محمد عبد الرحيم بن عبد ربه الربعي (ت247هـ) هو الذي تولى بناء قصر زياد. وأنفق فيه 12000 دينار، ستة آلاف من عنده وستة آلاف من عند إخوانه، وذلك سنة (212هـ)[153]. ويذكر ابن عذاري أن محمداً بن حمدون الأندلسي المعافري بنى سنة (252هـ) «الجامع الشريف بالقيروان بالآجر والجص والرخام وبنى فيه جبايا للماء»[154].

يتضح مما تقدم أن الجهود المتظافرة من ناحية، وأهمية الإمكانيات الطبيعية ووفرتها من ناحية أخرى، والتي أحسنت القيادة العربية الأولى استغلالها كان لها الفضل في توحيد المنطقة والتطلع نحو ضفاف المتوسط الشمالية. غير أن هذه الإمكانيات وهذه الجهود التي تعددها المصادر لم تقف حائلاً دون تجزؤ المنطقة لعوامل بعضها داخلي وبعضها خارجي.

---

(148) ابن وردان، مملكة الأغالبة، ص54، ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص92.

(149) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص92، البكري، المسالك والممالك، ج2 ص680.

(150) ابن وردان، مملكة الأغالبة، ص54.

(151) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص679.

(152) المصدر نفسه، ج2 ص675.

(153) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص327.

(154) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص114.

فعلى المستوى الداخلي، شهدت بلاد المغرب في القرن الثاني للإسلام مرحلة تجزؤ أدت إلى قيام إمارات محلية استقلت ببعض أطرافها. وتُشير المصادر إلى أن ذلك كان بالإضافة إلى عامل الصراع من أجل السلطة في المنطقة بسبب انتقال مركز السلطة الإسلامية بعد سقوط الخلافة الأموية من عالم البحر المتوسط (الشام) إلى عالم ما وراء النهر وآسيا الصغرى. فيشير أرشيبالد لويس إلى أن «هبوط دمشق إلى مستوى المراكز الأقليمية، وتقوقع السلطة المركزية في بغداد قد أضعفت قبضة العباسيين وخرج عن طاعتها الأندلس الأموي ومغرب الأدارسة والأغالبة...»(155). وأضحت بلاد المغرب تجمعات سياسية واقتصادية، ارتبط قيامها بالمدن التي أسسوها وبالنشاط الاقتصادي الذي مارسوه. فيذكر أيف لاكوست أن مركز كل إمارة في الشمال الإفريقي في العصر الوسيط ليست إلا مدناً تجارية كبرى وهي نقطة وصول للقوافل الصحراوية التي يتردد عليها التجار المسيحيون والمشارقة(156).

ولقد دعمت حالة التجزؤ هذه على المستويين السياسي والاقتصادي بتوجهات أيديولوجية متنافرة (خوارج، شيعة)، بالإضافة إلى انقسام أتباع المذهب السني فيما بينهم (مالكيين، وحنفيين)، ساهمت بدورها في تشتيت التجمعات القبلية بالمنطقة. لذلك وفي غياب عقيدة توحد المنطقة وقبيلة كبيرة رائدة يلتف من حولها الجميع، عجزت الإمارات المغربية عن بعث سلطة مركزية قوية قادرة على توحيد المنطقة، وبالتالي منع أية محاولة من الداخل أو من الخارج من القيام.

3 ـ «الدولة» الفاطمية وتوحيد بلاد المغرب:

إن الملفت للنظر، وباستمرار هو أن أسباب ضعف وقوة المنطقة تكمن في عناصر معينة. لذلك فإن قيام الخلافة الفاطمية ـ ومن هذا المنطلق ـ يعود بنا إلى أحداث الفتح الإسلامي لبلاد المغرب في القرن الأول للإسلام. فنتيجة دخول

(155) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص24.

(156) LACOSTE yves; IBN Khaldoun-Naissance de L'histoire passe du Tiers monde, François Maspero, Paris, 1973, p29.

عقيدة موحدة للمنطقة (الإسلام). وتفاعلها مع قوة قبلية ـ عصبية (زناتة)، تم فتح جميع بلاد المغرب وتوحيدها ثم التطلع إلى شمال المتوسط، إلى بلاد الأندلس وفتحها. وفي نفس المسار، وبفضل تفاعل عقيدة الإسماعيلية مع العصبية القبلية الكتامية ـ المستقرة عشائرها في المنطقة الممتدة من جبل أوراس إلى سيف البحر ما بين بجاية وبونة[157] ـ، تمكن الفاطميون من مد نفوذهم على بلاد المغرب. فكتامة هذه كانت من «أشد القبائل قوة وأطوعهم باعاً في الملك، ولم تكن الدولة تسومهم بهضيمة ولا ينالهم تعسف لاعتزازهم بكثرة جموعهم»[158]. ولم يكن بين القبائل المغربية «أكثر عدداً ولا أشد شوكة ولا أصعب مراماً على السلطان»[159].

وتشير المصادر من خلال وصفها لمواقع استقرار القبائل الكتامية إلى ما تمتعت به مناطق كتامة من زاد بشرى وإمكانيات طبيعية واقتصادية متنوعة على قدر من الأهمية (مياه[160]، أراضي زراعية[161]، معادن وأخشاب[162]، ومحطات

---

(157) ابن خلدون، العبر، ج6 ص301. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص253، 269. ويذكر البكري أنها تضم سطيف وباغاية ونقاوس وبلزمة وايكجان وميلة والقل وجيجل. المسالك والممالك، ج2 ص ص728، 730، 775.

(158) ابن خلدون، العبر، ج6 ص301.

(159) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص125.

(160) فمدن كتامة ومنها نقاوس وميلة وباغاية وبونة وسطيف وافرة المياه. حيث تطرد في أكثرها المياه سواء المياه الجوفية أو مياه الأنهار. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص710، 711. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص166، 172. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص276.

(161) مكنت هذه الثروة المائية من امتداد الفضاءات الزراعية، فاشتهرت مدن كتامة بالزراعة وبإنتاجها الزراعي (حبوب، ثمار، تمور). الاصطخري، كتاب الأقاليم، ص21. ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص57، 77. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص230. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص259، 264، 266، 269، 276. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص128، 166، 172.

(162) تمتعت مناطق كتامة بثروات معدنية وخشبية، فببلاد كتامة حجر الأزورد الجيد، ومعادن النحاس والحديد. ابن حوقل، صورة الأرض، ص77. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص226. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص687.

تجارية[163]. إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، إذ يحيط بها البحر من الشمال والجبال من الجنوب كسياج طبيعي دفاعي. إلا أنه على الرغم من هذه الإمكانيات، فإن غياب البعد الأيديولوجي كان قد أخّر ظهور كتامة على الساحة. فلا تذكر المصادر أي تدخل لكتامة في أحداث منطقة المغرب السياسية في المرحلة السابقة لسنة (296هـ)، باستثناء بعض الإشارات[164]. لذلك فإن ظهورهم اقترن بقيام الخلافة الفاطمية. فتُشير المصادر إلى أن بعض كتامة قد اعتنقوا المذهب الإسماعيلي، وخرجوا إلى المشرق ـ المركز الديني ـ كما فعل حملة العلم الأباضيين من قبلهم، وفي مكة التقوا بأبي عبد الله الشيعي فدخلوا تحت لوائه ناشرين المذهب الإسماعيلي ببلاد المغرب. ولعل من أبرز رجالات كتامة الدعاة في المرحلة الأولى حريث الجميلي وموسى بن مكاد[165].

إن ظهور التشيع بين كتامة القبيلة الكبيرة العدد إلى جانب غياب الإرث السياسي لها بالمنطقة، إضافة إلى غياب قوى قبلية بالمنطقة ذات وزن، كان قد أفسح المجال أمام الفاطميين لدخول المنطقة واستقطاب سكانها. فيذكر ابن الأثير أن ابن حوشب أرسل أبا عبد الله الشيعي إلى أرض كتامة وقال له «إن أرض كتامة قد حرثها الحلواني وأبو سفيان وقد ماتا وليس لها غيرك. فبادر فإنها موطأة ممهدة لك»[166].

ولئن اعتمد الفاطميون في بادىء أمرهم على قبيلة كتامة التي قاد رجالاتها

(163) لقد استُغلت الموارد الزراعية والصناعية بمنطقة كتامة في إقامة نشاط تجاري. فعمت الأسواق المدن الكتامية. كما خول لها مرسى الدجاج الاتصال بشمال المتوسط. فارتبطت بذلك بعلاقات تجارية طويلة المدى بحرية، إضافة إلى اتصالها بمدن بلاد المغرب. ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص86، 87. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص730، 757. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص259، 264، 265. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص166.

(164) ابن الأثير، الكامل، ج6 ص127. القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، 1970، ص54.

(165) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص63.

(166) ابن الأثير، الكامل، ج6 ص127.

حركة الفتح ببلاد المغرب، فإن الفاطميين لم يقصوا زناتة نهائياً عنهم، بل حاولوا استقطابهم. فرغبة الفاطميين في توحيد المنطقة اجتماعياً دفعهم وهم رعاة كتامة، وفيما بعد صنهاجة (القبيلتان الحضريتان)، دفعهم إلى السعي إلى التعامل مع زناتة ومخاطبة وِدّها، وهي العدو التقليدي لمغاربة الساحل (كتامة، صنهاجة). فتولت تبعاً لذلك العديد من الشخصيات الزناتية حركة الفتح جنباً إلى جنب مع كتامة، ولعل من أهمها شخصية مصالة بن حبوس.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن توحيد المنطقة اجتماعياً كان له بعد أكثر حيوية، إذ بفضله تكامل نشاطا البدو والحضر الاقتصاديين التجارة والزراعة. ووازى حركة توحيد المنطقة اجتماعياً واقتصادياً، توحيد سكان المنطقة مذهبياً/ عقائدياً ـ وكنا قد رأينا كيف أن بلاد المغرب كانت متعددة المذاهب (سنة من مالكية وحنفية وخوارج من الصفرية وأباضية وشيعة وعقائد خارجة عن الإسلام) ـ فلقد اتخذ الفاطميون كغيرهم الدعوة الدينية، وسيلة لاستقطاب الأنصار. فعمدوا إلى إبراز أن مذهبهم يعود بالإسلام إلى نقائه الأول. فتُفيد النصوص بأن أبا عبد الله الداعي قد سلك في كتامة مسلكاً حسناً. فكان يقبل على الصلاة والصيام وأعمال الخير وأفعال البر وتجنب المعاصي وصلاح الأحوال، مما دعى الناس إلى الدخول في دينه وأقبلوا عليه من كل جانب[167]. «ورأى الناس من صلاح أحوال من دخل دعوته وتورعهم، عما كانوا يعرفونهم عليه من فساد، وإقبالهم على الصلاة والصيام وأعمال الخير والبر ورغبهم في الدخول في ذلك. فتسارب الناس إليه وأطلق الدعوة لمن ارتضاه منهم من قبائلهم»[168]. واستوثق أمر أبي عبد الله الداعي وأمر الدعوة للفاطميين عامة، بما رآهُ الناس فيها من روح الإسلام الأول من خلال سياسة الداعي في جباية الأموال. ولعل في استعراض ما جاء في البيان المغرب ـ على الرغم من طول النص ـ من الأهمية بمكان لإبراز ذلك. فيذكر ابن عذاري أن أبا عبد الله الداعي عندما دخل مدينتي بلزمة وطبنة أتاه جباة الأموال بما في حوزتهم منها «فقال لأحدهم من أين جمعت هذا المال؟، فقال له: من العشر.

(167) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص76.

(168) المصدر نفسه، ص93.

فقال أبو عبد الله: إنما العشر حبوب وهذا عين. ثم قال لقوم من ثقات طبنة، اذهبوا بهذا المال فليرد إلى كل رجل ما أُخذ منه واعلموا الناس أنهم أُمناء على ما يخرج الله لهم من أرضهم وسنة العشور معروفة في أخذه وتفرقته على ما ينصه كتاب الله عز وجلّ، ثم قال لآخر: من أين هذا المال الذي بيدك؟ فقال: جبيته من اليهود والنصارى جزية عن حول مضى لهم. فقال فكيف أخذته عيناً؟ وإنما كان يأخذ رسول الله ﷺ من المليء ثمانية وأربعين درهم ومن المتوسط أربعة وعشرين درهماً ومن الفقير اثني عشر درهماً... فقال له: أخذت العين من الدراهم بالصرف الذي كان يأخذه عمر رحمه الله عنه. فقال أبو عبد الله: هذا مال طيب... وقال لمن أتاه بمال الخراج هذا مال لا خير فيه ولا قبالة ولا خراج على المسلمين في أموالهم... وقبض مال الصدقة من الإبل والبقر والغنم بعد أن قيل لهُ أنها قبضت الأنعام على الأسنان الواجبة في الصداقات، ثم بيعت وجمعت أثمانها. فرضي بذلك وجوزه. فلما نظر أهل طبنة إلى فعله سُرّوا به ورجوا أن يستعمل فيهم الكتاب والسنة وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقيّة فتاقت أنفسهم إليه وكاتبوه ودخلوا في طاعته»[169].

ومن المفيد القول، بأن الفاطميين لم يسلكوا في البدء القوة لفرض مذهب معين حتى أن شيوخ القيروان وفقهائها خرجوا لتلقي أبي عبد الله الداعي «فلقوه وسلموا عليه وهنأوه بالفتح فأقبل عليهم بوجهه ورد عليهم أحسن الرد وأمرهم فركبوا دوابهم ودعا بهم فاستصحبهم وحدثهم وأمنهم في أنفسهم وأموالهم فأعجبهم ما رأوه من تواضعه وحسن عشرته...»[170]. ولم يفرض الفاطميون المذهب الإسماعيلي مذهباً رسمياً للخلافة إلا بعد أن دخلوا إفريقيّة وأعلنوا خلافتهم.

وبفضل هذا التمهيد، وبفضل استعدادات المنطقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والديني استطاع الفاطميون مد نفوذهم على جميع مناطق بلاد المغرب، وتوحيدها تحت لوائهم بعد أن كانت كيانات سياسية متنافرة (وإن كانت

(169) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص141 ـ 142.
(170) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص213.

في بعض الفترات تحاول الانفصام عن الخلافة دون نجاح)[171]، ففتحت تاهرت وسجلماسة وتلمسان وفاس.

ولا مندوحة من القول بأن الفاطميين بتوحيدهم المنطقة على جميع مستوياتها اجتماعياً واقتصادياً ودينياً وسياسياً، وضعوا أيديهم على مختلف إمكانيات المنطقة الاقتصادية. وأضحت موارد الإمارات والمناطق المغربية المالية جميعاً تصب في خزائن الفاطميين من أموال العشور والخراج والصدقات وضرائب وجوالي على اليهود وزكوات[172]. وكان في القيروان «ديوان جميع المغرب وإليها تجبى أموالها»[173]. فكان قد دخل المغرب من «جميع وجوه أمواله وسائر كوره ونواحيه وأصقاعه عن خراج وعشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد وما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والأندلس، فيعشر على سواحل البحر وما يلزم الخارج من القيروان إلى مصر، ويلزم ما يرد منها من الورق المقوم بقيمة العين، والعين المجتبى من هذه الوجوه فيكون من سبع مائة ألف دينار إلى ثمانمائة ألف دينار»[174] وذلك سنة (336هـ). ودخلها من سجلماسة لوحدها حوالي أربعمائة ألف دينار «تختص بها وبعملها»[175].

هذا والجدير بالتنويه، أن توحيد الفاطميين بلاد المغرب بمختلف إمكانياتها، وما وقع تحت أيديهم من أموال، مكنتهم من توجيه أنظارهم إلى فتح مصر ومنافسة أمويي الأندلس، الذين كانوا قوة آنذاك، والدخول معهم في صراع على مركزي تجارة العبور (بلاد السودان) تاهرت وسجلماسة. إلا أن مظاهر القوة هذه التي تحققت من خلال توحيد المنطقة (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ودينياً)، قد حملت في طياتها بعض بذور الضعف. فنتيجة لسعي الفاطميين المستميت لتوحيد إمكانيات المنطقة الاقتصادية وجعلها تحت تصرفهم

---

(171) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص185 ـ 188.

(172) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص72 ـ 73.

(173) المصدر نفسه، ص94.

(174) المصدر نفسه، ص94.

(175) المصدر نفسه، ص97.

دون غيرهم هددوا الزناتيين في موردهم الاقتصادي الأساسي (التجارة). فسيطرة الفاطميين على الطرق التجارية الواصلة بين إفريقيّة وبين غيرها من مناطق بلاد المغرب، إضافة إلى سيطرتهم على تاهرت وسجلماسة (المنافذ الرئيسية إلى بلاد السودان مصدر الذهب والعبيد)[176]؛ كانت بمثابة الضربة القاضية لنشاط زناتة الاقتصادي. وأدت في نهاية المطاف إلى انقطاع التعاون بين الفاطميين وبين القبائل الزناتية، التي لم تتوان في الكثير من الأحيان عن محاربة الفاطميين في محاولة لاسترجاع مكانتها الاقتصادية، بالسيطرة على المراكز التجارية.

إن اهتمام الفاطميين بالتجارة لم ينته عند السيطرة على المراكز التجارية الكبرى وحسب، بل أنشأوا مدناً ذات صبغة تجارية منافسة للمدن القائمة. فعلى الرغم من أن أولى المدن التي أقامها الفاطميون بإفريقيّة «المهدية» سنة (305هـ). كانت ذات هدف دفاعي باعتبارها حصناً[177]. فإنها كانت ذات وجهة تجارية بحرية، فهي مرفأ لسفن الإسكندرية والشام وصقلية والأندلس، وبها دار صناعة تسع أكثر من عشرين مركباً[178]. ويذكر الإدريسي أنها «فيما سلف، المسافر إليها قريب كثير والبضائع إليها مجلوبة من سائر البلاد والأقطار والأمتعة والمتاجر بها نافقة»[179]. ويُشير أرشيبالد لويس إلى أن الفاطميين «قد وثقوا بقدرتهم على السيطرة على البحار ولذا بنوا عاصمتهم المهدية على شاطىء البحر المتوسط»[180]. أما المسيلة التي بناها أبو القاسم إسماعيل سنة (323هـ)، فهي مدينة جمعت بين النشاط الزراعي (ذات بساتين يجود بها القطن، كثيرة اللحم)[181]، وبين النشاط التجاري (إذ تعمها

(176) القاضي النعمان، افتتاح الدّعوة، ص236.
(177) ابن الأثير، الكامل، ج6 ص151. ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج3 ص60. ابن خلدون، العبر، ج4 ص ص79، 80.
(178) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص683.
(179) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص281.
(180) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص254.
(181) ابن حوقل، صورة الأرض، ص85. البكري، المسالك والممالك، ج2 =

الأسواق)[182]. في حين أن مدينة صبرة المتصلة بالقيروان قد بناها إسماعيل سنة (334هـ) واستوطنها وسماها المنصورية، وإن كانت دار الملك ومنزل الخلفاء الفاطميين فهي ذات أسواق، خاصة وأن معد بن إسماعيل قد نقل إليها أسواق القيروان وجميع الصناعات[183].

تبعاً لذلك، ونتيجة لكل هذه الإجراءات، وقع أعظم الضرر على قبائل زناتة ذات الخلفية التجارية. وإذا ما انسحبت هذه القبائل إلى مناطق الداخل قبل قدوم الفاطميين، فإن التغيرات المستجدة خلال القرن الثالث للإسلام والتي جعلتهم يظهرون من جديد على مسرح الأحداث لم تكن كفيلة بضمان تواجدهم في مناطق المغرب الساحل. وإذا ما اضطروا في السابق إلى اللجوء إلى مناطق الداخل في انتظار الفرصة السانحة للعودة إلى المغرب الساحل، فإن ظروف المنطقة في القرن الرابع للإسلام والصراع الأموي - الفاطمي، جعل التجمع الزناتي بالمنطقة لا يلوذ بالفرار إلى الداخل، بل نراه يفضل مقارعة الفاطميين في عقر دارهم. ولعل أبرز حركة تؤكد هذا الاتجاه، هي ثورة ابن كيداد (322 - 323/ 336هـ).

فأبو يزيد بن كيداد، وكما تُشير المصادر من زناتة المستوطنة بلاد الجريد، والمشتغلة بالتجارة مع بلاد السودان. ويذكر ابن حماد أن «كيداداً والد أبي يزيد من سكّان تقيوس من بلاد قسطيلية، أباضي المذهب.. وكان يختلف في التجارة إلى بلاد السودان»[184]. ويستشف من هذا التعريف أن خروج ابن كيداد على الفاطميين كان نتيجة لسيطرة هؤلاء على طرق التجارة، وحرمان القبائل التي تقطن مناطق العبور منها، واحتجاجاً على سياسة الفاطميين المالية. إذ يذكر القاضي

= ص ص722 - 723. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص254. ويذكر ابن الأثير أنها كانت لبني كملان فعندما عزم أبو القاسم على بنائها نقلهم إلى فحص القيروان. ابن الأثير، الكامل، ج6 ص190.

(182) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص721.

(183) المصدر نفسه، ج2 ص ص676، 677، 684. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص284.

(184) الصنهاجي أبو عبد الله (ابن حماد)، تاريخ ملوك بني عبيد، تحقيق فوندرهايدن، منشورات كلية الآداب، الجزائر، 1927، ص18.

النعمان أن ابن كيداد «قام محتسباً يدعو لرفع الضرائب»[185].

وتُشير المصادر إلى أهمية وخطورة هذه الثورة التي استمرت حوالى ثلاث عشرة سنة، والتي استطاعت من خلالها زناتة الاستيلاء على كامل إفريقيّة باستثناء المهدية[186]. إن هذه السيطرة، وكما يذهب إلى ذلك لوتورنو عكست وإلى حد كبير موقف هؤلاء الخارجين الثوار من القوى السياسية المسيطرة ورجالاتها الاقتصاديين[187]. وإن كانت ثورة ابن كيداد تعبيراً ورد فعل عما لحق قبائل زناتة من أضرار السياسة الفاطمية وحرمانهم من السيطرة على طرق التجارة، فإنها تعبير أيضاً عن الصراع الاقتصادي الاجتماعي الذي كان وباستمرار محتداً بينها وبين القبائل ذات الخلفية الزراعية.

ولعلهُ من الجدير بالإشارة أن ثورة ابن كيداد قد استقطبت أنظار أهل القيروان السنيين ضد الخلافة الفاطمية[188]. وأن يدعو هذا التحالف بين الخوارج والسنة إلى الدهشة، فإن ذلك قد يبرز أن أهل القيروان تضرروا هم أيضاً من سياسة الفاطميين، لذلك لم ير السنيون في التحالف مع الخوارج أي حرج، إذ أن الغاية واحدة.

وبالرغم من احتداد ثورة ابن كيداد وتهديدها الكيان الفاطمي، فإن هؤلاء استطاعوا إعادة المنطقة إلى سيطرتهم بمساعدة قبيلة صنهاجة. إن توجه الفاطميين في بداية أمرهم إلى قبيلة كتامة ذات البعد الحضري لإقامة دولتهم والقضاء على الإمارات والكيانات السياسية ببلاد المغرب (الأدارسة، المدراريين، الرستميين، الأغالبة. .) ثم تحالفهم مع قبيلة صنهاجة الشمال المستقرة وذات البعد الحضري أيضاً في مرحلة لاحقة للقضاء على ثورة ابن كيداد، يبين مما لا يدع مجالاً للشك اهتمام الفاطميين بالقبائل الحضرية المستقرة دون غيرها من ناحية، وأهمية القبيلة في تاريخ المنطقة من ناحية أخرى.

---

(185) القاضي النعمان، كتاب المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقيه وإبراهيم شبوح ومحمد اليعلاوي، الجامعة التونسية، تونس، 1978، ص336.

(186) الصنهاجي، تاريخ ملوك بني عبيد، ص20.

(187) Le Tourneau, «La rèvolte de Abu Yazid au Xème siecle», CT, No 2, 1953, p 111.

(188) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص218

هذا، وقد عبر الفاطميون عن هذا التوجه الأخير في مناسبتين اثنتين، الأولى عندما عزموا على الرحيل إلى مصر حيث صحبوا معهم أغلب قبائل كتامة التي كانت لها اليد الطولى في قيام خلافتهم. وفي المناسبة الثانية حين عهدوا بإفريقية والمغرب لقبيلة صنهاجة. وعلى الرغم من أن بعض المصادر تفيد بأن المعز لدين الله كان قد اضطر لهذا الاختيار، خاصة بعد أن وضع أبو محمد جعفر شروطاً رآها المعز مجحفة، فإن المتمعن في علاقة الخلفاء الفاطميين في هذا الدور المغربي باتباعهم يستبعد هذه الرواية. ويميل أكثر إلى الرأي الذي يؤكد محاباة الفاطميين للعنصر الحضري المحِلّي دون غيره، ولعل في وصية المعز لزيري بن مناد قبل رحيله ما يؤكد هذا الرأي إذ طلب منه قائلاً: «إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية، ولا ترفع السيف عن البربر، ولا تول أحداً من إخوتك وبني عمك، فإنهم يرون أنهم أحق بهذا الأمر منك. وأفعل مع أهل الحاضرة خيراً»[189].

---

(189) المقريزي تقي الدين أحمد بن علي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1967، ج1 ص101. ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص317 ـ 318.

الباب الثاني

2

إفريقيّة بين المدّ الحضري والمدّ البدوي
(362 ـ 443هـ)

تمهيد

عندما عزم رابع الخلفاء الفاطميين المعز لدين الله (341 ـ 362هـ) على الانتقال إلى مصر سنة (362هـ)، عهد بإفريقيّة لبلكين بن زيري (362 ـ 373هـ). وإذا ما كان ولاء الصنهاجيين واستماتتهم في مناصرتهم دافعاً لاختيارهم من قبل المعز لدين الله خلفاء له بإفريقيّة، فإن لأهمية خلفية صنهاجة دور في ذلك. فتؤكد المصادر على حرص المعز لدين الله الفاطمي على مراعاة سكان الحضر دون غيرهم، إذ لم يكتف بتكليف بلكين الصنهاجي ذو الخلفية الحضرية بولاية المنطقة، بل بالغ في توصيته بأخذ الحيطة والحذر من البدو، وتعقبهم كلما لزم الأمر ذلك. وبرحيل الفاطميين عن بلاد المغرب مع عصب دولتهم قبيلة كتامة، باشرت صنهاجة حكم المنطقة.

فهذه الأخيرة تعدّ أعظم قبائل المغرب عدداً على الإطلاق إذ «لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم في جبل أو بسيط، حتى لقد زعم كثير من الناس أنهم الثلث من أمم البربر»[1]. ولئن كانت قبيلة صنهاجة تضم أهل المدر وأهل الوبر من عشائرها، فإني سأقصر اهتمامي على الأولى، ولكن دون أن أتجاهل العنصر البدوي. ذلك أنّ المؤرخين إجمالاً أولوا هذين النمطين اهتماماً كبيراً. وتبعاً لهذا التوجه، أصبح الدارس لتاريخ المغرب ملزماً بتبني الأطروحة التي وضع ابن خلدون أهم ملامحها. إن هذه الأطروحة والتي أكّد المستشرقون

(1) ابن خلدون، العبر، ج6، ص306.

بعدها الأيديولوجي، ترى أنه لا يمكن فهم تاريخ المنطقة خارج دائرة الصراع المزمن بين البدو والحضر.

ففي حين يرى غوتيه أن تاريخ المغرب هو صراع دائم ومستمر بين «مفهومين للمجتمع والحياة لا يتفقان، يتمثلان بقصتين من الأرض تختلف طبيعتهما اختلافاً كلياً»[2]، وما أن تنجذب إحدى الفئتين إلى الأخرى حتى «يحدث الانفجار قبل أن يتحقق الانصهار»[3]، فإن شارل أندريه جوليان الذي يؤيد وجهة نظر غوتيه، يزعم أن بلبلة المغرب وعدم وجود عاصمة مركزية به هو نتيجة طبيعية للصراع بين البدو والحضر الذي لم ينته بفوز واحد على الآخر»[4].

ولكن هذه الرؤية لتاريخ المغرب التي تؤكد ديمومة الصراع بين البدو والحضر، والتي تبناها المستشرقون الأوائل، يبدو أن المستشرقين المتأخرين بدأوا في التخلي عنها. فوفقاً لجاك بيرك لا يوجد انفصال بين الحضارة والبداوة وبين المدينة والبادية، وبين فلاح مستقر أو رحّال، فالخلاف يوجد على مستوى التركيب والتقاطع أي أن البداوة والحضارة متداخلتان[5].

وعلى الرغم من أن الباحثين العرب لم يتخلوا كلية عن تقسيم سكان المغرب إلى بدو وحضر، لكنهم تحرّروا بدورهم من هذا التفسير التعسفي. فيؤكد سعد زغلول عبد الحميد على أن التقسيم ليس مطلقاً للبداوة والحضارة فهما متبادلان، «فبعض قبائل البرانس تعيش في جوف الصحراء عيشة بدوية في أنقى صورة البداوة مثل صنهاجة الصحراء، ومنهم قبائل لمتونة ومسوفة الملثمون رعاة الإبل في صحروات المغرب الجنوبية، وهؤلاء يسميهم الكتّاب الأوروبيون الرعاة الكبار أو الجمالين الكبار. وكذلك توجد بين قبائل البتر قبائل من أهل الاستقرار

(2) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص285.
(3) المرجع نفسه، ص236.
(4) جوليان شارل أندريه، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1 ص34.
(5) نقلاً عن: المباركي محمد، «بعض المعطيات حول الدولة والمجتمع خلال المغرب القديم»، في كتاب جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1992، ص117.

والتمدن مثل قبيلة كومية التي عاشت في أجواء تلمسان عيشة حضرية راقية»[6]. وإذا ما اكتفى سعد زغلول بالتنويه بظاهرة التبادل بين نمطي البداوة والحضارة، فإن باحثين آخرين لم يكتفوا بهذا الحد، بل راحوا يفسرون لنا ظاهرة الانتقال من نمط اجتماعي معين إلى آخر. فظاهرة التبدي والتحضر وفق وجهة نظر عبد المجيد مزيان هي «نزول مجموعة بشرية إلى مستوى معاشي أدنى وصعود مجموعة أخرى إلى مستوى معاشي أعلى»[7]. كما يؤكد عبد المجيد مزيان على أن الانتقال من الحضارة إلى البداوة لم يكن طواعية إذ «كم من مجموعة بدوية أصلها حضري، ولكنها طردت من أرض الحضارة إثر الصراعات العنيفة بين الأمم»[8]. واستناداً على مقدمة ابن خلدون يذهب عبد المجيد مزيان إلى أن الفاصل بين العمرانين هو فاصل معاشي بدرجة أولى، إذ «إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش»[9]، ذلك أن خصب الأرض وجدبها هي التي تؤدي إلى الاختلاف في شكل العمران وأحواله من مكان لآخر[10].

ولئن كان اختلاف المعاش والظروف الطبيعية المحيطة بكلا الجانبين (البدو والحضر)، قد جعلت من البدو رحلاً غير مستقرين أو رعاة، والحضر أهل تمدن واستقرار وزراعة، فإن الحضر ينقسمون ـ وحسبما تنبئنا به النصوص ـ إلى فرعين. أحدهما مستقر بالمدن (أهل مدر) في المناطق الساحلية، ولقد أكد عليهم جميع الدّارسين والباحثين، وثانيهما المستقرون في الواحات، حيث يزاولون الزراعة إلى جانب كونهم تجاراً يجوبون الصحراء. وانطلاقاً من أن بني زيري كانوا من قبائل الحضر المستقرين بالمغرب الأوسط، فإن انتقالهم إلى إفريقيّة المركز الملائم

(6) عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1979، ج1، ص ص88 ـ 89.
(7) مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص381.
(8) المرجع نفسه، ص377.
(9) المرجع نفسه، ص272.
(10) الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون ـ العصبية والدولة ـ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص146.

لخلفيتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية يمثل أهم ملامح المدّ الحضري في الفترة قيد الدّرس.

إن هذا المدّ الذي يعد من أبرز محاور الباب الثاني سأتناوله في فصلين منفصلين. يهتم الأول بالمدّ الحضري بالساحل. أما الثاني فيُعنى بالمدّ الحضري بالداخل. وفيما يتعلق بالفصل الثالث فهو يتمحور حول المدّ البدوي.

والفصل بين هذين النمطين، كل في فصل على حدة لا يقصد به تأكيد انقسام المجتمع المغربي إلى بدو وحضر، بل أريد به إبراز إحدى خصوصيات المنطقة التي تجاهلتها الأعمال الأولى ومن نهل منها. فالخصوصية المقصودة هنا هي: إن إبراز التنافر بين البدو والحضر وتجاهل تكامل هذين النمطين وتعاونهما عبر التاريخ أضرّ كثيراً بفهمنا لتاريخ المنطقة ودفعنا بالتالي لاعتناق أطروحات متعسفة غايتها في كثير من الأحيان تبرير النفوذ الأجنبي الذي يعمل كما يعتقد على انتشال المنطقة من الفوضى والتدني.

لذلك، فإن إفراد فصلين في هذا الباب خاصين بالمدّ الحضري في الساحل والداخل، هو إشارة صريحة إلى أن ظاهرة الحضارة لم تقتصر على المناطق الساحلية التي اشتهرت عبر القرون ببعدها الحضري. كما أن إفراد فصل واحد فقط للمدّ البدوي أريد به الإشارة إلى العلاقة التناسبية بين النمطين. فتقليص نسبة سكان المنطقة من البدو، لا يقصد به التعالي على هذا النمط، وبالتالي التقليل من شأنه في تاريخ المنطقة سلباً أو إيجاباً. ولكن وانطلاقاً من التفسير الخلدوني ذاته والمتعلق بطبائع العمران، فإن الإنسان حضري بطبعه وإنه دوماً تواق للارتقاء من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى. وحيث إن البداوة والحضارة نظامان اجتماعيان، وليسا طبعاً بشرياً، فإنه من المنطقي أن تكون النسبة بين هذين النمطين في مرحلة اشتهرت بالمدّ الحضري على النحو المقترح.

الفصل الأول

المدّ الحضري في المغرب الساحل

سبق وألمحت إلى أن المدّ الحضري في هذه المرحلة عكسُ ما تذهب إليه العديد من أعمال المستشرقين كان بفضل جهود قبيلة صنهاجة التي تسكن المنطقة الواقعة ما بين إفريقيّة والمغرب الأوسط (المسيلة، حمزة، الجزائر، لمدية، مليانة..). هذا، ويضم التجمع القبلي الصنهاجي بطوناً عدة منها بنو عثمان، وبنو مزغنة، وبنو الجعد، وبنو خليل، وبنو تلكاتة...[1]. والجدير بالتنويه أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز القبائل الصنهاجية. إذ تمكن زعماؤها بالتدريج من السيطرة على المنطقة سياسياً. فبفضل جهود كبيرها مناد بن منقوش بن صنهاج الأصغر ـ الذي كان كثير المال والولد[2]، تمكنت تلكاتة من أن تلعب دوراً مهماً في أحداث بلاد المغرب. فيذكر ابن خلدون نقلاً عن بعض مؤرخي المغرب أن هذا الأمير الصنهاجي «ملك جانباً من إفريقيّة والمغرب الأوسط مقيماً الدعوة لبني العباس، وراجعاً إلى أمر الأغالبة»[3]. كما عمل جاهداً للسيطرة على المناطق المجاورة، فكان يخرج في عديد المرات الحملات إليها بقيادة ابنه زيري[4].

ولم تفقد تلكاتة (من صنهاجة) مكانتها بقيام الخلافة الفاطمية سنة (296هـ) وسيطرتها على بلاد المغرب، إذ أن مصالحهما المشتركة صورت لنا مرة أخرى

---

(1) ابن خلدون، العبر، ج6 ص312.

(2) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47.

(3) ابن خلدون، العبر، ج6 ص312.

(4) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47.

زناتة/البداوة في صورة المشاكس. فبتولي زيري بن مناد بن منقوش (ت360هـ) زعامة قبيلة تلكاتة الصنهاجية بعد وفاة والده، ازداد تطلع صنهاجة للرئاسة والإمارة. فاستقطب زيري عشائر صنهاجة وأغار بهم على زناتة التي تجاوره من جهة الغرب فهزمهم وغنم كثيراً[5]. واستمرت صنهاجة في عمليات التوسع على حساب زناتة ولكن في ظل التواجد الفاطمي. ونتيجة لعملية التوسع هذه، كثر جمع زيري بن مناد وضاق بهم مركز استقرارهم. فبدأ زيري بن مناد في بناء المدن وكانت أولى مدنهم[*] مدينة آشير التي بنيت سنة (324هـ) في موضع كثير العيون[6]. وجلب زيري بن مناد لبنائها البنائين والعمال من المدن المحيطة (طبنة والمسيلة). وعمرت بعد ذلك بالناس من تجار وصناع وزرّاع وعلماء...[7].

ولئن كان بناء هذه الأخيرة مراعاة لزيادة عدد التجمع الصنهاجي (الزيري)، فإنها كانت بمثابة المدينة الحاجزة بين زناتة وبين الخلافة الفاطمية من جهة الغرب، إذ سر لبنائها الفاطميون[8]. واستمر تطلع بني زيري للاستقرار بالمدن وبناء العواصم. فجدد زيري بن مناد مدينة مليانة بالعدوة الشرقية من شلف وأسكنها ابنه بلكين[9]. كما بنى هذا الأخير وبأمر من أبيه زيري مدينة الجزائر المنسوبة لقبيلة بني مزغنة الصنهاجية بساحل البحر، واختط مدينة لمدية (لَمدونة)[10]. ولم تكن سيطرة زيري بن مناد على آشير وتكوين إمارته بها وإقامته

(5) ابن الاثير، الكامل، ج7 ص47، النويري، نهاية الارب، ص303.

(*) يذكر روجي إدريس أن مناداً بن منقوش كانت له عاصمة في قلعة تحمل اسمه «المنادية» بالقرب من سجلماسة، الدولة الصنهاجية، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1 ص37.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47، ابن خلدون، العبر، ج6 ص313.

(7) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج1 ص264.

(8) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47. على الرغم من أن التحالف الفاطمي ـ الصنهاجي يفسر من منطلق المصالح المشتركة، فإن تحالف زناتة مع أمويي الأندلس كان بدوره دافعاً قوياً لاستمرار التحالف الفاطمي ـ الصنهاجي.

(9) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص725.

(10) ابن خلدون، العبر، ج6 ص314.

للمدن، ليحد من تطلعاته للسيطرة على بلاد المغرب، فاستمر في شن الغارات على القبائل المحيطة به والمنتشرة ببلاد المغرب، خاصة مغراوة الزناتية المجاورة لهم من جهة المغرب الأوسط(11).

وتستفيض المصادر في ذكر تدخلات صنهاجة الرامية إلى تأكيد السيطرة الفاطمية على حساب التجمع الزناتي المنافس لهم طوال العصور. فإثر تهديدات ابن كيداد لمركز الخلافة الفاطمية «المهدية» ومنعه الميرة عنها، تفيد المصادر بأن زيري بن مناد أرسل إلى القائم (322 ـ 334هـ) «بألف حمل حنطة ومائتي فارس من صنهاجة وخمسمائة من عبيده»(12). أما في سنة (336هـ)، خرج زيري بن مناد في جموع صنهاجة مع المنصور (334 ـ 341هـ) إلى تاهرت، ونازل حميد بن يصليتن ـ الداعي لأموي الأندلس ـ وأخرجه عنها، فسّر لذلك المنصور «وعقد لزيري على قومه وعلى سائر بلادهم»(13). وفي سنة (341هـ) «وردت الأخبار بأن زيري بن مناد عامل الفاطميين على تاهرت أسر سعيد بن خزر زعيم زناتة وكبيرها»(14). وتتالت حركات صنهاجة ضد زناتة مما سرّ الفاطميين وجعلهم يحيطون صنهاجة بهالة من التقدير والرضا. فيذكر ابن الأثير أنه في سنة (358هـ) أمر المعز لدين الله الفاطمي بلكين بن زيري بالمسير لقتال بني خزر الزناتيين بإمرة ابن خزر «وقد خرج عن طاعة المعز وكثر جمعه وعظم شأنه، فظفر به يوسف بلكين وأكثر القتل في أصحابه، فسُر المعز لذلك سروراً عظيماً»(15). فبفضل هذه المساعدات، أضحى لصنهاجة اليد الطولى في تتبع زناتة وبالتالي الاستيلاء على ثرواتها. والمتمعن في المساعدات التي كان التجمع الصنهاجي يمنحها للفاطميين، يرى كيف أن صنهاجة كانت بدورها تجبي مكاسب لا تقل أهمية عن مكاسب شركائها الفاطميين. ففي سنة (360هـ) عندما خرج بلكين بن زيري متعقباً زناتة بعد مقتل أبيه استولى على

(11) ابن خلدون، العبر، ج6 ص312.

(12) النويري، نهاية الارب، ص306.

(13) ابن خلدون، العبر، ج4 ص93.

(14) ابن عذاري، البيان المغرب، ج2 ص218.

(15) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47. النويري، نهاية الارب، ص310.

كثير من أموالهم وسبي نسائهم. ولقد سرّ المعز لدين الله بذلك، فزاده على ما كان لأبيه المسيلة وأعمالها سنة (361هـ). وعندما قدم بلكين على المعز «خلع عليه خلعته التي كانت عليه ونزع سيفه فقلده إياه بيده وأمر أن يحمل بين يديه عند خروجه من عنده أربعون تختاً من فاخر الكساء ومعها رزم مما يخلع على أصحابه وقادوها بين يديه أربعين فرساً بالسروج المحلاة المثقلة...»[16].

وبمقتل زيري بن مناد سنة (360هـ) على يد جعفر ويحيى ابني علي بن الأندلسي، وإرسال رأسه لبني أمية بالأندلس موالاة لهم[17]، خشيت صنهاجة من أن تفقد سيطرتها على المنطقة لحساب زناتة وأمويي الأندلس تبعاً لذلك ازدادت ضراوة حركتها ضد زناتة. فيفيد كل من ابن الأثير والنويري وابن خلدون بأن بلكين غزا زناتة وأكثر القتل فيهم وسبى نساءهم وأولادهم[18]. وكان لهذه الحركة أثرها البالغ في نفس المعز لدين الله الفاطمي، إذ سرّ بها، وزاد في إقطاع بلكين المسيلة وأعمالها وعظم شأنه كما سبق وأن ذكرت.

إن موالاة صنهاجة وتفانيها في كسب رضا الفاطميين من خلال تتبع زناتة حدت بالخلفاء الفاطميين في بادىء الأمر إلى تقريب وجوه صنهاجة منهم والاعتماد عليهم صحبة كتامة في إحكام قبضتهم على المنطقة وإدارتها، وفق رؤية تعود بالمنفعة على جميع الأطراف. وعلى الرغم من تقارب وجهات النظر والمصلحة المشتركة التي جمعت بين الحضر (كتامة وصنهاجة) وبين الخلافة الفاطمية، فإن المعز لدين الله الفاطمي حين قرر الرحيل عن إفريقيّة إلى مصر، يتجاهل هذه الأطراف، ويخاطب جعفر بن علي في ولاية المنطقة. وقد يبدو هذا التصرف غير منطقي، ولا يتماشى والجهود التي بذلتها كتامة وصنهاجة من أجل تثبيت دعائم هذه الدولة التي شارفت على السقوط، إبان ثورة ابن كيداد. غير أن

(16) النويري، نهاية الارب، ص ص309 ـ 310.
(17) ابن حيان، المقتبس في أخبار الأندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجيّ، دار الثقافة، بيروت، 1983، ص41.
(18) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص48. النويري، نهاية الارب، ص309. ابن خلدون، العبر، ج6 ص279.

المتمعن في قرار المعز لدين الله الفاطمي يرى أن اشتداد سواعد كتامة وصنهاجة، سيؤدي في نهاية المطاف إلى الانتزاء بأمر إفريقيّة، والمعز كان يخشى من أنصاره كتامة وصنهاجة أن ينتزيا بالمنطقة بعد رحيله، لذلك اعتقد أن جعفر بن علي الذي لا يمتلك المقومات ذاتها سوف يسهل استمرارية تبعية إفريقيّة إلى مصر.

وهذا التوجه في حقيقة الأمر وقع بعد أن طلب المعز من كتامة أن تدفع صدقاتها ومراعيها. فكان رد كتامة للمعز «والله لا فعلنا هذا أبداً. كيف تؤدي كتامة الجزية ويصير عليها في الديوان ضريبة، وقد أعزها الله قديماً بالإسلام، وحديثاً معكم بالإيمان. وسيوفنا بطاعتكم في المشرق والمغرب؟»[19]. لذلك، وأمام هذا الردّ الحاسم لم يكن أمام المعز لدين الله من مفر إلا مخاطبة جعفر بن علي. فذكر المقريزي أنه لما عزم المعز على المسير إلى مصر أجال فكره فيمن يخلفه بالمغرب. فوقع اختياره على أبي أحمد جعفر بن الأمير، فاستدعاه وأسر إليه أنه يريد استخلافه بالمغرب. فقال: تترك معي أحد أولادك أو أخوتك جالساً في القصر وأنا أدبر ولا تسألني عن شيء من الأموال إذ كان ما أجبيه بإزاء ما أنفقه، وإذا أردت أمراً فعلته ولم أنتظر ورود الأمر فيه. ويكون تقليد القضاء والخراج وغيره من قبل نفسي»[20]. غير أن شروط جعفر بن علي أغضبت المعز لدين الله الفاطمي، فاضطر هذا الأخير إلى استدعاء يوسف بن زيري الصنهاجي «وقال له تأهب لخلافة المغرب، فأكبر ذلك وقال: يا مولانا أنت وأباؤك أئمة من ولد رسول الله ﷺ ما صفا لكم المغرب. فكيف يصفو لي وأنا صنهاجي بربري؟ قتلتني يا مولاي بلا سيف ولا رمح، ولا يزل به حتى أجاب وقال: يا مولانا بشريطة أن تولي القضاء والخراج لمن تراه وتختاره والخبر لمن تثق به. وتجعلني قائماً بين أيديهم. فمن استعصى عليهم أمروني به حتى أعمل فيه ما يجب ويكون الأمر لهم وأنا خادم بين ذلك..»[21]. ومما يؤكد مراعاة الخليفة الفاطمي فيمن ينصبه على إفريقيّة شدة الولاء وضمان استمرارية تبعية المنطقة لهم حديثه مع عم

---

(19) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج1 ص98.

(20) المصدر نفسه، ج1 ص99.

(21) المصدر نفسه، ج1 ص99.

أبيه أبو طالب أحمد بن المهدي عبيد الله. إذ قال له هذا الأخير «يا مولانا وتثق بهذا القول من يوسف إنه يفي بما ذكره؟ فقال المعز: يا عمنا كم بين قول يوسف وقول جعفر؟ واعلم يا عم أن الأمر الذي طلبه جعفر ابتداء هو آخر ما يصير إليه أمر يوسف. فإذا تطاولت المدة سينفرد بالأمر ولكن هذا أولى وأحسن وأجود عند ذوي العقل، هو نهاية ما يفعله من يترك دياره»[22]. كما راعى في ذلك وجود عصبية تساند بلكين بن زيري. فيذكر الجوذري أنه عندما أشيع أن الأستاذ جوذر سيكون خليفة المعز بالمغرب، اتصل الأستاذ بالخليفة الفاطمي يطلب منه ألا يفارقه والرحيل معه. فما كان من المعز إلاّ تكذيب ما أشيع بقوله «يا جوذر... هذا شيء يقوله الجهال من الناس ومن لا يعلم ما نحن فيه. والله ما رأينا هذا فيك لوجوه، أولها إنا نحب أن لا ندخر عنك نعم الله عندنا. وأن تكون مشاهدها، والثانية، أنك لست ممن نستثقله فيجب الراحة منه. والثالثة كبر سنك في طاعة الله وطاعتنا. ورابعها [وهي الأهم] لا تجد من يصفو لك على ما تريد من فساد وأطماع الناس وطباعهم الآن، فأنت لا تجد معيناً ولا عضد ولا من يقوم بين يديك»[23]. لذلك، لم يكن قرار المعز لدين الله عفوياً بل كان قراراً مدروساً. فبالرغم من المواقف المختلفة التي اتخذها أنصار الخلافة الفاطمية، فإن المعز يصر في اختياره لمن يتولى المنطقة من بعده أن يكون من ذوي الخلفيّة الحضرية، وأن لا يولي أحد من إخوته أو أبناء عمومته.

وحالما تولى بلكين بن زيري حكم المغرب استقر في مدينة آشير بالمغرب الأوسط، وكانت هذه الأخيرة إلى جانب كونها منطقة نفوذ صنهاجة الأولى، منطقة وسط بين المغربين الأدنى والأقصى يمكن من خلالها السيطرة على كامل بلاد المغرب والحفاظ على وحدتها(*). هذا، وبفضل توسطها كان بلكين يتردد

(22) المقريزي، إتعاظ الحنفاء، ج1 ص ص99 ـ 100.

(23) الجوذري أبي علي منصور العزيزي، سيرة الأستاذ جوذر، تقديم وتحقيق محمد كامل حسن ومحمد عبد الهادي شعيرة، مطبعة الاعتماد، مصر، دت، ص ص108 ـ 109.

(*) يذهب أبو صوة إلى القول بأن منطقة المغرب الأوسط كانت قد تمتعت بتنوع اقتصادي (زراعة، تجارة)، وكان لهذا الاقتصاد المتنوع أثره في قوة المنطقة ومناعتها وإمكانياتها. =

باستمرار على إفريقيّة مركز السلطة السياسية للخلافة الفاطمية. كما كان يخرج منها الحملات التي تتعقب زناتة المغرب الأقصى، متبعاً في ذلك خطى والده زيري بن مناد الذي «كان همه وحرصه وكده قطع آثار بوادي البربر المفسدين في الأرض القاطعين للسبل»[24]. ففي سنة (369هـ)، وبعد دخول خزر بن فلفول بن خزر أمير زناتة ـ القائم بدعوة بني أمية ملوك الأندلس[25] ـ، مدينة سجلماسة وتملكه لها سنة (365هـ) وقتل صاحبها وأخذ أمواله[26]، وبعد تغلب زيري بن عطية على فاس[27]، خرج بلكين بن زيري إلى بلاد المغرب الأقصى، ونازل كل من ابن خزر وابن عطية ودخل سجلماسة وفاس وأرض الهبط وطرد الزناتيين منها[28]. كما دخل بلكين تلمسان ونازل زناتة بها فهزمهم «ونزلوا على حكمه، فعفا عنهم من القتل ونقلهم إلى آشير فبنوا بقربها مدينة سموها تلمسان»[29].

وبالرغم من تردد الحملات الصنهاجية الزيرية على بلاد المغرب الأقصى لإبقائها تحت سيطرتهم، وبالرغم من جولات بلكين فيها والتي امتدت أربع سنوات متواصلة (369 ـ 373هـ)، فإن الزناتيين لم يتوانوا عن مواصلة هجوماتهم على مناطق النفوذ الزيرية ـ الفاطمية. فبعد وفاة بلكين بن زيري سنة (373هـ)، دخلت زناتة سجلماسة وفاس وملكتهما. ولئن أخرج المنصور بن بلكين (373 ـ 385هـ) أخاه يطوفت لاسترجاعهما، فإن هذا الأخير قد انهزم أمام زيري بن عطية قرب فاس، وقتل جمع من جنده وهرب بعضهم إلى تاهرت. وبهذه الحادثة يشير

= هذا وقد أسهمت إلى حد كبير في توحيد صفوفه للتوسع. أبو صوة محمود، مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996، ص ص116 ـ 117.

(24) ابن حيان، المقتبس، ص37.

(25) المصدر نفسه، ص35.

(26) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص78.

(27) المصدر نفسه، ج7 ص121.

(28) المصدر نفسه، ج7 ص78.

(29) النويري، نهاية الارب، ص312.

النويري إلى أن بلكين «لم يتعرض بعدها لشيء من بلاد زناتة»[30]. إن حالة عدم الاستقرار في المغرب الأقصى التي تسببت في تحركات زناتة الهجومية المستمرة والمدعّمة من قبل أمويي الأندلس، حدت بالسلطان الزيري المنصور بن بلكين للتوقف عن منازلتهم وتتبعهم، والاكتفاء بإرسال أخيه عبد الله لرد هجماتهم في المنطقة الغربية بدءً من سنة (374هـ). وبتنازل المنصور بن بلكين الضمني عن بلاد المغرب الأقصى، فقد بنو زيري منطقة شاسعة من بلاد المغرب بجميع إمكانياتها، لتنهار وحدة المغرب التي طالما كانت هدفاً للفاطميين. فبفضل وحدة المنطقة تمكن الفاطميون من مضايقة الأمويين في الأندلس ومن الحصول على موارد سهلت لهم فيما بعد فتح مصر.

وبعد أن تأكد استقلال المغرب الأقصى انتقل المنصور إلى إفريقيّة أهم مراكز الاستقرار ببلاد المغرب على مرّ العصور. فالمصادر تفيد بأن المنصور أمر سنة (376هـ) يوسف بن عبد الله بن محمد الكاتب أن يبني له قصراً بالمنصورة. وبانتهاء بناء هذا القصر سنة (377هـ) انتقل المنصور إلى المنصورية قاعدة الحكم بإفريقيّة[31]. وترك أمر آشير لأفراد الأسرة الزيرية يتداولونها إلى أن أقطعها خليفته باديس (385 ـ 405هـ) إلى عمه حماد سنة (387هـ).

إن استقرار المنصور بن بلكين في جموع صنهاجة في إفريقيّة مثّل مرحلة جديدة في تاريخ إفريقيّة. فبعد أن كانت هذه الأخيرة مركزاً «للدول» والكيانات الوافدة من المشرق منذ الفتح، أضحت للمرة الثانية مستقراً لسلطة مغربية الجذور، حضرية البعد. فلقد سبق للجموع الكتامية أن استقرت بإفريقيّة جنباً إلى جنب مع الفاطميين. فيذكر المقريزي أن المهدي الفاطمي (296 ـ 297/ 322هـ) بدخوله رقادة (297هـ) فرّق دورها على كتامة[32]. ولقد نسب إليهم أحد أبواب القيروان لمجاورة عدد كبير منهم له[33].

---

(30) النويري، نهاية الأرب، ص318.

(31) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص241 ـ 242.

(32) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج1 ص63.

(33) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص677.

هذه في عجالة بعض ملامح خلفية الصراع التقليدي بين صنهاجة وزناتة. فهذا الصراع وكما تفيد المصادر أدّى في نهاية المطاف إلى أن يتقاسم الطرفان أمر المغرب. والجدير بالملاحظة أنّه على الرغم من أن صنهاجة وزناتة كانتا تتزعمان أمر المنطقة، فإنهما كانتا تتلقيان الأوامر من القاهرة ومن قرطبة. ودون الدخول في تفاصيل مساوىء هذه التبعية أو حسناتها، فإن الدارس لتاريخ المنطقة في هذه المرحلة خارج هذا الإطار يلاقي العديد من المتاعب، وسوف يخلص في نهاية الأمر إلى أنّ تاريخ المنطقة لم يخرج عن دائرة الصراع المزمن بين بدو المنطقة وحضرها. لذلك رأيت وبعد أن ألمحت إلى بعض مظاهر المدّ الحضري والذي تمثل في بناء بعض المدن في إفريقيّة والمغرب الأوسط أن أقف عند أهم أنشطة إفريقيّة الاقتصادية التي ستبرز بوضوح أكثر أهم معالم هذا المدّ الحضري في ساحل إفريقيّة وداخلها.

1 ـ النشاط الزّراعي:

تعتبر الزراعة منذ عهود قديمة من أبرز الأنشطة الاقتصادية المزاولة بإفريقيّة. هذا وقد أشرت في الباب الأول كيف أن إفريقيّة تمتعت بمقومات مناخية وجودة تربة كان لها الأثر الكبير في التوجه إلى العناية بالأرض ومزاولة الزراعة. ولئن اجتذبت هذه الإمكانيات العديد من سكان المنطقة لممارسة العمل الزراعي، فإن المسلمين (الفاتحين)، وإن لم يهتموا بادىء الأمر ـ نتيجة انشغالهم بعملية الفتح ـ بالزراعة، فإنهم لم يهملوا أمر هذا النشاط.

فحركة الفتح ـ فتح إفريقيّة ـ التي تلح الأعمال الغربية على تأكيد طول مدتها لشدة مقاومة سكان المنطقة لها، تبدو للوهلة الأولى سبباً مقنعاً لتدهور مستوى النشاط الزراعي. فكثيراً ما عمد المؤرخون إلى تحميل طرفي النزاع (الفاتحين والمغاربة) مسؤولية تدمير الأراضي الزراعية. فيذهب العديد من الدّارسين واعتماداً على ما جاء في المصادر العربية الأولى إلى القول بأن الكاهنة كانت وراء خراب إفريقيّة، إذ أنها «وجهت قومها إلى كل ناحية يقطعون الشجر ويهدمون الحصون، فذكروا أن إفريقيّة أضحت خراباً بعد أن كانت ظلاً واحداً من طرابلس إلى طنجة،

وقرى متصلة ومدائن منتظمة...»[34]. وإذا ما ذهب غوتيه إلى القول بأن هذا التخريب لا يمكن أن تحدثه الكاهنة بمفردها، دون أن يدلي بأي مقترح[35]، فإن ليفي بروفنسال «يتهم العرب صراحة بتخريب المنطقة بقوله أنهم المسؤولون الحقيقيون عمّا أصاب إفريقيّة من خراب البلاد الاقتصادي الزراعي»[36].

كما تضيف مدرسة الاستشراق أنه إذا ما أضفنا إلى هذا العامل، عامل جهل القيادة العربية بفنون الزراعة ومبادئها، فإنه يكون من السهل الاعتقاد بأن إفريقيّة التي كانت ظلاً واحداً من طرابلس إلى طنجة وقرى متصلة ومدائن منتظمة، تقاسم المشارقة والمغاربة تخريبها. غير أن المتمعن في الإجراءات التي اتخذتها القيادة الإسلامية منذ بدايات الفتح الإسلامي وتحديداً منذ حملة عبد الله بن أبي سرح سنة (27هـ)، يخلص إلى أن الأعمال العربية الأولى كانت قد هوّلت من أعمال التخريب التي قامت بها على سبيل المثال الكاهنة أو التي قام بها حسان بن النعمان بعد دخوله قرطاجنة. كما أن المصادر لا تشير من قريب ولا من بعيد إلى أن الأرض التي كانت المصدر الغذائي الرئيسي للمنطقة عبر التاريخ، فقدت بدخول المسلمين إليها هذه الخاصية. إن هذا يظهر بوضوح من خلال العناية التي أولاها الفاتحون ـ منذ دخولهم إفريقيّة مع عبد الله بن أبي سرح سنة (27هـ) ـ إلى عملية تملك الأرض. ففي هذا الإطار يذكر محمود أبو صوة تملك عاصم بن عمر ابن الخطاب ـ وهو من الفئة التي دخلت إفريقيّة مع ابن أبي سرح ـ أرضاً بمنطقة Byzacene[37].

علاوة على ذلك، فإن ما قام به حسان بن النعمان ـ بعد انتصاره على الكاهنة ـ من تقسيم الأرض بين المغاربة والمشارقة «إذ كان يقسم الفيء بينهم والأرض وحسنت طاعتهم، فدانت له إفريقيّة ودوّن الدواوين»[38]، يبين مما لا يدع

(34) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص36.

(35) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص192.

(36) نقلاً عن أبي صوة محمود، مقدمة في تاريخ المغرب...، ص23.

(37) المرجع نفسه، ص171.

(38) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص36.

مجالاً للشك أن القيادة العربية اهتمت بالنشاط الزراعي، ذلك أن منح الأرض لمن يقوم على الإشراف عليها ينمي حركة النشاط الزراعي.

والجدير بالذكر، أنّ عمليات تمليك الأرض لم تقتصر على أتباع القادة المسلمين ومن والاهم من المغاربة، بل شملت أيضاً العديد من وجوه القوم وساداتهم. وبتقدم عمليات الفتح تطورت عمليات امتلاك الأراضي الزراعية، حيث أصبح من الممكن امتلاك قرى بأكملها. فيذكر المالكي أن محمداً بن مسروق خليفة موسى بن نصير بالمغرب، كان قد امتلك أراضي شاسعة على طريق سوسة يعمل بها العبيد، حتى إن ابنه عبدالله كان «يمر بالقرية من قرى أبيه فيخرج إليه أهلها ومن فيها فيقولون نحن عبيدك، وكل ما لنا في هذه القرية فهو لك...»[39]. كما كان أبو المغيرة عبد الله يملك أراضي شاسعة منها قرية في باجة المتميزة بخصوبة الأرض، وقد نسبت إليه «المغيرية» (قرية المغيرين) وقصر المغيرة[40].

وإذا ما توفرت لدينا المعلومات حول ملكية شخصيات مشرقية لأراضي شاسعة في عهد الولاة، فإننا لا نجد معلومات حول ذلك بنفس الكثافة في عهد بني العباس. وبالرغم من ذلك، فيمكن القول بأن، امتلاك المشارقة للأراضي لم ينقطع. فعلى سبيل المثال، يفيد الرقيق بأن يزيداً بن حاتم المهلبي (155 ـ 171هـ) كان يمتلك أرضاً شاسعة يقوم على خدمتها الوكلاء[41]. والأرجح أن الشخصيات المالكة قد استمر ذكرها منذ الفتح وحتى العهد الأغلبي، ذلك أنه في عهد الأغالبة يلاحظ أن بعض الأسماء تعود جذورها إلى عهد الفتح.

وإن لا تشير المصادر صراحة إلى ملكية الولاة والأمراء الأغالبة للأراضي

---

(39) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص126.

(40) المصدر نفسه، ج1 ص81. وقد ذكر البكري أن المغيرية من قرى باجة. المسالك والممالك، ج2 ص719.

(41) يذكر الرقيق أن من بين أراضيه أرضاً تغل فولاً، إذ أتاه بعض وكلائه يوماً فقال «أعز الله الأمير أعطيت في الفول الذي زرعناه في فحص القيروان، كذا وكذا، وذكر مالاً جليلاً...». تاريخ إفريقية والمغرب، ص ص120 ـ 121.

الشاسعة فيمكن القول ببداهة وجودها، باعتبار أنه جرت العادة أن الأمراء يستحوذون على ممتلكات من سبقهم من الولاة. وإذا ما تجاهلت المصادر ملكية أمراء المنطقة، فإنها أفاضت في الحديث عن ملكيات قضاة المنطقة وفقهائها. وباستقراء المعلومات حول هذه الشخصيات الدينية من فقهاء وقضاة يتضح أن أغلبهم من تابعي المذهب المالكي. فيذكر المالكي أن عبد الرحمن بن زياد أنعم قاضي إفريقيّة (ت161هـ) كان يمتلك ضيعة يباشرها عَبِيدُهُ[42]. وإنه كان لرباح بن يزيد (ت172هـ) أرضاً يعمل فيها بنفسه ويستعين بالأجراء عند الحصاد[43]. ويمكن القول بأن أبا محرز القاضي (تولى 190هـ) كان من فئة الملاّك - وإن لا تصرح المصادر بذلك -، فيذكر محمود أبو صوة أن جدّ أبي محرز قيس بن يسار بن مسلم الكناني كان قد استقر بإفريقيّة منذ حملة ابن أبي سرح. ووفقاً لذلك فهو من الفئة التي استفادت من تملك الأراضي منذ بداية الفتح[44]. وانطلاقاً من صمت المصادر عن عملية مصادرة أملاك قيس هذا، فإن حفيده قد ورث مكانة جده الاجتماعية (من ملاك الأرض). فيذكر المالكي أنه عندما ولي القضاء «جمع كل عبد له وماشية وأراهم للناس وقال لهم هذا ما أملك. وكانت عبيداً كثيرة ومواشي من صنوف المواشي»[45]. كما يمكن الاستشهاد بملكية القاضي سحنون (ت240هـ) للأراضي، حيث يذكر المالكي أن لسحنون أرضاً منها يقتات ويقوم رزقه بقوله إن سحنوناً قال يوماً لسعيد بن عباد المعروف بالمزغلة وقد مدّ له صرّة فيها ثلاثون ديناراً «ما هي مال سلطان ولا من تاجر ولا من وصية، وما هي إلا من ثمن ثمرة غرستها بيدي»[46]. وكانت لأبي العباس عبد الله بن محمد بن طالب القاضي (تولى 257هـ) أرض تغل قمحاً يشرف عليها أحد وكلائه[47].

---

(42) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص100. الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص129.

(43) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص215.

(44) أبو صوة محمود، مقدمة في تاريخ المغرب. . .، ص ص264، 265.

(45) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص278.

(46) المصدر نفسه، ج1 ص361. الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص118.

(47) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص475.

وإذا كان رجال الدولة من حكام وكبار جند وبعض قضاة يمتلكون الأرض ولا يعملون بها، ويعهدون بها لوكلائهم وعبيدهم لانشغالهم بأمور الدولة، فإن النصوص تشير إلى أن أغلب ملاك الأرض بإفريقيّة كانوا يتعهدون أراضيهم بأنفسهم، حتى إنهم كانوا ينقطعون عن حلقات الدّرس أيام الحرث والحصاد. إذ يقول أسد بن الفرات (ت213هـ) لأحد طلبته لإغلاقه حانوته مصدر رزقه والتردد على حلقة الدّرس أكثر من يوم في الأسبوع «أنظر إلى هؤلاء الذين يأتون إنما هم أهل حرث وحصاد، فإذا كان وقت حرثهم وحصادهم لم تر منهم أحداً يجيء إلينا. فإذا انقضى حرثهم أو حصادهم عادوا إلى ما كانوا فيه»[48].

والجدير بالتنويه أن ملاك الأرض من الفقهاء لم يتحرجوا من العمل في أراضيهم، بل باشروه بأنفسهم. فيذكر يحيى بن عمر أنه لم يسمع من سحنون بالقيروان وإنما بالبادية فقال: «اجتمعت به فرأيت رجلاً أشعر عليه جبة صوف ومنديل، وهو يتولى حرث ضيعته وأسباب مرمته بيده»[49]، كما ذكر عبد الجبار ابن خالد أنه كان يسمع من سحنون بمنزله بالساحل بقوله «فصلى يوماً الصبح ثم دخل، فخرج علينا وعلى كتفه المحراث وبين يديه زوج بقر مقرون. فقال لنا إن الغلام قد حم البارحة. فأنا أريد أن أذهب لأحرث ثم أرجع إليكم إذا فرغت، أسمعكم»[50].

ولقد أعطت مزاولة الفقهاء المالكيين الزراعة قيمة للنشاط الزراعي في حد ذاته. ولم ينظر إليه أو إلى العاملين فيه نظرة دونية وحكراً على العبيد، كما هو الشأن بالنسبة لبلاد المشرق. فيذكر عبد العزيز الدوري أن الملكيات الزراعية بمنطقة المشرق كانت أقرب إلى نوع من الإقطاع الزراعي. فأغلب ملاك الأرض كانوا يقيمون في المدن ويكلفون وكلاهم بالإشراف على أراضيهم. ونظروا إلى مزاولة الزراعة نظرة لا تتسم بالاحترام عكس نظرتهم للكتاب والتجار ورجال

---

(48) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص269.
(49) المصدر نفسه، ج1 ص ص491 ـ 492. الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص234.
(50) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص259 ـ 260.

العلم[51]. ولقد أكد بعض المسلمين على أن العمل الزراعي عمل دوني وبرهنوا على ذلك بقول الرسول ﷺ فيما ذكره أبو إمامة الباهلي، «وقد رأى سكة وشيئاً من آلة الحرث ذات مرة، فقال سمعت رسول الله يقول، لا يدخل هذا بيت قوم ألا دَخله الذلّ»[52].

أما في العهد الفاطمي، وإن لا تذكر المصادر معلومات دقيقة حول الطبقات المالكة للأرض، فإنه يتبين أن المعلومات ذات العلاقة أضحت مقتصرة على الخلفاء ورجالاتهم[53]. ويبدو أن نزرة/ قلة المعلومات حول ملاك الأرض من الفقهاء المالكية في العهد الفاطمي (296 ـ 362هـ) ـ وفي العهد الصنهاجي فيما بعد ـ كانت نتيجة حتمية للخلاف البيّن بين ملاك الأرض من المالكية وبين هاتين السلطتين المعتنقتين المذهب الإسماعيلي من جهة، ولإقصائهم عن مناصب السلطة آنذاك من جهة أخرى. ولكن من خلال استقراء النصوص يتضح أن ملاك الأرض من المالكية قد استمر تواجدهم بإفريقيّة محافظين على وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وإن استبعدوا عن بلاط السلطة.

فإثر دخول الفاطميين إفريقيّة، وبالرغم من أن هؤلاء قد عمدوا إلى مصادرة أملاك الأمراء الأغالبة، ومن يدور في فلكهم ـ وهذه عادة درج عليها كل من دخل المنطقة من الولاة والأمويين والعباسيين والأغالبة ـ، فإن المصادر لا تشير إلى عملية مصادرة أملاك تابعة لكبار الملاك من الفقهاء المالكية المعروفين. كما يستشف من المصادر أن الملاك المالكيين لم يخسروا مكانتهم حتى بعد ثورة ابن كيداد سنة (333هـ)، والتي وقف فيها فقهاء إفريقيّة وكبار رجالاتها من المالكية في

---

(51) الدوري عبد العزيز، مقدمات في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص ص39 ـ 40.

(52) ابن حزم، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث، دار الآفاق، بيروت، دت، ج8 ص210. ابن الأزرق أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع المُلك، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1977، ج2 ص796.

(53) الجوذري، سيرة الأُستاذ جوذر، ص121. القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص525.

بادىء الأمر إلى جانب الخوارج. فلم تشر المصادر إلى تعقبهم من قبل السلطة الفاطمية أو مصادرة أملاكهم. بل تؤكد في إشاراتها إلى بعض أسماء فقهاء المالكية من أصحاب أرض في عهد الفاطميين على أن هذه الطبقة لم تشهد أي تغيرات تذكر، بل استمرت قوة كامنة يعمل لها ألف حساب.

والمصادر زاخرة بالشواهد عن وجود شخصيات عدة من المالكيين، كانوا قد امتلكوا الأراضي الزراعية بإفريقيّة في العهد الفاطمي. فيذكر المالكي أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد السبائي (ت356هـ) قد اشترى زيتوناً من أحد ملاك الأرض بإفريقيّة، وقد كانت هذه الأخيرة قد ورثها عن أبيه عن جده[54]. ويستشف من خلال ما ذكره القاضي عياض أن محمداً بن عبد الرحيم (ت346هـ) سكن إفريقيّة، وقد خلف عمه عبد الرحيم بن عبد ربه الربعي في تلك الجهة[55]، أن محمداً هذا قد خلف عمه في أرضه التي تذكرها المصادر بأنها ذات سبعة عشر ألف أصل زيتون[56]، ولا تشير المصادر إلى عملية إتلاف أو مصادرة لهذه الأرض. كما يشير القاضي عياض نقلاً عن القابسي أن أبا الحسن الكناشي (ت347هـ) ـ من شديدي التمسك بالمذهب المالكي والمعارضين لكل من يدخل طاعة الخليفة الفاطمي[57]، كانت له خمس سواني باعها واحدة واحدة في فترة الحكم الفاطمي (طوعاً). ولم يبق له سوى واحدة، منعه ابن أخيه من بيعها، وتخاصما أمام القاضي الفاطمي النعمان حولها[58]. واستمر ملاك الأرض من اتباع المذهب المالكي يزاولون نشاطاتهم الاقتصادية المعهودة بإفريقيّة، ليظهروا في أواخر القرن الرابع للإسلام وبداية القرن الخامس، إثر المستجدات التي طرأت على إفريقيّة آنذاك، ومحاولة بن زيري استقطاب اتباع المذهب المالكي والتملص من الحكم

---

(54) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص480.

(55) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، دار مكتبة الفكر، طرابلس، دت، ج2 ص354.

(56) المصدر نفسه، ج2 ص371.

(57) المصدر نفسه، ج2 ص369.

(58) المصدر نفسه، ج2 ص ص371 ـ 372.

الفاطمي، واتخاذ المذهب المالكي مذهباً رسمياً للإمارة. فراعت الإمارة الصنهاجية تواجد الفقهاء المالكين في المنطقة وشارك حكامها في مراسم دفن من يتوفى منهم، أمثال أبي سعيد بن أخي هشام الحناط (ت373هـ)، وقد كان من ملاك الأرض. إذ يذكر أنه اختصم وأخ له على ربع أمام القاضي النعمان للبيع، وكانت له أرض تغل حنطة فيبيع إنتاجها[59]. ولقد حضر جنازته أهل المدينتين القيروان وصبرة، والسلطان هو عبد الله بن زيد الصنهاجي[60]. كما حضر السلطان الزيري المعز بن باديس موكب دفن أبي عمران الفاسي سنة (430هـ)، وقد كان هذا الأخير من الفقهاء المضطلعين في الفقه المالكي[61]. كما قلّد الأمراء الزيريون بعض المالكية عمالة إفريقيّة ومنهم محمد بن أبي العرب الكاتب (382 ـ 396هـ)، ـ وقد كان جدّه أبو العرب بن تميم (ت333هـ) من الخارجين على الخلافة الفاطمية مع ابن كيداد[62] ـ. وكان جد أبيه تميم بن تمام من أمراء إفريقيّة[63]. ثم قلّد الزيريون بعده ابنه القاسم ابن محمد بن أبي العرب سنة (396هـ)[64]. وكان من بين ملاك الأرض من الفقهاء المالكية في العهد الزيري أيضاً، أبو الفضل العراقي (ت399هـ) «وكانت له ضيعة ورثها من أجداده يأكل منها حلالاً ويبعث من طعامه وصابته إلى العلماء والمتعبدين بقدر ما يكفي كل واحد منهم في سنته»[65]، وأبو إسحاق الجبنياني (ت399هـ) وقد كانت له أرض تغل شعيراً في جبنيانة إحدى مناطق صفاقس[66]. علماً بأن والده كان «ينزل بقرية جبنيانة وكانت من جملة أملاكهم»[67].

---

(59) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص ص103 ـ 104.
(60) المصدر نفسه، ج3 ص104، الأرجح إن اسم السلطان الزيري في هذه الأثناء هو أبو الفتوح يوسف بن زيري، الذي تولى سنة (362هـ) وتوفي سنة (373هـ). ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص239.
(61) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص ص162 ـ 163.
(62) المصدر نفسه، ج3 ص36.
(63) المصدر نفسه، ج3 ص35.
(64) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص246، 258.
(65) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص132.
(66) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2 ص501.
(67) المصدر نفسه، ج2 ص498.

إن ابتعاد كبار ملاك الأرض من المالكية بإفريقيّة عن الحياة السياسية لفترة تتجاوز النصف قرن - أي منذ دخول الفاطميين إلى إفريقيّة (296هـ) وحتى تولي أحد أتباعهم محمد بن أبي العرب عمالة إفريقيّة في عهد بني زيري وتحديداً سنة (382هـ) - لم يكن بالضرورة يعبر عن انحلالهم كطبقة لها قيمتها وقوتها. والدليل على ذلك قيامها سنة (405 - 406هـ) بحركة مضادة للمذهب الإسماعيلي بإفريقيّة، مذهب الإمارة الرسمي. وقد أرعبت هذه الحركة المعز، فيذكر الدبّاغ أن المعز بن باديس «رعب منهم وأراد كسر شوكتهم، فدبّر قتل زعيم أهل السنة، وشيخ هذه الدعوة [الشيخ أبي علي الحسن البلوي]»[68]، ولكن لم يستطيع الصمود في وجه هذه القوة، فلم يناوئها بعد ذلك بل استقطبها، وأعلن عصيانه وخروجه عن طاعة الفاطميين اعتماداً عليها.

لئن اقتصرت كتب الطبقات المالكية على الحديث عن ملاك الأرض من المالكيين، فإن طبقات الأباضية اهتمت بدورها بذكر تابعي المذهب الأباضي وحسب. فيذكر الشماخي أن شيوخ الدعوة كانوا يسكنون البادية بإفريقيّة في عهد بني زيري، ويبلغ عددهم اثنين وثلاثين عالماً. وانطلاقاً من كون استقرارهم بالبادية حيث النشاط الزراعي، فإن هؤلاء كانوا يزاولون الزراعة وينفقون مواردها على حلقات الدرس وطلبة العلم المترددين عليهم. فكانت لطاهر بن يوسف أحد شيوخ الأباضية وأصله من ساحل المهدية أرض تغل زيتوناً، بلغ خراجها في إحدى السنوات في عهد المعز بن باديس (406/ 454 - 455هـ) سبع مائة قفيز زيتٍ. كما يفيد الشماخي بأن أبا عبيدة وشق، أنفق في سنة مجاعة على الطلبة حتى نفذت مطاميره وباع الحيوان وهي الثيران، ولم يتبق له إلا ثورين تركب عليهما أمه وزوجه[69].

وإن اكتفت المصادر بذكر أسماء شخصيات بعينها ممن ملكت الأرض الزراعية، وزاولت الفلاحة بإفريقيّة، تبعاً لأهمية هذه الشخصية أو تلك على

(68) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص154.

(69) الشماخي، كتاب السير، ص ص342، 381.

مستوى الدولة (الدائرة في فلك السلطة) أو على المستوى العقائدي (مالكيون، أباضيون..)، فإنه مما لا مراء فيه أن متساكني المناطق الزراعية بإفريقيّة كانوا في الأغلب يزاولون الزراعة سواء كانوا ملاكاً أو أجراء.

ولقد انبثقت عن هذا النشاط الزراعي وأهميته جملة من المعاملات الزراعية كالشراكة والمزارعة والمساقاة والإجارة، تنظم العلاقة الإنتاجية بين الملاك والمزارعين/العمال. ومما لا شك فيه أن مثل هذه المعاملات الزراعية، لم تكن وليدة المرحلة قيد الدّرس (عهد بني زيري)، ذلك أنها مرتبطة بوجود النشاط ذاته، فمن المتعارف عليه أن إفريقيّة قد اشتهرت بنشاطها الزراعي منذ ما قبل الفتح الإسلامي. فكانت إحدى مخازن العالم القديم[70] ومطمورة روما خاصة[71].

بالرغم من إشارة محمد البشير الشنيتي إلى وجود تشريعات تتعلق بطرق استغلال الأرض والعلاقات الإنتاجية بإفريقيّة في العهد الروماني[72]، فإننا لا نستطيع إسقاط مثل هذه المعلومات ـ وإن ذهب البعض إلى ذلك[73] ـ على العهد الوندالي والبيزنطي السابقين للفتح الإسلامي، أو إبراز اختلاف المعاملات بين الحقب التاريخية وحتى الفتح الإسلامي لعدم وجود معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها. ونتيجة لجهلنا بما قد ساد المنطقة قبل الفتح الإسلامي من معاملات زراعية، كان من المفيد النظر في التشريعات التي ظهرت ببلاد المشرق والمتعلقة بالنشاط الزراعي. ذلك أن إفريقيّة قد أضحت تابعة لبلاد المشرق سياسياً منذ الفتح الإسلامي وطرفاً من أطراف الدولة الإسلامية، وخضعت وفقاً لذلك للتشريع الإسلامي المنظم لمختلف أوجه الحياة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية).

---

(70) Ricardo (G); «Neron Et le ble De L'Afrique», p163.

(71) Poncet (J); «Prosperite Et Decadence Ifrikiyenne», p225.

(72) شنيتي محمد البشير، «وضعية الأرض وطرق استغلالها في العهد الروماني وبداية العهد الإسلامي» في دراسات تاريخية عدد 43 ـ 44، أيلول 1992، ص ص38، 39.

(73) المرجع نفسه، ص41. ابن حمادي عمر، «بعض المنعرجات الهامة في تاريخ أوضاع الملكية الزراعية في إفريقية في فترة تاريخها الوسيط»، دراسات تاريخية، ع43، 44، أيلول 1992، ص85.

ولئن كان التشريع الإسلامي قد اعتمد على الكتاب والسنة، فإنه نتيجة لتعدد الأجناس الداخلة في الإسلام وتعقيدات الحياة ظهرت تفسيرات مختلفة لنصوص الكتاب والأحاديث النبوية، انبثق عنها مذاهب فقهية أربعة اشتهرت في العالم الإسلامي، وهي المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي. ولعله من الجدير بالإشارة أنه ليس من صميم عملنا دراسة الاختلافات بين المذاهب الفقهية. ولكن نظراً لتبعية المغرب لبلاد المشرق ـ كما سبق وأن ذكرت ـ كان من المفيد التطرق إلى مفاهيم بعض المعاملات الزراعية المعروف هناك كالشركة والمزارعة والمساقاة والإجارة، ثم التعرض إلى ما ذهب إليه فقهاء المشرق من تعريفات وتفسيرات بالخصوص. علماً بأني سأقتصر على ذكر ما ذهب إليه المذهب الحنفي والمذهب المالكي دون غيرهما لانتشارهما بإفريقيّة.

فالشركة عند الحنفيين تنقسم قسمين، شركة جبر وشركة اختيار «فشركة الجبر هي أن يجتمع شخصان فأكثر في ملك عين قهر. كما إذا ورثا مالاً. وأما شركة الاختيار فهي أن يجتمعا في ملك عين باختيارهما كما إذا خلطا مالهما بالاختيار أو اشتريا عيناً بالاشتراك أو أوصى لهما أحد بمال فقبلاه، فإن ذلك كله شركة ملك. وركن شركة الملك اجتماع النصيبين»[74]. ويذهب الحنفيون إلى أن للشريك حق التصرف في ملك شريكه إذا لم يكن في ذلك ضرر، حيث إنّه إذا غاب أحد الشريكين وزرع الآخر الأرض كلها، فإذا كان الزرع ينفعها يقتسمان الغلة حتى إن لم يأذن له في الزرع، وإذا كان الزرع يضر الأرض فلا يصح له زرعها، وإن فعل فيعتبر غاصباً وبالتالي يقلع ما زرع إذا كان صغيراً يصح قلعه، وإلاّ يدفع لشريكه قيمة ما نقصته الأرض من نصيبه تعويضاً ويأخذ زرعه[75]. أما المالكية، فتقسم الشركة إلى ثلاثة أقسام، «أولها شركة الإرث، وهي اجتماع الورثة في ملك عين بطريق الميراث، وثانيها شركة الغنيمة، وهي اجتماع الجيش في ملك الغنيمة. وثالثها شركة المبتاعين شيئاً بينهما. وهي أن يجتمع اثنان فأكثر في شراء

---

(74) الجزيري عبد الرحمن، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، دت، ج3 ص63.

(75) المرجع نفسه، ج3 ص ص63 ـ 64.

دار ونحوه. وحكمها عند المالكية لا يجوز لأحد الشريكين أن يتصرف بغير إذن صاحبه، فإذا فعل فقيل يكون كالغاصب، وقيل لا. فإذا زرع أحد الشركاء في أرض مملوكة لهم أو بنى فيها، فإن زرعه يقلع وبناءه يهدم على القول الأول. أما القول الثاني، فإن زرعه وبناءه يتركان، وعليه كراء نصيب شريكه في الأرض وله قيمة بنائه الذي بناه لشبهة الشركة..»[76].

أما بالنسبة للمزارعة، وإن كان معناها لغة الشركة في الزرع، فقد اختلف الفقهاء فيها. فهي عند الحنفية عقد على الزرع ببعض الخارج من الأرض، ومعنى هذا أن المزارعة عبارة عن عقد بين مالك أرض وعامل يعمل في الأرض يشتمل على أن العامل يستأجر الأرض ليزرعها ببعض المتحصل من الزرع أو أنّ المالك يستأجر العامل على أن يزرع له أرضه ببعض المتحصل من الأرض[77]. وتختلف الحنفية في هذه المعاملة، فأبو حنيفة ينهي عنها في حين أن أبا يوسف ومحمد يقولان بجوازها، وقولهم هو المفتى به في المذهب لأن فيه توسعة على الناس ومصلحة لهم»[78]. في حين أن المالكية يذهبون إلى القول بأن المزارعة هي الشركة في العقد، وتقع باطلة إذا كانت الأرض من طرف أحد الشريكين، وهو المالك والبذر والعمل والآلات من الشريك الآخر ـ كما يقول الحنفيون ـ. فالمزارعة عندهم أن تجعل الأرض قيمة أجرتها من النقود أو الحيوان أو عروض التجارة. ولا يجوز تقديم الأرض بغلة أو قطن أو عسل، إذاً لا يصح تأجير الأرض عندهم بالطعام ولا بما تنبته الأرض[79]، أي أن شركة كل من الطرفين يأخذ بقيمة ما دفع.

وتعد المساقاة أيضاً من المعاملات الزراعية، وهي مشتقة من السقي، وقد عرفت بأنها «استعمال شخص في نخيل أو كروم أو غيرها لإصلاحها على سهم معلوم من غلتها، وهي عقد بين اثنين وإنما سمي اللغويون والفقهاء عقد خدمة

(76) الجزيري عبد الرحمن، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، ج3 ص69.
(77) المرجع نفسه، ج3 ص2.
(78) المرجع نفسه، ج3 ص3.
(79) المرجع نفسه، ج3 ص4.

الشجر مساقاة، مع أنه يشتمل على غير السقي كتنقية الشجر وتقليمه والقيام عليه، لأن السقي أهم أعماله، خصوصاً إذا كان بالدلاء من البئر العميق، فإن السقي يكون شاقاً كل المشقة، فلا تكاد الأعمال الأخرى تذكر بجانبه»[80].

ولقد اختلف المذهبان المالكي والحنفي في المساقاة. فقال مالك «المساقاة في كل أصل نخل أو كرم أو زيتون أو تين أو رمان أو فرسك أو أشبه ذلك من الأصول جائز، قال والمساقاة أيضاً في الزرع إذا خرج واستقل، فعجز صاحبه عن سقيه وعمله وعلاجه. فالمساقاة أيضاً في ذلك جائزة»[81] أما أبو حنيفة فلا يجيز المعاملة في شيء من الأصول أو غيرها.

وإذا ما اختلف المذهبان المالكي والحنفي في مفهوم كل من الشركة والمزارعة والمساقاة، فإن الطبري يفيد باتفاقهما فيما يخص الإجارة بقوله «اجتمع العلماء جميعاً لا خلاف بينهم أن استئجار الرجل من يقوم بسقي أرضه والقيام بمصالح ثمره وزراعة أرضه البيضاء وحرثها ومصالحها بأجرة معلومة من الذهب والفضة والعروض والثمار غير ما يخرج من النخل والأرض المستأجر على القيام بها الأجير إلى مدة معلومة وغاية معروفة جائزة»[82]. علماً بأن المالكية تطلق مصطلح إجارة على التعاقد على منفعة الآدمي ومصطلح كراء على الحيوان والأرض[83].

ولا مفر من القول، بأن اختلاف المذهبين المالكي والحنفي حول مفاهيم بعض المعاملات الزراعية، لم يكن ظاهراً بيناً في إفريقيّة لغلبة المذهب المالكي. ووفقاً لذلك سأتناول المعاملات الزراعية بإفريقيّة الزيرية اعتماداً على كتاب المعيار للونشريسي، الذي إلى جانب كونه يزخر بمعلومات إضافية عما يسود إفريقيّة من معاملات زراعية في المرحلة قيد الدرس، فإنه يعطي لمحة عن قواعد المذهب المالكي في هذا الإطار.

---

(80) الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، ج3 ص21.

(81) الطبري أبو جعفر، اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص153.

(82) المصدر نفسه، ص141.

(83) المصدر نفسه، ص97.

ففي المرحلة قيد الدراسة، تفيد الفتاوى بأن ملاك الأرض، كانوا يشتركون مع غيرهم في النشاط الزراعي، بحيث يقدمون الأرض لمن يقوم على خدمتها مع تقديم الدواب والزريعة، نظير جزء من المحصول. فلقد شارك أبو علي بن خلدون البلوي أحد فتيان قرية فريانة في الزرع، فقدم له ثورين والزريعة[84]. وأن لا يذكر أنه أخذ شيئاً في هذه الشركة لزهده، فإن وقوع مثل هذه المعاملة يؤكد وجودها. كما سئل القابسي (ت403هـ) عن رجلين اشتركا فأخرج أحدهما الدواب والزريعة على أن يكون له أربعة أخماس الزرع، وأخرج الآخر يده خاصة على أن له خمس الزرع. فهل هذه شركة صحيحة أم لا؟ فأجاب لكل واحد ما شرط من الزرع سواء كان جيداً أو لا. . .»[85]. وسئل السيوري (ت462هـ) «عمن قلب أرضاً ببقرة، ثم اشترك هو وآخر على أن يزرع هذه الأرض وغيرها. فلما كان وقت الحصاد أراد الذي قلب الأرض أن يستبد بالزرع لأجل القليب السابق خاصة، وما سوى ذلك فهو شركة بينهما فيها وفي غيرها. . .؟ فأجاب زرع القليب بينهما كغيره، ويرجع صاحب القليب على شريكه بنصف أجرته بعد يمينه أنه ما وهبه إياه»[86]، ويذهب إلى القول بأن الشركة بين الناس في العادة هو أن يخرج العامل البذر أو نصفه[87].

ولئن أجاز كل من القابسي والسيوري الشركة في الزرع على هذا المنوال، أن يقدم الطرف الأول الأرض ويقدم الآخر العمل والبذر، فإنه بالرجوع إلى الفقه المالكي في هذا الخصوص يتبين التناقض بين الواقع المعاش والتطبيقات العملية وبين النص الفقهي المالكي. فالشركة في الزرع في المذهب المالكي هي الشركة في العقد، ولا تجوز إلا إذا تساوى الشريكان في أدوات الإنتاج. وهي إن كان لأحدهما الأرض، فيجب أن يقوّم الأرض بالنقود أو الحيوان أو عروض التجارة

(84) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص152.

(85) الونشريسي أحمد بن يحيى، المعيار المغرب والجامع المغرب في فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج8 ص158.

(86) المصدر نفسه، ج8 ص138.

(87) المصدر نفسه، ج8 ص138.

قبل البدء في العمل الزراعي. فإذا عملت أجرة الأرض يقوم العامل بأن يجعل له قيمة (قيمة عمله)، وكذلك الآلات الزراعية. وبالتالي تجعل قيمة الأرض مقابل قيمة العمل والأدوات ثم يكون البذر مناصفة بينهما. فإذا ما اشتركا على هذه الصفة كان الإنتاج بينهما لكل حسب ما قدمه فإذا تساوت القيمتان كان الربح مناصفة، ولا يأخذ أحدهما أكثر من الآخر إلا إذا كانت قيمة ما قدمه أكبر[88].

أما بالنسبة للعمال المستأجرين أو المتعاقدين مع ملاك الأرض لسقاية الأرض، وأن لا تشير النصوص الواردة في المعيار إلى كلمة مساقي، فإنه يمكن أن يستشف منها وجود مثل هذه المعاملة (المساقاة). فيذكر الونشريسي أن السيوري قد «سئل عمن له جنات منها ما يعمل بالسانية (النواعير) ومنها ما يعمل بالماء الكبير أو الصغير. ولهم رجال يعملون بإجارات مختلفة، فالذي يعمل في السانية له بالخمس والآخر بالعشر. فهل تجوز هذه الإجارة أم لا؟. . (فأجاب بعدم جوازها)»[89]. كما سئل «عمن له سواقي في ضياع ولها مياه مختلفة من الماء الصغير والماء الكبير، ولهذا أجزى، فمن يعمل بالماء الصغير يأخذ خمسي ما تخرجه الأرض، ومن يعمل بالماء الكبير يأخذ عشر ما تخرجه الأرض. وهل هذه الإجارة فاسدة أم لا. . .»[90] فأجاب بعدم جوازها أيضاً. ويبدو أن عدم إجارة هذه المعاملة لاعتمادها على الأجر العيني، في حين أن الفقه المالكي ينص على وجوب أن تكون الإجارة نظير شيء معلوم. ولقد ذكر الطبري أن مالكاً قال في المساقاة أو الإجارة عامة «لا ينبغي أن تساقى الأرض البيضاء. وذلك إنه يحل لصاحبها كرؤها بالدنانير، والدنانير وما أشبه ذلك من الأثمان معلومة. فأما الذي أعطى أرضه البيضاء بالثلث أو الربع مما تخرج منها، فذلك مما يدخله الغرر لأن الزرع يقل مرة ويكثر مرة، وربما هلك رأساً. فيكون صاحب الأرض قد ترك معلوماً يصلح له أن يكري به أرضه وأخذ غرراً لا يدري أيتم أم لا. فهذا مكروه»[91].

---

(88) الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، ج3 ص4.

(89) الونشريسي، المعيار، ج1 ص365.

(90) المصدر نفسه، ج8 ص ص270 ـ 271.

(91) الطبري، اختلاف الفقهاء، ص142.

ولا تقف الفتاوى كثيراً عند الإجارة في الحرث أو الزرع، ويبدو أن هذه العملية يقوم بها أصحاب الأرض على الأرجح. وإنما تشير بإسهاب لاستئجار أصحاب الأراضي الزراعية أو أراضي أشجار الزيتون والثمار لمن يحرسها ولمن يحرزها. فكان حراس الزرع والزيتون إذا أثمر يأخذون أجرتهم منه عيناً. إذ سئل ابن أبي زيد (ت386هـ) «عن حراس الزرع بعد نباته أو الزيتون بعد أن نور على أن يأخذوا أجرهم منه»[92]، فأجاب بعدم جواز ذلك، بل بشيء معلوم. وهذا ما يذهب إليه الفقه المالكي، حيث يذهب مالك إلى القول بأنه لا يجوز أن يستأجر الرجل على أن يعمل شيئاً إلا بأجر معلوم يعلمانه قبلاً[93]. كما سئل عن حراس الأرض الزراعية يأخذون نظير حراستهم لها على كل قفيز مدان أو ثلاثة. ومنهم من يحرسها بنصيب معلوم من الأقفزة. فأجاب أما بالنسبة لأخذ المدين أو الثلاثة فجائز، أما استئجارهم نظير قفزة معلومة، فإن ذلك لا يجوز إلا بعد الحصاد وليس قبله، ويكون على قدر المحصول[94]. وقد تكون حراسة الفحص نظير قدر معلوم من الشعير يقدر بالمساحة، فلكل زوج ثمانين شعيراً، وعلى كل مائة زوج زيتونة. ويذهب ابن أبي زيد إلى عدم إجازة الأولى في حين يجيز الثانية على أن يكون المثمر من غيره معلوماً[95]. كما يبدو أن عملية حرز الزيتون والحصاد كانت تتم نظير نسبة معينة من الإنتاج وقد انتشرت في عهد بني زيري حتى إن بعضهم قد لجأ للسؤال عنها الفقهاء. فكان أن «سئل ابن أبي زيد عن حزار الزيتون على إذا كان وقت الحرز يخرصون الزيتون ويأخذون على ذلك الحرز كل قفيز كذا. . . فأجاب بعدم إجازة هذه الإجارة، وذهب إلى أنها إذا وقعت كان للخراص (الحارز) أجرته فيما حرز (نقداً)[96]. كما سئل ابن العطار عن الرجل يستأجر الحصاد بلقاط على ما يفعله أهل البدو، فأجاب بعدم جواز ذلك[97].

---

(92) الونشريسي، المعيار، ج8 ص225.

(93) الطبري، اختلاف الفقهاء، ص145.

(94) الونشريسي، المعيار، ج8، ص226.

(95) المصدر نفسه، ج8 ص227.

(96) المصدر نفسه، ج8 ص228.

(97) المصدر نفسه، ج8 ص265.

كما تفيد بعض الفتاوي بأن كثيراً من المزارعين يعجزون عن الإشراف على أراضيهم فيكرونها. فقد سئل ابن أبي زيد عمن كرى أرضه نظير ربع ما يزرع فيها من كتان[98]، وأبرز عدم جواز ذلك متفقاً مع ما ذهب إليه مالك الذي سئل عن رجل أكرى أرضه بمائة صاع من ثمر أو حنطة مما يخرج منها أو من غيرها فكره ذلك[99]. وإذا ما كان بعض ملاك الأرض يكرون أراضيهم لعجزهم عن زراعتها والإشراف عليها لأسباب قد نجهلها، ربما لانشغالهم بأعمال أخرى أو لضيق ذات اليد، حيث يعجزون عن توفير أدوات الإنتاج الزراعية، فإن الونشريسي يشير إلى أن من أصحاب الأرض من يكري أرضه لآخر، حماية لها من تبعات السلطان. فلقد سئل القابسي «عمن اكترى أرضاً سنة، فادعى المكتري أنه إنما اكتراها بهذا الثمن ليخفيه عن غرم السلطان، وأنكر الآخر وله جاه..»[100]. وإذا ما كانت الأرض تكرى ويستأجر العمال، فإن الحيوانات والعبيد تقع إجاراتهم أيضاً من أجل الحرث والحصاد. فلقد سئل ابن أبي زيد عمن تقع إجارته من حيوان وعبيد بطعام موصوف...[101]. ويعتمد المزارعون على البقر والثيران دون غيرها من الحيوان. إذ لا تشير المصادر إلى البغال أو الإبل. فيذكر الدباغ أن أبا علي بن خلدون اشترى لفتى من قرية فريانة مشاركاً له في الزراعة ثورين ليقوم عليهما بالحراثة في أرضه وزرعها[102]. ويشير الشماخي إلى أن أبا عبيدة وشق أحد شيوخ الأباضية بإفريقيّة قد باع جميع حيواناته أيام مسبغة، وأن لا تذكر النصوص أنواعها، فالأرجح أنها ثيران. ذلك أن الشماخي يذكر أنه لم يتبق عنده سوى ثورين[103]. وتشير الفتاوي إلى أن الأبقار شائعة الاستخدام في الزراعة. فلقد سئل السيوري عمن قلب أرضه ببقرة[104]. وسئل ابن أبي زيد عمن دفع الأرض مع قيمة العمل

(98) الونشريسي، المعيار، ج8 ص282.
(99) الطبري، اختلاف الفقهاء، ص148.
(100) الونشريسي، المعيار، ج8 ص281.
(101) المصدر نفسه، ج8 ص229.
(102) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص152.
(103) الشماخي، كتاب السير، ص381.
(104) الونشريسي، المعيار، ج8 ص138.

والبقر[105]. وقد تشير الفتاوى إلى الزوج وهي عادة البقر والثيران[106].

أما عملية الري/السقي، فتشير المصادر إلى أنها تتم وفق نظام معين متبع من قبل أصحاب الأراضي فإذا كانوا يسقون من ساقية مجراة من نهر، فإن ذلك يتم بالتراتب بينهم الأول فالأول. فلقد أفتى أبو عمران الفاسي بأن الساقية التي يجريها القوم على أن تكون بينهم بالسوية يتم سقي بساتينهم دولة وبالتساوي كل يأخذ نصيبه دون التعدي على نصيب غيره[107]. وقد يكون السقي المتداول بين أصحاب الأرض الواقعة على النهر أسبوعياً، أي كل واحد منهم له يوم في الأسبوع معلوم لا يتعداه إلى يوم غيره. وإن لم يسق في يومه المحدود له[108]. وتعتبر المياه من أهم الركائز للعملية الزراعية، إذ كثرت الفتاوى حول مسائل المياه. فكان الماء يكرى[109]، كما ظهرت عدة نزاعات حوله[110].

وإذا ما كانت الأنهار إحدى الموارد المائية للزراعة - وتقوم عليها بعض المعاملات الزراعية بين المزارعين وأصحاب الأرض - وكانت السواقي من محدثات المزارعين لإيصال المياه لأراضيهم، فإن المصادر تشير إلى أن المنشآت المائية لأجل ريّ الأرض قد تعددت بمناطق إفريقيّة، ولعل من أبرزها تلك التي بمدينة القيروان ومحيطها ومدينة المهدية وقرطاجنة.

فأما القيروان، وانطلاقاً من كونها مركز السلطة من جهة، ولامتداد الأراضي الزراعية حولها ولكونها مركز استقرار سكاني من جهة أخرى، فلقد اهتم ولاة الأمر بإفريقيّة بمدها بالمياه نتيجة لقلة الأمطار بها «فهي فحصاً مسناتاً»[111]. فيذكر البكري أنه قد أقيم بها خمسة عشر ماجلاً للماء من بنيان هشام بن عبد الملك

(105) الونشريسي، المعيار، ج8 ص157.
(106) المصدر نفسه، ج4 ص189، ج8 ص227.
(107) المصدر نفسه، ج8 ص401.
(108) المصدر نفسه، ج9 ص71.
(109) المصدر نفسه، ج8 ص273.
(110) المصدر نفسه، ج8 ص ص398، 401، 413، 417، 433.
(111) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص68.

وغيره، وأعظمها الماجل الذي بناه الأمير الأغلبي أحمد بن محمد الأغلب (أبو إبراهيم 242 ـ 246هـ) بباب تونس[112]. ويذكر مؤلف الاستبصار أن ماء هذا الماجل متأتي من وادي شتوي يجري في أيام الشتاء، «فإذا امتلأ هذا الماجل وغيره من المواجل شرب منه أهل القيروان ومواشيهم، ويرفع ماء هذا الماجل أيام الصيف»[113]. كما بنى الأغالبة ماجل مدينة القصر القديم، «فإذا قحطت القيروان، وفقد الماء في مواجلها نقلوا الماء إليها من مدينة القصر»[114].

ولقد اعتنى الفاطميون من بعدهم أيضاً بتوفير المياه بإفريقيّة، فأجرى عبيد الله المهدي (296 ـ 322هـ) الماء عبر قناة من إحدى قرى المهدية تسمى منانش ـ ذات آبار يسقى منها بالدواليب ـ إلى المهدية التي كانت بها مواجل عظام يبلغ عددها ثلاثمائة وستون ماجلا[115]. وأجرى المعز لدين الله الفاطمي (341 ـ 362هـ) الماء في «قناة مبنية بالآجر من نهر عين أيوب إلى المنصورية طولها ثلاث وسبعون ألف ذراع»[116]. كما أن قرطاجنة التي هجرت ولم يبق منها عامر في القرن الخامس للإسلام سوى قطعة صغيرة هي المعلقة، فقد كان بها صهريج كبير، ويأتيها الماء من عين جفار عبر قناة عظيمة. وهذا الماء يصب في البحر وعليه نواعير لقراها[117].

وإذا ما اقتصرت المصادر على ذكر أهم المنشآت المائية التي تقوم عليها الزراعة في هذه الجهات، فإنه لا يستبعد أن تكون بمناطق إفريقيّة الأخرى ذات المياه السائحة كالأمطار والأنهار والعيون مثل هذه الإنشاءات، سواء لحفظ مياه الأمطار في الصهاريج وخزانات المياه أو حصرها من خلال بناء السدود. وكذلك لتنظيم حركة تدفق المياه من العيون والأنهار من خلال مد القنوات وشق السواقي.

(112) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص677 ـ 678.

(113) مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص115.

(114) البكري، المسالك والنمالك، ج2 ص280.

(115) المصدر نفسه، ج2 ص82. مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص118.

(116) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص ص231 ـ 332.

(117) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص702 ـ 703.

وتعتبر مدينة باجة أهم المناطق الزراعية بإفريقيّة ذات مياه سائحة، فهي «كثيرة الأنهار وحواليها المياه وفيها عيون الماء العذب. . .، وهي دائمة الدّجن والغيم، كثيرة الأمطار والأنداء، قلما يصحى هواؤها. وبها يضرب المثل في كثرة المطر. . ولها نهر من جهة الشرق جار من الجوف إلى القبلة وحولها بساتين عظيمة تتطرد فيها المياه»[118].

إن وفرة المياه النسبية بإفريقيّة بالإضافة إلى الجوابي والمواجل التي أقيمت من أجلها، لم تساهم في اتساع رقعة الأراضي الزراعية فحسب، بل أكدت ارتباط الناس بالأرض وبالتالي الاستقرار. ووفقاً لذلك أضحت وفي كثير من الأحيان مراكز الإنتاج مراكز تبادل تجاري على قدر من الأهمية. فقد كان يرد باجة الآلاف من البعير يومياً لحمل الحبوب إلى الآفاق بأزهد الأثمان، إذ يذكر ابن حوقل إنها «كثيرة الرخاء. . . غزيرة الدخل على السلطان وافرة الأرباح على تجارها والمزارعين»[119]. ويذكر البكري بأنها «خصبة لينة الأسعار أمحلت البلاد أو خصبت، وإذا كانت أسعار القيروان نازرة، لم يكن للحنطة بها قيمة وربما اشترى وقر البعير من الحنطة بدرهمين، ويردها كل يوم من الدواب والإبل العدد العظيم، الآلاف والأكثر لانتقال الميرة، فلا يؤثر ذلك في سعرها لكثرة طعامهم»[120]. وكانت غلة مجقة (بين تونس والقيروان) من الزيتون سبعين ألف درهم[121]. كما كان مردود الأراضي الزراعية بالنسبة للسلطة على قدر من الأهمية. فأعشار بعض أعمال الساحل بناحية صفاقس كانت خمسين ألف قفيز في إحدى السنوات[122]، أما جباية القيروان وسوسة والمهدية وصفاقس فكانت ثمانين ألف مثقال[123].

ولقد ساهمت وفرة الإنتاج هذه في حركة تجارية على قدر من الأهمية في

(118) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص719 ـ 720.
(119) ابن حوقل، صورة الأرض، ص76.
(120) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص719.
(121) المصدر نفسه، ج2 ص699.
(122) ابن خلدون، العبر، ج6 ص325.
(123) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص691.

المدن الزراعية. فكانت لهذه الأخيرة أسواق متخصصة لبيع منتوجاتها. فكان بباجة ثلاثة رحاب لبيع الطعام يردها التجار من الآفاق[124]. كما كان بمدينة باشو في إقليم جزيرة شريك ثلاث رحاب أيضاً لبيع الطعام[125]، وعليها يعول التجار[126]. ولئن حددت إمكانيات إفريقيّة الزراعية نشاط بعض سكانها فمارسوا الزراعة، فإنه نتيجة لوفرة الإنتاج الزراعي وفائضه، ناهيك عن استراتيجية المواقع، تمكن بعض متساكني إفريقيّة من مزاولة التجارة أيضاً.

2 ـ النشاط التجاري:

إن شهرة إفريقيّة قديماً بما تنتجه سهولها من حبوب من ناحية، وإصرار الأعمال الكلاسيكية على ربط مصير هذه المنطقة بشمال المتوسط من ناحية أخرى، همش من إمكانيات هذه المنطقة تجارياً. فالمعلومات التي تضمنتها، على سبيل المثال المصادر العربية، لا تذكر إلا عرضاً أهم مؤسسات المنطقة التجارية ورجالاتها في الوقت التي تسهب في ذكر العديد من التفاصيل الدقيقة ذات العلاقة بالنشاط الزراعي. غير أن هذا الإعراض العفوي أو المقصود لم يقو على تجاهل هذا النشاط. فإفريقيّة كانت ومنذ القديم وسيطاً بين بلدان شمال المتوسط وبين دول جنوب الصحراء، كما كانت محوراً رابطاً المشرق بالمغرب، لذلك اعتبرت على الدوام وسيطاً في حركة التجارة الدولية. ولكن وإذا ما اعتمدت إفريقيّة ولعصور على تجارة العبور وبالتالي كانت مجرد وسيط، فإنها وبتوفر إنتاجها وتنوعه أضحت طرفاً في حركة التجارة الدولية. فقامت بتسويق إنتاجها الزراعي والصناعي إلى مختلف البلدان واستيراد ما قد يحتاجه سكانها من سلع. ولقد تطلبت كثافة التبادل التجاري داخل إفريقيّة وخارجها قيام مؤسسات تجارية تسهل العملية التجارية وتنظمها. فقامت لهذا الغرض الأسواق بمختلف اختصاصاتها وأنواعها، والفنادق.

---

(124) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص719.

(125) المصدر نفسه، ج2 ص704.

(126) ابن حوقل، صورة الأرض، ص75.

أ ـ التجارة الداخلية:

ارتكزت التجارة الداخلية بإفريقيّة أساساً على ما يتوفر في المنطقة من مواد غذائية واستهلاكية في المقام الأول، إضافة إلى بيع وشراء المواد المصنعة. وتنقسم التجارة الداخلية إلى أنواع ثلاث، أولها وأبرزها التجارة داخل المدن/ داخل الأسوار، وثانيها التجارة بين المدن والأرياف، أما ثالثها فهي التجارة بين المدن.

فبالنسبة للتجارة داخل أسوار المدينة، كانت تقوم أساساً على تبادل المواد الغذائية اليومية والمواد الاستهلاكية من حبوب وخضر وفواكه ولحوم وألبان وبقول وزيت...، ومواد صناعية ضرورية كالثياب والأواني والأثاث... وتسهيلاً لحركة التبادل في المدينة أقيمت بها أسواقاً مبنية ـ يومية.

وبالرغم من أن المصادر لا تقف كثيراً أثناء ذكرها لأسواق المدن بإفريقيّة عند تحديد وظائف هذه الأسواق ونوعية السلع المتداولة وكيفية التعامل بها، فإنه من خلال ما جاء من معلومات حول أسواق القيروان ـ المركز التجاري المتعارف عليه منذ الفتح الإسلامي ـ يمكن القول بأن أسواق المدن الإفريقيّة الأخرى كانت تخضع للنظام نفسه تقريباً. فتفيد المصادر بأن مدينة القيروان تعد من أبرز المدن التجارية بإفريقيّة، فهي قطب التجارة ومركزاً للتسوق بمختلف اختصاصاتها. فمنذ إنشائها(*) على يد عقبة بن نافع (50 ـ 55هـ) كانت القيروان مستقراً للتجار. ويفيد

(*) تعتبر القيروان أولى المدن الإسلامية التي أقيمت على أرض إفريقية. فتشير المصادر إلى أن أول من حاول إقامة مدينة إسلامية بإفريقية هو معاوية بن حديج سنة (45هـ). إذ بنى مساكن بناحية القرن وسماها قيرواناً. (المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص29، 93، الدباغ، معالم الإيمان، ج1 ص45). غير أن هذه المساكن بقيت على حالها ـ على الأرجح ـ ولم تتطور. فلا تشير المصادر إلى قيام مدينة ما بهذه المنطقة. وإذا حاول عقبة أن تكون القيروان مركز استقرار للمسلمين يعز بها الفاتحون وتكون بعيدة عن الروم، (الواقدي، فتوح إفريقية، ج1 ص4، المالكي، رياض النفوس، ج1 ص10)، فإنه راعى في موقعها ملائمته لخلفية الفاتحين الاقتصادية والاجتماعية، فهم تجار وبدو. فكانت القيروان قريبة من المرعى لأن أكثر دواب الفاتحين الإبل. (الدباغ، معالم الإيمان، ج1 ص9).

أبو صوة بأن موقعها قد خول للفاتحين وأنصارهم من مغاربة الداخل ممارسة نشاطهم الاقتصادي الأساسي وهو «تجارة العبور التي تعد بمثابة العمود الفقري لاقتصاد بلاد الحجاز والمغرب الداخل»(127). ويتأكد استقرار الفاتحين وأنصارهم - من ذوي الخلفية التجارية - بالقيروان من خلال ما ذكره الدباغ من أنه عندما دخل كسيلة بن لمزم القيروان بعد مقتل عقبة بن نافع سنة (64هـ)، وجد بها إضافة إلى أصحاب العيال وأهل الذمة «كل مثقل من التجار»(128).

ولقد عمد الحكام المتوالون على إفريقيّة والمستقرون بالقيروان إلى تطوير هذه المدينة العاصمة السياسية والمركز التجاري، فاهتموا بالزيادة في منشآتها الدينية وترميم بعضها سنة بعد سنة. فجدد حسان بن النعمان المسجد الجامع بها سنة (84هـ). وعمرها المسلمون وبنوا بها المساكن(129). وفي سنة (144هـ) سورها ابن الأشعث بسور من الطوب سعته عشرة أذرع(130). ثم أعاد يزيد بن حاتم بناء جامع القيروان بعد أن هدمه ما عدا المحراب(131). وأضحت القيروان مركز استقرار من الأهمية بمكان. وازداد توافد السكان عليها والسكنى بها. وتجاورت التجمعات السكانية في رحاب تدل على متساكنيها كرحبة القريشيين ورحبة الأنصار(132). ومن الجدير بالتنويه، إن أهمية القيروان كمركز للسلطة الحاكمة جعلها مستقراً لفئات عدة من السكان كالتجار والحرفيين والعلماء... ولقد ساهمت حركة السكان بها في تعدد أسواقها، مما أدى إلى ضرورة ترتيب هذه الأخيرة في وقت مبكر. فيذكر ابن أبي دينار أن يزيداً بن حاتم قد رتب أمرها وجعل كل صناعة في مكانها(133). وبالرغم من انتقال الأغالبة (184 - 296هـ) عنها

---

(127) أبو صوة، مقدمة في تاريخ المغرب، ص108.

(128) الدباغ، معالم الإيمان، ج1 ص55.

(129) المصدر نفسه، ج1 ص69.

(130) ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم الرعيني، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، مؤسسة سعيدان، تونس، 1990، ص60.

(131) المصدر نفسه، ص61.

(132) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص ص8، 18.

(133) ابن أبي دينار، المؤنس، ص61.

إلى مدينة القصر القديم (العباسية) سنة (184هـ) ثم إلى رقادة سنة (263هـ)، فإن القيروان أولى العواصم الإسلامية بإفريقيّة لم تفقد أهميتها. إذ أولاها الأغالبة عنايتهم، وزادوا في تعميرها وتحسينها، فأمر زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب (201 ـ 223هـ) ببناء المسجد الجامع بالقيروان، وهدم ما كان بناه يزيد بن حاتم وذلك سنة (221هـ)[134]. كما زاد إبراهيم بن أحمد (261 ـ 289هـ) في طول بلاطات الجامع وبنى القبة المعروفة بباب البهو[135]، وزاد خلفاءه فيه[136]. كما أقام الأغالبة بها الصهاريج وأجروا إليها الماء[137].

إلا أنه بدءً من أواخر القرن الثالث للإسلام، وتحديداً بدخول الفاطميين إلى إفريقيّة سنة (296 ـ 297هـ)، بدأت القيروان تفقد بعض أهميتها. إذ اتخذ الفاطميون مدينة المهدية مقراً لسلطانهم سنة (305هـ) وأحاطوها بعنايتهم مبتعدين عن مركز المذهب المالكي المناهض لمذهبهم الإسماعيلي، فاشتملت على قصورهم، قصر عبيد الله وقصر ابنه أبو القاسم بإزائه. كما أقاموا بها داراً لصناعة السفن تسع أكثر من مائتي مركب. ولقد انتقل إليها عدد كبير من السكان حتى ضاقت بهم. فبنوا خارجها الأرباض: مثل ربض زويلة وربض الحمة وربض قفصة، كل نسبة لساكنيه[138]. وفي مرحلة لاحقة وتحديداً سنة (336هـ) استقر الفاطميون في المنصورية التي عمرت، ونافست القيروان التي فقدت أهميتها التجارية بعد أن نقل المعز لدين الله الفاطمي كل أسواقها وجميع الصناعات بها إلى مدينة المنصورية[139].

وباعتلاء بني زيري سدة الحكم بإفريقيّة، أعيد الاهتمام بالقيروان. فلقد أمر المنصور سنة (357هـ) أن يعمل بها أبواب من حديد وأن يبني بها قصره الكبير[140].

---

(134) ابن أبي دينار، المؤنس، ص63.
(135) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص675.
(136) ابن أبي دينار، المؤنس، ص66. الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص147.
(137) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص677 ـ 678.
(138) المصدر نفسه، ج2 ص ص633، 684.
(139) المصدر نفسه، ج2 ص ص676 ـ 677.
(140) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص241.

كما زاد المعز بن باديس في مقصورة الجامع[141]، وأعاد سقوفه[142]. وبالرغم من استقرار الزيريين في عاصمة من سلفهم من الخلفاء الفاطميين بالمنصورية، فإن المصادر تشير إلى أن ذكر القيروان كمركز تجاري اقتصادي لم يخب حتى أواخر القرن الرابع للإسلام، وبدايات القرن الخامس. فهي أعظم مدن المغرب وأكثرها أموالاً[143]، وهي «فرضة المغربين ومتجر البحرين لا ترى أكثر من مدنها ولا أرفق من أهلها»[144]. ولقد جهز منها ابن أبي زيد ابنة أبي الحسن القابسي بأربعمائة دينار عيناً[145].

ولعل من أبرز معالم القيروان التجارية القيسارية، حيث تنتظم بها حوانيت التجار والحرفيين ومخازنهم. وأن يشير البكري إلى أن سماط سوق القيروان (الحوانيت المصطفة على جانبي الطريق) كانت - قبلاً - متصلة من القبلة إلى الجوف قبل نقله إلى المنصورية[146]، فإن المصادر لا تذكر تقلصاً لأهمية القيروان التجارية في عهد بني زيري، بل كان يعمها التجار من الآفاق ومن جميع مناطق إفريقيّة للاتجار بيعاً وشراء. ويذكر جوتين أن كثيراً من التجار كانوا يشتون بالقيروان ويبيعون بها بضائعهم أو يخزنوها بها حتى يحين موسم الإبحار[147]. وكانت بها أسواق متخصصة، فكل سوق يختص في نشاط تجاري معين، يستدل عليه من خلال أسماء دروب وأبواب المدينة كباب الصرافين وباب الصباغين وباب الحواريين وباب اللحامين وباب التمارين وسوق الرماحين ودرب الحذائين. . .[148].

---

(141) Poinssot, (1), Quelques édifices Tunisiens Du Moyen Age Et Des Temps Moderne, Universite De Tunis, 1973, p7.

(142) زبيس سليمان مصطفى، الفنون الإسلامية في البلاد التونسية، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس، 1978، ص128.

(143) ابن حوقل، صورة الأرض، ص94.

(144) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص224.

(145) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص113.

(146) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص677.

(147) Goitein (S.D), «Medieval Tunisia The Hub Of The Mediterranean», in Studies in Islamic history and Institutions, Leiden E.j Brill, 1908, p320.

(148) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ص225 - 226.

وإذا ما كانت أسواق القيروان مراكز بيع وشراء للبضائع، فإنها مراكز حرفيّة أيضاً. ففي العصر الإسلامي الوسيط كثيراً ما اقترنت الأعمال الحرفية بالتجار والتجارة، إذ لم «يكن ثمة فرق بين المنتج والمشتري. . . وهذا ما يفسر شكل ووظيفة العمل في الأسواق، حيث يعتبر المحل الواحد محترفاً ومخزناً في آن واحد»[149]. ويؤكد مكسيم رودنسون ذلك بقوله إنه في العالم الإسلامي التقليدي [الوسيط] كان التاجر منتجاً في نفس الوقت، إذ إن المنتج/الحرفي يبيع إنتاجه مباشرة للمشتري[150].

وان لا تشير المصادر إلى عملية تنظيم أسواق القيروان في عهد بني زيري، فإنه لا يستبعد أنها كانت تخضع لما كان سائداً قبل هذا التاريخ. فالسلطة المركزية كانت تفرض من خلال محتسبيها رقابة شديدة على الأسواق. وكانت مهمة هؤلاء بالإضافة إلى الإشراف على الأسواق النظر في المعاملات بين التجار ومكاييلهم وموازينهم، وأعمال الصناع من حيث الاتقان والجودة والتقصير والغش، وتتبع الخبازين والجزارين والحناطين، ومراقبة الأسعار. علاوة على ترتيب الأسواق بحيث تكون كل صنعة إلى جانب نظيرتها[151]، حتى لا تضر الحوانيت بأهل السوق[152]. فالمهن ذات الأضرار لكثرة الدخان أو الأوساخ كالحدادة والدباغة ـ على سبيل المثال ـ أو تلك التي تضر بالدور لها مكان مخصص، ويبدو أنها تقع خارج الأسوار. فيذكر الونشريسي، أنه قد تم إخراج حوانيت دق النوى لضررها

(149) كريز كلوس، ديم فارنر، ماير هاتس جورج، «التجارة»، في معجم العالم الإسلامي، ترجمة ج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص176.

(150) Rodinson (M), «Le Marchand Musulman», In Islam and Trade in Asia, Oxford, 1970, p22.

(151) الماوردي أبي الحسن علي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ص ص315، 317، 318، 319. ابن عمر يحيى، أحكام السوق، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، مراجعة فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، 1975، (صفحات متفرقة).

(152) عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، (عالم المعرفة 128)، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، أغسطس 1988، ص259.

بالدور خارج الأسوار[153]. وضمت القيروان حوانيت البزّازين والسقطيين[154] والكتّانين والرفّائين[155] والقطّانين والقصّارين[156] والصبّاغين والحوّاريين والحذّائين والرمّاحين[157] والقلاّلين[158] وبائعي المواد الغذائية الاستهلاكية كالخبازين والجزارين وبائعي الخضر والبقول[159]. وأطلق على بعض الأسواق بها أسماء الحرف التي توجد بها أو السلع المعروضة كسوق الرمّاحين[160] ورحبة التمر[161] وسوق الغزل وسوق الدجاج[162]. علماً بأنه إلى جانب حوانيت الحرفيين؛ فإنّ بعض الصنّاع كانوا يزاولون نشاطهم في بيوتهم - وإن تميزت بذلك النسوة في صناعة الغزل والنسيج - مثل صانعي الأحذية[163].

وتفيد النصوص بأنه بانتقال الأسواق من القيروان إلى المنصورية، انتظمت في هذه الأخيرة حركة تجارية نشطة. وازدادت أهمية المنصورية إثر أمر المعز بن باديس أهل القيروان بإغلاق جميع الحوانيت وانتقال التجار إلى المنصورية سنة (405هـ)[164]. واستمرت هذه الأخيرة مزدهرة في عهد بني زيري، إذ عمد هؤلاء إلى الزيادة فيها، مراعين في ذلك كونها عاصمة دولتهم. وجلبوا إليها العديد من السكان، وأغلبهم مقربيهم من صنهاجة وعبيدهم[165].

---

(153) الونشريسي، المعيار ج8 ص457.
(154) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص ص218، 225.
(155) المصدر نفسه، ج1 ص280.
(156) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص ص28، 30.
(157) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ص225 ـ 226.
(158) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص676.
(159) لقد كان الشيخ القابسي يبيع الحنطة والزيت والبقل في سوق ابن هشام بالقيروان. الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص162.
(160) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص226.
(161) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص273.
(162) الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص343.
(163) المصدر نفسه، ج3 ص132.
(164) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص261.
(165) المصدر نفسه، ج1 ص ص242، 261.

وانطلاقاً من ذكر المصادر لما اختصّت به مدن إفريقيّة من صناعات يمكن القول بأنه قد انتظمت بأسواقها حوانيت الصنّاع والتجار، من بينها قابس المشتهرة بالأنسجة الحريرية لكثرة أشجار التوت بها «فلا يعمل الحرير إلا بها»[166]. كما كانت بصفاقس حوانيت الحاكة والقصّارين والدبّاغين، إذ اشتهر سكانها بالكمادة والقصارة، ونافسوا في ذلك الإسكندرية[167]، وبسوسة حوانيت الحاكة والغزل حتى أطلق على نسيجها المتاع السوسي[168]، وبتونس صناعة الخزف والفخار[169]، وبجلولاء صناعة العطور، إذ انتشرت بها الرياحين وأكثرها الياسمين[170].

ويبدو أن اقتصار المصادر على ذكر القيروان والمنصورية المدن التجارية بإفريقيّة في عهد بني زيري، متجاهلة غيرها من المدن، يعود إلى أن بعض هذه المدن قد بدأت تفقد أهميتها منذ أواخر العهد الفاطمي. فيصف ابن حوقل المهدية - على سبيل المثال - بقوله «أدركتها سنة (336هـ). . . وقد اختلت أحوالها والتاثت أعمالها وانتقل عنها رجالها، بانتقال ملوكها عنها، وبعدهم منها. وكان أول نحس أظلها أبو يزيد مخلد بن كيداد، وخروجه بالمغرب على أهلها. وإنثالت المناحس عليها إلى الآن، وقد بقي فيها بعض رمق»[171]. ويؤكد البكري ذلك بقوله أنه خلت أكثر أرباضها وتهدمت[172]. وفي فترة لاحقة ازداد خلاءها إثر زلزال ألم بها، فرحل عنها أهلها[173].

علاوة على حركة التجارة الضيقة داخل أسوار المدن، شهدت إفريقيّة حركة تجارة بين مدنها، وبين مدنها والأرياف المحيطة بها، فكان التجار ينقلون

---

(166) ابن حوقل، صورة الأرض، ص72. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص666.
(167) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669.
(168) المصدر نفسه، ج2 ص ص689 - 691.
(169) المصدر نفسه، ج2 ص698.
(170) المصدر نفسه، ج2 ص685.
(171) ابن حوقل، صورة الأرض، ص73.
(172) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص683 - 684.
(173) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص238.

المواد الغذائية من الأرياف إلى مراكز السلطة والمدن الكبرى، فكانت باجة تمد جميع مدن إفريقيّة تقريباً بالحبوب(174)، وكانت جلولاء تمير القيروان بأنواع الفواكه والبقول يومياً(175)، ومدينة قلشانة تميرها بالتين(176)، وقابس بأصناف الفواكه(177).

وإذا كانت الأسواق اليومية قد نظّمت حركة التجارة داخل المدن، فإنه قد أقيمت أسواق أسبوعية في المدن، حيث يتردد عليها أهل الريف لابتياع حاجاتهم من المواد الغذائية أو غيرها من السلع كسوقي الخميس والأحد بالقيروان(178). وكانت هذه الأسواق الأسبوعية تنتظم أيضاً في المدن ذات الإنتاج المتخصص على الأرجح مثل باجة وباشو وصفاقس. كما يمكن القول أن بعض هذه الأسواق تقام شهرياً، فيذكر ابن حوقل أن أسواق الجزيرة تنتظم في كل شهر لأيام معروفة(179). ويذكر المقدسي أن حول الأربس وباجة أسواق ومواعيد(180). ويفيد البكري بأن لكل من جزيرة شريك وباجة ثلاث رحاب لبيع الأطعمة(181).

خلاصة القول، أن العلاقة التجارية التي تربط المدينة بالريف هيأت ضمن عوامل أخرى تجار المنطقة منذ العهد الفينيقي للدخول في مغامرة التجارة العالمية. فإفريقيّة كانت منذ ذلك العهد إن لم يكن قبل ذلك من أهم المراكز التجارية التي لا تستمد أهميتها من العمليات التجارية المحلية فحسب، بل وبما تدره عليها التجارة الخارجية.

---

(174) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص719.
(175) المصدر نفسه، ج2 ص686.
(176) المصدر نفسه، ج2 ص681.
(177) المصدر نفسه، ج2 ص ص665، 666.
(178) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص ص225، 226. الدباغ، معالم الإيمان، ج2 ص344. الشماخي، كتاب السير، ص260.
(179) ابن حوقل، صورة الأرض، ص75.
(180) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص227.
(181) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص704، 719.

ب ـ التجارة الخارجية:

إن موقع إفريقيّة، الذي جعل الجزء الشمالي يكاد يكون امتداداً طبيعياً لجنوب إيطاليا والجزء الجنوبي مرتبطاً بالصحراء، أهلها لأن تتوسط عملية انتقال البضائع والأفكار بين شمال المتوسط، وبين هذا الأخير وبلاد السودان. وانطلاقاً من هذه الخلفية أصبح لزاماً التطرق إلى التجارة الخارجية وفق زاويتين، تتعلق الأولى بالتجارة البرية، وتتعلق الثانية بالتجارة البحرية. والحديث عن هذين النشاطين البري والبحري في نطاق التجارة لا يعني غيابها على المستوى المحلي، فالتجارة المحلية كانت تسلك بدورها المسالك البرية والبحرية، ولكن وبما أن النشاط التجاري الخارجي أكثر أهمية بالنسبة لممارسي التجارة، فإني رأيت أن أقصر هذين النشاطين على التجارة الخارجية.

أولاً: التجارة البرية:

إن البعد الإفريقي للمنطقة وعلاقتها ببلاد المشرق وبلاد السودان خاصة بعد الفتح الإسلامي، أضفيا على التجارة البرية حيوية رددتها أهم المصادر الجغرافية. فهذه الأخيرة أسهبت في ذكر المسافات والمراحل التي تربط بين المدن الإفريقيّة بغيرها من المناطق في جميع الاتجاهات[182]، كما اعتنى العديد من الدّارسين بإبراز أهمية إفريقيّة التجارية البرية[183]. ولقد استمر ذكر أهمية التجارة البرية بإفريقيّة وبلاد المغرب عامة من خلال الإشارة إلى الصراع الذي دار بين الخلفاء الفاطميين وحكام بني أمية بالأندلس للسيطرة على مصادر الثروة (الذهب والعبيد)،

---

(182) ابن خردادبة أبي القاسم، المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، دت، ص ص86، 153، 223، 224. الاصطخري أبو إسحاق، كتاب الأقاليم، دت، ص24. البكري، المسالك والممالك، ج2 (صفحات متفرقة عند ذكر كل مدينة).

(183) Brèt (M); «Ifriqiya As A Market for Saharian Trade From The Tenth to the Twelfth Century», in Journal Of African History, X3, 1969, pp354, 359. Lewicki (T), «Traits D'histoire Du Commerce Saharien, Marchands Et Missionnaires Ibadites En Soudan Occidental Et Central Au Cours De VIII-XII Siècle», Dans Etnografia Polska, VIII, Warsaw, 1964, p304. Goitein (SD), Letters Of Medieval Jewish Trades, Princeton University, 1973, pp28, 30.

ومراكز التجارة البرية آنذاك سجلماسة وتاهرت[184]. ففيما يتعلق بتجارة إفريقيّة في المرحلة قيد الدراسة مع بلدان المشرق، تفيد المصادر بأن قوافلها كانت تعمّ على مدار السنة أسواق مصر ومكة، ولقد تعددت الفتاوي حول التجار الذين يخرجون من إفريقيّة إلى بلاد المشرق. ولعله من الجدير بالتنويه، أن المسائل المطروحة، وإن أكدت على وجود علاقات تجارية بين إفريقيّة وبين مدن المشرق، فإنها تضمنت عدة معلومات تخص هذا النشاط، فلقد «سئل القابسي عن رجل يخرج من بلده إلى مكة يبيع ويشتري، وربما عدم العين فيعامل ببعض ما معه، ثم يرجع إلى بلده، وربما باع في بعض البلدان التي يمر بها ذاهباً وراجعاً فيصل إلى بلده وربما بقيت له أموال على الناس...»[185]. ومن خلال هذه الفتوى يتبين أن خروج التجار من إفريقيّة إلى مكة أمراً معتاداً، كما أن بيع السلع ببلاد المشرق لا يحدد بمنطقة معينة، فالتاجر يبيع سلعه في المحطات التجارية على طول الطريق الممتد من إفريقيّة إلى مكة (ذهاباً وإياباً).

وإذا ما كان بعض التجار يخرجون مع بضائعهم، فإن منهم من يرسلها مع الوكلاء. فلقد سئل ابن أبي زيد «عمن يجهز الأمتعة إلى مثل بادية مكة ومصر»[186]. ويمكن القول بأن مثل هؤلاء التجار المستقرين بإفريقيّة يعدون من كبار التجار، وقد يستدل على ذلك من خلال كثرة التجارات. كما يشير المقريزي إلى تردد القوافل المغربية ـ الإفريقيّة على مصر[187]. ويذكر الدباغ أن أبا بكر هبة الله بن محمد بن أبي عقبة قد أعطى رجلاً مائة دينار وقال له «خذ هذه البضاعة واخرج بها إلى مصر...»[188]. وإذا ما كانت فتوى القابسي ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ تفيد بأن بعض التجار المستقرين بإفريقيّة يرسلون ببضائعهم مع وكلائهم إلى

(184) لومبار، الإسلام في مجده الأول، ص ص83، 88، 91، 92، 93

Lacost (y), Ibn Khaldoun-Naissance De L'histoire Passè Du Tiers Monde, François Maspero, Paris, 1973, p28.

(185) الونشريسي، المعيار، ج1 ص387.

(186) المصدر نفسه، ج1 ص378.

(187) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج2 ص143.

مصر، فإن فتوى ابن الضابط حول التجارة بإفريقيّة تفيد بأن من التجار من يتاجر بماله وفق معاملة القراض/المضاربة، ولقد سئل «عن مقارض ادعى أن صرة من مال القراض كانت وسط صرر في مصر في وسطه فضاعت...»[189].

وبالإضافة إلى ما تذكره المصادر من حركة تجارية برية تربط إفريقيّة ببلدان المشرق، فإن ذكرها لخروج الهدايا من إفريقيّة إلى مصر محملة على وسائل النقل البرية كالبغال والجمال وذكرها لرحلات الحج[190]، يؤكد هذا الاتصال التجاري بين إفريقيّة وبلاد المشرق، فيذكر ابن عذاري أنه في سنة (374هـ) أرسل المنصور بن بلكين إلى الخليفة الفاطمي هدية بها أمتعة ودواب وطرف[191]. ويذكر المقريزي أنه في سنة (383هـ) وردت هدية المنصور بن يوسف بن زيري من المغرب إلى مصر وهي 150 فرساً و5 بغال مسرجة و180 فرساً ذكوراً و50 بغلة بأجلة، و300 بغلة منها 100 بغلة تحمل صناديق المال و535 جملاً تحمل البر وغيره وكلاب الصيد و5 أفراس بسروجها لولده العزيز و20 فرساً باجلة و15 خادماً صقلبياً[192]. كما يذكر أنه في سنة (420هـ) بعث المعز بن باديس هدية إلى مصر عن طريق البر[193].

أما العلاقات مع بلاد المغرب، فلا نجد من المعلومات إلا ما جاء من أن أبا عبد الله بن سعدون (ولد 413هـ/ت 486هـ) كان يشتغل بالتجارة ويطوف المغرب والأندلس، ولقد توفي في إحدى رحلاته في أغمات[194]. كما لا تمدنا المصادر إلا بمعلومتين بخصوص التجارة مع بلاد السودان ـ التي تخرج إليها القوافل على مدار السنة وخاصة في الشتاء[195]. قد جاءنا في فتوتين للقابسي،

(189) الونشريسي، المعيار، ج8 ص202.
(190) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج2 ص ص143، 162.
(191) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص240.
(192) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج2 ص278.
(193) المصدر نفسه، ج2 ص177. ابن الزبير القاضي الرشيد، كتاب الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميد الله، تقديم ومراجعة صلاح الدين المنجد، دار المطبوعات والنشر، الكويت، 1959، ص68.
(194) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص198. القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2 ص799.
(195) Goitein, «Medieval Tunisia...», p320.

سئل في إحداها عن رجل دفع لآخر مالاً قراضاً ليمضي به إلى ناحية تاد مكة، فسافر إليها ومنها دخل إلى غانة وأودغست[196]. وفي الثانية عن رجل توفي ببلد السودان من غير وصية وترك مالاً[197].

ويذهب مايكل برت إلى أن هذين النصين يؤكدان استمرارية وجود الطرق البرية/التجارية الرابطة بين إفريقيّة وبلاد السودان، والتي طالما تناولها الجغرافيون العرب. ويذكر أن زواج المقارض في أودغست ليس أمراً غريباً، إذ يؤكد أهمية العلاقة بين إفريقيّة وبين بعض دول السودان ذات الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص، ويستشهد على ذلك بذكره لأبي يزيد بن كيداد الذي ولد لتاجر في بلاد الجريد بإفريقيّة من جارية من تادمكة[198]. أما النص الثاني فيبين أن علاقة إفريقيّة ببلاد السودان لم تقتصر على المناطق التي يقطنها المسلمون، بل كان تجار إفريقيّة يدخلون المناطق الوثنية. لكن في هذه المناطق قد يصعب البت في بعض القضايا التي تعترض بعض التجار. ويذكر برت أن القراض الذي يعتبر من ركائز التجارة في العالم الإسلامي يعد لاغياً في البلاد السودانية غير المسلمة[199]. كما يمكن القول بوجود تجارة نشطة بين إفريقيّة وبين بلاد السودان من خلال ما تذكره المصادر من هدايا سودانية تدخل مصر والبلاد المشرقية عبر إفريقيّة كالذهب والرقيق وغيرها من سلع السودان[200]. كما يمكن التأكيد على ذلك بتردد ذكر العبيد بإفريقيّة واستمرارية تدفقهم على المنطقة واستخدامهم بكثرة في الجندية[201].

إن اتصال إفريقيّة بهذه المناطق براً لم يكن أمراً مرتجلاً، بل كان يخضع

---

(196) الونشريسي، المعيار، ج9 ص116.

(197) المصدر نفسه، ج10 ص135.

(198) برت مايكل، «فتويان من أواخر القرن الرابع الهجري تتعلقان بالتجارة عبر الصحراء»، في مجلة البحوث التاريخية، عدد 1، يناير 1981، ص66.

(199) المرجع نفسه، ص ص67 ـ 68.

(200) ابن الزبير، الذخائر، ص ص69، 73.

(201) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص237، 238، 247 .

Brett, «Ifirqiya As A Market...», pp354, 355.

لنظم وقواعد، لعل من أهمها امتداد المحطات التجارية على طول الطرق. وبالرغم من عدم ذكر المصادر لمثل هذه المحطات، فإنه من البديهي قيامها حتى يتسنى للتجار والقوافل الاستراحة في أماكن أمينة ومؤمنة تكون عادة في المدن التجارية الكبرى الواقعة على طرق القوافل، إذ يذكر لومبار أن «مدن القوافل مرتبة على طول طريق القصور»[202].

ثانياً: التجارة البحرية:

يعد كتاب الونشريسي المعيار وكتاب جوتين عن تجارة المتوسط مصدرين على غاية من الأهمية للتعرف على تجارة إفريقيّة البحرية في العهد الزيري. فيذكر الونشريسي أن أبا سعيد بن أخي هشام (ت317هـ)، قد سئل عن قوم اكتروا سفينة من صقلية إلى سوسة محملة، فوجهتهم الريح إلى تونس، وتعذر عليهم الركوب إلى سوسة. وإن لا يذكر نوع الحمولة، فإنه يذكر أن البضاعة المستجلبة متوفرة في تونس[203]. كما سئل ابن شلبون (ت399هـ) عمن اكترى مركباً من صقلية إلى سوسة فرمته الريح بتونس أيضاً[204]. وسئل القابسي (ت403هـ) «عمن سأل رجلاً أن يرسل إليه دنانير إلى صقلية مع بعض إخوانه لشراء قمح، فأرسلها له»[205]. «كما سئل عن مركب بين أشراك سافر به أحدهم إلى صقلية فأعطاه بعض الشركاء رباعيته، وقال: اشحن لي بها في خاصتي، فعمد إلى اللوح واشحنه بطعام نفسه، ورد عليه الرباعية»[206](*).

(202) لومبار موريس، الإسلام في مجده الأول، ص98.
(203) الونشريسي، المعيار، ج8 ص310.
(204) المصدر نفسه، ج8 ص229.
(205) المصدر نفسه، ج8 ص114.
(206) المصدر نفسه، ج8 ص117.
(*) الرباعية، الأنثى من البقر والخيل ما كان في السنة الخامسة من عمره، ومن الغنم ما كان في السنة الرابعة. وابن الناقة إذا دخل في السنة السابعة من عمره لأنه يلقي عندئذ رباعيته. كما أن الرباعيات في النقود نوع من الدنانير وهي مستوحاة من الربع نقد عباسي استحدثه المأمون، منه الدراهم والدنانير. عمارة، محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، 1993، ص ص241 ـ 42. ويذكر جوتين =

أما بالنسبة للتجارة مع بلاد المشرق، فهي كانت متداولة خاصة بين إفريقيّة والإسكندرية. فلقد سئل أبو عمران القابسي (ت430هـ) «عمن وسق مركباً إلى الإسكندرية وسافر مع جملة مراكب من المهدية، فلقيهم العدو بقبل برقة»[207]. كما تشير رسائل الجنيزة للعلاقة التجارية المتبادلة بين إفريقيّة ومصر في هذه المرحلة، إذ يشير جوتين إلى إحدى الرسائل المرسلة من مصر إلى إفريقيّة وفيها معلومات قيمة عن نوعية السلع المرسلة من مصر إلى إفريقيّة ومن إفريقيّة إلى مصر[208].

إن هذه المعلومات الصريحة حول وجود حركة تجارية بين الموانيء الإفريقيّة وبين بلدان المتوسط وإن اقتصرت على مصر وصقلية، فإنه قد قامت علاقات تجارية بين إفريقيّة ومختلف بلدان الشمال المتوسطي والساحل الغربي والشرقي لجنوب المتوسط. فيذكر البكري أن صفاقس محط السفن، يقصدها التجار من الآفاق لابتياع المتاع والزيت الذي يعم بلاد مصر والمغرب وصقلية والروم[209]. ويشير إلى أن المهدية مرفأ لسفن الإسكندرية والشام وصقلية والأندلس وغيرها[210]، وإن طبرقة عامرة لورود التجار بها[211]، وإن بونه يعمها التجار الأندلسيون[212]. وبساحل مدينة قابس مرفأ للسفن من كل مكان[213]، وكذلك الأمر بالنسبة لمينائي سوسة وتونس[214].

يتبين لنا مما تقدم أن إفريقيّة تعول كثيراً على التجارة مع مصر وصقلية. وإن العلاقة بين هذا الثالوث إفريقيّة وصقلية ومصر كانت وثيقة ومن الأهمية بمكان

= أن الرباعية قطع نقدية من فئة الربع كانت متداولة في التجارة بين إفريقية وصقلية وبين إفريقية ومصر. Goitein, Letters..., pp274, 275

(207) الونشريسي، المعيار، ج8 ص302.

(208) Goitein, Letters..., pp82, 100, 273, 274, 275, 278.

(209) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669.

(210) المصدر نفسه، ج2 ص683.

(211) المصدر نفسه، ج2 ص720.

(212) المصدر نفسه، ج2 ص717.

(213) المصدر نفسه، ج2 ص666.

(214) المصدر نفسه، ج2 ص694.

في سير الحركة التجارية بالمتوسط منذ العهد الفاطمي وما قبله. ولئن فقدت إفريقيّة الزيرية السيطرة المباشرة على صقلية بانتقالها إلى سلطة الكلبيين عندما خرج الفاطميون إلى مصر (362هـ)، فإن أمراء بني زيري تطلعوا لاستمرار اتصالها بإفريقيّة. كما يمكن أن نعلل سهولة الحركة التجارية هذه بين مصر وصقلية وإفريقيّة بتبعية كل من صقلية وإفريقيّة إلى الخلافة الفاطمية بمصر.

ومن الجدير بالذكر، أن المعلومات المتوفرة لدينا والمتعلقة بتجارة إفريقيّة لا تمدنا في كثير من الأحيان بنوع السلع المتاجر بها بحراً، ولكن بالرجوع إلى الفترات السابقة يلاحظ أن أهم السلع المصدرة كانت الزيت والزعفران والفستق والمزاود والانطاع والتمور[215]. وإذا ما كان الزيت من أبرز صادرات إفريقيّة الزيرية إلى دول البحر المتوسط[216]، فإنه لا يستبعد أن تضم قائمة الصادرات سلعاً كانت قد اشتهرت بها المنطقة. نذكر منها الزعفران لوفرته والأنسجة التي اشتهرت بها سوسة والحرير الذي اختصت به قابس والسروج والدرق التي يذكرها ابن الزبير من ضمن الهدايا المرسلة إلى مصر[217]، إضافة إلى القمح في سنوات الخصب. فلقد سئل ابن أبي زيد (ت386هـ) «عن قوم أشحنوا طعاماً في لوح لكل فيه حصته»[218]. وإن لا يذكر أبو سعيد بن أخي هشام مكان خروج المتاع والبز والطعام في إحدى فتاويه[219]، فإنه لا يستبعد أن تكون سلعاً إفريقيّة، إذ اشتهرت هذه الأخيرة بالنسيج والحرير والحبوب.

هذا ويعدّد جوتين الصادرات الإفريقيّة والواردات التي تعمها. فمن الصادرات الأنسجة الصوفية والكتابية والحريرية والمنتوجات الفلاحية من حبوب وزيت ومشتقاته (صابون) وعسل وشمع ومواد صبغية ومواشي وخيش، إضافة إلى ما يستجلب من إسبانيا حيث تصدره إفريقيّة بدورها إلى بلاد المشرق كالمعادن من

(215) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص239.
(216) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669.
(217) ابن الزبير، الذخائر، ص ص68، 69، 74.
(218) الونشريسي، المعيار، ج8 ص307.
(219) المصدر نفسه، ج8 ص308.

فضة ورصاص ونحاس وأقمشة وحرير وكذلك الذهب السوداني[220].

أما الواردات فأهمها اللّك والزنجبيل والقرفة والسكر والتوابل والأعشاب الطبية والبخور والأصباغ والنيلة وملح الأمونياك وقنينات المسك والعباءات والصمغ[221] والرقيق الصقلي[222]. ولا يفوتني القول بأن بعض السلع التي اشتهرت بتصديرها إفريقيّة كانت ضمن الواردات منها الحبوب والأقمشة. فيسهب الونشريسي في إبراز دخول القمح إلى إفريقيّة من صقلية[223]. وقد يكون أن استجلاب الطعام/الحبوب عامة قد ارتبط إلى حد كبير بسنوات الجدب. أما جوتين فيذكر أن إفريقيّة تستجلب الأقمشة والحرير من إسبانيا وبلاد المشرق، ويبدو أن استجلاب مثل هذه السلعة يعود في المقام الأول إلى جودة الأقمشة في هذه النواحي.

إذاً لقد قامت حركة تجارية واسعة النطاق بين إفريقيّة ودول البحر الأبيض المتوسط، وبالرغم من أن المصادر، وفي كثير من الأحيان لا تذكر المكان الذي تخرج منه المراكب وإليه تصل، أو تحدد السلع المتاجر بها إن كانت طعاماً أو زيتاً أو نسيجاً، فإنه يمكن القول بأن التجارة البحرية كانت نشطة إلى حد ما. ولقد تعرض جوتين في مؤلفه عن تجارة المتوسط إلى العديد من التجار الذين يتاجرون بين إفريقيّة وبلدان المتوسط، وإن اقتصر اهتمامه في أغلب الأحيان على اليهود[224].

---

(220) Goitein, «Medieval Tunisia...», pp320, 322. Goitein, Letters..., pp26, 99, 271,

(221) Goitein, «Medieval Tunisia...», pp320, 322. Goitein, Letters..., pp26, 100.

(222) يذكر القاضي الرشيد بن الزبير أن الرقيق الصقلي كان من البضائع المهمة التي تدخل إفريقية، الذخائر والتحف، ص ص69، 74.

(223) الونشريسي، المعيار، ج9 ص ص114، 117. ولكن ما ذكره ابن حوقل عن عدم إمكانية إنتاج الحبوب في صقلية يجعلنا نتساءل عن مدى مصداقية هذه المعلومة. ذلك أنه ذكر فساد التربة والقمح والحبوب بصقلية بقوله: «لا يحول الحول عليها عندهم إلا وقد فسدت، وربما ساست في الأنادر قبل دخول المطامير والأهراء..»، صورة الأرض، ص124.

(224) Goitein, Letters...

وكانت السلع الواردة على إفريقيّة تتداول بأسواقها اليومية والأسبوعية والموسمية على حد السواء. ولعله من المفيد القول بأن بعض الأسواق كانت تقام بالقرب من الموانيء، وكانت تقام إلى جانب هذه الأسواق الفنادق التي تعد من أبرز معالم التجارة الخارجية. فالفندق لفظ اصطلح على استخدامه في بلاد المغرب تعريفاً للمكان الذي ينزله الناس. وقد أقيمت الفنادق خصيصاً لفئة التجار الأجانب. وهي مرادف لكلمة خان المستخدمة في بلاد المشرق[225]. والفندق مبنى يضم رحبة واسعة محاطة من جهاتها الأربع بسور، وفي الطابق السفلي يتم إدخال الحيوانات والخدم وأصحاب السبيل. كما يتم استخدام هذه الفنادق كمخازن للبضائع. ويكون بابه المطل على الطريق متسعاً بحيث يمكّن الحيوانات من المرور بحمولاتها[226].

ويذكر لوتورنو أن هذه الفنادق تقام في المدن التجارية في الغالب، في الأحياء الصناعية والتجارية[227]، ولذا انتشرت الفنادق في قابس وصفاقس وقلشانة وتونس وباجة[228] وفي القيروان[229]. ولقد كان بعض رجال إفريقيّة يملكون الفنادق. فيذكر الدباغ نقلاً عن أبي الحسن القابسي أن أبا الحسن الدباغ (ت359هـ) كان له فندق له غلة كثيرة عظيمة، وكان الناس يقصدونه من كل موضع[230].

ولقد كانت أسعار المواد الغذائية بإفريقيّة تخضع كغيرها لحركة العرض والطلب، التي كثيراً ما تتأثر بوفرة الأمطار أو قلتها، كما تخضع الأسعار إلى أهمية البضائع المطروحة في الأسواق ووفرتها، ففي صفاقس ـ على سبيل المثال ـ مركز إنتاج الزيتون وصناعة الزيت، كانت أسعار هذا الأخيرة زهيدة جداً، فيذكر ابن

---

(225) محمد رفعت، الوكالات والبيوتات الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص ص43، 45.

(226) Le Tourneau (R), «Funduk», Encyclopedie De L'islam. T2, p967.

(227) المرجع نفسه، ص967.

(228) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص665، 669، 681، 697، 719.

(229) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص261.

(230) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص76.

حوقل أن ستين قفيز زيت بدينار وأحياناً المائة قفيز بدينار حسب السنة وريعها[231]. ويؤكد المالكي على رخص الزيت بصفاقس، فيذكر في مرحلة لاحقة أن مائة وستين قفيز بدينار[232]. أما البكري، فيذكر أنه ربما بيع الزيت بصفاقس «أربعون ربعاً قرطبية بمثقال واحد»[233]. كما تميزت باجة برخص سعر الحبوب لوفرتها، إذ يذكر البكري أنها «لينة الأسعار أمحلت البلاد أو خصبت، وإذا كانت أسعار القيروان نازرة لم يكن للحنطة بها قيمة، ربما اشترى وقر البعير من الحنطة بدرهمين»[234].

ومن الجدير بالتنويه، أن جل المعاملات التجارية وغيرها داخل إفريقيّة وخارجها كانت تتم وإلى حد كبير نقداً، فيذكر الدباغ أن الشيخ أبا الفضل الغدامسي، قد أعطى لخادمه دينارين ليشتري له بهما من سوسة عسلاً وسميداً وزعفراناً[235]. واشترى أبو علي بن خلدون البلوي من سوق القيروان ثورين بواحد وأربعين مثقالاً ذهباً[236]. ويذكر جوتين أن القطع النقدية من فئة الربع «رباعية» كانت متداولة في التجارة بين إفريقيّة وصقلية وبين إفريقيّة ومصر[237]، إلا أنه يشير إلى أن الكثير من التجار بعد أن يبيعوا سلعهم يفضلون العودة إلى بلادهم محملين بالسلع[238].

وظهرت نتيجة للنشاط التجاري بإفريقيّة عدة معاملات نظمت العلاقات بين المشتغلين بالتجارة، وسهلت حركة التبادل ولكن هذه المعاملات لم تكن جميعاً مرتبطة بالتجارة الداخلية أو الخارجية بل كان بعضها قد استغل في التجارة الداخلية وبعضها الآخر في التجارة الخارجية.

---

(231) ابن حوقل، صورة الأرض، ص73.

(232) المالكي، رياض النفوس، ج2 ص285.

(233) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669.

(234) المصدر نفسه، ج2 ص719.

(235) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص 86.

(236) المصدر نفسه، ج3 ص 152.

(237) Goitein, Letters..., pp274, 275.

(238) Goitein, «Medieval Tunisia...», p320.

ولعل السمسار، يعد من أبرز عناصر النشاط التجاري في الأسواق بإفريقيّة، فلقد كان لهذا الأخير دور مهم في حركة السوق بين الباعة والمشترين. ولأهمية هذه المعاملة ألّف أبو العباس الإبياني (ت352هـ) مجموعة عنوانها مسائل السماسرة[239]. والجدير بالذكر أن السمسار في مسائل الإبياني، ارتبط ذكره بالاتجار في الثياب، ولكن هذا لا يعني أن دور السمسار كان مقتصراً على بيع الثياب، ففي إحدى فتاوي القابسي حول السمسار، ترد لفظة سلعة مطلقة دون تحديد[240]، وقد تكون ثياباً أو دواباً أو رقيقاً. فلقد سئل أبو عمران الفاسي عمن نصب نفسه لبيع الثياب والدواب في الأسواق[241]. وتشير المسائل إلى أن السمسار يجب أن لا يتعدى وظيفته، وهي النداء على السلعة وبيعها بالثمن الذي يحدده ويراه صاحب البضاعة مناسباً، ويتقاضى على ذلك أجراً. ولقد كان البيع بالمزايدة معمولاً به في إفريقيّة، حيث ينادي السمسار على السلعة، ويكون بيعها بأعلى سعر يطرح[242]. كما تشير المسائل إلى الشركة بين سمسارين في سلعة واحدة[243]. علماً بأن السمسار يعد بمثابة الوكيل والتاجر الطواف، ففي فتوى لابن أبي زيد يذكر أن السماسرة وكلاء طوافين متجولين في الأزقة وفي الأسواق[244].

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فلقد اقتضت معاملات عدة منها الشركة والقراض والوكالة والإجازة. فأما الشركة فهي جمع رأس مال بين شخصين بالتساوي والإنجاز به، باشتراء السلع ودفع أجرة المخازن ووسائل النقل، وتبعات الرحلة ثم اقتسام الأرباح، وقد تكون الشركة بين شخصين فأكثر. فتشير النصوص إلى أن تجار إفريقيّة كانوا يشتركون فيما بينهم في التجارة الخارجية وقد يستأجرون معاً المراكب لحمل الطعام أو المتاع، ففي فتوى لكل من ابن أبي زيد وأبي سعيد

(239) الونشريسي، المعيار، ج8 ص ص255 ـ 364.

(240) المصدر نفسه، ج8 ص395.

(241) المصدر نفسه، ج8 ص360.

(242) المصدر نفسه، ج8 ص361.

(243) المصدر نفسه، ج8 ص364.

(244) المصدر نفسه، ج8 ص319.

ابن أخي هشام وأبي محمد بن التبان، إشارة إلى اشتراك قوم في مركب تحمل بضاعتهم «الطعام» إذ سئلوا عن قوم أشحنوا طعام في لوح كل واحد فيه حصة[245]. كما سئل أبو سعيد عن قوم اكتروا على متاع في سفينة وركبوا أخرى[246]. وسئل هذا الأخير أيضاً عن قوم اكتروا لحمل سلعهم في سفينة من صقلية إلى سوسة[247] أما القراض فكان من أبرز معالم التجارة الدولية بإفريقيّة آنذاك، وهو أن «يدفع شخص لآخر مالاً ليتجر به، على أن يكون الربح بينهما على ما شرطا والخسارة على صاحب المال»[248]. وتسهب النصوص في ذكر معاملات القراض في التجارة البرية والبحرية لإفريقيّة[249]. وقد يحدد صاحب المال نوع العلاقة بينه وبين المقارض. فأما أن يوجهه حيث يريد لاشتراء ما يريد، أو أن يعطيه صلاحية اختيار السلعة التي يجلبها والمكان الذي يجلبها منه. فلقد سئل ابن أبي زيد «عن رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً، وهو صاحب سفينة، على أن يعمل في أي تجارة شاء من أي بلد شاء، ويحمله في مركبه والكراء والربح بينهما»[250]. وإن أنكر ابن أبي زيد هذا القراض، فذلك نتيجة لاشتراط صاحب المال أن يكون الكراء على المقارض. ومن الجدير بالتنويه، أن بعض المقارضين قد يكونون في الأصل أجراء، إذ سئل القابسي «عمن دفع إلى رجل سكة فقال: أستأجرك على أن تمضي بهذه السلعة إلى بلد كذا فتبيعها وتقيم في بيعها كذا وكذا يوماً ولك في الأجرة كذا وكذا، ثم تعمل بها قراضاً على النصف أو غيره، تشتري بها وتقدم إلى هاهنا، أو قال تعمل بها قراضاً، وهكذا...»[251]. علماً بأن

---

(245) الونشريسي، المعيار، ج8 ص307. وقد سئل ابن أبي زيد عن مشتركين في تجارة برية تلفت دوابهما، المعيار، ج8 ص220.

(246) المصدر نفسه، ج8 ص309.

(247) المصدر نفسه، ج8 ص310.

(248) الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، ج8 ص34.

(249) الونشريسي، المعيار، ج8 ص ص202، 205، 209، 306، ج9 ص ص115، 116، 118، 119.

(250) المصدر نفسه، ج8 ص ص205، 306، 307.

(251) المصدر نفسه، ج9 ص119.

القراض قد يكون سكة (نقوداً) أو عروضاً (بضاعة). فإلى جانب ذكر الفتاوي إلى دفع صاحب المال نقوداً للاتجار بها[252]، فإنها تذكر البضائع أيضاً فلقد سئل القابسي عن رجل دفع إلى رجل عروضاً، وقومها وجعل تلك القيمة في رأس مال القراض بالعروض المقومة مال القراض، فسافر المقارض في البحر... فهلك[253].

كما تشير الفتاوي إلى أن بعض تجار إفريقيّة يوكلون من يقومون بالتجارة بدلاً عنهم سواء بإرسال المال معهم أو البضائع، فلقد «سئل السيوري عمن بعث معه بمال يشتري متاعاً فقدم من سفره، فزعم أنها ضاعت»[254]. وسئل ابن أبي زيد «عمن أبضع معه بضاعة فعرض له مقام بلد في سفره، فوجه بها إلى ربها فلم تصل إليه»[255]. وسئل القابسي «عمن أمر رجلاً يشتري له سلعة بعينها كذا وكذا وديناراً بالنقد، فاشترى له من ذلك الرجل سلعة بدين إلى أجل...»[256]، وعن رجل وكّل آخر ببيع سلعة، فباعها له من رجل فجحده الثمن[257].

أما بخصوص الإجارة، فيذكر الونشريسي بعض الفتاوي المتعلقة بهذه المعاملة، فلقد «سئل ابن أبي زيد عمن استأجر رجلاً للحج بدنانير وطعام، فلما بلغوا مصر طردوه، فحج وحده ورجع يطلب كراءه»[258]. كما سئل القابسي عمن دفع إلى رجل سكة واستأجره على أن يمضي بسلعته ليبيعها له في إحدى المناطق[259].

إن كثافة النشاط التجاري بإفريقيّة وامتداده براً وبحراً، وما انبثق عنه من علاقات مع بلدان المشرق والمغرب والشمال الأوروبي والجنوب السوداني، قد

(252) الونشريسي، المعيار، ج8 ص306، ج9 ص ص115، 118، 119.
(253) المصدر نفسه، ج9 ص119.
(254) المصدر نفسه، ج9 ص86.
(255) المصدر نفسه، ج9 ص100.
(256) المصدر نفسه، ج9 ص120.
(257) المصدر نفسه، ج9 ص120.
(258) المصدر نفسه، ج9 ص231.
(259) المصدر نفسه، ج9 ص119.

تطلب بداهة وجود فئات تجارية متنوعة بتنوع هذا النشاط والجدير بالتنويه أن الحديث عن الفئات التجارية بإفريقيّة يشوبه بعض الصعوبة، ذلك أن المتصفح للمصادر العربية الأولى لا يكاد يتبين - إذا ما استثنينا الطبقة الحاكمة - التفاوت الطبقي إن صح التعبير بين هذه الفئة التجارية وتلك. فالمصادر تجمع عند تناولها العمليات التجارية الصغرى والكبرى على أن الجميع ودون استثناء متورط فيها والإشارات الوحيدة التي يمكن للباحث استغلالها في تحديد معالم التجار وتفاوتهم، هي تلك المتعلقة بنوعية التجارة والسلع والمؤسسات التجارية.

لاحظنا في الصفحات السابقة كيف أن لإفريقيّة نشاط تجاري متعدد الأوجه تجارة داخل أسوار المدن وتجارة بين مدن إفريقيّة، وتجارة بعيدة المدى (برية وبحرية). ومن خلال هذه التقسيمات للتجارة يمكن افتراض وجود أكثر من فئة تجارية كل منها يتفق رأسمالها وإمكانياتها مع نوع التجارة التي تمارسها (صغار تجار، متوسطون، كبار تجار) مع العلم أن كل فئة من هذ الفئات الثلاث يؤمها التفاوت.

فبالنسبة لصغار التجار، فأولئك هم الذين تقوم تجارتهم أساساً على المواد الاستهلاكية، والتي لا تتطلب كثير مال، مثل تجارة الأغذية كالألبان واللحوم والخضر والبقول وكذلك على تجارة الأدوات المصنعة البسيطة للاستهلاك اليومي كالأواني الفخارية والثياب والأحذية والأثاث. ومن الجدير بالذكر، أنه لا تخلو مدينة من مدن إفريقيّة من سوق يتضمن هذه النوعية من التجارة. ويذكر الدباغ أن أبا سعيد بن أخي هشام الربعي الحناط (ت373هـ) «كان أولاً يبيع الحنطة، ثم رجع يكتب الوثائق ويأخذ عليها الأجرة لقلة ذات يده»[260]. وإذا ما كان صغار التجار يستقرون عادة بأسواق المدن ورحابها، فإن بعض أهالي إفريقيّة كانوا يزاولون التجارة متجولين في الأزقة أو يقومون بدور الوسطاء أي السمسرة بين الباعة والمشترين، ويتمثل عملهم في عرض ثوب أو دابة أو عبد للبيع نظير أجرة متفق عليها بينهم وبين التجار[261].

(260) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص104.

(261) الونشريسي، المعيار، ج8 ص ص355 ـ 359.

ولا يفوتني ذكر أن بعض الحرفيين كانوا يمارسون التجارة إذ لا فاصل بين التاجر وبين الحرفي كما سبق أن أشرت، ومنهم صانعو الأواني والأحذية والثياب سواء كانوا في حوانيتهم أو في منازلهم. فيذكر الدباغ أن أبا بكر الزاهد (ت400هـ) كان «يحذ النعال في داره»[262]. وبالرغم من نزرة المعلومات الصريحة على وجود هذه الفئة، فإن متطلبات السوق اليومية، ونوعية السلع البسيطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وذات أرباح هامشية تؤكد بداهة وجود الفئة التجارية الصغرى. ويستشف من النصوص أن انعدام رؤوس الأموال عند فئة من أهالي إفريقيّة حدت بهم للعمل كمقارضين - في مناطق بعيد -. فعدم امتلاك البعض للمال، لم يمكنهم من مزاولة التجارة إلا بالدخول في نوع من التعاون التجاري مع متوسطي التجار وكبارهم. فيذكر أحد سكان إفريقيّة الفقراء أن أبا بكر هبة الله ابن محمد بن أبي عقبة التميمي (ت369هـ)، قد أعانه ذات مرة بأربعين ديناراً، ثم سأله هل تعود السفر والتجارة، فرد بالإيجاب، «فمد يده إلى مائة دينار، ودفعها لي، وقال خذ هذه البضاعة، واخرج بها إلى مصر لعل الله يفتح فيها بخير منها. فخرجت فربحت»[263]. ويذكر الونشريسي عدة فتاوى حول القراض. فقد سئل ابن الضابط «عن مقارض ادعى أن صرة من مال القراض كانت وسط صرر في مصر في وسطه، فضاعت»[264]. كما سئل ابن أبي زيد عن عامل قراض تصرف في مال رب المال دون علمه[265].

أما متوسطو التجار، فبالإضافة إلى نشاطهم التجاري داخل الأسوار، فقد مارسوا التجارة بين المدن الإفريقيّة البعيدة عن بعضها البعض نسبياً، والتي تتطلب أموالاً أكبر من التجارة البسيطة داخل الأسوار. وينتقل هؤلاء التجار من مناطق تواجدهم ومعهم بعض منتجاتهم إلى مراكز الإنتاج الزراعي والمناطق التي اشتهرت بصناعة نافقة أو إلى المناطق الواقعة على طريق التجارة العابرة البرية أو البحرية

(262) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص132.
(263) المصدر نفسه، ج3 ص86.
(264) الونشريسي، المعيار، ج8 ص202.
(265) المصدر نفسه، ج8 ص209.

على حد السواء. وكان هؤلاء يشترون السلع التي لا تتوفر في مناطقهم سواء كانت استهلاكية غذائية (حبوب، زيوت) أو مواد صناعية (أقمشة بأنواعها، ثياب. . .)، وكذلك يشترون السلع المستجلبة من المناطق الواقعة شمال المتوسط وشرقه ومن بلاد ما وراء الصحراء. ولم تقتصر فئة متوسطي التجار على التجارة الداخلية وحسب، وإنما خولت لها رؤوس أموالها إلى حد ما الدخول في غمار التجارة البعيدة المدى البرية والبحرية. فتنبئنا المصادر بأن عدداً كبيراً من تجار إفريقيّة كانوا ينتقلون إلى المناطق الشمالية والشرقية للمتوسط على وجه الخصوص للاتجار.

إن سمة الانتقال للاتجار تفيد بأن هؤلاء ليسوا من صغار التجار ولا من كبارهم فالصغار ـ كما سبق وأن أشرت ـ تحدد نشاطهم التجاري داخل أسوار المدن. في حين أن كبار التجار كان لهم من رؤوس الأموال الضخمة ما يكفيهم مشاق الانتقال، معولين في ذلك على وكلاء ومضاربين يقومون بهذا العمل بدلاً عنهم. لذلك فإن سمة التنقل كانت إلى حد كبير من أعمال متوسطي التجار. وكان هؤلاء يخرجون إلى مكة ومصر وصقلية وبلاد المغرب والأندلس لاشتراء السلع الثمينة بدرجة أولى، وذات العوائد الكبيرة مثل الأقمشة والأغذية والتوابل، فمن خلال المتاجرة بها يستطيعون الارتقاء في النشاط التجاري وتوسيع نطاق التجارة. فذكر الدباغ والقاضي عياض أن أبا عبد الله محمد بن سعدون بن علي بن بلال (ت485هـ) كان يكثر من التنقل، «وكان خروجه من القيروان للتجارة، فطاف بلاد المغرب والأندلس. .»[266]. كما يذكر الدباغ أن أبا عمران الفاسي الذي كان يبيع البقل والحنطة والزيت في سوق ابن هشام كان كثير الترحال[267]. ولقد أشار الونشريسي إلى وجود مثل هؤلاء التجار من خلال طرحه لبعض الفتاوى. فيفيد بأن القابسي قد سئل عن «رجل يخرج من بلده إلى مكة، فيبيع ويشتري، فربما عدم العين، فيعامل ببعض ما معه. ثم يرجع إلى بلده، فربما باع في بعض البلدان التي يمر بها ذاهباً وراجعاً، فيصل إلى بلده قبل تمام الحول فيبيع، وربما تعذر عليه بعض ما معه فيتركه، وربما بقيت له أموال على الناس، كيف يكون في تزكية

(266) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص198. القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2 ص799.
(267) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص ص159، 160، 162.

ما وصفنا. . .؟»[268]. ومن خلال الإجابة على السؤال يتأكد وجود فئة متوسطي التجار إذ يقول القابسي، «إذا كان المنقلب في السفر يتجر فيه بماله يدخل ويخرج ولا يرقب حوالة الأسواق، إنما يبيع بيع الجلابين. فهذا مدير أينما حل عليه حول زكّى على ما معه من الناض وقيمة ما معه من العروض. . .»[269].

علاوة على ذلك، فلقد كانت متطلبات التجارة الكبيرة من رؤوس الأموال الضخمة لا تمكّن الكثير من التجار المتوسطين من مزاولة التجارة البعيدة المدى، فحدت ببعضهم لإبرام الشركات مع بعضهم البعض، سواء بإدماج أموالهم أو بضائعهم، أو بالاشتراك في مركب. فلقد سئل أبو بكر بن عبد الرحمن «عن شريكين لهما عروض ودنانير وبضائع ووقت خروج زكاتهما مختلف، فإذا قبضت دراهم في حصة أحدهما هل يخرجها؟ وهل يلزمه إذا باع بشيء إخراج زكاته؟ وهل يزكيا (كذا) مالهما من مال غائب؟. .»[270]. وسئل ابن أبي زيد عن مشتركين في تجارة وباعاها وركبا دوابهما لاقتضاء ثمنها فربطا دوابهما في موضع فتلفت. .»[271]. وسئل أبو سعيد بن أخي هشام «عن قوم اكتروا على متاع في سفينة وركبوا أخرى، فلما وصلت زعم ربها أن البحر هال عليهم فرموا المتاع. . .»[272]. وسئل القابسي أيضاً «عن مركب بين أشراك سافر به أحدهم إلى صقلية، فأعطاه بعض الشركاء رباعيته وقال له اشحن لي بها في خاصتي، فعمد إلى اللوح وأشحنه بطعام نفسه ورد عليه الرباعية. .»[273].

ويبدو أن بعض متوسطي التجار كانوا يستثمرون بعض رؤوس أموالهم في القراض، حيث يقدمون مالاً قراضاً للغير يتجر به. ولا يمكن القول بأن تقديم أموال القراض مقتصر على من لهم رؤوس أموال كبيرة جداً فحسب ـ بالرغم من غياب

(268) الونشريسي، المعيار، ج1 ص387.
(269) المصدر نفسه، ج1 ص ص387 ـ 388.
(270) المصدر نفسه، ج1 ص380.
(271) المصدر نفسه، ج8 ص220.
(272) المصدر نفسه، ج8 ص309.
(273) المصدر نفسه، ج9 ص117.

المعلومات الصريحة ـ، فعملية القراض كانت معتمدة من قبل متوسطي التجار أيضاً. وهذا قد يبين أن هناك تدرجاً في الفئات التجارية وإمكانية تطور التجار. فأرباح القراض قد يستفاد منها في قراض آخر، وبالتالي تنمو أموال متوسطي التجار وتكبر تجارتهم. فيذكر الونشريسي أن القابسي قد سئل «عن مقارض اشترك مع رجل بمال من القراض. فوصل المقارض، فقال له رب المال ما صنعت، فقال: وصلت بكذا وشاركت بكذا. فقال له: لم أمرك أن تشارك. فقال له المقارض: فعلت ما فعلت، فقد تجيز لي ما فعلت أو فاحسب ما اشتركت به...»[274].

إضافة إلى معاملات متوسطي التجار في التجارة الداخلية بين المدن الإفريقيّة وفي التجارة البعيدة المدى البرية والبحرية، وذلك بانتقالهم بأنفسهم أو باستثمار بعض رؤوس أموالهم في القراض. فإن النصوص تشير إلى أن الوسطاء قد يكونون من هذه الفئة. ويتبين ذلك من خلال نوعية السلع الثمينة التي يتعاملون بها كاللؤلؤ والثياب والسكر وبكميات، بخلاف الوسطاء الصغار الذين يتوسطون في العمليات التجارية البسيطة جداً (ثوب واحد، دابة...). فقد سئل أبو عمران الفاسي عمن إذا أخذ «ثياباً من التجار ليريهم. فلما ردها عليهم قال بعضهم ليس هذا الذي أعطيتك..»[275]. وسئل القابسي «عمن أخذ عرض سكر، فنادى عليه، ومشى أياماً كثيرة، ووقف فيه على ثمن معلوم. فقال له صاحب السكر ابذل لي المجهود. فقال له السمسار هذا آخر العطاء فيه ومضى عنه...»[276]. وإذا ما زاول صغار التجار نشاطهم داخل الأسوار في المدن، ومارس متوسطوهم التجارة الداخلية والخارجية، فإن التجارة الكبرى الداخلية والخارجية اختصت بها فئة من كبار التجار ذوي رؤوس الأموال الضخمة.

وقبل الخوض في خلفيات هذه الفئة، رأيت من المفيد أن أذكر بأن السلطة الحاكمة ورجالاتها ـ وكما هو متعارف عليه ـ كانت وباستمرار تعمد للسيطرة على

(274) الونشريسي، المعيار، ج9 ص118.
(275) المصدر نفسه، ج8 ص363.
(276) المصدر نفسه، ج9 ص122.

الموارد الاقتصادية مباشرة. وكنا قد رأينا كيف أن رجالات الإمارة الزيرية ونتيجة تعاونهم مع الخلفاء الفاطميين كانوا من أكبر مالكي الأرض بإفريقيّة، وبالتالي فإنه من البديهي أن يكونوا من كبار التجار في المرحلة قيد الدراسة.

ولئن لا تشير المصادر صراحة إلى أن أمراء بني زيري قد مارسوا التجارة، غير أن تبعيتهم للخلافة الفاطمية يستشف منها أنهم كانوا بدورهم يمارسون هذا النشاط وحتى تاريخ القطيعة (443هـ). ومع ذلك، وفي غياب النص الصريح والمتعلق بنشاط الأمراء الزيريين التجاري، رأيت أن أعود إلى المرحلة الفاطمية، التي تعد بمثابة الأساس الذي أرست عليه الإمارة الزيرية دعائمها بالمغرب. فالنصوص العربية تفيد بأن الخلفاء الفاطميين ورجالاتهم قد سيطروا سيطرة شبه كلية على التجارة الخارجية. فيشير الجوذري إلى ممارسة المنصور للتجارة، بذكره لإحدى مكاتبات هذا الأخير إلى الأستاذ جوذر حيث يعبر فيها عن انشغاله عن أهله ومتطلباتهم بتوليه الحكم، بعد أن كان يعمل بالتجارة ويغدق عليهم من عوائدها قبل ذلك، بقوله «قد علم الناس كافة أنني كنت منذ نشأت معرضاً عن الدنيا، بهذا فيها شبيهاً براهب من الرهبان إلى أن رزقت الأهل والولد. فملت إلى التجارة بالحلال الطيب. فاسألوا أهلي وولدي كيف كان إحساني إليهم وإفضالي ونعمتي عندهم، والله ما كانوا يرضون مني بما يكفي ويزيد، حتى يأخذوا مني إسرافاً جزافاً. وإنهم بعد أن أفضت إلي الإمامة والخلافة، لقد ضاعوا بعدي وعدموا الفضل والإحسان الذي كنت عودتهم إياه، لشغلي بأثقال ما حملت من أمر العباد عن التجارة. . .»[277]. وبالرغم مما قد نتبينه من انقطاع الأمراء الفاطميين عن ممارسة التجارة لتوليهم الخلافة، فإن الجوذري يشير في مكان آخر إلى أن الخلفاء الفاطميين قد مارسوها وهم في سدّة الحكم. فيذكر أن المعز لدين الله الفاطمي كان له مركبان تجاريان اشتراهما من الروم. وقد استعان بأحدهما جوذر عندما عطب مركبه لحمل نقلة في البحر إلى المشرق[278].

(277) الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، ص62.

(278) المصدر نفسه، ص127.

وكان الخلفاء الفاطميون يحتكرون، وكما تشير النصوص الاتجار في البز والأقمشة والسلاح والأخشاب والطعام أيضاً. ويمكن أن نستدل على ذلك بما ذكره الجوذري من أن للخلافة خزائن للبز (خزائن أمتعة وأسلحة) والكساء[279]، وخزائن البحر بالمهدية حيث تخزن الأطعمة والأزواد[280]. ويشير الجوذري إلى اتجارهم في المواد اللازمة للإنشاءات العسكرية بقوله أن الخليفة المعز قد «ضجر من تأخر وصول حوائج الأسطول وتهاون المكلف بها»[281] ولعل من أهم المواد الخشب. فيذكر الجوذري أنه «لما أنشأت المراكب البحرية بالمهدية وأعجز عن تمامها الأطراف التي كما لها بالصواري والقرابا وما أشبه ذلك، وكانت عند الأستاذ في مخزنه أعواد حسان. فتقرب بها إلى أمير المؤمنين»[282]. وتبرز سيطرة الخلافة على التجارة البحرية من خلال احتكارها لمخازن البحر ومنع التجار عنها، باستثناء بعض رجالاتها وقد كان الخليفة الفاطمي «منع الجميع من دخول دار البحر، ولم يطلق ذلك إلا لنصير وحده، إذ كان خليفة الأستاذ في موضعه»[283]. إن سيطرة الخلافة على التجارة لا تتمثل في الاتجار مباشرة، بل كذلك من خلال فرض المكوس في كل الرحاب والأبواب[284].

وإلى جانب تجارة الخلفاء كان مقربوهم من كبار التجار أيضاً. ويعتبر الأستاذ جوذر خير مثال على ذلك فهذا الأخير وكما يذكر، كان لا يملك ضياعاً إلا واحدة، «قانعاً بما يتصرف فيه من التجارة»[285]. وتفيد النصوص بأن الأستاذ جوذر كان يمارس التجارة براً وبحراً (عن طريق الوكلاء على الأرجح)[286]. فلقد

(279) الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، ص39.
(280) المصدر نفسه، ص102.
(281) المصدر نفسه، ص102.
(282) المصدر نفسه، ص119.
(283) المصدر نفسه، ص137.
(284) المصدر نفسه، ص95.
(285) المصدر نفسه، ص99.
(286) المصدر نفسه، ص135.

منحه الخليفة الفاطمي امتيازاً بأن لا يدفع على حمولاته (جمال لها مؤن ثقيلة) المكوس في وقت الحركة في جميع الرحاب والأبواب كغيره[287]، ولكن كانت أغلب تجارته بحرية على ما يبدو. فتشير النصوص إلى أنه كان يملك مركباً يتجر به مع صقلية على وجه الخصوص، حيث يستجلب منها الأخشاب. فيذكر الجوذري أن الأستاذ كان يصله الخشب من صقلية في مركب له[288]. وكان بكميات كبيرة، فكان له مخزن خاص، ويمد به الخلافة عند حاجتها للخشب[289].

وبرحيل الفاطميين إلى مصر وانتقال الزيريين إلى إفريقيّة، لا تذكر المصادر خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية ـ إن صح التعبير ـ أنها أصبحت تقع خارج اهتمامات السلطة الحاكمة ورجالاتها. لذلك، وعلى الرغم من أن النصوص لا تشير صراحة لمزاولة الزيريين للنشاط التجاري، فإنه ـ وكما سبق وأن أشرت ـ لا يستبعد انشغالهم بهذا النشاط، خاصة وأن خلفيتهم الحضرية وإقامتهم داخل المدن تشجعهم على مباشرة مثل هذه الأنشطة. علاوة على ذلك، يمكن الاستدلال على أن السلع الثمينة (الاستراتيجية) التي تتاجر بها عادة السلطة الحاكمة ورجالاتها مثل الأخشاب والحديد والأقمشة والجواهر كانت متداولة في إفريقيّة في العهد الزيري. وذلك من خلال الإشارات الواردة في بيان ابن عذاري. فقد ذكر هذا الأخير أن عامل إفريقيّة عبد الله بن محمد الكاتب قد عمل سنة (373هـ) بيت الحديد وبيت الخشب ملأهما أموالا[290]. وأنه قد عمل أبواب حديد بالقيروان بأمر من الأمير الزيري المنصور بن بلكين سنة (375هـ)[291]. كما أمر المعز بن باديس سنة (414هـ) بإصلاح القطائع وعمارة دار الصناعة[292]. كما يتبين استغلال الخشب والحديد

(287) الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، ص95.

(288) المصدر نفسه، ص ص121، 127، 135، 136.

(289) المصدر نفسه، ص ص119، 121.

(290) ابن عذاري، البيان المغرب المغرب، ج1 ص238.

(291) المصدر نفسه، ج1 ص241.

(292) المصدر نفسه، ج1 ص270.

والسيطرة عليهما من خلال ما ذكره ابن عذاري من أن التابوت الذي وضعت فيه السيدة زوجة نصير الدولة (412هـ) كان من عود هندي، وقد رصّع بالجواهر، وأن ما به من المسامير قيمتها مائتي ألف دينار[293]، ومن بين الهدايا التي كان الزيريون يرسلونها للخلفاء الفاطميين والتي يقدمونها لمناصريهم، وكذلك من بين ما يجهزون به عرائسهم نجد الأمتعة النفيسة وأواني الذهب والفضة والسروج المحلاة بالدر والياقوت[294].

إن الحديث عن كبار التجار لا يقتصر على السلطة الحاكمة ورجالاتها فقط، فمن خلال بعض ما تمدنا به النصوص من نتف، يمكن تصنيف بعض أهالي إفريقيّة من بين كبار التجار وفي غياب المعلومات الدقيقة حول السلع التي يتاجر بها أهالي إفريقيّة خارج دائرة السلطة في عهد بني زيري، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى إلى العودة للمرحلة السابقة، التي تلقي المزيد من الضوء. فالمتمعن في ترجمة أبي الفضل الممسي والذي توفى سنة (333هـ)، يرى كيف أن بعض تجار المنطقة كانوا يتاجرون في الحديد، الذي يعد من ضمن السلع التي يحتكرها كبار رجال السلطة. فيذكر الدباغ أن أبا الفضل قد «وصل إليه حديد فأدخله السوق»[295].

ويبدو أن غياب المعلومات عن تجارة أهالي إفريقيّة في المواد المهمة لإنشاءات الإمارة الزيرية كالخشب والحديد يعد أمراً طبيعياً. ذلك أن الإمارة الزيرية - وكما يستشف من النصوص - لم تباشر إنشاءات عسكرية واضحة المعالم قبل (414هـ) كما أن إنشاءاتها المدنية - وكما تفيد المصادر - كانت بسيطة ومحدودة، إذ أنها اقتصرت على بناء قصر المنصور وباب القيروان وترميم المسجد الجامع بالقيروان.

ومن المفيد القول، بأن غياب المعلومات المتعلقة بكبار التجار والتجارة

---

(293) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص270.

(294) المصدر نفسه، ج1 ص ص240، 246، 247، 272، 273.

(295) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص29.

بعيدة المدى، لا ينفي وجود مثل هذه الفئة في إفريقيّة، ويمكن أن نتبين وجودهم من خلال السلع المتاجر بها. ومن نافلة القول، بأنها السلع التي تقوم عليها التجارة البعيدة، إضافة إلى السلع الكمالية التي يقتنيها علية القوم كالذهب والعاج والأقمشة والعبيد والعطور، علاوة على ذلك ليس من المستبعد أن يهتم هؤلاء التجار بالاتجار في المواد الغذائية والصناعية التي اشتهرت بها المنطقة ومنها الزيت والزعفران والفستق والتمور والحبوب[296] والانطاع والمزاود والسروج والدرق والأقمشة الحريرية والصوفية والكتانية. ومن الجدير بالتنويه، أن مثل هذه السلع كانت تخرج بكميات كبيرة في شكل أحمال ومراكب، ومن غير المعقول أن تخرج قوافل ومراكب تتعرض لمشاق وصعاب الرحلة التي قد تستغرق السنة بقيمة بسيطة لا تعود بأرباح على صاحب المال.

ولا مندوحة من القول بأن التجارة الخارجية البعيدة المدى بشقيها البري والبحري، قد ارتبطت إلى حد كبير بوجود مؤسسات تعول عليها في انتشارها ونموها، منها الوكالة والقراض والإجارة. فكان كبار التجار يرسلون من ينوب عنهم في أعمال التجارة في المناطق النائية، ففي إحدى فتاوى ابن أبي زيد حول الزكاة إشارة واضحة إلى مثل هؤلاء التجار. فلقد سئل ذات مرة «عن الذي يجهز الأمتعة إلى مثل بادية مكة ومصر وهو مدير. فأتاه شهره الذي يقوم فيه. أيقوم ما حضر معه من ماله فقط، أو هذا وما غاب عنه من ماله؟...»[297]. كما سئل عن رجل أبضع مع آخر بضاعة «فعرض له مقام بلد في سفره، فوجه بها إلى ربها فلم تصل إليه»[298]. كما طرحت على السيوري مسألة من أرسل مالاً مع شخص ليشتري له متاعاً، فادعى الأخير ضياعه[299].

وإذا ما اعتبرت الوكالة إحدى أوجه النشاط التجاري بالنسبة لكبار التجار

---

(296) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص239. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669.

(297) الونشريسي، المعيار، ج1 ص378.

(298) المصدر نفسه، ج9 ص100.

(299) المصدر نفسه، ج9 ص86.

بإفريقيّة، فإن بعض هؤلاء قد رأوا في القراض وسيلة لتنمية رؤوس أموالهم، فعمدوا إلى اقتطاع جزء من رأس المال سواء كان نقداً أو سلعة وتقديمه للمقارض فيخرج هذا الأخير إلى بلدان بعيدة لبيع البضاعة أو استجلاب بضائع أخرى، على أن يعود رأس المال للتاجر والربح يقسم بينهما حسب الاتفاق بالنصف أو الثلث[300].

ومن خلال ما أورده الونشريسي من فتاوى حول القراض يتبين اتساع التعامل به في إفريقيّة. فلقد سئل ابن الضابط عن رجل أضاع مال قراض في بلد غيره[301]. وسئل ابن أبي زيد عمن دفع قراضاً لصاحب مركب على أن يحمل سلعة بغير كراء والربح بينهما، فأجاب بعدم جواز هذه المعاملة، لأن صاحب المركب يعد مستأجر يأخذ إجارة على عمله وعلى كراء مركبه[302]. كما سئل عن مقارض يعمل بمال القراض دون مشورة رب المال، فأجاب «إذا قال إنما اشتريت لنفسي، كان القول قوله مع يمينه، والربح له والخسارة عليه. وإن قال اشتريت للقراض، فإن ربح كان الربح للقراض والخسارة على العامل»[303]. وكان كبار التجار يعطون قراضاً لمن يتجر لهم في بلاد السودان وفي شرق وشمال المتوسط فلقد سئل القابسي عمن دفع قراضاً لآخر ليمضي إلى تادمكة فتجاوزها[304]. وقد سئل أيضاً «عن رجل دفع إلى آخر عروضاً وقومها وجعل تلك القيمة في رأس المال بالعروض المقومة مال القراض. فسافر المقارض في البحر»[305].

كما تفيد النصوص بأن بعض التجار كانوا يستأجرون من يقوم بالاتجار لهم بيعاً وشراء ثم يأخذ جزء من المال على سبيل القراض. فلقد سئل القابسي «عمن دفع إلى رجل سكة، فقال أستأجرك على أن تمضي بهذه السلعة إلى بلد كذا،

(300) الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الاربعة، ج3 ص34.
(301) الونشريسي، المعيار، ج8 ص202.
(302) المصدر نفسه، ج8 ص ص205، 306.
(303) المصدر نفسه، ج8 ص209.
(304) المصدر نفسه، ج9 ص115.
(305) المصدر نفسه، ج9 ص118.

فتبيعها وتقيم في بيعها كذا وكذا يوماً ولك في الأجرة كذا وكذا، ثم تعمل بها قراضاً على النصف أو غيره تشتري بها وتقدم إلى هاهنا أو قال تعمل بها قراضاً هكذا، فعمل على هذا. . .»[306].

في الختام، إن الشواهد التي تم إبرازها تحت عناوين مختلفة في هذا الفصل، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك على الأقل ظاهرياً ازدهار المنطقة اقتصادياً. إن هذا الازدهار الذي ربطته المصادر العربية الأولى بظروف المنطقة السياسية تارة وبظروفها المناخية طوراً، كان قد طول في عمر النظام السياسي داخل أسوار إفريقيّة، بعد أن فقدت الإمارة الزيرية الكثير من أقاليمها. وعلى الرغم من أن موضوع المد الحضري كثيراً ما يرتبط في ذهن القارىء غير المتخصص على الأقل بمناطق إفريقيّة الساحلية، التي شهدت قيام العديد من الإمارات بل الامبراطوريات. فإن المتمعن في تاريخ المغرب إجمالاً لا يرى أن مناطق حضرية أخرى بالداخل لا تقل أهمية عن مناطق المغرب الساحل. والجدير بالتنويه أن البحث في تاريخ هذه المنطقة ـ إذا ما استثنينا بطبيعة الحال بعض أعمال المستشرقين الذين عملوا على صياغة تاريخ المنطقة من زاويتي الصراع العرقي والمذهبي ـ ليس بالأمر الهين. فالمعلومات التي تضمنتها المصادر العربية الأولى لا تفي بالغرض. ولكن وحتى أقدم صورة متكاملة لما كانت عليه المنطقة في المرحلة التي سبقت أزمة إفريقيّة، رأيت أن أقف عند نشاط المناطق الداخلية لإفريقيّة الزراعي منه والتجاري.

(306) الونشريسي، المعيار، ج9 ص119. يمكن القول بأن الأجير يصبح مقارضاً شيئاً فشيئاً ويمكنه بذلك أن يصبح تاجراً.

الفصل الثاني

المدّ الحضري في المغرب الداخل

إن استقرار الأنظمة السياسية المتعاقبة على بلاد المغرب ـ منذ ما قبل الفتح الإسلامي ـ بالمناطق الساحلية المحاذية للبحر الأبيض (المعتدلة المناخ، الجيدة التربة) جعلها قطب اهتمام المؤرخين عبر العصور. فوثّقوا لكل صغيرة وكبيرة تخصّها، كما اهتمت كتب الطبقات برجالاتها. أما المناطق الداخلية، ونتيجة لغياب حكومات قوية بها(*) من جهة، ولتعدد حركاتها المناوئة للسلطة المركزية من جهة أخرى لم تحظ بالأهمية نفسها.

لكن وإن اعتبر المغرب الساحل وعلى مرّ العصور مركز استقطاب سكاني، حيث أقيمت به المدن وما يتبعها من إنشاءات حضرية، فإن المغرب الداخل وبالرغم مما أنيط به من بعد بدوي، فإنه شهد الحركة ذاتها تقريباً، مع الفارق أنّ ظروفه الجغرافية والمناخية قد حدّدت مجالات النشاط الاقتصادي به.

ولعل من أبرز مظاهر الاستقرار بالمغرب الداخل، غياب ذكر المصادر لمساكن البدو «الخيام»، والتي تلازم البدو في حلهم وترحالهم. هذا وإذا ما غفلت مصادرنا عن ذكر الخيام مُؤجلة ذلك إلى حين دخول قبائل بني هلال، فإنه لا يستبعد وجودها، وبالتالي استعمالها، فمجتمع المغرب الداخل وبلاد الواحات كان مكوناً بدوره من عناصر سكانية متنوعة. فالبدو وشبه البدو كانوا يميلون ولأسباب معيشية صرفة إلى استخدام الخيام. أما العناصر المستقرة فكانت تميل

(*) لقد شهدت المنطقة الداخلية قيام كيانات قبلية ذات شأن، كان لها دور في قيام الإمارة الرستمية تاهرت والتي امتد نفوذها من جبل نفوسة إلى جنوب بلاد المغرب الأوسط.

إلى سكنى البيوت المبنية بالحجارة والطوب، وهي ما يطلق عليها اسم القصور. والقصر مبنى مستطيل أو مربع الشكل يضم جملة من الغرف المتجاورة تطل على ساحة داخلية. وقد يكون القصر متعدد الطوابق حسب كثافة متساكنيه.

ويبدو أن توفر الماء في بعض مناطق الداخل على الرغم من أهميته[1] لم يكن العامل الوحيد وراء قيام هذه الإنشاءات. فسكان الواحات ـ وكما يذهب إلى ذلك سعد زغلول عبد الحميد ـ كانوا فيما يبدو يخشون من هجمات البدو على مناطق استقرارهم هذه. لذلك، وحتى يؤكدوا البعد الوقائي نراهم يفضلون سكنى البيوت المبنية بالحجارة والطوب، والتي أحاطوها بالأسوار فاتخذت بذلك شكل قلاع عرفت باسم القصور[2].

إن وظيفة القصر في حقيقة الأمر كانت متنوعة وشاملة، فبالإضافة لاستخدامها كمقر جماعي لسكان المنطقة كان وبفضل الإمكانيات المعمارية المتواضعة يحتوي على مخازن تحفظ بها مواردهم الغذائية من الحبوب والزيت والتمر، وما يحتاجونه في معاشهم، بالإضافة إلى علف حيواناتهم بدلاً من حمله في حلهم وترحالهم[3]. وبمرور الوقت تأكد عامل الاستقرار العمراني للقبائل فهذه القصور مثلت ضمن عوامل أخرى النواة لإقامة المدينة إذ أنها كانت تتوسط التجمع القبلي[4].

إن مواطن الاستقرار بالمغرب الداخل في حقيقة الأمر لم تقتصر على القصور. فالمصادر تفيد بأن لهذا المغرب مدناً مسورة تضم بين ظهرانيها مؤسسات ومرافق يقتضيها الاستقرار، فكانت نفزاوة مدينة مسورة بالصخر والطوب ولها أبواب ستة وجامع وأسواق. كما أن مدن قسطيلة كانت مسورة أيضاً بالحجارة

(1) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص198 ـ 199.

(2) عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج1 ص102.

(3) Depois (j), «Les Greniers Fortifies De L' Afrique du Nord», Dans CT, Tome I, 1953, pp40-41.

(4) Zaid, (Abd. s), Le Monde des Ksours de Sud Est Tunisien, Bait Al Hikma, Tunis, 1992, p38.

والطوب، وفيها الجوامع والأسواق ومنها توزر[5] ونفطة[6] وكذلك مدينة بسكرة[7] وبلزمة ذات حصون كثيرة[8] وباديس التي هي حصنان فيها جامع وأسواق[9].

إن سمة الاستقرار هذه التي تلوح بالمغرب الداخل، كانت قد خولت قيام أنشطة اقتصادية متنوعة ارتبطت عامة بالاستقرار وهي الزراعة والتجارة.

1 ـ النشاط الزراعي:

سبق وأن أشرت إلى أهمية عامل المناخ في تحديد نوعية النشاط الزراعي المزاول، ففي حين اشتهرت مدن الساحل بزراعة الحبوب وبعض الأشجار المثمرة، فإن المغرب الداخل اختص بغراسة أشجار النخيل، إضافة إلى غراسة أشجار الزيتون والأشجار المثمرة. فتشير المصادر إلى أن مدن قسطيلية ـ (توزر، الحامة، نفطة. . .) كانت كثيرة النخيل، وأكثر بلاد إفريقيّة تمراً ويخرج منها في أكثر الأيام ألف بعير موقورة تمراً وأزيد[10]، وكذلك نفراوة[11]. وتضاهي مدن قسطيلية مدينة بسكرة في غراسة أشجار النخيل ووفرة إنتاج التمور إذ تمتد غابات النخيل ببسكرة مقدار ستة أميال، كما تميزت بتنوعه فمنه ما يعرف بالكسبا وهو الصيحاني، ومنه ما يعرف بالللباري[12].

وبالرغم من شهرة مدن الداخل بغراسة أشجار النخيل، فإنها اشتهرت أيضاً بغراسة الزيتون، فامتدت هذه الأخيرة بمدن قسطيلية[13]، وكانت تقيوس أكثرها

(5) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص707، 708.
(6) المصدر نفسه، ج2 ص743.
(7) المصدر نفسه، ج2 ص713.
(8) المصدر نفسه، ج2 ص711.
(9) المصدر نفسه، ج2 ص743.
(10) ابن حوقل، صورة الأرض، ص92. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص708، 709.
(11) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص230. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص707.
(12) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص713.
(13) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص108.

زيتوناً[14]، وعمت غراسة الزياتين أيضاً بسكرة[15] وقفصة[16] وجربة[17].

وبالإضافة إلى غراسة أشجار النخيل والزيتون التي اشتهرت بهما مناطق الداخل، انتشرت غراسة الأشجار المثمرة والفواكه، فكانت قفصة أكثر بلاد القيروان فستقاً وتضاهيها في كثرة الفستق مدينة طراق كما اشتهرت توزر بأشجار الأترج وعمت بسكرة أصناف الثمار. كما كانت مدن بنطيوس كثيرة البساتين ذات أشجار الأعناب وجميع الثمار وقمونية حولها ثمار كثيرة، وهي تقع في غابة تين وهو يفوق تين إفريقيّة طيباً[18].

وإن كانت ضآلة نسبة الأمطار قد حددت مجالات الزراعة بمدن الداخل، فاقتصرت في الأغلب على الزراعات السقوية التي لا تحتاج إلى كثير مياه، فإنه قد امتدت في بعض المناطق مزارع الحبوب (خاصة الشعير)، اعتماداً على ما تتمتع به من مياه سائحة. فكان لطبنة نهر يسمى بيطام، إذا حمل سقى جميع بسائطها وفحوصها، ويقول أهلها «بيطام بيت الطعام لجودة زرعها»[19]، وكان أهل بنطيوس يسقون مزارع طعامهم بمياه النهر[20]. أما سكان باديس فهم «يزدرعون الشعير مرتين في العام على مياه سائحة كثيرة»[21].

حسب هذا المنظور، فإن تنوع الإنتاج الزراعي بالمغرب الداخل من نخيل وزيتون وثمار... إضافة إلى زراعة الحبوب المتطلبة للرعاية الدائمة، أفسح المجال أمام سكان الداخل للاستقرار في المراكز الزراعية، وامتلاك الأراضي بها. ومن هنا يتبين خطأ الرؤية القائلة بأن المناطق الداخلية وتوافقاً مع ظروفها المناخية

(14) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص156.
(15) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص713.
(16) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص154.
(17) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص668.
(18) المصدر نفسه، ج2 ص ص707، 709، 713، 740، 743.
(19) المصدر نفسه، ج2 ص712.
(20) المصدر نفسه، ج2 ص740.
(21) المصدر نفسه، ج2 ص743.

التي يغلب عليها المناخ الصحراوي الجاف، كانت وباستمرار مناطق تنقل، حيث تقوم حياة السكان الاقتصادية بها على الرعي في الأراضي المشاعة، وإن استقرار سكانها يكون مؤقتاً في مواسم محددة، وبالتالي لم تكن الملكية الخاصة لديهم واضحة المعالم.

مع ذلك إن البحث في موضوع الملكية الخاصة للأرض ـ على سبيل المثال ـ في هذه المناطق قد يسلط المزيد من الضوء على ظاهرة كثيراً ما عملت الأعمال التقليدية على ربطها بالمناطق الساحلية. فتعدد الأراضي الزراعية وامتدادها بالمغرب الداخل، بالإضافة إلى تنوع العمل بها هي من بين المؤشرات، التي إذا ما أحسن الباحث استغلالها سوف تؤكد على أمرين هما في غاية الأهمية. يتعلق أولهما بظاهرة الاستقرار، الذي كثيراً ما ينتج عنه نمواً سكانياً واضحاً، له علاقة بالنمو الاقتصادي. أما الأمر الثاني فهو الأكثر أهمية، إذ أن المتمعن فيما تنتجه هذه المناطق من محاصيل زراعية، يرى كيف أن هذا الإنتاج لم يكن يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فحسب، بل كان يستغل في عمليات تجارية كبرى بعضها محلي داخلي وبعضها الآخر خارجي/ دولي.

هذا، وإن كانت أغلب المصادر لا تشير صراحة إلى ظاهرة الملكية الزراعية بالمغرب الداخل، فإنه واعتماداً على بعض الإشارات المتناثرة هنا وهناك، سأحاول إبراز نوعية الملاك والعاملين في الأرض الزراعية وما يتبعها من معاملات.

لقد سبق وأشرت إلى أنه منذ أن وطيء الفاتحون أرض إفريقيّة وجهوا عنايتهم للأراضي الزراعية. ولقد عبرت المصادر الأولى عن هذا الاهتمام من خلال عمليات تمليك الأرض التي تمت في وقت مبكر. فمنذ حملة عبد الله بن أبي سرح سنة (27هـ) وتحديداً في منطقة الداخل(*)، بدأت عملية تمليك الأراضي للمغاربة والأعاجم أيضاً. فتشير النصوص إلى أن بعض هؤلاء كانوا قد استقروا بالأراضي الزراعة إلى جانب الفاتحين. فلقد وزع حسان بن النعمان الأراضي بين

(*) لقد فتحت منطقة الداخل قبل منطقة الساحل، الذي تم فتحه في عهد حسان بن النعمان.

المشارقة والمغاربة[22]. وتشير النصوص إلى أن الأعاجم (الروم) كانوا من أكبر ملاك الأرض بالمغرب الداخل، فيفيد صاحب الاستبصار بأن الحامة «تعرف بحامة بني بهلول، وبنو بهلول من سادات بلاد قسطيلية، بل هم أغنى من فيها من بقايا الروم الذين أسلموا على أموالهم»[23]، وقد كان لهؤلاء حصن يسمونه بالقصر يقطنوه وحاشيتهم. ويمكن أن يستشف من خلال ما ذكره التيجاني من أن «أهل توزر من بقايا الروم الذين كانوا بإفريقيّة قبل الفتح، وكذلك أكثر بلاد الجريد، إذ أسلموا على أموالهم»[24]، ما يؤكد أن هؤلاء كانوا من بين ملاك الأرض. وقد استمرت الملكية في ورثتهم، خاصة وأن المصادر لا تشير إلى مصادرة أموالهم، بالرغم من تعدد الحركات المناوئة في الداخل.

إضافة إلى ملاك الأرض من المشارقة والمغاربة والروم الذين أسلموا بهذه المنطقة، فإن منطقة الداخل كانت مستقراً ومركز تجمع لأباضيي المنطقة منذ إخراجهم من القيروان سنة (145هـ)، وحصرهم من قبل «الدول» المتعاقبة على إفريقيّة كالأغالبة والفاطميين والزيريين فيها. وتفيد المصادر الأباضية بوجود العديد من ملاك الأرض من الأباضية في بلاد الجريد، ومناطق المغرب الداخل. فيذكر الشماخي أن أبا نوح سعيد بن ونغيل (المنتصف الثاني من القرن الرابع هجري) كان يكثر سكنى البادية بتوزر. وكانت لهذا الأخير أرض زراعية بها، يقوم على الإشراف عليها، علاوة على كثرة أغنامه. ويذكر أن أبا الربيع سليمان كان يملك جنات نخيل يعمل بها الخدام[25]. ويشير الدرجيني إلى أن أبا زكرياء فصيل بن أبي المسور (من أهل الخمسين الأولى من المائة الخامسة) كان يسكن جربة، وكان يمتلك خوابي زيت كثيرة، والأرجح أنها من غلات الزيتون بأرض يملكها[26]. ويؤكد أبو زكرياء بن أبي زكرياء كثرة الزيت عند أبي زكرياء فصيل

(22) المالكي، رياض النفوس، ج1 ص56.

(23) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص157.

(24) التيجاني، الرحلة، ص159. ابن خلدون، العبر، ج6 ص234.

(25) الشماخي، كتاب السير، ص ص734، 459.

(26) الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج1 ص136.

هذا بقوله «وبلغنا أن امرأة سائلة وقفت إلى أبي زكريا، تسأله شيئاً من الزيت تدهن به رأسها، وقد أخذ بها الشعث. فأخذ طنجرة ليجعل لها فيها الزيت. ففك عن الخابية، فرآها تنظر إلى ما أعطاه الله من السعة وكثرة ما عنده»[27].

ولقد استمرت ملكية الأراضي في أيدي مالكيها من الأباضية، فلا تشير المصادر إلى مصادرة هذه الأراضي من مالكيها، رغم سوء العلاقة بين هؤلاء وبين النظم القائمة. فالنصوص تفيد بأن سيطرة الإمارة الزيرية على أراضي هؤلاء ومزاحمتهم كانت من خلال فرض الضرائب. إذ يذهب صالح باجية إلى القول بأن الإمارة الزيرية كانت «في ذلك الحين تفرض على سكان منطقة الجريد وما يتبعها من الواحات أن يزرعوا أراضيهم ويقوموا بخدمة مزارعهم وحقولهم مناصفة، فتأخذ نصف الإنتاج من جميع غلل الزراعة كالحبوب والتمر، ثم تلزم الناس أن يدفعوا الضريبة من أنصبتهم ومقدارها العشر، ثم يخرج المتقون منهم من أنصبتهم فريضة الزكاة. فلا يبقى لهم إلا مقدار الثلث من إنتاج مجهوداتهم. فكان أبو الربيع سليمان بن يخلف يجيز للناس ولنفسه أن يخفوا ما استطاعوا من أموالهم حتى لا تأخذ الدولة نصفه»[28]. ويبدو أن الزيريين لم يكتفوا بنصف المحاصيل في بلاد الواحات، بل ملكوا بعض الأراضي فيها. ويستشف ذلك من خلال إشارة ابن عذاري إلى أن الأمير الزيري كان يملك في كل كورة من كور إفريقيّة أرضاً[29].

ولقد تولى بعض ملاك الأرض الإشراف على أراضيهم بأنفسهم. فيذكر الشماخي أن أبا نوح سعيد بن ونغيل كان يعمل في أرضه بنفسه. كما يذكر نقلاً عن أبي الربيع أنّ الشيخ أبا عبد الله كانت له ضيعة يتولاها بنفسه[30]. ويفيد أبو

(27) ابن أبي بكر أبو زكرياء، كتاب سير الأئمة وأخباهم، تحقيق وتعليق إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ص258.

(28) باجية صالح، الأباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى، دراسة للحصول على شهادة الكفاءة للبحث العلمي، إشراف علي الشابي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1976، ص148.

(29) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص262.

(30) الشماخي، كتاب السير، ص ص734، 418.

زكريا أن أبا الخطاب كان يتولّى درس محاصيله بنفسه[31]. ويبدو أنه في فترات جمع المحاصيل يتعاون المزارعون مع بعضهم البعض.

وبالرغم من نزرة المعلومات أن لم نقل عدمها بخصوص المعاملات الزراعية السائدة بمناطق الداخل، فإن تقارب الفقه الأباضي والسني بهذه المنطقة[32]، يحيلنا إلى القول بأن المعاملات المتداولة في الساحل كانت نفسها متداولة في الداخل. فيفيد صالح باجية بأن الشراكة كانت من المعاملات السائدة في بلاد الواحات. ويذكر نقلاً عن الدرجيني أن أحمد بن خيران «دفع لجنّانه وقت الزراعة زريعة، فكان ان أتى من الجنة يسأله كيف حال الزراعة؟ فيقول بخير يا عم (أبا جعفر). فلما كان يوم من الأيام، وقد فات وقت الزراعة خرج ليرى زرعه. فلم يجد شيئاً. فقال للجنّان ما هذا يا فلان فتلقاه بكلام مغضب قبيح، وقال له يا عمي (يا أبا جعفر) أتظن أني أزرع لك الزريعة ويموت أولادي جوعاً»[33]. ويضيف باجية تأكيداً على وجود هذه المعاملة (المشاركة) أو كما يسميها خماسة بقوله «وكان الوضع لم يتغير بالجريد في علاقة الملاك بالجنّان وأهل المنطقة يتشبثون بها ولا يريدون بها بديلاً»[34]. ويمكن القول بمشاركة العبيد والأجراء في العملية الإنتاجية الزراعية ببلاد الواحات. وأن لا تذكر المصادر ذلك صراحة، فإنه من خلال استمرار ذكر دخول العبيد المنطقة من بلاد السودان عبر مراكز العبور من بلاد الصحراء إلى إفريقيّة[35] وامتلاك الأباضيين لعدد كبير منهم[36]، ما يؤكد اشتغال بعضهم في الأرض. كما لا يستبعد استئجار يد عاملة زراعية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مصطلح خادم

(31) ابن أبي بكر، كتاب سير الأئمة، ص200.

(32) باجية، صالح، الأباضية بالجريد، ص70. الجربي، مؤنس الأحبة، ص50.

(33) باجية، الأباضية بالجريد، ص155.

(34) المرجع نفسه، ص155.

(35) يذكر البكري، أنه يجلب من زويلة الرقيق إلى ناحية إفريقية وما هنالك، المسالك والممالك، ج2 ص ص658، 743. كما يذكر ابن عذاري العبيد ضمن الفئات الاجتماعية بإفريقية الزيرية، البيان المغرب، ج1 ص ص244، 273، 274.

(36) ابن أبي بكر، كتاب سير الأئمة، ص246.

مرادف لمصطلح عامل. وقد أنيط بهذه اليد العامة، ـ ووفقاً لما ورد في النصوص ـ جمع المحاصيل والسقي. فيذكر الشماخي أن الشيخ أبا سليمان كان يأمر خدّامه بإخفاء ما يقدرون عليه من المحاصيل عن أعين محصّلي الضرائب[37]. ويذكر صاحب الاستبصار معرفة خدّام الجنّات والبساتين وخبرتهم بالسقي في بلاد الجريد[38]. ويبدو أن استغلال الأجراء في العمل الزراعي كان نظير أجرة أو جزء من المحصول كما هو متعارف عليه في الساحل.

وقد كانت المياه من الأهمية بمكان في الحياة الزراعية بالمغرب الدّاخل، فتشير المصادر إلى أن مزارعي هذه المنطقة كانوا يتخاصمون على الماء ويبذلون الأموال للحصول عليه. فيذكر صاحب الاستبصار أنهم أهل قفصة تحديداً يتنافسون على المياه ويتابعون سقي أراضيهم بأغلى ثمن[39]. وكانت عملية السقي تتم وفق نظام دقيق، إذ يقتسم أهل توزر ـ على سبيل المثال ـ مياه الأنهار الثلاث التي تجتمع بها بالتساوي ويشرف عليهم في ذلك أمناء من أهل الصلاح[40]، ولقد حفروا لذلك الجداول والسواقي ومدوا القنوات. وكان كل صاحب أرض يستقي بأربعة أقداس المثقال في العام، ويكون السقي بالتراتب الأول فالأول. ويشير البكري إلى أن السقي قد يكون نهاراً أو ليلاً بقوله «إنه يلزم كل من يستقي نهاراً أربعة أقداس المثقال في العام»[41]. وكان لأهل قفصة في سقي جناتهم هندسة عظيمة وبرشام شديد وتدقيق حساب[42].

وإن فرضت ندرة المياه على سكان الداخل الاهتمام بمسألة المياه؛ فإن المزارعين وملاك الأرض نتيجة إدراكهم لضرورة تطوير النشاط الزراعي بالمنطقة، عمدوا إلى تحسين التربة والإنتاج بتدمين الأرض. فتذكر النصوص أن أهل توزر

(37) الشماخي، كتاب السير، ص459.

(38) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص153.

(39) المصدر نفسه، ص ص152 ـ 153.

(40) التيجاني، الرحلة، ص157.

(41) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص708 ـ 709.

(42) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص153.

كانوا يبيعون فضلاتهم وبهذا يعيرون[43]. ويضيف صاحب الاستبصار بأن لبيع الفضلات دلاّل خاص يسمى دلال المرحاض متخصص في معرفة جودة الزبل من عدمها[44].

وإن لا تشير المصادر إلى نوعية الحيوانات المستخدمة في العملية الزراعية؛ فإنه نتيجة لطبيعة المنطقة التي تلائم تربية الإبل، كانت العمليات الزراعية ـ فيما يبدو ـ تتم بهذه الحيوانات في الحرث والسقي ونقل المحاصيل.

ولقد كانت لأهمية ووفرة الإنتاج الزراعي ـ النخيل على وجه الخصوص ـ بالمغرب الداخل[45] أثرها في رخص الأسعار به. فتفيد المصادر بأن حمل تمر من قسطيلية ومن نفزاوة يساوي درهمين[46]. كما قامت على هذا الإنتاج حركة تجارية متميزة، فكانت تخرج من قسطيلية ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ «في أكثر الأيام الألف بعير موقورة تمراً وأزيد»[47]. ولعل في ربط المصادر بين جباية بعض المناطق وبين الإنتاج، ما يؤكد أهمية بلاد المغرب الداخل الزراعية. فيشير البكري إلى أن قفصة تتميز بإنتاج الفستق والتمر وبأنواع الفواكه. وتبلغ جبايتها خمسين ألف دينار، أما قسطيلية المشتهرة بإنتاج التمور والثمار والأترج، فتبلغ جبايتها مائتي ألف دينار[48]. ويذكر صاحب الاستبصار أن تقيوساً أكثر بلاد قسطيلية زيتوناً وأكثر جباية[49].

ولقد تزايدت أهمية النشاط التجاري بالمناطق الداخلية اعتماداً على إنتاج المنطقة الغذائي والصناعي. فبعد أن كانت مجرد منطقة عبور ـ لقربها من بلاد

(43) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص156. التيجاني، الرحلة، ص160.
(44) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص156.
(45) الشماخي، كتاب السير، ص218.
(46) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص230. البكري، المسالك والممالك ج2 ص708، الإدريسي، نزهة المشتاق ج1 ص155.
(47) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص708.
(48) المصدر نفسه، ج2 ص ص707، 708 ـ 709.
(49) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص156.

السودان مصدر الثروة من العبيد والذهب، ولتوسطها بلاد المغرب بين مدنه الساحلية ومدن الصحراء مراكز التجارة الكبرى نحو بلاد السودان ـ أضحت تصدر فائض إنتاجها إلى الشمال والجنوب.

2 ـ النشاط التجاري:

حتّم التجمع السكاني إيجاد حركة سوق داخلية، يتم خلالها تأمين متطلبات الحياة اليومية الاستهلاكية، فتعددت الأسواق بمدن الداخل. ولا يخلو ذكر مدينة من ذكر سوق حافلة بها. فيذكر البكري أن بمدينة طبنة أسواق كثيرة خلا السماط الذي يشق المدينة من باب كتامة إلى باب الحديد(50). كما قامت أسواق عدة بنفزاوة وتوزر وباديس(51). ويبدو أن بعض هذه الأسواق قد تخصصت في نوع معين من السلع، فيذكر أن بقفصة سوقاً اختصت ببيع البقول وأخرى ببيع الدواب(52).

وكانت التمور والزياتين من أبرز سلع التبادل ببلاد الواحات لوفرتها، فتفيد النصوص بخروج ألف بعير محملة بالتمور أو أزيد من بلاد قسطيلية إلى مناطق إفريقيّة يومياً(53). ولعله في ذكر باب التمارين ورحبة التمر بالقيروان(54)، ما يفيد بأهمية إنتاج التمور الذي يدخل القيروان قاعدة إفريقيّة ومنها إلى مدن الشمال والساحل، ويشير أبو زكرياء إلى أن جربة كانت تمتار من نفزاوة، فيذكر أن أبا زكرياء فصيل بن مسور قد «أرسله أبوه إلى نفزاوة ليمتار له تمراً.. فتوجه أبو زكرياء إلى نفزاوة، فلما وصلها اجتمع أهلها من بني يزمزتن ومن بها من أهل الدعوة، فعبوا للشيخ أحماله، وأوقروها تمراً، وأنفذها أبو زكرياء إلى أبيه»(55).

---

(50) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص713.

(51) المصدر نفسه، ج2 ص ص707، 708، 743.

(52) الونشريسي، المعيار، ج9 ص590.

(53) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص708.

(54) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص225. البكري، المسالك والممالك، ج2 ص673.

(55) ابن أبي بكر، سير الأئمة، ص254.

كما كان يدخل أهل صفاقس إلى جربة للتجارة[56]، ويخرج من قفصة وطراق الفستق إلى جميع مناطق إفريقيّة، كما كانت قفصة تمير القيروان بأنواع الفواكه وكانت قمونية تميرها بالتين[57].

وبالرغم من تكتم المصادر عن ذكر وصول تجار مناطق الساحل الشهيرة بإنتاج الحبوب من مدن باجة وتيفاش والأنصاريين وجزيرة شريك وفحص بل، أو دخول أهل المغرب الداخل إلى هذه المدن السالفة الذكر لاستجلاب الحبوب، فإنه لا يستبعد ذلك، خاصة وأن هذه المناطق الداخلية كانت قليلة الإنتاج الزراعي من الحبوب، فيشير كل من ابن حوقل والإدريسي إلى أن سعر الطعام بهذه المناطق في سائر الأوقات غال لأنه يجلب إليها[58]. ويفيد الشماخي بأن أهل القصور كانوا يدخلون إفريقيّة لشراء الشياه[59].

فضلاً عن هذه التجارة القائمة بين مدن الواحات وبين مدن إفريقيّة الساحلية، تشير الدراسات إلى علاقات تجارية مكثفة بين بلاد الواحات وبين جبل نفوسة معقل الأباضية. فيذكر الدرجيني أن أبا عبد الله محمد بن أبي بكر (400 ـ 450هـ)، كان قد عزم على التوجه إلى بلده درجين من نفوسة، فسلك على نفزاوة ثم على تقيوس، هذا وقد اشترى كساء طراقيا[60]. ويعزى هذا الاتصال المستمر بينهما إلى أن القاعدتين تعتنقان المذهب نفسه من جهة، ولأن الاتصال بينهما كان أفقياً دون التوغل في مناطق الشمال من جهة أخرى[61].

وإن كانت التجارة الداخلية بين المغرب الداخل قد زودت هذا الأخير بما

---

(56) ابن أبي بكر، سير الائمة، ص259، الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج1 ص165.

(57) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص707، 743.

(58) ابن حوقل، صورة الأرض، ص92. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص277.

(59) الشماخي، كتاب السير، ص400.

(60) الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج2 ص380، Lewicki (T), Etudes Maghrebines Et Soudanaises, Edition Scientifiques De Pologne, Varsovie, 1979, pp28, 29.

(61) Lewicki, Etudes Maghrebine, p31.

يحتاجه سكانه من مواد غذائية وصناعية كالأنسجة الصوفية والحريرية، وساعدته على تصريف فائض إنتاجه، فإن لوقوعه على طريق قوافل التجارة الدولية جعله مركزاً تجارياً جد مهم تؤمه القوافل من الآفاق.

والجدير بالتنويه، أن التجارة الخارجية للمغرب الداخل لا تتحدد بوقوعه على طرق التجارة الدولية فحسب، وإنما كان لإنتاجه دور فيها. فيشير البكري إلى أن فستق قفصة لم يعم مصر وسجلماسة فقط، بل والأندلس أيضاً[62]. وإن كانت المعلومات حول تجارة المغرب الداخل الخارجية مع بلدان المشرق وغيرها من البلدان الواقعة على ساحل البحر المتوسط نزرة، فإنها وافرة/وفيرة فيما يخص علاقاتها ببلاد السودان، ويعود الفضل في ذلك إلى المصادر الأباضية. فهذه الأخيرة تعتبر المصادر الأولية لمعرفة بعض التفاصيل ومعرفة تاريخ المناطق الداخلية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فيذكر الدرجيني أن الرفاق كانت تصل من ريغ إلى توزر للميرة[63]. ويضيف ابن أبي بكر أن تجار ريغ يرتادون بلاد قسطيلية[64]. وتعتبر وارجلان من أبرز المناطق التي يرتادها تجار بلاد الجريد. ومنها ينطلقون إلى بلاد السودان. وتسهب النصوص في ذكر تردد سكان هذه المناطق على وارجلان[65]. ومن الجدير بالذكر أن وحدة المذهب التي تجمع أغلب سكان الواحات وسكان وارجلان كان لها الأثر الكبير في تنشيط حركة التجارة بينهما. فبعد سقوط الإمارة الرستمية على يد الفاطميين (296 ـ 297هـ) انسحب أصحاب المذهب الأباضي جنوباً وكونوا كيانات خاصة بهم، أهمها على الإطلاق وارجلان. كما كانت إحدى مدن بنطيوس الثلاث مستقراً للأباضيين[66]، وأضحت جربة في مرحلة لاحقة معقلاً مهماً لهم أيضاً[67].

هذا، وكان أهل الواحات يدخلون وارجلان لبيع الجمال، ومنها ينطلقون

(62) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص707.

(63) الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج1 ص151.

(64) ابن أبي بكر، كتاب سير الأئمة، ص243.

(65) الشماخي، كتاب السير، ص ص418، 739.

(66) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص712.

(67) التيجاني، الرحلة، ص123.

إلى تادمكة حاملين معهم في بعض الأحيان الثياب. فيذكر الشماخي أن أبا صالح الياجراني «جلب من أبله أبعرة إلى وارجلان، فباعها فأراد قبض الثمن، قال المشتري ثمنها بتادمكت، فأراد السير معه موافقة له. فقال له بعض: أتحمل لي حملاً»[68]. ويضيف الدرجيني أن هذا الحمل ما هو إلا ثياباً بقوله «فقال له رجل من وارجلان أتحمل لي على جملك حمل متاع إلى تادمكة»[69]. كما أن أهل الواحات كانوا يدخلون غانة. فيذكر السوفي أن أبا عمران موسى وولده هارون بن سدين من الحاملة قد مرا بوارجلان متجهين إلى غانة ومنها إلى غياروا[70]. كما مر بها أيضاً الشيخ إسماعيل بن علي النفزاوي في طريقه إلى غانة[71].

ويؤكد ليفتسكي، أن الطريق من وارجلان إلى غانة أكثر أهمية من طريق وارجلان تادمكة ـ جاو. . . ذلك أن مدينة غانة تعتبر البوابة التي يدخل منها تجار المغرب إلى بلاد الذهب ونقارة[72]. ويذكر الشماخي أن أهل القصور كانوا يسافرون بالتمر إلى البادية شمال بلاد السودان، ومنها إلى تادمكة[73]، عبر وارجلان على الأرجح. فيذكر أبو عمر عثمان السوفي أن تملي الوسياني (النصف الثاني من القرن الرابع للإسلام)، وهو أحد أهل القصور، كان يسافر باستمرار إلى تادمكة حتى أصبحت له ثروة ذهبية كبيرة هناك «فجعل يبعث من تادمكة كل سنة ستة عشر كيس فيه خمسمائة دينار»[74]. ويشير ليفتسكي إلى أن طريق وارجلان

---

(68) الشماخي، كتاب السير، ص379.

(69) الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج2 ص ص374 ـ 375.

(70) Lewicki(t), «Quelques Extraits Inedits Relatifs aux Voyages des Commerçants et de Missionnaires Ibadites Nord Africains aux Pays du Soudan Occidental et Central au Moyen Age», in Folia Orientalia, T2, 1960, p4.

(71) نقلاً عن: ليفتسكي، «Quelques Extraits...» p19

(72) المرجع نفسه، ص21.

(73) Lewicki, Etudes Maghrebines et Soudanaises, p41.

(74) الشماخي، كتاب السير، ص400. ويؤكد لومبار على أهمية الطريق بين بلاد الواحات وبين بلاد السودان عبر وارجلان، الإسلام في مجده الأول، ص223. ويشير ليفتسكي إلى ذلك أيضاً، Etudes Maghrebines, p35.

كان الطريق الرئيسي الذي يسلكه تجار الجريد إلى تادمكة[75]، وكذلك إلى سجلماسة.

ولقد كانت التمور أهم صادرات بلاد الواحات إلى هذه الجهات وإلى بلاد السودان، علاوة على الجمال، وما يصنع من الثياب الصوفية غالباً، وكذلك الحبوب والمواد المصنعة كالنعال وقرب المياه... وإذ لا تذكر المصادر المواد المستجلبة، فالأرجح أنها تتمثل في الذهب والعبيد والعاج - السلع التي اشتهرت بها بلاد السودان على مر العصور -. فكان تجار الجريد/ الواحات يجلبون الذهب والعبيد من كوغة وغياروا عبر غانة لاشتهارهما بهما. فيذكر البكري أن «حواليها [كوغة] معادن التبر كثير، وهي أكثر بلاد السودان ذهباً...»[76]. ويذكر الإدريسي أن غياروا مصدر مهم للرقيق ذلك أن أهلها كانوا يغيرون على بلاد لملم، ويسبون أهلها ويجلبونهم إلى بلادهم فيبيعونهم إلى التجار الداخلين إليهم من غانة، «فيخرجهم التجار إلى سائر الأقطار»[77]. ويذكر عبد الله العروي، أن قاعدة التجارة الخارجية بالنسبة لمناطق الداخل هي تجارة السودان. فيدخل التجار ممالك غانة وغاو (جاو) وكانم بالمصنوعات النسيجية والمعدنية منها نسيج قفصة الحريري، وبالتمور، للعودة بالتبر والريش والجلود وبعض الأحجار والمسحوقات والرقيق[78].

إن اتساع رقعة نشاط المغرب الداخل التجاري لم تضمنها استراتيجية الموقع وحذق سكانها بفنون التجارة فحسب، بل ضمنها أيضاً علاقات اجتماعية وسياسية، فضلاً عن بعض المؤسسات التي تكفل للأفراد المنخرطين في النشاط التجاري العديد من الحقوق والمكاسب. فالمعاملات التجارية كالوكالة والوساطة والشركة، لم تختلف كثيراً عن غيرها من مؤسسات العالم الإسلامي التجارية. لذلك يمكن القول ببداهة وجودها. فوفقاً لما يذكره أبو الربيع سليمان بن موسى بن عمران أن

(75) Lewicki, «Quelques Extraits...», p19.

(76) البكري، ، المسالك والممالك، ج2 ص877.

(77) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص26.

(78) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2 ص48.

أبا صالح الياجراني خرج إلى تادمكة لبيع ثياب رجل وارجلاني، يتبين أن أصحاب السلع يبقون في مناطقهم ويرسلون من ينوبهم في تجارتهم ووكلاء لهم[79]. ويبدو أن هذه المعاملة لم تلق قبولاً من بعض مشايخ الأباضية. فيذكر أبو زكرياء أن أهل جبل نفوسة، «سمعوا برخص الطعام في جزيرة جربة. فأرادوا أن يرسلوا ما معهم ليمتاروا منها. فأرسلوا إلى أبي أيوب أبا مسور بن يوجين رضي الله عنه، ليخبر أبا أيوب مرادهم. فلما وصل أبو مسور إلى أبي أيوب أخبره بمراد الشيوخ. فقال له أبو أيوب أنه وجد كتابة على حجر «مالي مالي ما دام في كمي، فإذا خرج من كمي صرت مدعياً»[80]. كما يبدو أن القراض لم يكن على الأقل من الناحية النظرية متعاملاً به بين تجار الأباضية. وهذا ما يفهم من سياق كلام أبي أيوب أنه وجد كتابة على حجر مفادها «من يعطي ماله على القراض يعتريه منه البرسام»[81].

وقد يعبّر مفهوم البيوت التجارية عن أهمية التنظيم التجاري، فيذكر لومبار «أن البيوت التجارية في محطات القوافل في الجنوب تحتفظ بشبكة من المراسلين الذين يعملون لشراء الذهب لحسابها بالمقايضة الصامتة»[82].

ومن خلال ما ذكرته المصادر من إشارات عن حركة التجارة، يتضح أن هذه الأخيرة كانت تتم في الأسواق، سواء موسمية أو أسبوعية. فكانت المراكز الكبرى بالواحات محط أنظار التجار، فيجتمعون بها في مواسم محددة لحمل الميرة من التمور وغيرها من إنتاج الواحات الموسمي. كما كانت تتم في هذه المدن معاملات بيع وشراء يومي لتلبية حاجيات السكان اليومية من مأكل ومشرب وملبس. أما الأسواق الأسبوعية - كسوق الخميس بجربة[83] - فيعمّها السكان القاطنون خارج القصور.

---

(79) Lewicki(t), «Quelques Extraits Inedits...», p4.

(80) ابن أبي بكر، كتاب سير الأئمة، ص201.

(81) المصدر نفسه، ص201.

(82) لومبار، الإسلام في مجده الأول، ص330.

(83) الشماخي، كتاب السير، ص404.

وكانت الأسعار مرتبطة بمدى وفرة الإنتاج من عدمه. فسعر الطعام كان غالياً في حين أن سعر التمور كان زهيداً جداً. وكانت عملية التبادل تتم نقداً بالداخل على غرار التعامل بالساحل. وتختلف النقود المتداولة بين المناطق، فكانت الدراهم والدنانير متداولة في بلاد الجريد[84]. فلقد اشترى أبو نوح ثمانية عشر جملاً كل منها بعشرين ديناراً[85]، في حين أن العملة المتداولة في جربة كانت الحناديس (العملة النحاسية). فيذكر الشماخي أنه تخاصم إلى أبي صالح أبو بكر ابن القاسم اليراسني رجلان، «باع أحدهما الآخر سلعة بستين ولم يبين من أي جنس. قال البائع لي: ذهب، قال المشتري: إنما أعطى حناديس النحاس [إذ أن] عُرف جربة التبايع بالحناديس»[86]. وقد يتم البيع بالأجل في الأوقات العصيبة. فيذكر الشماخي أن مزاتة انتجعت قابس يمتارون التمر بالدين والقرض[87]. وتشير المصادر إلى أن القيراط والدينار كانا وحدة التعامل النقدي في تادمكة. وكان تجار الواحات يقبضونه[88]، كما كان بعض التجار يقبضون الذهب. فيذكر الشماخي أن تملي الوسياني كان «يأخذ الصامت والكسور بديل بضاعته، ويأخذ عن الصاع التمر صاع دراهم»[89]. كما يشير أبو زكرياء إلى أن الحيوان يكون بمثابة العملة. إذ يذكر أن أبا نوح بدخوله وادي سوف بادر إليه أهل الدعوة «يدفعون إليه الأموال من الحيوان والصامت وما تيسر لهم»[90]. ولا يستبعد استعمال الصكوك التي ذكر ابن حوقل وجودها ببلاد السودان[91].

---

(84) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص230. الونشريسي، المعيار، ج3 ص263.

(85) ابن أبي بكر، كتاب سير الأئمة، ص243.

(86) الشماخي، كتاب السير، ص367. الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج2 ص354.

(87) الشماخي، كتاب السير، ص409.

(88) Lewicki, «Quelques Extraits...» pp4, 18.

(89) الشماخي، كتاب السير، ص411.

(90) ابن أبي بكر، كتاب سير الأئمة، ص243.

(91) ابن حوقل صورة الأرض، ص 96 .

Levtzion, «Ibn Hawqal, The Cheque and Awdaghost», in Journal of African History, IX, T2, 1986, pp223-233.

أما عن القوافل وكيفية تنظيمها، فلا نجد لها إشارة إلا في العموم عن ميعاد خروجها. فيذكر ابن حوقل أنها تخرج في الشتاء بقوله، «وبين بلاد المغرب. . . وبلاد السودان مفاوز وبراري منقطعة قليلة المياه، متعذرة المراعي، لا تسلك إلا في الشتاء»[92]. أما الإدريسي، فيذكر أنها تخرج في الخريف لحرارة الطقس، «وهذه الصحراء يسلكها المسافرون في زمان الخريف. وصفة السير أنهم يوقرون أجمالهم في السحر الأخير، ويمشون إلى أن تطلع الشمس ويكثر نورها في الجو، ويشتد الحر على الأرض. فيحطون أحمالهم ويقيدون أجمالهم ويعرسون أمتعتهم ويخيمون على أنفسهم ظلالاً تكنهم في حر الهجير وسموم القائلة، ويقيمون كذلك إلى أول وقت العصر وحين تأخذ الشمس في الميل والانحطاط في جهة المغرب يرحلون من هناك ويمشون بقية يومهم، ويصلون به المشي إلى وقت العتمة ويعرسون أيما وصلوا ويبيتون بقية ليلهم في أول الفجر الأخير، ثم يرحلون. وهكذا سفر التجار الداخلين إلى بلاد السودان»[93]. ومن الجدير بالتنويه أن حركة السير البري/القوافل تتحد في جميع الجهات الصحراوية سواء باتجاه المشرق أو المغرب أو السودان.

الآن، وبعد أن تعرضت للنشاط التجاري ببلاد المغرب الداخل، من الممكن القول بأن تصنيف الفئات التجارية من صغار ومتوسطين وكبار كانت تخضع لنفس معايير تصنيف التجار بالساحل، باستثناء الفارق في تصنيف كبار التجار. فلئن كان الأمراء الزيريون ورجالاتهم من أكبر الفئات التجارية بالساحل على الإطلاق، فإن النصوص تشير إلى أن الأباضيين كانوا من أكبر الفئات التجارية بالداخل، كما كان من بينهم صغار ومتوسطون. ولقد كان لاستقرارهم منذ أواخر القرن الثاني بالمناطق الداخلية واضطلاعهم بأمور التجارة من جهة، ولأن مناطق الداخل كانت

---

(92) ابن حوقل، صورة الأرض، ص100. يبدو أن موعد الرحلة في الشتاء كان يناسب تجار البحر المتوسط، فهؤلاء وكما يذكر جوتين كانوا يشتون بالقيروان ومعهم بضائعهم. وليس مستبعداً أن يستغل هؤلاء حركة التجارة إلى ما وراء الصحراء في الشتاء لإرسال بضائعهم، Goitein, «Medieval Tunisia...», p320.

(93) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص107.

وباستمرار مناوئة للسلطة وخاضعة للشيوخ الأباضية في أغلب الأحيان من جهة أخرى كان لكل ذلك دور كبير في تكوينهم الاقتصادي - التجاري الكبير.

وإذا ما كانت بعض المصادر قد تضمنت الحديث عن الفئات التجارية الصغرى والوسطى ببلاد المغرب الساحل وذكرت أسماء بعضهم، فإن المصادر تجاهلت الحديث عن هاتين الفئتين التجاريتين بالمغرب الداخل. لكن، بالرغم من تجاهل النصوص الحديث عنهما، فإنه يمكن الإشارة إلى وجود هاتين الفئتين. فأهمية النشاط التجاري ببلاد الواحات ومتطلبات سكانها، فرض وجود صغار ومتوسطي تجار. فاضطلع صغار التجار - كما بالساحل - بالاتجار في المواد الغذائية والاستهلاكية اليومية. أما متوسطو التجار، فإلى جانب كونهم قد زاولوا التجارة الداخلية (بين الساحل والداخل)، فإن بعضهم قد زاول التجارة الخارجية الصحراوية مع بلاد السودان وفق إمكانياتهم المادية على الأرجح. أما بخصوص كبار التجار، فالنصوص تشير إلى وجودهم بشيء من التفصيل فتورد أسماء بعضهم والأماكن التي يترددون عليها. فلقد ذكر ليفتسكي نقلاً عن مصادر أباضية أن أبا عمران موسى وولده هارون وهما من الحامة كانا قد دخلا غانة وغياروا. ويضيف في مكان آخر دخول الشيخ إسماعيل بن علي النفزاوي إلى غانة[94].

ولئن لا تفيدنا النصوص بمعلومات حول نوعية السلع المتاجر بها، فإنه من خلال بعض المعلومات الجانبية عن بعض مناطق السودان التي يتردد عليها تجار بلاد المغرب الداخل، يمكننا القول بأن أبرز سلع التجارة كانت الذهب والعبيد. ولقد ذكر البكري - وكما سبقت الإشارة - أن كوغة «أكثر بلاد السودان ذهباً»[95]. ويذكر الشماخي أن تملي الوسياني كان يتردد على تادمكة حتى أضحى ذا ثروة ذهبية كبيرة[96]. وقد كان التجار يدخلون مناطق الذهب عبر غانة «بوابة بلاد الذهب»[97]، والعبيد أيضاً، فيذكر الإدريسي أن غيارو مصدراً مهما للرقيق ويدخل

---

(94) Lewicki(t), «Quelques Extraits...», pp19, 21.

(95) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص877.

(96) الشماخي، كتاب السير، ص411.

(97) Lewicki, «Etudes Maghrebines..., p41.

إليها التجار من غانة لاشترائهم[98].

إن اهتمام المصادر بالنشاطين الزراعي والتجاري في بلاد المغرب الداخل، واقتصارها على ذكر العديد من جزئياتهما، دون الحديث عن النشاط الصناعي لا ينفي وجود هذا الأخير. إذ يذكر الإدريسي أن بقفصة صناعات قائمة وبطنة الصنائع[99]. ويمكن التأكيد على وجودها اعتماداً على ما قد يتوفر من مواد أولية، لعل من أهمها صناعة الزيت في جربة. إذ يذكر الدرجيني أن لأبي زكرياء فصيل ابن أبي مسور خوابي زيت كثيرة قام عليها رزقه[100]، علاوة على صناعة الأنسجة والخيام اعتماداً على صوف الماشية ووبر الإبل والماعز. فيشير ابن حوقل إلى أن جهاز الصوف يخرج من بلاد قسطيلية من شقة وكسى وحنبل إلى جميع المناطق[101]. ويذكر عبد الصمد زايد أن صناعة النسيج من الأشغال النسائية في جميع مناطق الواحات[102]. كما كانت تصنع بقفصة الأردية والطياليس والعمائم من الصوف[103]. وكانت طراق مشتهرة بالكساء الطراقي[104] ودرجين بالكساء الدرجيني[105]. كما يمكن القول بوجود صناعة الزجاج والعلف اعتماداً على نوى التمور لكثرته ببلاد الواحات[106]. فيذكر صاحب الاستبصار أنه يصنع بقفصة أواني زجاجية حسنة مذهبة[107]، إضافة إلى صناعة السروج والنعال. ويذكر عبد الصمد زايد أن الحدّاد والنجّار كانا من ضروريات الحياة في القصور[108].

---

(98) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص26.
(99) المصدر نفسه، ج1 ص ص227، 263.
(100) الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج1 ص163.
(101) ابن حوقل، صورة الأرض، ص92.
(102) Zaid, Le Monde des Ksours..., p129.
(103) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص154.
(104) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص707.
(105) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص159.
(106) الونشريسي، المعيار، ج8 ص440.
(107) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص154.
(108) Zaid, Le Monde des Krours..., p38.

هذه في عجالة بعض ملامح المد الحضري في المغرب الداخل في المرحلة قيد الدراسة. وعلى الرغم من أنني ولأسباب منهجية صرفة تعمدت فصل منطقة المغرب الداخل عن المغرب الساحل، غير أن التغييرات التي شهدتها المنطقة بصفة عامة، ومنذ دخول الإسلام تكاد تكون واحدة. وبالتالي قد يبدو الفصل بين المنطقتين فصلاً تعسفياً. لكن وحيث إن هذه الدراسة ترمي إلى إبراز أهم عناصر أزمة إفريقيّة الاقتصادية، رأيت أن أقف عند أهم مقومات المنطقة، الاقتصادية والبشرية كل على حدة. فهذا التقسيم الذي يتجاهل عن قصد ظاهرة التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين المغربين يريد أن يحدد مواطن ضعف وقوة المنطقة. وبالتالي على من تقع مسؤولية أزمة القرن الخامس للإسلام.

لذلك، فإن المتتبع للتفاصيل التي تم عرضها في الفصلين الأول والثاني، والمتعلقة بالمد الحضري بالمغربين الساحل والداخل، قد يخلص إلى أني قررت مسبقاً ـ خاصة وأنني سأفرد للمد البدوي فصلاً خاصاً به ـ تحميل المغرب الداخل وبدوه (سكانه) مسؤولية هذه الأزمة.

إن هذه الدراسة لا تسعى في حقيقة الأمر تحميل منطقة دون غيرها مسؤولية هذه الأزمة أو غيرها من الأزمات، بل تسعى إلى تسليط الضوء واقتراح رؤية مغايرة بعد عرض أهم التيارات التي فسرت تاريخ المنطقة في الفترة قيد الدراسة، وحيث إن هذه التيارات تكاد تجمع على دراسة تاريخ المنطقة من منطلق التنافر المزمن بين البدو والحضر من ناحية، واقتران البداوة بالمغرب الداخل من ناحية أخرى، لم أتجاهل هذا البعد. ولكني أثرت فصلاً خاصّاً بالمد الحضري في المغرب الداخل. والإشادة إن صح التعبير بهذا المد في منطقة اشتهرت عبر مراحل تاريخية متواصلة باتصالها بأنماط بدوية متنوعة، لا يرمي للرفع من شأنها أو التقليل من نمط معيشتها. فالبداوة والحضارة ـ وكما سبقت الإشارة ـ هما نظامان اجتماعيان وليسا طبعاً بشرياً. لكل هذا ولغيره، وحتى تكتمل صورة تاريخ المنطقة في بعديها الحضري والبدوي رأيت أن أختم هذا الباب بفصل خاص عن المد البدوي.

الفصل الثالث

المدّ البدوي

كنت قد بينت في الصفحات السابقة أن الاستقرار وما يتبعه من مدّ حضري كان قد امتدّ في مناطق المغرب الساحل والداخل على حد السواء. فإذا ما اعتبر العديد من الدّارسين المغرب الدّاخل مركز انتقال وبدواة، فإن هذه الرؤية شابها الإجحاف. إذ كانت بعض مناطق الداخل، ونتيجة لما تمتعت به من متطلبات الاستقرار ـ الماء بدرجة أولى ـ مراكز استقرار لعدد كبير من سكانها. وقامت باستقرارهم المدن (القصور) وما يتبعها من مؤسسات حضرية وأنشطة اقتصادية لعل من أهمها التجارة.

ولعله من المفيد القول، بأن إفريقيّة قد شهدت في المرحلة قيد الدراسة، علاوة على هذا النمط الحياتي الحضاري مدّين بدويين. كان الأول أصيل المنطقة ومثّلته قبائل زناتة. أما الثاني، فكان وافداً من بلاد المشرق ومثّلته قبائل بني هلال.

1 ـ بدو زناتة:

لم يكن التواجد البدوي الزناتي ـ كما سبق وأن لمحت ـ وليد العهد الزيري، فالمصادر تفيد بأن تحركات القبائل الزناتية (مغاربة الداخل) بإفريقيّة وبلاد المغرب عامة موغلة في القدم. ففي كل مرة يفشل سكان الدّاخل في الاستقرار بالمغرب الساحل، يعمدون إلى المناطق الداخلية انتظاراً لفرصة العودة إلى الساحل والسيطرة على موارده[1].

---

(1) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج1 ص111.

وفي القرن الثاني للإسلام أضحت حركات زناتة أكثر وضوحاً. فبعد مرحلة التقارب التي شهدها المغرب بين سكانه (مغاربة الداخل ومغاربة الساحل) نتيجة للفتح الإسلامي، ظهر مغاربة الداخل وبالذات زناتة أعداء ألداء للسلطة الحاكمة ببلاد المغرب. فإثر سياسة التمييز التي تبناها الولاة المشارقة بين سكان الساحل وبين سكان الداخل - والتي حرمت زناتة من امتيازاتها السياسية والاقتصادية - تبنّى هؤلاء المذاهب الخارجية، وشقوا عصى الطاعة على الخلافة الأموية ومن بعدها العباسية، ونافستهما من خلال تأسيس الإمارات الخارجية المستقلة بأنحاء المغرب (المدرارية، الرستمية، إمارة أبي قرة بتلمسان...) لتسقط بذلك بلاد المغرب في دائرة التجزؤ.

وفي مرحلة لاحقة، وإثر دخول الفاطميين بلاد المغرب سنة (296هـ) وامتداد نفوذهم في أرجائها، عمدوا إلى توحيد المنطقة مجدّداً بالقضاء على الكيانات السياسية التي أقامها الزناتيون في تاهرت وسجلماسة وغيرها من الوحدات السياسية الأخرى. ولقد اتبع الفاطميون لتأكيد وحدة المغرب سياسة الفاتحين، فاهتموا ببدو زناتة في بادىء الأمر إلى جانب اهتمامهم بالقبائل الحضرية كتامة وصنهاجة فيما بعد.

إن سيطرة الفاطميين على بلاد المغرب أقصى القبائل الزناتية - أغلبها إن لم نقل كلها - إلى مناطق الجنوب تاهرت (وارجلان وسدراتة) وإلى بلاد المغرب الأقصى[2]، في حين بقيت بعض جموعهم بإفريقيّة في كيانات بسيطة جداً في بلاد الجريد (في بلاد قسطيلية عامة)، وفي نفزاوة خاصة التي تنسب إلى قبيلة نفزاوة البترية، وفي مطمامة نسبة إلى قبائل مطماطة وفي جربة[3]. تبعاً لذلك، وبفضل هذا التقارب عاشت المنطقة (إفريقيّة) مرحلة هدوء نسبي سرعان ما تلاشى إثر إصرار الخلافة الفاطمية على السيطرة على جميع الموارد الاقتصادية ببلاد المغرب، خاصة التجارية منها. إذ عمدت إلى احتكار الطرق التجارية الرابطة بين

(2) ابن خلدون، العبر، ج6 ص248.

(3) المصدر نفسه، ج6 ص ص234، 249، 251.

إفريقيّة وغيرها من مناطق بلاد المغرب، إضافة إلى سيطرتها على تاهرت وسجلماسة بوابتي بلاد السودان. وكان من نتائج ذلك أن تضررت القبائل البدوية الزناتية لاعتماد معاشها على التجارة خاصة. وكانت ردّة فعلهم إزاء هذه السياسة الفاطمية إثارة القلاقل والاضطرابات بمختلف مناطق المغرب، والدخول في تحالفات مع أمويي الأندلس لوحدة المصالح. إذ يذكر العروي أنه كان من الطبيعي أن تتحد مصالح من تضرر من الهجمة الفاطمية[4].

وإن كانت الخلافة الفاطمية قد عملت جاهدة للسيطرة على الوضع في كامل بلاد المغرب، فإنها عندما هُددت في عقر دارها إثر قيام ثورة ابن كيداد الزناتي - التي استمرت أربعة عشر سنة (322 ـ 323/ 336هـ) - وجهت عنايتها خالصة للقضاء عليها، دون بقية الحركات الزناتية الأخرى ببلاد المغرب، مما أدى إلى امتداد سلطة زناتة في المنطقة الغربية من بلاد المغرب ودخولهم في تحالفات مع أمويي الأندلس[5].

إنّ انحصار زناتة في المنطقة الغربية لبلاد المغرب في العهد الفاطمي، لم يستمر إلا وقتاً قصيراً. فبالرغم من أنّ بني زيري خلفاء الفاطميين بالمنطقة واصلوا محاربة زناتة بغية إبقائهم بعيداً عن مراكز نفوذهم، فإنّ المصادر تشير إلى أنّ قبائل زناتة عادت مجدّداً لتزحف على المناطق الشرقية منافسة السلطة الزيرية، معلنة مرحلة صراع جديد بين بدو زناتة وبين السلطة الحاكمة بإفريقيّة.

وتفيد المصادر، بأن بني زيري قد تولوا محاربة قبائل زناتة منذ أمد، لقدم التنافر بينهما. ويذهب العديد من الدارسين المستشرقين منهم على وجه الخصوص - ومن تبع خطاهم من العرب - إلى القول واعتماداً على التقسيم الخلدوني لسكان بلاد المغرب (بدو/ حضر - بتر/ برانس)، بأن العداء بين زناتة وصنهاجة هو وجه من وجوه الصراع بين البدو والحضر. وما هو إلاّ عداء طبيعي نتيجة لاختلاف

---

(4) العروي، عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2 ص72.

(5) يذكر ابن عذاري أن موسى بن أبي العافية بعث برأس حامد بن حمدان الذي وضعه القائد الفاطمي حميد بن يصال على سجلماسة إلى قرطبة. البيان المغرب، ج1 ص214.

تركيبتهما الاجتماعية. ويعود هذا الاختلاف إلى «طبيعة اقتصادية ومناطق جغرافية، إذ أن الصنهاجيين يعيشون على الزراعة وغراسة الأشجار في المناطق الشمالية، بينما الزناتيين يعيشون على تربية المواشي بمناطق الهضاب وبعض الواحات»[6]. ولقد كانت صنهاجة تؤكد على بعدها الحضري على الدّوام، وذلك بانتسابها إلى حمير اليمن، أي أنها من جموع الفاتحين الأوائل اليمنيين (الحضر المستقرين والمزارعين)[7].

ولقد عمّم الدّارسون هذا الصراع بين البدو والحضر على جميع الحقب التاريخية في بلاد المغرب وجعلوه مدار الدراسة للتاريخ المغربي[8]. فيذكر غوتيه «أن وراء زيري الصنهاجي كتلة هي القبائل، أما الزناتيون فهم كتلة البدو، وليس هؤلاء أفراداً وقبائل وأسر تتصادم وحسب. لأن هناك صراعاً بين مفهومين للمجتمع والحياة لا يتفقان..»[9]. ويشير إلى أنه بالرغم من البعد التعاوني الذي قد يجمعهما ليفرض نوعاً من التعايش، فإن استمرارية ذلك تبدو مستحيلة[10].

فكان زيري بن مناد يشن الغارات على القبائل من زناتة، فيقتل ويسبي[11]. وقد خرج لقتالهم أيضاً إثر علمه بتدبيرهم للإغارة على قبيلته، فأغار عليهم سنة (324هـ) ليلاً «بأرض مغيلة، فقتل منهم كثيراً وغنم ما معهم»[12]، وكان أن أخذ من خيلهم ثلاثمائة فرس[13]. وبانتصار زيري بن مناد على زناتة اتسعت شهرته وكثر مناصروه، فضاق بهم مكان إقامتهم، فبنى آشير التي أضحت حاجزاً بين زناتة وبين إفريقيّة.

(6) مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، ص349.
(7) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص240.
(8) جوليان شارل أندريه، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1 ص34.
(9) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص285.
(10) المرجع نفسه، ص236.
(11) النويري، نهاية الارب، ص303.
(12) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47.
(13) النويري، نهاية الارب، ص ص301، 303.

ولقد تبع زيري حركته ضد القبائل الزناتية حتى إنه وصل إلى جراوة في إحدى حركاته، فخرج إليه صاحبها موسى بن أبي العافية الزناتي - الذي كان موالياً لعبد الرحمن بن محمد الأموي بالأندلس - طائعاً، فيذكر النويري أنّ ابن أبي العافية قال لزيري «يا مولاي إنما استعملت نفسي لبني أمية لأرهب بهم على زناتة، وإذ قد أتاني الله بك وجمع بيني وبينك، فأنا عبدك ومنقطع إليك، وغوثك أنت مني قريب، وسيف قريب مني أمنع من سيف بعيد، فقرّبه زيري وأدناه»[14].

ولكن مثل هذا الائتلاف بين صنهاجة (بنو زيري) وبين القوى الزناتية، لم يكن شمولياً، إذ تشير المصادر إلى حدة شوكة بعض الجموع الزناتية، واضطلاعها بمهاجمة بني زيري ومحاربتهم في مناطق نفوذهم. فيذكر النويري أن كمات بن مديني الزناتي سيد زناتة «جيّش واحتفل ونزل آشير»[15]. ولقد أبلى في قتال أصحاب زيري إلا أنه قتل أثناء إحدى المعارك بسيف أحد أبناء زيري «كباب» فانهزم أصحابه[16].

وإذا ما اتخذ بنو زيري وجهة الهجوم ومحاربة زناتة في العهد الفاطمي حتى أضحوا يدها الطولى ضد زناتة، يسارعون لتتبع الخارجين منهم عليها - حتى دون طلب منها -. إذ يُذكر أنّ بلكين بن زيري قد قصد في عهد والده زيري محمد بن الحسين بن خزر الزناتي، - وقد خرج هذا الأخير عن طاعة المعز لدين الله الفاطمي وكثر جمعه وعظم شأنه - فظفر به وأكثر القتل في أصحابه[17]. وفي مرحلة لاحقة تولى بلكين بن زيري أمر محاربة زناتة ثأراً لأبيه الذي قتل في إحدى مواجهاته معهم سنة (360هـ)، وبمساعدة جعفر بن علي صاحب المسيلة - «فأكثر القتل فيهم وسبى نسائهم وغنم أولادهم»[18]، فإنه مع بدايات توليهم حكم

(14) النويري، نهاية الارب، ص ص305، 306.
(15) المصدر نفسه، ص306.
(16) المصدر نفسه، ص306.
(17) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص47.
(18) المصدر نفسه، ج7 ص48. النويري، نهاية الارب، ص309.

إفريقيّة، وربما نزولاً عند رغبة المعز لدين الله الفاطمي، الذي طلب من بلكين أن يأخذ زناتة بلطف وأن يرد عليهم ما سبى من نسائهم وأولادهم[19]، أصبح الزيريون مجرد مدافعين على مناطق نفوذهم أمام هجمات زناتة. وتزخر المصادر بتحركات قبائل زناتة البدوية ضد السلطة الزيرية (362 ـ 443هـ). ففي سنة (365هـ)، خرج خزر بن فلفول بن خزر الزناتي من شمال المغرب الأقصى في جمع كبير إلى سجلماسة، فقتل نائب بلكين بن زيري بها، وأرسل برأسه إلى حاكم الأندلس، وملكها وأخذ ما بها من الأموال[20]. كما زحف زيري بن عطية الزناتي في الفترة ذاتها على فاس وملكها[21]. وفي سنة (389هـ) نزل زيري بن عطية الزناتي صاحب فاس وما والاها من بلاد المغرب[22]، وقد ذاع صيته على تاهرت، وبها يطوفت عمّ بلكين بن زيري. وبالرغم من كثرة الجند الزيري الذي ضم عساكر كثيرة بقيادة محمد بن أبي العرب وحماد بن زيري ويطوفت بن زيري، فإن الجند الصنهاجي مني بالهزيمة. واحتوى زيري بن عطية على عساكره بما «فيها من بيوت الأموال وخزائن السلاح والمضارب وغير ذلك»[23]. وتشير المصادر إلى أن جند حمّاد انسحب نكاية بقائدهم (حماد) لقلة عطائه. فخرج باديس لقتال زناتة، فهزم جموعهم وقتل منهم تسعة آلاف رجل[24].

وبالرغم من بعض فترات التعايش السلمي الذي ساد العلاقة الزيرية ـ الزناتية إثر دخول بعض زناتة في طاعة صنهاجة، إذ دخل سعيد بن خزر الزناتي في طاعة الزيريين سنة (379هـ)، وتوثقت صلته وصلة عشيرته بهم بالمصاهرة، وذلك بزواج ابن المنصور بن بلكين بإحدى بنات سعيد بن خزر[25]، فإنه في سنة (399هـ) أظهر

(19) النويري، نهاية الارب، ص310.

(20) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص78. ابن خلدون، العبر، ج6 ص271.

(21) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص121.

(22) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص249.

(23) النويري، نهاية الارب، ص ص325، 326.

(24) المصدر نفسه، ص327.

(25) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص141.

فلفل بن سعيد الخلاف على باديس، منتهزاً خروج هذا الأخير لمحاربة زيري بن عطية.

وإذا ما كان الخطر الزناتي قد حاصر صنهاجة من الجهة الغربية، فإنه قد حاصرها من الجهة الشرقية أيضاً، إذ سيطر فلفل بن سعيد بن خزر على طرابلس. وبقي بها حتى سنة (400هـ) وحاصر خلالها قابس سنة (393هـ). وبوفاة فلفل بن سعيد (400هـ) تولى الأمر من بعده أخوه ورّوا وأطاعته زناتة، فسار إليهم باديس لقتالهم في طرابلس، «فدخلها ثم جاءته رسل ورّوا بن سعيد ومن معه من الزناتيين يرغبون في الأمان، ويسألون أن يُجعلوا عمّالاً كسائر رجال الدولة، ووصل جماعة منهم، فأحسن إليهم وأعطاهم نفزاوة على أنهم يرحلون عن أعمال طرابلس، وأعطى النعيم قصطيلية ورجع إلى المنصورية»[26].

ولكن هذا الصلح لم يستمر طويلاً، إذ خرج ورّوا عن طاعة باديس سنة (403هـ)، بالرغم من محاولة أخيه خزرون الحيلولة دون ذلك[27]، ورحل عن نفزاوة، فأضافها باديس إلى النعيم صاحب قسطيلية[28]. واستمرت زناتة تهدد أمن البلاد الزيرية. فكان أن أغارت سنة (411هـ) على دواب المعز بن باديس بإفريقيّة ليأخذوها، ولكن خرج إليهم صاحب قابس فأثناهم عن ذلك وهزمهم. وفي سنة (415هـ) «خرج بإفريقيّة جمع كثير من زناتة فقطعوا الطريق وأفسدوا بقسطيلية ونفزاوة وأغاروا وغنموا واشتدت شوكتهم وكثر جمعهم»[29]، فسيّر إليهم المعز جيشاً على غفلة منهم كثيراً من الخلق. ويشير ابن الأثير إلى أن زناتة قد طلبت الصلح سنة (417هـ) والدّخول في طاعة المعز بن باديس على أن يحفظوا الطريق. فقبل منهم ذلك، ووصلهم وبذل لهم أموالاً جليلة[30]. إلا أن هذا الصلح سرعان

---

(26) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص218. النويري، نهاية الارب، ص329.

(27) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص218.

(28) النويري، نهاية الارب، ص329.

(29) المصدر نفسه، ص ص308، 318.

(30) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص326.

ما نقضته زناتة سنة (420هـ)، وقام قتال بينها وبين الجند الصنهاجي «بحمديس الصابون»، انهزمت على إثره[31]، وقتل من زناتة عدد كبير.

ويبدو من خلال تحركات القبائل الزناتية ضد السلطة الزيرية أنها وضعت نصب عينيها السيطرة على مراكز تجارتها التي حرمت منها (تاهرت وسجلماسة). علماً بأنها لم تقتصر على محاولة السيطرة على مراكزها القديمة وحسب، بل عمدت إلى السيطرة على المراكز التجارية التي ظهرت في القرن الرابع للإسلام، واشتهرت بنشاطها التجاري: آشير والمنصورية وطرابلس، مما يؤكد أنّ الصدام بين قبيلة صنهاجة وقبيلة زناتة لم يكن لأسباب التركيبة الاجتماعية (بدو وحضر)، بقدر ما هو صراع على المصادر الاقتصادية التجارية، التي كانت المصدر الرئيسي لبدو زناتة. فيشير عبد الله العروي إلى أن عمق التعارض بين المصالح (الزيرية ـ الزناتية) بين الزيريين وبين زناتة التي اعتادت منذ عقود على التحكم في التجارة البعيدة، وفرض الأتاوات عليها، «كانت السبب الوجيه للنزاع بينهما»[32].

ولئن استطاع بنو زيري إقصاء بدو زناتة عن إفريقيّة والمغرب الأوسط باعتبارهما مركزي النفوذ الزيري، فإنهم لم يستطيعوا المحافظة على مناطق بلاد المغرب الأقصى تحت نفوذهم، رغم محاولاتهم المتكررة لذلك منذ خروج الفاطميين من بلاد المغرب، وحتى سنة (374/ 375هـ) تاريخ الانقطاع عن تتبع الزناتيين والاكتفاء برد هجوماتهم على المغربين الأوسط وإفريقيّة. فتذكر المصادر أن المنصور بن بلكين عند هزيمة أخيه يطوفت أمام زيري بن عطية خرج لنصرته، إلا أنه عدل عن ذلك، وأرسل أخاه عبد الله عوضاً عنه، وبقي هو بآشير، ولم يتعرض بعدها لشيء من بلد زناتة[33]. ويذكر ابن عذاري أنّ المنصور عندما بلغه خروج زيري بن عطية إلى فاس عاد إلى تاهرت، ومنها إلى آشير[34].

(31) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص337. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص274. (أعتقد أنها جمونس الصابون).

(32) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2 ص87.

(33) النويري، نهاية الارب، ص318.

(34) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص250.

لقد هيأت الأحداث المستجدة بمركز السلطة الزيرية وخاصة فيما يتعلق بالصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة وما انجر عنه من انفصال الإمارة الزيرية إلى إمارتين: إمارة آل باديس بإفريقيّة (القيروان)، وإمارة آل حماد بالمغرب الأوسط (القلعة)، والذي كان له بدوره الأثر الكبير في تقليص أهمية العصبية القبليّة، علاوة على تحركات زناتة في المنطقة الشرقية التي استرعت اهتمام الزيريين دون غيرهم لتنامي خطرهم باستيلاء أحد زعمائهم فلفل بن سعيد على طرابلس ومحاصرته لقابس، مما أدى بباديس لإعطاء أبناء خزر نفراوة وقسطيلية سنة (400هـ). كل هذه العوامل هيأت الفرصة لبدو زناتة بالمنطقة الغربية لتنامي قوتهم والسيطرة على المراكز المغربية، وكان من أبرز زعمائها آنذاك زيري بن عطية الذي استولى على فاس سنة (319هـ) وتوارثها من بعده أبنائه حتى قيام دولة المرابطين. وتولى أمر تسول وملوية ونكور بني أبي العافية[35]. كما وقعت مناطق المغرب الأخرى (تلمسان، الزاب، سجلماسة) تحت نظر زناتة أيضاً.

هذا ولئن انحصر المد البدوي الزناتي في أقاصي المغرب الأوسط والمغرب الأقصى في عهد بني زيري، بعد انتقالهم إلى إفريقيّة (376 ـ 377هـ)، وأمن هؤلاء غائلتهم لفترة من الزمن، فإن الإمارة الزيرية قد تعرضت في فترة لاحقة (443 ـ 444هـ) إلى مدّ بدوي آخر آت من المشرق مثّلته قبائل بني هلال.

2 ـ بدو بني هلال:

في البدء، وقبل الحديث عن بدو بني هلال، لا بد من الإشارة إلى أني سأقتصر على ذكر أسباب التواجد الهلالي بإفريقيّة دون الدخول في تفاصيل علاقتهم بالسلطة الزيرية وأعمالهم، ذلك أن الوجود الهلالي بالمنطقة يمثل أحد محاور الباب الثالث.

تجمع المصادر على أن قبائل بني هلال هي إحدى بطون مضر التي تضم

(35) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص252، 254، 255.

جشم والأثبج وزغبة ورياح وربيعة وعدي[36]، كانت تقيم في بلاد الحجاز - في عسير إلى الجنوب من مكة[37] -، حيث تنتجع في قفر الحجاز بنجد، وتغير على القوافل التجارية المتردّدة بين العراق والشام في رحلتي الشتاء والصيف، وازداد خطر هذه القبائل بإغارتها على الحجاج. وبسيطرة الفاطميين على بلاد المشرق (مصر والشام)، أنزلوا هذه القبائل بصعيد مصر في الجهة الشرقية من النيل[38].

ويشير عبد الرحمن أيوب واعتماداً على دراسة السّيرة الهلالية أن بني هلال كانوا قد خرجوا من نجد نتيجة لتعرضهم لشدّة استمرت سبع سنوات، وإنّ وجهتهم كانت منذ البداية إفريقيّة، بحثاً عن الأراضي الصالحة للرعي، وقد عَبَرُوا الأراضي المصرية والليبية دون أية صعوبات[39]. وينفرد عبد المجيد مزيان بالقول بأن بني هلال مجموعة بشرية «التحم بها الكثير من طريدي الحضارة الساكنين بجنوب العراق، وقد تمذهبت هذه المجموعة البشرية بالتّشيع طمعاً في تقويض دعائم الإقطاعية العباسية - التركية -، ومن أجل هذا لجأت إلى الفاطميين طمعاً في النصرة»[40].

وبالرغم من انتقال بدو بني هلال إلى مجال آخر غير مجال تواجدهم الأول، فإن المصادر تذكر أنهم استمروا في عيثهم فكانوا يقطعون الطرق وينهبون المارّة[41]. ولم يجد الفاطميون سبيلاً للتخلص من هؤلاء الأعراب أفضل من

---

(36) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص27، 30، الشنتريني أبو الحسن، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1979، مج2 قسم 4 ص614.

(37) قيسمان هرمان فون، «الفلاح والبدوي والمدينة في المشرق العربي»، مجلة الاجتهاد، السنة 5 العدد 18، شتاء 1993، ص44.

(38) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص27 - 28، الشنتيريني الذخيرة، قسم 4 مج2 ص614.

(39) Ayoub, (Abd.R), «The Hilali Epic-Material And Memory», Dans Revue D'Histoire Maghrebine, N35-36, Decembre 1984, pp190, 206.

(40) مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، ص380.

(41) ابن خلدون، العبر، ج6 ص30، عبد الوهاب حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1981، القسم 2 ص448.

إرسالهم إلى إفريقيّة سنة (443هـ)، انتقاماً من بني زيري الذين قطعوا الدعوة لهم وأظهروا السنة، ودعوا لبني العباس ببغداد.

والمتمعن في آراء المؤرخين حول دخول قبائل بني هلال إفريقيّة، يرى كيف أن دخولهم المنطقة كان لأسباب سياسية ودينية، أسهبت المصادر في إبرازها. فيشير ابن عذاري نقلاً عن ابن شرف إلى أن الفاطميين قد أرسلوا بني هلال إلى إفريقيّة إثر بادرة المعز بن باديس إلى خلع الفاطميين. وذلك بقطعه الدعوة والخطبة لهم، وأمره بالدعوة لبني العباس. كما محا اسم الفاطميين من منابره ومن الطراز والرايات[42]. وأكد هذا الانفصال السياسي تغيير العملة «فنقش على الأزواج في الوجه الواحد، ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه، وهو في الآخرة من الخاسرين، وفي الوجه الثاني لا إله إلا الله محمد رسول الله»[43]. كما منع التعامل بالنقود الفاطمية منعاً باتاً، وهدّد المتعاملين بها أشد العقوبات[44]. وأكد ابن الخطيب ذلك بقوله أن المعز بن باديس «هو أول من صرف دعوة العبيديين إلى غيرهم من بني العباس، وأزال اسمهم من السكة في سنة أربعمائة وواحد وأربعين، ونقش فيها ومن اتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه، وهو في الآخرة من الخاسرين. فلما بلغ ذلك صاحب مصر، وهو المستنصر ووزيره الجرجاني [والأرجح أنه اليازوري]، دبّر في دخول العرب إلى إفريقيّة، ولم يكن منهم من قبل بها أحد. وقال والله لأرمينّه بجيوش لا أتحمل فيها مشقة»[45]. كما أمر المعز بن باديس بلباس السَواد شعار العباسيين[46]، وسر بهذه القطيعة أبو جعفر عبد الله القائم بأمر الله العباسي[47]، وأرسل الهدايا إلى المعز.

---

(42) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص277، 278، 288. وقد أشار الدبّاغ إلى أن المعز ابن باديس قد أبقى على السكة والبنود باسم الفاطميين مداراة، لأجل حجاج بيت الله الحرام والمسافرين. معالم الإيمان، ج3 ص ص167، 196.

(43) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص278.

(44) المصدر نفسه، ج1 ص279.

(45) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ص ص73، 75.

(46) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص280.

(47) الشنتريني، الذخيرة، مج2 قسم 4 ص614.

لقد اقترنت القطيعة السياسية بقطيعة دينية، فلقد أظهر المعز السنّة وتتبع الشيعة بإفريقيّة، وقتل الكثير منهم. فيذكر الدبّاغ أنه قال يوماً لأبي بكر عبد الرحمن الخولاني مؤكداً عدم طاعته العمياء ونفوره من المذهب الشيعي «ألم أقتل المشارقة»[48]. وأمر المعز بن باديس بسبّ الفاطميين على المنبر والتأكيد على مذهب مالك. فقال الخطيب نزولاً عند رغبة المعز بن باديس «اللهم... والعن الفسقة الكفار والمارقين الفجار أعداء الدين وأنصار الشيطان، المخالفين لأمرك، والناقضين لعهدك، المتبعين غير سبيلك، المبدلين لكتابك، اللهم والعنهم لعناً وبيلاً، وإخزهم خزياً عريضاً طويلاً، اللهم وإنّ سيدنا أبا تميم المعز بن باديس بن المنصور القائم لدينك والناصر لسنة نبيك والرافع للواء أوليائك يقول مصدقاً لكتابك، وتابعاً لأمرك مدافعاً لمن غيّر الدين وسلك غير سبيل الراشدين المؤمنين، يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون»[49]. ويذهب ابن أبي دينار إلى القول بأنّ المعز هو «الذي طهّر الله تعالى على يديه إفريقيّة من مذهب الشيعة، وإن كان من عمّالهم إلا أنه كان [لا] يتمذهب بمذهبهم، وحمل الناس في أيامه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه وقطع ما عداه»[50].

وبالرغم من مصداقية هذين العاملين في تفسير إرسال الفاطميين لبدو بني هلال إلى إفريقيّة، فإن تتبع أطوار العلاقات الزيرية - الفاطمية، يؤكد أن هذين العاملين لم يكونا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بدخول القبائل الهلالية إلى إفريقيّة. إذ أن إشكالية القطيعة السياسية والدينية كانت مطروحة من قبل على الساحة. فتفيد النصوص بأن الفاطميين عندما أحسوا بتزايد قوة أمراء بني زيري واتجاههم للاستقلال، أثاروا القلاقل بالمنطقة، خاصة بعد مقولة المنصور بن بلكين لمن وفد عليه مهنئاً بتوليه الحكم ومعزياً في أبيه بلكين سنة (374هـ) - من فقهاء ووجوه الناس بإفريقيّة - «إنّ أبي وجدّي أخذا الناس بالسيف قهراً، وأنا لا آخذهم إلا

---

(48) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص167.

(49) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص277، 278. النويري، نهاية الارب، ص342. التيجاني، الرحلة، ص19.

(50) ابن أبي دينار، المؤنس، ص103.

بالإحسان. وما أنا في هذا الملك ممن يُولّى بكتاب ويُعزل بكتاب، لأني ورثته عن آبائي وأجدادي وورثوه عن آبائهم وأجدادهم حمير...»[51]. وتذكر المصادر حادثتين تعبّران عن توجّه الفاطميين للسيطرة على إفريقيّة والحيلولة دون استقلالها عنهم.

فبالنسبة للحادثة الأولى، فتتمثل في إرسال الخلافة الفاطمية داعية إلى إفريقيّة يدُعى أبو الفهم الخراساني سنة (376هـ)، الذي استطاع جمع الأنصار وعمل البنود وضرب السكّة. وعندما عمد الزيريون للقضاء عليه أمرت الخلافة الفاطمية المنصور بعدم التعرّض له أو لكتامة[52]. ولكن المنصور لم يبال بالأمر الخلافي وتتبع الدّاعي وقتله سنة (378هـ) وقاتل قبيلة كتامة[53].

أما الحادثة الثانية، فكانت في الأطراف الشرقية لإفريقيّة، فتفيد المصادر بأن الحاكم بأمر الله الفاطمي قد عين يانس الصقلي والياً على طرابلس سنة (390هـ)، في حين أنها كانت تابعة للإمارة الزيرية منذ سنة (367هـ)، إلا أن باديس لم يرضه ذلك وقاتل يانس الصقلي وهزمه. وازداد إصرار الخلافة الفاطمية على إثارة القلاقل بالأراضي الزيرية، فأرسلت يحيى بن علي نجدة لفلفل بن سعيد عندما خرج هذا الأخير على باديس سنة (393هـ) وقد وصل يحيى ومعه فلفل وفتوح بن علي إلى قابس وحاصروا فيها عطية بن جعفر، ثم غادر يحيى إلى طرابلس ومنها إلى مصر[54].

على الرغم من وقوف الأمراء الزيريين في وجه الخلافة الفاطمية ـ التي عملت جاهدة لإبقاء إفريقيّة طرفاً تابعاً لها بإرسال الدعاة ـ وذلك بإبداء الشدة في القضاء على أية حركة تهدد أمن واستقرار سلطانهم، فإن الخلافة الفاطمية لم تتخذ إجراء حاسماً، بل حاولت استقطاب أمراء بني زيري من جديد. ويبدو أنّ خروج

---

(51) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص240.

(52) النويري، نهاية الارب، ص321. ابن الأثير، الكامل، ج7 ص133.

(53) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص243.

(54) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص256. ابن الأثير، الكامل، ج7 ص ص199 ـ 200.

الأمراء الزيريين عن الخلافة الفاطمية كان أمراً مفروغاً منه، إذ يقول المعز لدين الله الفاطمي لعم أبيه عندما أبدى عدم ثقته بتولية بلكين بن زيري المغرب «إنّ الأمر الذي طلبه جعفر ابتداءً هو آخر ما يصير إليه أمر يوسف، فإذا تطاولت المدة سينفرد بالأمر...»[55].

ومع ذلك تشير المصادر بأن العلاقات بين الخلافة الفاطمية وبين الإمارة الزيرية كانت طيبة، فاتصلت بينهما المودة وتبادلوا الهدايا. واستمر الزيريون يخطبون على المنابر للفاطميين وللمذهب الشيعي. وفي سنة (403هـ) وصل إلى المهدية مركب فيه هدية جليلة من الحاكم إلى نصير الدولة باديس صاحب إفريقيّة، وإلى ولده المنصور عزيز الدولة، ووصلت سجلات منه إلى نصير الدولة بإضافة برقة وأعمالها له. وفي سنة (405هـ) أرسل نصير الدولة هدية إلى الحاكم بأمر الله ضمت مائة فرس لها سروج محلاة شدّت في ثمانية عشر حملاً أقفاص، وفيها ثمانية وعشرون حملاً من الخز والسمّور والمتاع السوسي المذهب النفيس، وعشرين وصيفة وعشر صقالبة. كما وجهت أخت نصير الدولة في السنة ذاتها هدية إلى السيّدة أخت الحاكم[56].

وبالرغم مما تعرض له أتباع المذهب الشيعي من أهوال على يد أهل السنّة سنة (407هـ) فإن الخليفة الفاطمي تغاضى عن ذلك، وأرسل في أواخر سنة (407هـ) سجلاً خاطب فيه المعز بن باديس بشرف الدولة[57]. فتذكر المصادر أن المالكيين قتلوا عدداً كبيراً من الشيعة في بداية حكم المعز. ولم يأخذ هذا الأخير أي إجراء مضاد لهذه الحركة واكتفى بالاعتذار للفاطميين[58]. وينفرد الدباغ بذكر أن المعز قد رعب من السُنّة ودبّر قتل زعيمهم الشيخ أبا علي الحسن البلوي[59].

---

(55) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج1 ص ص199، 100.

(56) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص259، 260 ـ 261.

(57) المصدر نفسه، ج1 ص269.

(58) ابن خلدون، العبر، ج6 ص29.

(59) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص154.

نخلص مما تقدم إلى أنه ولئن شاع أن التواجد الهلالي بإفريقيّة كان نتيجة للقطيعة الدينية ـ السياسية بين الخلافة الفاطمية في مصر وبين الإمارة الزيرية بإفريقيّة، فإن هذه القطيعة لم تكن السبب المباشر.

ومن الجدير بالذكر أنّ المصادر تبرز أهمية دور وزير المستنصر أبو محمد الحسن بن علي اليازوري في دخول بني هلال إلى إفريقيّة. فلقد حدثت مشاحنات بين هذا الأخير وبين الأمير الزيري المعز بن باديس حول «أتيكت» أو بالأحرى آداب المخاطبة بينهما. فيذكر كل من النويري وابن الأثير وابن خلدون أن المعز ابن باديس احتقاراً لليازوري ـ لأنه لم يكن من أهل الوزارة بل من أهل الفلاحة ـ امتنع عن مخاطبته بما كان يخاطب به الوزراء قبله، فأخذها عليه اليازوري وعمل على إفساد ما بين المعز والخليفة الفاطمي المستنصر، حتى كان له ما أراد، وأرسل تبعاً لذلك القبائل العربية الهلالية إلى إفريقيّة سنة (443هـ)[60]. وإذا ما كان عامل الخلاف بين الوزير الفاطمي والأمير الزيري المعز بن باديس، قد رأى فيه بعض المؤرخين سبباً وجيهاً لإرسال بدو بني هلال إلى إفريقيّة، فإن هذا العامل لا يعدو أن يكون تفسيراً واهياً. فليس منطقياً أن تقوم «دولة» بمقام الخلافة الفاطمية بمواجهة مع أحد الأطراف لمجرد أن أحد رجالاتها قد تعرض لإهانة ما، خاصة إذا ما علمنا أنّ الخلافة الفاطمية كانت تعترضها في تلك المرحلة مشاكل سياسية، أهمها الصراع بينها وبين العباسيين، وظهور قوة السلاجقة، وفتناً داخلية نتيجة ضعف سلطان المستنصر واستبداد الأمراء بأمور الحكم[61]، بل من الطبيعي أن تكون ردّة فعل الخلافة الفاطمية استقطاب الأطراف والاستغناء عن خدمات الوزير. مع العلم أنّه لم يكن المعز بن باديس الأمير الوحيد الذي امتعض من تولي اليازوري الوزارة. فيذكر ابن خلدون أنّه «لما ولي الوزارة خاطبه أهل الجهات ولم يولوه، فأنف من ذلك، فعظم عليه، وحنق عليه ثمال بن صالح صاحب حلب

(60) النويري، نهاية الارب، ص ص342 ـ 343. ابن الأثير، الكامل، ج8 ص55. ابن خلدون، العبر، ج6 ص29.

(61) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق عبد النافع طليمات، دار ابن الوليد، حمص، سوريا، دت، ص23.

والمعز بن باديس صاحب إفريقيّة، وانحرفوا عنه»[62].

إن تظافر ما ذكرته من أسباب لإرسال الخلافة الفاطمية بني هلال إلى إفريقيّة ـ والتي كما تبدو تفتقد للمنطقية وإن أخذ بها ـ لا تعطي تفسيراً كافياً. وإن لا تشير المصادر إلى غيرها، فإنه يمكن الأخذ بما جاء في بعضها من معلومات عن الأحوال الاقتصادية والأوضاع الداخلية بمصر في تلك المرحلة، في محاولة للربط بينها وبين هجرة بني هلال. فالمصادر تؤكد على أن فترة خلافة المستنصر (427 ـ 478هـ) كانت جميعها فترة اضطرابات اقتصادية، إذ إنه عاش في «الهزاهز والشدائد والوباء والغلاء والفتن»[63]. كما أن سنة دخول بني هلال إفريقيّة (443/ 444هـ)، كانت فيها مصر تشكو غلاء ومجاعة نتيجة قصر النيل وخلو المخازن السلطانية من الغلات[64].

ولئن أبرز المقريزي ارتباط الحالة الاقتصادية الزراعية بالذات ـ باعتبارها مورداً رئيساً للغذاء بالنسبة للشعب ـ بحال النيل الذي يحدّد معدّل فيضانه بستة عشر ذراعاً. فإذا نقص عن ذلك تعاني الأرض جفافاً، في حين أنه إذا زاد عن ذلك تغرق الأرض. وفي الحالتين تتعرض المنطقة لشدة اقتصادية متمثلة في انعدام الأقوات وغلاء الأسعار وظهور المجاعات والأوبئة[65]، فإنه وكما يذهب إلى ذلك الصاوي، إن قصور النيل لم يكن السبب في ذلك، لأنه بلغ في سنة سبعة عشر ذراعاً وخمس أصابع. ولذا يمكن الأخذ بالتحليل الثاني الذي أورده المقريزي وهو خلو المخازن السلطانية من الأقوات[66]. ولا يهمنا هنا أسباب خلو المخازن التي يسهب المقريزي في ذكرها بقدر ما يثير اهتمامنا الربط بين المسبغة التي عمّت مصر وبين دخول بني هلال إفريقيّة (443 ـ 444هـ).

---

(62) ابن خلدون، العبر، ج6 ص29.

(63) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، دت، ج5 ص3.

(64) المقريزي، إغاثة الأمة، ص17.

(65) الصاوي أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية (الأسباب والنتائج)، دار التضامن، بيروت، 1988، ص ص28، 36، 40.

(66) المقريزي، إغاثة الأمة، ص17.

فتزخر المصادر بالنصوص الدالة على أن توجيه بدو بني هلال إلى إفريقيّة، انتقاماً من المعز بن باديس لقطعه الدعوة للخلافة الفاطمية والدخول تحت لواء بني العباس ببغداد لم يكن إلا ذريعة للتخلص من الفتن التي كان يثيرها بنو هلال بصعيد مصر إثر استقرارهم به[67]. ويتضح أكثر وضع مصر الاقتصادي وتأثر بدو بني هلال بهذه الوضعية - خاصة وأن المنطقة التي استقروا بها عرفت بجفاف مناخها وقلة مراعيها[68] -، من خلال دفع الوزير اليازوري لقبائل بني هلال لدخول إفريقيّة بقوله لهم «قد أعطيتكم المغرب، وملك المعز بن بلكين الصنهاجي العبد الآبق فلا تفتقرون»[69]. وتؤكد النصوص على أهمية دخول بني هلال إفريقيّة باعتبارها مركزاً جديداً للاستقرار وموردا هاماً للعيش بالنسبة لهم. فحالما وصلوا إفريقيّة، «كتبوا إلى من بقي منهم بالديار المصرية أنهم وجدوا بلاداً في نهاية الخصب والخير ولا لهم فيها ناه ولا مزاحم، بل جميعها بحكمهم حيثما شاؤوا وتوجهوا. فانثال من بقي من العرب بمصر على المسير إلى إفريقيّة»[70].

وإن شجعت الخلافة الفاطمية بني هلال لدخول إفريقيّة، تخلصاً من فتنهم من جهة، ومحاولة منها للحدّ من عدد سكان مصر لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمجاعات من جهة أخرى، بأن أعطت لكل واحد منهم بعيراً وديناراً[71]، فإنها قد استفادت من خروج الوفد الثاني من مصر إلى إفريقيّة، إذ أخذت أضعاف الأموال التي أعطتها وأنفقتها على من سبقهم. فيذكر ابن أبي دينار أنّ بني عم بني هلال في مصر طلبوا من الخليفة الفاطمي السماح لهم باللحاق بمن سبقهم.

---

(67) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص55. ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص28، 30.

(68) دغفوس، راضي، «العوامل الاقتصادية لهجرة بني هلال وبني سليم من مصر إلى إفريقية»، مجلة المؤرخ العربي، ع20، 1981، ص43.

(69) ابن خلدون، العبر، ج6 ص31.

(70) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، (القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلي المغرب)، تحقيق حسين نصار، مطبعة دار الكتاب، 1970، ص ص79 - 80.

(71) ابن خلدون، العبر، ج6 ص31. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في حلي القاهرة، ص79. ابن أبي دينار، المؤنس، ص105. ابن الأثير، الكامل، ج8 ص55.

فمنعهم من ذلك، إلا أن يعطوه شيئاً من أموالهم. فأخذ منهم أضعاف ما أعطاه لبني عمهم وسرحهم[72].

لذلك، فإن دخول هذه القبائل التي اضطرت إلى دفع بعض المال لأجل موطن أفضل تسبب حسب زعم بعض المصادر في تخريب اقتصاد المنطقة (إفريقيّة). وحيث إن هذه الدراسة تهدف للبحث عن أسباب أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام، والتي عمد الكثير من الدّارسين إلى تحميل مسؤوليتها للبدو بصفة عامة ولبدو بني هلال بصفة خاصة إثر دخولهم إفريقيّة (443 ـ 444هـ)، رأيت أنه من الضروري التعرض إلى أوضاع إفريقيّة بعد الهجرة الهلالية مع رصد المتغيرات، حتى يتسنى لي ـ وبموضوعية ـ إدراك الأسباب الحقيقة لهذه الأزمة.

(72) ابن أبي دينار، المؤنس، ص105.

الباب الثالث

3

بعض ملامح أزمة إفريقيّة

في القرن الخامس للإسلام

تمهيد

إن المتصفح للأعمال المتعلقة بتاريخ إفريقيّة على ندرتها، يلحظ كيف أنّ جلّها لم يكتف بتضخيم إمكانيات المنطقة الاقتصادية قبل قدوم قبائل بني هلال، بل نراه وحتى يؤكد الآثار السلبية التي نسبت للبدو، يقرن التدني الذي ميّز تاريخ المنطقة في القرون التي تلت الهجرة الهلالية، بدخول هذه القبائل إلى إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام.

غير أن دور البدو في تاريخ المنطقة، كما سبق وأنّ بيّنت في الباب الثاني لم يكن باستمرار دوراً سلبياً. فعديد الإمارات التي شيّدت المدن ورعت المؤسسات في تاريخ المغرب الوسيط كانت من تأسيس شخصيات بدوية.

وإذا ما عجز الهلاليون عن تكوين إمارة في بلاد المغرب، فذلك لا يعود إلى الطبيعة البدوية التي ترفض الاستقرار وتفضل أعمال التخريب التي بالغ ابن خلدون في تحديد حجمها. فدخول القبائل العربية إلى إفريقيّة ذات الخلفية المعقدة اجتماعياً وعقائدياً، لم يجعل مهمة الوافدين الجدد سهلة. فقد جرت عادة قيام الإمارات في المنطقة، أن تلتف هذه القبيلة أو تلك حول هذا الداعي أو ذاك في مناطق بعيدة عن عيون السلطة المركزية القائمة. وعند اشتداد عود الأتباع تتجه أنظار هذه القوة الجديدة نحو مركز هذه السلطة فتطيح بها وتحل محلها.

ولكن عامل العصبية القبلية الذي وحّد عرب القرن الخامس للإسلام على أهميته، كان غير قادر على تأسيس إمارة أو حتى القضاء النهائي على الحكم الزيري. فالعصبية القبلية، ووفقاً للرؤية المقترحة في هذا العمل قادرة فقط على

زعزعة هذا النظام أو ذاك. ولكنها في حاجة إلى عقيدة أو أيديولوجية توحد صفوفها والأهم من ذلك تقنع غيرها بتبني مبادئها. لذلك فإنني أعتقد بأنه باتحاد هذين العاملين العصبية والعقيدة وباتحادهما فقط تقوم الكيانات السياسية وبضعفهما تتدهور، فتسقط.

إن هذه العلاقة بين هذين العاملين في حالتي القوة والضعف شكلت حسب اعتقادي ملامح تاريخ المغرب الوسيط. وهذا المقترح لا يلغي بطبيعة الحال الآراء والتفاسير الأخرى المقترحة من قبل العديد من المؤرخين. فالمدّ البدوي له علاقة بأزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام، وسيطرة صنهاجة على مصادر الذهب كانت لها آثار سلبية على اقتصاديات المنطقة، كما أن الأزمات الطبيعية والكوارث لعبت هي الأخرى دوراً سلبياً لا يقل خطورة عن العاملين السابقين. غير أنّ هذه العوامل على أهميتها تظل عوامل محفّزة، ولا تفسر الأزمة من منطلق شمولي. لذلك رأيت أن أتوقف عند تفاصيل هذه التفاسير مجتمعة في الفصلين الأول والثاني، مضيفة في الفصل الثالث والأخير وجهة نظري القائلة بضرورة اتحاد عاملي القبيلة والعقيدة وعلاقتهما بقيام السلطة المركزية.

الفصل الأول

بنو هلال وعلاقتهم بأزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام

اعتبر العديد من المؤرخين القرن الخامس للإسلام قرناً حاسماً في تاريخ إفريقيّة الوسيط. فحسب اعتقاد الأغلبية الساحقة من المؤرخين الأوائل ومن المحدثين شكّل القرن الخامس حاجزاً بين مرحلة اعْتُقِدَ بأنها تمثل فترة البناء والتّشييد، وبين مرحلة عمّت فيها الفوضى والتخريب. ولن أضفي على هذا الموضوع أي بعد جديد إذا ما قررت كغيري بأنّ ظاهرة التدني كانت من أعمال قبائل بني هلال. غير أنّ المتمعن في أحداث هذا القرن، قد يخلص إلى رؤية مغايرة، رؤية تؤكد تعدّدية العوامل في هذه الأزمة. ولا تنفي كلية دور البدو فيها. ونظراً للأهمية القصوى التي تُوليها الأعمال القديمة والحديثة على السواء لظاهرة بني هلال، رأيت أن أستهل هذا الباب بفصل يبحث في العلاقة بين هذه القبائل وبين أزمة إفريقيّة المفترضة.

لقد وثّق المؤرخون العرب الأوائل، وأخصّ بالذكر منهم ابن الأثير والمرّاكشي والنويري وابن خلدون أحداث القرن الخامس للإسلام توثيقاً دقيقاً. وعلى الرغم من التفاصيل المتنوعة والمتعددة أيضاً التي تضمنتها هذه الأعمال، فإنها لا تتردد في تحميل قبائل بني هلال مسؤولية خراب المنطقة.

فيذكر ابن الأثير أنه بنزول العرب إفريقيّة «شنّوا الغارات وقطعوا الطرق وأفسدوا الزروع وقطعوا الثمار»[1]، وأنّه بانهزام المعز بن باديس فارّاً إلى المهدية

(1) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.

سنة (449هـ) «شرعت العرب في هدم الحصون والقصور، وقطعوا الثمار وخربوا الأنهار»[2]. أما عبد الواحد المراكشي فيذكر أنهم «عاثوا في القيروان عيثاً شديداً أوجب خرابها»[3]. في حين أن النويري يذكر أنهم عند حصار القيروان «شرعوا في هدم الحصون والقصور وقطع الثمار وتعمية العيون وخراب الأنهار»[4]. إلا أن ابن خلدون قد عدّ من أبرز المؤرخين العرب المسلمين اهتماماً بالهجرة الهلالية إلى إفريقيّة وبلاد المغرب عامة، وتأكيداً على دورهم التخريبي.

وحيث إن ابن خلدون يُعدّ من أكثر المؤرخين اهتماماً بالهجرة الهلالية، رأيت أن أفرد لآرائه جزءًا أكبر. فوفق رؤيته المُدينة للبدو يعتبر ابن خلدون البدو من ألدّ أعداء الحضارة، مُرجعاً كل خراب ألمّ بالمنطقة إلى القبائل البدوية. فيفيد بأن «إفريقيّة والمغرب لما أجاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائة الخامسة تمرّسوا بها لثلاثمائة وخمسين من السنين. قد لحق بها وعادت بسائطه خراباً كلها، بعد أن كان بين السودان والبحر الرّومي كله عمراناً تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدر»[5]. فالقبائل العربية حسب زعمه كثيرة التنقل، ولا تقيم كبير وزن للمؤسسات القائمة. فمن أجل استخدام الحجر آثاف لقدورهم «ينقلونه من المباني ويخربونها عليه. . . والخشب أيضاً، إنّما حاجتهم إليه ليعمّروا به خيامهم، ويتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم فيخربون السقف عليه لذلك. فصارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو أصل العمران»[6].

كما أن ازدراء ابن خلدون لهذه القبائل واحتقاره لها جعله لا يتردد في وصفهم بأبشع الأوصاف. فدخول هؤلاء الذي اقترن بخراب المنطقة يشبّهه ابن

(2) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.

(3) المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق وتعليق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، 1994، ص189.

(4) النويري، نهاية الارب، ص347.

(5) ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، دت، ص166.

(6) المصدر نفسه، ص165.

خلدون بالجراد الذي يأتي على الأخضر واليابس. فهذه القبائل حسب زعمه زحفت على إفريقيّة «كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه حتى وصلوا إلى إفريقيّة سنة 443»[7].

إن نظرة ابن خلدون هذه للبدو عامة وبدو بني هلال خاصة من الأهمية بمكان. إذ اعتمدت عليها ثلة من المستشرقين أمثال غوتيه، شارل أندريه جوليان، روجي إدريس، أرشيبالد لويس، بوڤيل... مؤكدين ليس فقط على البعد التخريبي للعرب والبدو عامة، بل ومسؤوليتهم في أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام.

ويعتبر غوتيه من أبرز هؤلاء المستشرقين مُنَاوَءَةً للبدو. فيذكر العروي أنه اعتبرهم على الدوام «عنصر تخريب وفوضى وثورة دائمة على كل سلطة منظّمة قارة»[8]. فغوتيه وصف بدو بني هلال بقوله «الذئاب العرب»[9]. وذكر دخولهم بلاد المغرب بأنه «كارثة أفظع من كارثة الخوارج التي حلت به»[10]. وأنه بقدومهم تفشت جرثومتهم بشكل فظيع في أنحاء البلاد[11].

وحَذَا شارل أندريه جوليان حذو غوتيه، ناعتاً قبائل بني هلال العربية بالنهّابين، واصفاً هجرتهم بأنها كانت «بلا منازع أهم حدث عرفته بلاد المغرب أثناء القرون الوسطى»[12]. وحمّلهم مسؤولية تحوّل اقتصاد إفريقيّة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد رعوي، معللاً ذلك بأن قدومهم المنطقة، تسبب في تعميم النمط البدوي الذي عمل على تحويل الأراضي المعدّة لزراعة الحبوب والخضر والأشجار المثمرة إلى غير ما جعلت عليه. واختفت قرى ومدن صغيرة وخربت.

---

(7) ابن خلدون، العبر، ج6 ص31.
(8) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2 ص91.
(9) غوتيه، ماضي شمال إفريقيا، ص302.
(10) المرجع نفسه، ص298.
(11) المرجع نفسه، ص301.
(12) جوليان شارل أندريه، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2 ص97.

ولم تسلم إلاّ الأراضي الفلاحية الكائنة على طول الساحل حول المدن الباقية أو داخل الجبال التي أحاط بها الزحف العربي دون أن يفتحها[13].

أما روجي إدريس وفي سياق حديثه عن الهجرة الهلالية ونتائجها وصف دخول بني هلال إلى إفريقيّة بالكارثة السياسية أو على حدّ تعبيره «الكارثة الخارقة للعادة»[14] (La Catastrophe Extraordinaire). ولم يتخلص هذا الدارس من أسر تفاسير ابن خلدون، بل نراه يؤكد دور الهلاليين في تدمير مقوّمات إفريقيّة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[15].

وفي إطار نظرة أرشيبالد لويس العامة للبدو في جميع المناطق شرقاً وغرباً، يرى أنّ بدو بني هلال (كالبتشناغ والسلاجقة والأتراك والمرابطين. . .)، قبائل رحّل خربوا كل حضارة مستقرة. كما حمّلهم - كغيره من المؤرخين - وحدهم مسؤولية الخراب. فالأنظمة «الدقيقة التي وضعها القرطاجيون والرومان للريّ والزراعة بتلك البلاد لم يدركها الفساد والانحلال إلاّ في أواخر القرن الحادي عشر، وليس قبل ذلك»[16].

أمّا بوفيل فقد اعتمد ما ذهب إليه ابن خلدون من أنّ الهلاليين دخلوا إفريقيّة كأسراب «الجراد التي تلتهم كل البقاع التي تمرّ بها. . [ويذكر أنّ] من أهم نتائج هذه الأعمال التخريبية أن تعطلت مناطق شاسعة عن الزراعة تعطيلاً مستديماً. وزحفت عليها الصحراء. وقد عمد هؤلاء الأعراب الجفاة إلى أن يدمّروا كذلك معظم الغابات رأساً بأنفسهم أو عن طريق قطعانهم. . .»[17].

(13) جوليان شارل أندريه، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2 ص98.

(14) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص245.

(15) Idris (H.R) «De La Reàlitè De La Catastrophe Hilalienne», Annales, Tome 23/1,1968, p395.

(16) لويس أرشيبالد القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص ص362، 385.

(17) بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ترجمة الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988، ص117.

ولئن كتب المستشرقون الأوائل عن تاريخ بلاد المغرب وفق رؤية استعمارية، عمدت إلى التأكيد على بداوة العرب وعدم تحضّرهم لإيجاد تبريرات للتدخل الاستعماري في المنطقة، فإن هذه الرؤى تداولها عدد من المؤرخين المحدثين العرب. وبدلاً من أخذ هذه الرؤى بالتمحيص والتحليل وإعداد دراسات تاريخية موضوعية تهدف إلى الخروج بتاريخ العرب من دائرة التخلف التي فرضت من قبل العديد من المؤرخين والمستشرقين الأوائل، اتبع بعض المؤرخين العرب خطاهم وتفسيراتهم والتي استمدت شرعيتها من مقدمة ابن خلدون.

فلا يتردد حسين مؤنس في تشبيه دخول بني هلال إلى إفريقيّة بالطوفان. فهذا الأخير أطنب في تعديد مساوىء بني هلال محمّلاً إيّاهم مسؤولية تخريب إفريقيّة وما والاها حتى تلمسان. وقد رأيت نقل ما ذكره حسين مؤنس لإبراز أهميّة هذه الرؤية. فيرى حسين مؤنس «أنّ العرب عندما دخلوا إفريقيّة كانوا في الغالب فرساناً على ظهور الخيل. وتكفي الفئة القليلة منهم للسيطرة على الأقليم الكبير. وإلى هذا يُعزى تغلبّهم الشامل على البلاد. ولا يرجع قطّ إلى ضعف عزائم أهل البلاد وقعودهم عن الذود عن أوطانهم. ثم إنّ أهل الأرياف والضواحي من أهل الزرع والضرع في العادة قوم مسالمون لا ينتظرون الأذى إلاّ من الزعّار وقطّاع الطرق وهم قلّة. . . وقد فاجأهم هذا الطوفان الشامل من العرب الذين وجدوا أمامهم بلاداً واسعة تعجبهم وتناسب طبعهم. ولا يكاد يحميها أحد. فرتعت خيولهم كيف شاءت وضربت على الناس في كل مكان. وأنزلوا بالناس والمزارع والقرى أشد ضروب الأذى وهم في سكرة بقوّتهم واستقلالهم عن أيّ سلطان، فصالوا وجالوا كيف شاؤوا. وكانت النتيجة التخريب الشامل الذي شمل برقة وطرابلس وإفريقيّة والمغرب الأوسط وحتى تلمسان»[18].

أما حسن علي حسن الذي اعتمد على مقدمة ابن خلدون، فقد أتى رأيه مؤيداً للبعد التخريبي الذي ألصق ببدو بني هلال، فيفيد بأن الآثار «المدمّرة التي

---

(18) مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارته، العصر الحديث للنشر، بيروت، 1992، ج1 ص629.

حلت بالمنطقة كانت نتيجة لتخريب المدن وحرق المزارع في هجمات متلاحقة أتلفت التقدم العمراني الذي كانت تنعم به إفريقيّة»[19] ويذهب إلى أبعد من ذلك، فيذكر صراحة أنّ هجرة بني هلال كانت بمثابة حركة غزو مسلح إذ «حملت في طيّاتها الكثير من ألوان الدّمار والخراب»[20].

كما يمكن الاستشهاد ببعض الدّارسين الذين اعتمدوا بدورهم في تفسير هذه الظاهرة اعتماداً كلياً أو شبه كلي على مؤلف ابن خلدون، أذكر من بينهم سعد زغلول عبد الحميد والسيد حنفي عوض ومحمد المهدي والتّقي العلوي. فسعد زغلول عبد الحميد، وإن كان في الأغلب لا يدلي برأيه في الهجرة، فإنه أبرز الوجه السيّء لبدو بني هلال ووصف أعمالهم بالفساد[21].

أما السيّد حنفي ومحمد المهدي، فبالرغم من أنهما نبّها إلى ضرورة إعادة النظر في تاريخ بني هلال الذين وصفوا بالهمجيّة، فإننا نجدهما يحذوان حذو غيرهما من الباحثين، فيلقيان باللوم والمسؤولية على بدو بني هلال في الدمار الذي شهدته إفريقيّة. فيشيران إلى أنّ بدو بني هلال قد قوّضوا صرح بلاد إفريقيّة وجعلوها تعيش اضطرابات كبرى. إذ أنهار عنصري الاستقرار السياسي والاقتصادي - الاجتماعي وتفرق شمل المنطقة «ونكبت إفريقيّة نكبة اقتصادية كانت بعيدة الأثر في تاريخها كلّه»[22].

وإذا ما اعتبرت آراء ابن خلدون مجحفة بحق البداوة، وهي آراء تبنّاها العديد من المؤرخين المحدثين، فإنّ وجهة نظر التقي العلوي وهو من المحدثين أيضاً تميّزت عن غيرها بشدة المغالاة. فأسقط اللوم كل اللوم على بدو بني هلال في

(19) حسن حسن علي، «الغزو الهلالي للمغرب - أسبابه ونتائجه»، المجلة التاريخية المصرية، مج24، 1977، ص103.
(20) المرجع نفسه، ص139.
(21) عبد الحميد سعد زغلول، المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج2 ص426.
(22) عوض السيد حنفي وصديق محمد المهدي، قرية بني هلال بين المسار التاريخي والواقع الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص60.

تخريب المنطقة. فيفيد هذا الأخير بأنه في سنة (443هـ) «ظهرت في الجنوب التونسي الفرق الأولى لهذا الموج مصحوبة بعيالها وخيامها وإبلها وماشيتها حيثُ دشنوا نزولهم هناك بسلسلة من الكوارث والفظائع المرعبة في المواقع التي حلّ بها ركابهم»[23]. ويذكر في موضع آخر أنه بدخول هؤلاء القيروان، عمّ التخريب والتدمير والاكتساح سائر المدن والقرى التابعة لها. وانتشر الذعر والذهل والفتن المدلهمّة في جميع المناطق التونسية، فارتبكت أعمال السكان وضاقت حيلهم وطاشت عقولهم وماج بعضهم في بعض. ولم يتردد إزاء ذلك في وصف هجرة بني هلال إلى إفريقيّة والمغرب وتمثيلها بغزوات الوندال التي اكتسحت الشمال الأفريقي في القرن الخامس ميلادي[24].

هذا وإن ذهبت أغلب الدراسات التاريخية إلى القول بأن بدو بني هلال نتيجة لطبيعتهم البدوية كانوا أعداء للحضر، وهم وفقاً لذلك المسؤولون عن دمار إفريقيّة وبلاد المغرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فإنه قد برزت بعض الأعمال الحديثة ـ وإن كانت نزرة ـ تناولت دراسة البداوة والحضارة بموضوعية. وأكّدت على أن دخول بني هلال إلى إفريقيّة لم يكن السبب في دمار المنطقة وخرابها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وكما كان المستشرقون الأوائل أول من بادر إلى دراسة تاريخ بلاد المغرب في العصر الوسيط وتحليله، فإن المؤرخين المحدثين من المستشرقين خاصة أخذوا على عاتقهم دحض هذه الرؤى. ولعل آراء جون بونسي الباحث الفرنسي تعدّ من أهم الآراء التي أنصفت بدو بني هلال. ففي البداية يؤكد هذا الباحث على أنّ الاعتماد على نظرية ابن خلدون في إقرار هذه الظاهرة يعتبر خطأً فادحاً، ذلك أنّ ابن خلدون بحكم كونه رجل دولة وبحكم انتمائه إلى الأرستقراطية من جهة، والتصاقه بالحياة المدنية الحضرية من جهة أخرى تناول موضوع البدو من

(23) العلوي التقي، «أصول المغاربة، الهلاليون بالمغربين الأدنى والأقصى»، مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، المغرب، ع35، 1985، ص391.

(24) المرجع نفسه، ص ص392، 394.

منظور عصر يدين البداوة مقحماً بدو بني هلال في هذه المشاهد. كما أنّ ابن خلدون كان قد كتب بعد مرور ثلاثة قرون على هجرة بني هلال، وهي فترة كافية لوجود عدة تغيرات حتميّة[25]، ليست بالضرورة ناتجة عن هجرة بني هلال. ويؤكد على ذلك بقوله أنّ المؤرخين المعاصرين لدخول بني هلال إلى إفريقيّة أو الذين عاشوا في المرحلة التالية للهجرة (أي بعيدها)، لم يتناولوا هجرة بني هلال بالحِدّة التي تناولها بها ابن خلدون[26]. كما أنهم لم يذكروا أن بني هلال، قد رموا النيران في المدن أو قطعوا الأشجار[27]. وينتقد بونسي آراء مارسي وجوليان وغوتيه لاتخاذهم موقفاً سلبياً من الهلاليين اعتماداً على كتابات ابن خلدون مبرزاً عنصرية نظرياتهم[28].

إن آراء بونسي هذه تعدّ بحق إضافة في مجال دراسة أزمة إفريقيّة في القرن الخامس فتناقلتها أعمال حديثة أخرى أخصّ بالذكر منها أعمال كلود كاهين وجاك بيرك وإيف لاكوست.

فكلود كاهين في ردّه على مقال بونسي «أسطورة الغزوة الهلالية» يتفق مع هذا الأخير مبرزاً أنّ تدهور ودمار إفريقيّة كان قد بدأ قبل قدوم بدو بني هلال إلى إفريقيّة[29]. ويتخذ إيف لاكوست الوجهة ذاتها لإبراز خطأ النظريات القائلة بمسؤولية بدو بني هلال في أزمة إفريقيّة في القرن الخامس. فلاكوست ينتقد المؤرخين لاعتمادهم على ابن خلدون في تفسير الأزمة. إذ يفيد بأنه لا يوجد في أي من مقدمة ابن خلدون ولا في عبره دراسة نظامية/متماسكة (Systematique) للأزمة التي لاحظ ابن خلدون آثارها في القرن الثامن للإسلام. فالمؤلّف لا يضُمّ

---

(25) Poncet (J), «Prospèrite Et Dècadence Ifrikiyenne,» Ct, Tome 9-10, 1961, p232. Poncet, «Le mythe de la Catastrophe Hilalienne», Annales, Volume 22, 1967, p1100.

(26) Poncet, «Le mythe de la Catastrophe Hilalienne», p1100.

(27) Poncet, «Prosperitè Ét Dècadence...» p233.

(28) Poncet, «Le mythe de la Catastrophe Hilalienne», p1100.

(29) Cahen (C), «Quelques Mots Sur Les Hilaliens Et Le Nomadisme», Journal Of The Economic And Social History Of Orient, Vol 9, 1968, p130.

عرضاً منهجياً للأسباب العميقة لهذه الظاهرة المدمّرة، ذلك أنه يكتفي بوصف تتالي الاضطرابات والفوضى وقيام وسقوط العديد من المراكز السياسية. ولكن مسألة الأزمة لم تطرح والهجرة الهلالية لم تكن المحور الرئيسي. وإنما طرحت ضمن أسباب الفوضى والاضطرابات[30].

ويؤكد إيف لاكوست على أنّ المؤرخين والدّارسين المحدثين إضافة إلى اعتمادهم شبه الكلّي على ابن خلدون أسقطوا من حساباتهم الأحداث التي تعيق هذه النظرية أو تضعفها خاصة وأنّ في مؤلّف ابن خلدون العديد من الأحداث والشواهد المضادة لهذه الرؤية المدينة لبدو بني هلال[31]. ويرى لاكوست أنّ هذه الرؤية هي أسطورة ليست من قبيل الصدفة بل غذيت في إطار الأيديولوجيّة الاستعمارية[32]. كما أنه يدحض ما يذهب إليه بعض الدّارسين من أن دخول بني هلال إفريقيّة كان بمثابة غزوات المغول لبلاد المشرق، فالفارق بينهما شاسع. كما يفنّد لفظة غزو، فهي في رأيه لا تعبر حقيقة عن الوضع وعن تنقل القبائل العربية الهلالية منذ القرن الخامس وحتى القرن الثامن في أرجاء بلاد المغرب[33].

أمّا جاك بيرك فيتفق أيضاً مع بونسي وإيف لاكوست، وينتقد بدوره اعتماد المؤرخين على كتابات ابن خلدون الذي لم يعاصر أحداث القرن الخامس وكتب في مرحلة متأخرة. ويستدل بيرك على ذلك، بأن البكري الذي عاصر الأحداث لم يذكر سقوط القيروان إلاّ سنة (452هـ) أي بعد الهجرة الهلالية بحوالي عشر سنوات. كما يذهب إلى دحض الزعم القائل بخراب إفريقيّة الشامل والنهائي. إذ يذكر أنّ القيروان بالرغم مما تعرضت له من تدمير استطاعت في فترة لاحقة استعادة نشاطها وحيويتها الاقتصادية المعهودة[34].

(30) La Coste (y), Ibn Khaldoun..., p87.

(31) المرجع نفسه، ص ص88، 107.

(32) المرجع نفسه، ص103.

(33) المرجع نفسه، ص95.

(34) Berque(J), «Du Nouveau Sur Les Bani Hilal», Studia Islamica, N36, 1972, pp100, 103.

ومثلما اعتمد المؤرخون العرب المحدثون على وجهات نظر استشراقية حول اتهام بدو بني هلال بتدمير إفريقيّة، فإنهم وللمرّة الثانية نراهم يعتمدون على رؤى استشراقية فنّدت مزاعم تخريب بدو بني هلال لإفريقيّة، ونفت عنهم الاتهام. وبالإمكان الاستشهاد بأعمال عبد الله العروي وجميل أبو النصر وأبو القاسم كرّو، والتي عمدت إلى دحض الأطروحات القائلة بأن دخول بدو بني هلال إلى إفريقيّة كان نقطة تحوّل سلبية في تاريخ المنطقة منتقدين المؤرخين والدّارسين لعدم تمعّنهم في الأحداث.

فالعروي يقدّم تحليلاً لعوامل ومراحل انحلال الإمارة الزيريّة مبرزاً أن وجود بني هلال لا يختلف عن وجود أية قوى بدوية بالمنطقة، «فالبدوي يحتاج إلى مراع وهذه محدودة في أرض المغرب. فلا بد للوافد أن يطرد من سبقه إليها. وفي مرحلة لاحقة يضايق الاقتصاد الرعوي الزراعة والغراسة. فتتعذر العودة إلى إنتاج زراعي وتفرغ القرى والمداشر ويتناثر السكان وتتباعد الأحياء. وتحلّ الخيام محلّ الدور، وتترتب عن هذه التطورات تحولات أخرى لا تقل خطورة مع انحطاط الإنتاج الزراعي وتناقص غلال الغرس. وتقل الثروة العامة وتكسد التجارة. وتسوء أحوال سكان المدن فتختنق هذه خاصة بعد أن تكون قد نهبت وسلبت من ذخائرها أثناء الحروب والفتن. وهذا ما حصل بالضبط للقيروان والقلعة وتاهرت»[35].

كما يفيد العروي بأنّ مراحل دخول بدو بني هلال إلى إفريقيّة، وما صاحبه من اضطرابات وفوضى لا ينكرها المؤرخين، ولكنّهم يتعدّون الوصف إلى الاتهام. ويذكر أنّ هؤلاء المؤرخين لا يكتفون بالقول هذا ما يفعله البدو والرحّل، بل يؤكدون على أنّ هذا هو ما يفعله العرب حيثما كانوا رغم أنّهم يعرفون أنّ ابن خلدون أو الإدريسي يقول العرب ويعني بهم الأعراب أي البدو. ولكن الأغراض تدفع كتاب الاستعمار إلى استغلال الاشتراك في المعنى»[36].

(35) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2 ص95.
(36) المرجع نفسه، ج2 ص ص96 ـ 97.

أما جميل أبو النصر، فبعد أن يسرد وقائع المواجهة بين بدو بني هلال وبين الزيريين كما جاءت في المصادر العربية الأولى، ينتقد كل من اتخذ من مؤلفات التيجاني أو ابن خلدون مصدراً رئيسياً في دراسة أزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام[37].

ويتخذ أبو القاسم كرّو وجهة من تقدم ذكرهما. وأول ما يؤكده جسامة الخطأ الذي وقع فيه الدارسون لاعتمادهم بالدجة الأولى في تحليلاتهم ونتائج أبحاثهم على ابن خلدون لإبراز مسؤولية بدو بني هلال في الأزمة التي عاشتها إفريقيّة في القرن الخامس[38]. وأخذ كرّو على عاتقه إبراز اختلاط الأمر على ابن خلدون في تناوله لبني هلال. وذلك من خلال تعميمه في إخباره ووصفه للخراب والدّمار الذي شاهده وكأنّه حدث كله من القبائل العربية والبربرية في القرن الخامس. بالرغم من أن الكثير من هذه القبائل كانت لها أدوار إيجابية[39].

ولعله من المفيد القول، بأنّ كرّو يعطي بعض العذر لابن خلدون، ذلك لأن المصادر السابقة له وقفت بذكر انتعاش المنطقة وازدهارها الاقتصادي عند القرن الخامس، وأنّ مصادر القرن السادس أكّدت على الفتن والحروب والنهب. وفي سبيل إبراز عدم مسؤولية بني هلال في الخراب الاقتصادي ـ الذي أكد عليه بعض الدارسين اعتماداً على ابن خلدون ـ يذكر بعض الأحداث التي خربت أثناءها بعض أراضي إفريقيّة كالإربس ـ على سبيل المثال ـ وقفصة[40].

بعد هذا العرض لمختلف الآراء التي اهتمت بهجرة بدو بني هلال إلى إفريقيّة، سأتناول بشيء من التفصيل مراحل دخول بني هلال إلى إفريقيّة ـ إذ كنت

---

(37) Abu Nasr Jamil, A History of the Maghrib in the Islamic Period, Cambridge University Press, Cambridge, New York, 1990, p70.

(38) كرّو أبو القاسم، «بنو هلال وأوهام المؤرخين»، دراسات في التاريخ والتراث، دار المعارف للطباعة والنشر، مؤسسة سوسة، تونس، 1991، ص ص28 ـ 29.

(39) كرّو أبو القاسم، «من دمّر قرطاجنة وقفصة»، دراسات في التاريخ والتراث، ص37.

(40) المرجع نفسه، ص ص41، 44.

تعرضت في الباب الثاني إلى أسباب تواجدهم بالمنطقة اعتماداً على المصادر العربية وتحليلات المؤرخين المحدثين والمستشرقين - وسأتطرق ضمن ذلك إلى علاقة بدو بن هلال بالأزمة وردّة فعل السلطة الزيرية إزاء تواجدهم بإفريقيّة، مع التنويه بأوضاع هذه الأخيرة أثناء الهجرة الهلالية.

كنت قد ألمحت كيف أنّ القبائل الهلالية كانت قد اندفعت إلى إفريقيّة (442 - 443هـ)، وذلك بعد أن صرّح لها الخليفة الفاطمي المستنصر (427 - 487هـ) بإجتياز الأراضي المصرية والتوغل في الأراضي المغربية. ولقد ضمت هذه القبائل عشائر عدة وبطون منها: دياب وعوف وزغبة ورياح وعدي والأثبج وهلال[41]. وكانت هاتان الأخيرتان (هلال والأثبج) أبرزها على الإطلاق. فالرياسة كانت لهما عند دخولهما إفريقيّة[42]. واستقرت بعض هذه القبائل ببرقة، ومنها هيب من سليم ورواحة وناصرة وغمرة في حين واصلت أغلبها المسير نحو إفريقيّة[43].

وإذا ما يشير ابن خلدون إلى أن دخول القبائل العربية إلى الأراضي المغربية كان بهدف السيطرة على إفريقيّة وقاعدتها القيروان، إذ يذكر أن المستنصر «لما بعثهم إلى إفريقيّة عقد لرجالاتهم على أمصارها وثغورها وقلّدهم أعمالها، فعقد لموسى بن يحيى المرداسي على القيروان وباجة، وعقد لزغبة على طرابلس وقابس، وعقد لحسن بن سرحان على قسطنطينة»[44]؛ فإن مسار الأحداث ينفي ذلك، وإلا بماذا نعلّل ما تذكره المصادر من أن مؤنساً بن يحيى قد بادر بالاتصال بالمعز بن باديس تاركاً أصحابه وراءه في برقة، وتقديم خالص النصح له بعدم

---

(41) يورد ابن خلدون تفاصيل دقيقة عن القبائل العربية الوافدة على بلاد المغرب. العبر، ج6 ص ص48 - 174.

(42) ابن خلدون، العبر، ج6 ص36.

(43) المصدر نفسه، ج6 ص31.

(44) المصدر نفسه، ج6 ص ص41، 42. يذكر ابن خلدون أن اسم أحد رجالات بني هلال هو موسى بن يحيى المرداسي، والأرجح أن اسمه مؤنس بن علي الرياحي لأن كل من ابن عذاري وابن الأثير ذكر اسمه مؤنساً. وهما أقرب عهداً لحدث الهجرة من ابن خلدون، ولذا اعتمدت الاسم الذي وضعاه فيما بعد.

الاستعانة بالعرب الهلالية ـ عندما شاوره في ذلك ـ حتى لا ينفلت زمام أمره وهو المفوّض بحكم القيروان قاعدة إفريقيّة من قبل المستنصر. فيذكر ابن عذاري أنّ عرب بني هلال «أقاموا بناحية برقة ومضت الأيام على ذلك مدة، ثم قدم منهم مؤنس بن يحيى الرياحي على المعز»[45]. فأكرمه وطلب منه تقريب المسافة بينه وبين القبائل العربية للاستعانة بها على خصومه بدو زناتة ومنافسيه على الحكم بني حماد[46].

لذلك، فالمتمعن في سير الأحداث هذه يتبيّن أنّ دخول بدو بني هلال إلى إفريقيّة لم يكن هدفه القيروان، بل مستقراً جديداً لهم. وقد كانوا يعيشون ضنكا في بلاد مصر ـ كما سبق وأن أشرت في غير هذا الموضع ـ. ومهما يكن الأمر، فإن المصادر تشير إلى أن المعز بن باديس عندما بلغه خبر بدو بني هلال استصغر شأنهم، وعمد إلى استقطابهم ليكونوا فريقاً في جنده. وقد يكون في هذا الأمر ما يفيد بأن الجند الزيري كان يمرّ بمرحلة حرجة. فقد أُنهكت قواه وتقلص عدده بمرور الوقت لتواتر الصراعات السياسية في المنطقة مع زناتة ومع آل حماد، حتى أن المعز بن باديس اشترى العبيد لتقاعس صنهاجة وأغدق عليهم الأموال فاجتمع له منهم ثلاثون ألف مملوك[47].

لكن مشروع التآزر الزيري ـ الهلالي باء بالفشل، إذ اعتذر مؤنس بن علي الرياحي عن ذلك لعدم إمكانية قيادة قبائل مختلفة الأهواء من جهة، كثيرة العدد شديدة المراس من جهة أخرى[48]. وأمام إصرار المعز بن باديس خرج مؤنس إلى الموضع الذي يقيم فيه أصحابه[49]، وحشدهم للخروج إلى إفريقيّة.

---

(45) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص288.

(46) المصدر نفسه، ج1 ص288.

(47) النويري، نهاية الإرب، ص344. ابن الأثير، الكامل، ج8 ص55.

(48) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص288 ـ 289.

(49) يذكر النويري أنهم كانوا في طرابلس، نهاية الارب، ص344، في حين أن ابن عذاري يذكر أنهم كانوا ببرقة، البيان المغرب، ج1 ص288.

كما أنّ نظرة المعز بن باديس المتعالية إلى قبائل بني هلال واستصغار شأنهم أمام أحد أبرز قادتهم مؤنس ـ «وكان سيّداً في قومه»[50] ـ، كانت من أبرز الأسباب فيما يبدو لاندفاع قبائل بني هلال إلى إفريقيّة ـ وكانوا قد توقفوا قبلاً بطرابلس أو ببرقة ـ فما أن وصل مؤنس إلى إخوانه حتى دعاهم لدخول إفريقيّة مبيّناً خطّة امتلاكها وامتلاك قاعدتها القيروان فيما بعد. وكأنه يهدف بخطته هذه إلى إضعاف السلطة المركزية عن طريق استقطاع أطراف مملكتها. فيذكر ابن الأثير أن مؤنساً «أخذ بساطاً فبسطه ثم قال لهم: من يدخل إلى وسط البساط من غير أن يمشي عليه؟ قالوا لا نقدر على ذلك. قال: فهكذا القيروان، خذوا شيئاً فشيئاً حتى لا يبقى إلاّ القيروان فخذوها حينئذ»[51].

وتدافعت القبائل العربية إلى مناطق إفريقيّة. وما أن بلغ الخبر المعز حتى بادر بصدّ الهجوم وأسر أولاد مؤنس وعياله[52] وأخوه[53]. وأرسل في طلب نجدة من ابن عمه صاحب القلعة القائد حماد ومن زناتة أيضاً. فأرسل إليه الأول ألف فارس في حين أن مقدّم زناتة المستنصر بن خزرون المغراوي الزناتي خرج إليه بنفسه ومعه ألف فارس من قومه[54].

وكانت خطوة المعز هذه قد جعلت بعض شيوخ القبائل الهلالية يرضخون لطاعته. فدخل عليه «مطرف بن كسلان وفرج بن أبي حسان وزياد بن الدونيّة وفارس بن كثير وفارس بن معروف وهم من أمراء بني رياح وسادتهم»[55]. فأخرج إليهم المعز الفقهاء ومعهم مكاتبات وشروط ووصايا وأعلموهم أن السلطان قد دفع عيالاتهم لهم وأخذوا عليهم العهود والمواثيق[56].

---

(50) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص288.
(51) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.
(52) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص289.
(53) ابن خلدون، العبر، ج6 ص32.
(54) المصدر نفسه، ج6 ص32.
(55) النويري، نهاية الارب، ص345.
(56) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص289.

إلاّ أن هذه الطاعة كانت مؤقتة، ذلك أنّهم ما أن ولّوه ظهورهم حتى نكثوا العهد وأغاروا على البلاد وأفسدوا جهاتها[57]. وكان هذا الاندفاع الهلالي نحو مناطق إفريقيّة البادرة لقيام حروب بينهم وبين السلطة الزيرية. بدأت بمحاولات الزيريين الهجوم على القبائل العربية المستقرة بين قابس والقيروان، وانتهت بمحاولاتهم للدفاع عن مركز سلطانهم «القيروان».

وبالرغم من اختلاف الروايات التاريخية حول عدد المعارك التي خاضها الزيريون ضدّ القبائل الهلالية وحول تاريخ وقوعها[*] فإنها تجمع على أنّ موقعة حيدران كانت الفاصلة. فيذكر ابن الأثير - والنويري الذي أخذ عنه - أنّ بني زيري خاضوا غمار ثلاث معارك ضدّ بدو بني هلال. ففي سنة (442هـ) حال وصول بني هلال المنطقة «احتفل المعز وجمع عساكره فكانوا ثلاثين ألف فارس ومثلها رجالة. وسار حتى أتى جندران [حيدران] وهو جبل بينه وبين القيروان ثلاثة أيام»[58]. وما أن دار القتال بينهم حتى انهزمت صنهاجة بالرغم من كثرة عدد جندها الذي أدهش بني هلال. وكاد أن يفتّ في عضدهم لولا تشجيع مؤنس بن يحيى لهم. فيفيد ابن الأثير بأنّه «لما رأت العرب عساكر صنهاجة والعبيد مع المعز هالهم ذلك، وعظم عليهم. فقال لهم مؤنس بن يحيى: ما هذا يوم فرار. فقالوا: أين نطعن هؤلاء وقد لبسوا الكذاغندات والمغافر؟ قال: في أعينهم. فسمّي ذلك اليوم (يوم العين). والتحم القتال واشتدت الحرب»[59].

وتُعزى هذه الهزيمة إلى ضعف الجبهة الداخلية للقوات الزيرية. فصنهاجة نكاية في المعز وتعبيراً عن سخطها لاستبدالها بالعبيد، اتفقت على الهزيمة،

---

(57) النويري، نهاية الارب، ص345، ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص289.

(*) لا نجد في المصادر تاريخاً محدّداً لدخول بني هلال المنطقة ولا للمعارك التي نشبت بينهم وبين الزيريين. فكل مؤرخ يعتمد تاريخاً معيناً. فمنهم من يدوّن الأحداث سنة (442هـ)، ومنهم من يدونها (443هـ). وبالتالي فإن التواريخ التي أدرجتها ليست من وضعي بل هي حسب طرح المؤرخين الذين اعتمدت عليهم أي حسب النصوص.

(58) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.

(59) المصدر نفسه، ج8 ص56.

«وترك المعز مع العبيد حتى يرى فعلهم ويقتل أكثرهم... فانهزمت صنهاجة وثبت العبيد مع صنهاحة فكثر القتل فيهم»[60]. وبالإضافة إلى موقف صنهاجة المبنيّ على تضارب المصالح، يرجع ابن خلدون هذا التخاذل في الجبهة الداخلية إلى ضعف العصبية بقوله «انخذل بقية عرب الفتح وتحيّزوا إلى الهلاليين للعصبية القديمة»[61].

إن انهزام القوات الزيرية أمام بني هلال لم يفتّ في عضد المعز بن باديس فبادر هذا الأخير في السنة ذاتها ـ وفي يوم عيد الأضحى هادفاً إلى مباغتة الهلاليين وهم يؤدون صلاة العيد ـ إلى جمع «سبعة وعشرين ألف فارس، وسار إلى العرب جريدة وسبق خبره وهجم عليهم وهم في صلاة العيد فركبت العرب خيولهم وحملت فانهزمت صنهاجة. فقتل منهم عالم كثير»[62]. وبالرغم من تكرار انهزام الجند الزيري أمام الهلاليين في الموقعة الثانية، فإنّ المعز بن باديس خاض معركة ثالثة ضد الهلاليين إذ «خرج بنفسه في صنهاجة وزناتة في جمع كثير، فلما أشرف على بيوت العرب وهو قبلي جبل جندران [حيدران] انتشب القتال واشتعلت نيران الحرب... فانهزمت صنهاجة وولّى كل رجل منهم إلى منزله وانهزمت زناتة وثبت المعز فيمن معه من عبيده ثباتاً عظيماً لم يسمع مثله. ثم انهزم وعاد إلى المنصورية...»[63]. والجدير بالذكر أنّ نشوب هذه المعركة قبلي حيدران (شمال حيدران) يبين أن القبائل العربية كانت تزحف شيئاً فشيئاً نحو القيروان.

ولئن عدّد ابن الأثير ثلاث وقائع بين بني زيري وبين بني هلال، فإنّ ابن عذاري بتعدّد رواياته[*] وابن خلدون اكتفيا بذكر موقعتين اثنتين فحسب. فيذكر ابن عذاري أنّ المعز بن باديس أرسل سنة (443هـ) لفيفاً من جنده بقيادة ابن شلبون

(60) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.

(61) ابن خلدون، العبر، ج6 ص32.

(62) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.

(63) المصدر نفسه، ج8 ص56.

(*) يذكر ابن عذاري من خلال رواية ابن شرف وقعة واحدة في حين يذكر من خلال رواية ابن الصلت وقعتين، البيان المغرب، ج1 ص ص289 ـ 292.

وزكنون بن واعلان وزيري الصنهاجي لقتال الهلاليين. فالتقى الخصمان يوم عيد الأضحى «وانهزمت صنهاجة وقتل منها كثير»[64]. فخرج المعز بن باديس إليهم بنفسه يوم ثاني عيد الأضحى «وانتشبت الحرب بين العرب وبينه. فهزمته العرب وثبت المعز في طائفة من عبيده ثم عاد إلى المنصورية»[65].

وأبرز ما يفيدنا به ابن عذاري في ذكر الصدّام الزيري - الهلالي، وصفه للجند الزيري أيام العيد إثر الهزيمة. فيقول «وأما بنو مناد وجميع صنهاجة وغيرهم من القبائل، فإنّهم فرّوا وانتهبت العرب مضاربهم. ودخل العرب معسكر المعز السلطان، فحازروه وفيه من الذّهب والفضّة والأمتعة والأسباب والأثاث والخف والكراع ما لا يعلم عدده إلا الله. وكان فيه من الأخبية وغيرها ما يتجاوز عشرة آلاف ومن الجمال نحو خمسة عشر ألفاً ومن البغال ما لا يحصيه قول، فما خلص لأحد من الجند عقال فوقه. وسلك أكثر الناس الجبل المعروف بحيدران، فافترقوا فيه. ثم رجع بعضهم على بعض، وليس عند أهل القيروان خبر بذلك، إلاّ أنهم كانوا تحت توقّع وتشوّف. فلما كان ثالث العيد، قدم فارسان مع ابن البواب وهم قد غلبت عليهم الكآبة وكسوف البال وحالهم يغني عن السؤال، وكثر أيضاً سؤال الناس عن السلطان، فذكروا أنّه في حيز السلامة، فلم تك إلاّ ساعة حتى دخل قصره هو وولده. ثم تساقط الناس بعده آحاداً وجموعاً، وتخلّف عن الوصول خلق عظيم، فمنهم من علم خبره ومنهم من لم يعلم. ثم ذكر أنّ العرب أخذوا خلقاً كثيراً من الصنهاجيين وغيرهم»[66].

أما ابن خلدون، فذكر أنه إثر وصول الخبر إلى المعز بتحرك بني هلال «سرّح إليهم صنهاجة الأولياء فأوقعوا بها»[67]. وبانهزام الجند الزيري في هذه المعركة الأولى استنجد المعز بابن عمه حماد بالقلعة وبالمستنصر بن خزرون الزناتي، وأعدّ العدّة لقتال بني هلال وزحف إليهم «ولمّا تزاحف الفريقان انخذل بقية عرب الفتح

(64) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص292.
(65) المصدر نفسه، ج1 ص292.
(66) المصدر نفسه، ج1 ص290.
(67) ابن خلدون، العبر، ج6 ص32.

وتحيّزوا إلى الهلاليين للعصبية القديمة، وخانته زناتة وصنهاجة. وكانت الهزيمة على المعزّ، وفرّ بنفسه خاصة إلى القيروان. وانتهبت العرب جميع مخلّفه من المال والمتاع والذخيرة والفساطيط والرايات وقتلوا من البشر ما لا يحصى. .»[68].

ومهما يكن الأمر واختلاف الروايات حول عدد المعارك أو سنيّ دورانها، فإن معركة حيدران كانت الفاصلة، إذ بها انتهت مرحلة الهجوم الزيري. واكتفى المعز بعد ذلك بمفاوضة القبائل العربية الهلالية والتحصن بالقيروان. فموقعة حيدران على حدّ تعبير الشنتريني، «أوهنت بطشه وثلت عرشه وأرته البوار وضربت عليه الحصار وأحاط الأعراب بالقيروان يطؤون حريهما ويستعرضون راحلها ومقيمها، حتى ماج بعضها في بعض وتبرأت منها كل سماء وأرض»[69].

إذاً بانهزام الزيريين في حيدران (442 ـ 443هـ)، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ إفريقيّة الزيرية. فالمعز عاد أدراجه إلى القيروان متحصناً بأسوارها. وتطلّع بنو هلال إلى امتلاك مناطق إفريقيّة «فكان كل من سبق إلى قرية سمّى نفسه لهم ليعلم غيره أنه سبقه»[70] دون أن يجدوا أحداً يردعهم بما في ذلك السلطان الزيري. فهذا الأخير وكما يذهب ابن عذاري إلى القول «خرج. . . سابع عيد الأضحى بجنوده وخرج عامة القيروان معه فلم يتعدّ بهم المصلى»[71]. واكتفى بعد ذلك بالاستقرار بالقيروان وتحصينها. ويفيد ابن عذاري بأنّ المعز بن باديس عمد إلى محاربة بني هلال بما يمكن أن نطلق عليه سياسة الأرض المحروقة محاكاة لما فعلته الكاهنة أثناء الفتح الإسلامي. فلقد أمر «كافة الناس بانتهاب المزروعات المحيطة بالقيروان وصبرة. فسرّ المسلمون بذلك وحسبوها من أرزاقهم وكان مصيرها ما قدر الله من فسادها وأكل البهائم لها»[72]. كما أمر بانتقال «عامة أهل صبرة وسوقتها إلى القيروان ويخلّوا الحوانيت كلها بصبرة وأمر جميع من بالقيروان

---

(68) ابن خلدون، العبر، ج6 ص32.

(69) الشنتريني، الذخيرة، مج2 قسم 4 ص614.

(70) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص290.

(71) المصدر نفسه، ج1 ص291.

(72) المصدر نفسه، ج1 ص291.

من الصنهاجيين وغيرهم من العسكر أن ينتقلوا إلى صبرة وينزلوا في حوانيتها وأسواقها. فارتجّ البلد لذلك وعظم الخطب واشتد الكرب، ومدّ العبيد ورجال صنهاجة أيديهم إلى خشب الحوانيت وسقائفها واقتلعوها..»[73].

إنّ حصار الهلاليين للمعز بن باديس ومقتل عدد كبير من أهل القيروان من رقادة والمنصورية، حدا بالمعز إلى مصالحة الهلاليين «وأباح لهم دخول القيروان لما يحتاجون إليه من بيع وشراء»[74]. ويبدو أن مصاهرته لمؤنس بن يحيى من كبراء بني هلال كانت في هذا الأثناء كسباً لودّه[75]. وبالرغم مما قد ينتج عن المهادنة بين المعز وبين بني هلال من هدوء، فإن المصادر تشير إلى أنّ الصراعات بين أهالي إفريقيّة وجموع الهلاليين لم تتوقف. فلما دخل بنو هلال القيروان ـ على سبيل المثال ـ «استطالت عليهم العامة ووقعت بينهم حرب كان سببها فتنة بين إنسان عربي وآخر عامي وكانت الغلبة للعرب»[76].

واستمر الزحف الهلالي على المناطق الإفريقيّة، وسقط العديد منها بأيديهم فاقتسموا البلاد سنة (440هـ). فكان لزغبة طرابلس وما يليها ولمرداس بن رياح باجة وما يليها، ثم أعيدت القسمة من جديد. فكان لبني هلال بن يونس إلى الغرب وهم رياح وزغبة والمعقل وجشم والأثبج والخُلط وسفيان. وتغلب عائذ ابن أبي الغيث على مدينة تونس وسباها. وملك أبو مسعود من شيوخهم بونة

(73) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص291.

(74) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.

(75) لئن ذكر ابن خلدون أن مصاهرة المعز بن باديس لمؤنس قد تمت منذ دخول هذا الأخير على المعز سنة (442هـ)، فإن سير الأحداث تبين أن المصاهرة تمت بعد هذا التاريخ، ذلك إن المصادر لا تشير من قريب ولا من بعيد إلى وجود مثل هذه العلاقة. وإلاّ لما وقع بينهما صراع دامي بعد ذلك، وبينهما وشائج القربى والمصاهرة. ابن خلدون، العبر، ج6 ص31. ويؤكد الشنتريني على أن المصاهرة تمت (449هـ). الذخيرة، مج2 قسم 4 ص614.

(76) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص293. كما يفيد ابن عذاري أنه في مرحلة لاحقة (452هـ)، تقاتلت هوّارة والعرب بالقيروان كما تقاتل العرب وأهل تقيوس سنة (453هـ). البيان المغرب، ج1 ص ص294، 295.

صلحاً[77]. وتغلب محرز بن زياد على المعلقة إحدى ضواحي قرطاجنة[78]. وسيطر بنو جامع من دهمان على قابس[79]. كما تغلب العرب الهلالية أيضاً على أقاليم وأراضي شاسعة محيطة ببونة وعلى بوادي مرسي الخرز[80] وقسطنطينة[81] وجاوروا قصور المنستير[82].

وتزامن وهذا الوضع ثورة الأطراف على السلطة الزيرية، فانتزى عمّال المناطق بمناطقهم. فسيطر بنو خراسان على تونس سنة (443هـ)، وبنو الرند على قفصة ثم امتد نفوذهم على توزر ونفزاوة وسائر أعمال قسطيلية[83]. أما مدينة سوسة فملكها أهلها شورى بينهم. فيذكر التيجاني أنّ أهل سوسة خرجوا عن طاعة المعز بن باديس سنة (445هـ)، «ومنعوه ما كانوا يحملون إليه من المال، وقالوا: نحن أولى به لنذب به عن بلدنا، وتوفيت أخت المعز عندهم فضمّوا أموالها وأبوا من توجيهها إليه»[84].

ولا مفر من القول بأن استمرارية الصدام بين أهالي إفريقيّة وبين بني هلال من جهة، وتهديد هؤلاء الأخيرين وتطلعهم للسيطرة على القيروان قاعدة إفريقيّة، بعد أن سيطروا على العديد من الجهات الأخرى كان وراء اندفاع عدد من سكان القيروان والمناطق الداخلية إلى الاستقرار بالمناطق الساحلية كتونس وسوسة والمهدية[85]، وببلاد المغرب الأوسط في القلعة[86].

فيفيد ابن الأثير بأن المعز أشار على الرعيّة بالانتقال إلى المهدية لعجزه عن

(77) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص33، 34.
(78) المصدر نفسه، ج6 ص336.
(79) المصدر نفسه، ج6 ص ص340، 341.
(80) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص291.
(81) المصدر نفسه، ج1 ص265.
(82) المصدر نفسه، ج1 ص282.
(83) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص334، 338، 339.
(84) التيجاني، الرحلة، ص ص28، 29.
(85) ابن خلدون، العبر، ج6 ص33.
(86) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص101.

حمايتهم من العرب[87]، ثم انتقل هو بنفسه إليها سنة (449 ـ 450هـ) في خفارة أصهاره. ويذكر الشنتريني أن المعز عندما اشتد حصار الهلاليين له بالقيروان «أعطى الدنيّة وناشدهم التقية واشترط المهدية وقد كان نظر في ماله وفكّر في من بإزائه من أقياله، فزف إلى زعمائهم بناته، وكنّ اللآلي وأماني الغالي. فأصبحوا له أصهاراً وقاموا دونه أنصاراً، فلما استحكم بأسه وأهمته نفسه استجاش من قبله، واحتمل حزمه وثقله وخليّ الملك لمن حماه وحمله. وجاء أصهاره فكانوا بحيث يسمعون نئيمه ويمنعونه مما عسى أن يكيده ويضيمه، حتى بلغ المهدية فأقام بها»[88].

وبخروج المعز بن باديس من القيروان دخلتها العرب وانتهبتها ـ كما يذهب المؤرخون الأوائل إلى القول ـ فيذكر ابن الأثير أنه في سنة (449هـ) نهبت العرب القيروان[89]. ويفيد ابن عذاري بأنّ العرب انتهبت القيروان وخرّبتها[90]. أما ابن خلدون فيذكر ذلك بقوله «وجاب العرب فدخلوا البلاد واستباحوها واكتسحوا المكاسب وخرّبوا المباني وعاثوا في محاسنها وطمسوا من الحسن والرّونق معالمها واستصفوا ما كان لآل زيري»[91](*).

وبسقوط القيروان سنة (449 ـ 450هـ) في يد بني هلال عمد عمّال المناطق للانتزاء بعمالاتهم. فخرجت صفاقس عن دائرة السلطة الزيرية سنة (451 ـ 452هـ)، وتبعتها قابس في سنة (454هـ)[92]. كما خرجت تونس وقفصة وسوسة وبنزرت

(87) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.
(88) الشنتريني، الذخيرة، مج2 قسم 4 ص614.
(89) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.
(90) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص294.
(91) ابن خلدون، العبر، ج6 ص34.
(*) إذا ما أجمع هؤلاء على أن سنة (449هـ) كانت السنة التي خربت فيها القيروان، فإن البكري ألصقهم بأحداث الهجرة (توفي 487هـ)، ينفرد بذكر أن القيروان «سبيت وأخليت ولم يبق فيها إلا ضعفاء أهلها سنة (452هـ)»، أي بعد الهجرة بحوالي عشر سنوات. المسالك والممالك، ج2 ص678.
(92) ابن خلدون، العبر، ج6 ص326.

وطبربة وزغوان وشقبنارية عنها أيضاً. وأضحت إفريقيّة مجزأة إلى إمارات صغيرة (تشبه دول الطوائف ببلاد الأندلس)، تقلّد بعضها القادة المحليون وهادنوا بني هلال وعملوا على مصالحتهم نظير أتاوة تدفع لهم لكفّ عاديتهم[93]. وتقلّد بعضها الآخر بنو هلال ولم يبق بأيدي بني زيري إلا ما ضمّه سور المهدية[94].

وبقيت السلطة الزيرية مقوقعة في المهدية بعد وفاة المعز بن باديس سنة (454هـ)، ولكن تميم بن المعز خليفته (454 ـ 501هـ)، بادر باسترجاع المناطق التي كانت خرجت عن سلطانهم. وعمل جاهداً للحفاظ على مركز سلطته بالمهدية. فكان أن فتح سوسة سنة (455هـ). وهزم حمّو بن مليل البرغواطي الذي حاصر المهدية سنة (456هـ)[95]. ثم أرسل جنوده في سنة (458هـ) إلى تونس، فحاصروا بها بني خراسان حتى قدّموا فروض الطاعة مجدّداً[96]. كما أرسل عساكره إلى القيروان لتأديب قائد بن ميمون الصنهاجي ـ الذي دخل في لواء الناصر بن علناس بالقلعة ـ ففرّ منها ابن ميمون إلى القلعة، إلا أنه سرعان ما عاد إلى القيروان بعد أن اشتراها من العرب[97]. ثم دخل تميم قابس سنة (470هـ)، وفيها ماضي بن محمد الصنهاجي وقد وليها بعد أخيه إبراهيم[98].

وتواصل استرجاع تميم بن المعز للمدن الإفريقيّة وإعادتها إلى سلطان الإمارة الزيرية. فخرج تميم بالجند الزيري إلى قابس سنة (474هـ)، وحاصرها «حصاراً شديداً وضيّق على أهلها وعاث عسكره في بساتينها المعروفة بالغابة فأفسدوها»[99]. كما خرج إلى صفاقس سنة (479هـ) وحاصرها «وأمر الأمير الذي جعله مقدّم الجيش أن يهدم ما حول المدينة ويحرقه ويقطع الأشجار»[100]. كما

(93) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص334، 339، 346، 349.
(94) المصدر نفسه، ج6 ص327.
(95) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص299.
(96) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص104.
(97) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص104. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص299.
(98) ابن خلدون، العبر، ج6 ص328. ابن خلدون، العبر، ج6 ص327.
(99) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص130.
(100) المصدر نفسه، ج8 ص195.

فتح في سنة (492هـ) جزيرتي جربة وقرقنة[101]. لكن هذه المدن لم تخلص لتميم فخرجت عليه، مما اضطره لإعادة توجيه جنده إليها، فحاصر سنة (486هـ) قابس وفتحها (489هـ)[102]، وحاصر صفاقس ودخلها سنة (493هـ)[103]، ثم حاصر جربة (499هـ)[104].

إنّ دور بني هلال في أحداث إفريقيّة لا يقف عند تدمير بعض المناطق وإتاحة الفرصة أمام العمال للانتزاء بعمالاتهم، بل كان هؤلاء قد عمدوا للاستفادة من بلبلة الأوضاع بإفريقيّة، فناصر بعضهم السلطة الزيرية في حين حالف بعضهم الآخر مناوئيها. فيشير ابن عذاري إلى أنّ قبائل الأثبج وعدي من بني هلال كانت قد خرجت تحت لواء بلقين صاحب القلعة الصنهاجي لمحاربة زناتة سنة (450هـ)[105]. أما في سنة (456هـ) خرجوا في زمرة حمّو بن مليل البرغواطي صاحب صفاقس وناصروه في حركته ضدّ الزيريين، في حين كانت زغبة ورياح مع تميم بن المعز[106].

والجدير بالتنويه، أنّ رياح وزغبة كانتا باستمرار تحت لواء الأمير الزيري بإفريقيّة. فيشير ابن عذاري إلى أنّ هاتين القبيلتين قد تصدّتا لحركة الناصر بن علناس لدخول إفريقيّة، وفي سنة (457هـ) كُسر عسكر الناصر بن علناس، وكان قد خرج في عدد كبير من صنهاجة وزناتة وعدي والأثبج «فلقيتهم رياح وزغبة وسليم، فانهزم الناصر وقتل من أصحابه خلق كثير»[107]. ويذكر ابن الأثير تفاصيل هذا الصراع بين الأمير الزيري تميم بن المعز وبين الناصر بن علناس بالقلعة ودور بني هلال فيه، مبرزاً تآلف بدو بني هلال جميعاً مع بعضهم البعض

(101) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص144.
(102) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص302.
(103) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص194.
(104) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص303.
(105) المصدر نفسه، ج1 ص294. النويري، نهاية الارب، ص347.
(106) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص299.
(107) المصدر نفسه، ج1 ص299.

حسب مصالحهم. فيذكر أن تميم عندما تأكد مما بلغه من خبر حشد الناصر بن علناس ـ وقد كان يذمّه ـ صنهاجة وزناتة وبني هلال ليحاصر المهدية، عمد إلى استقطاب أمراء بني رياح من بني هلال وأخبرهم خبر ابن علناس ومن معه من بني عمومتهم مبيّناً لهم أنّ خروج الناصر إلى إفريقيّة ليس هدفه المهدية فهذه الأخيرة محصنة لا يمكن طرقها، بل هو يقصدهم. فما كان من أمراء بني رياح إلاّ طلب المعونة منه، فمدّهم بالمال والسلاح، فأرسلوا إلى من مع الناصر من بني هلال يخوفونهم منه، فهو إذا ما بلغ هدفه يهلكهم بمن معه من زناتة وصنهاجة، فاتفقوا على الانخذال عن الناصر. كما انخذلت زناتة عن الناصر أيضاً، ولم يبق في جند هذا الأخير إلا بعض بني هلال وبعض زناتة إضافة إلى صنهاجة. وعندما التقت العساكر «انهزمت الطائفتان وتبعتهم عساكر الناصر منهزمين، ووقع فيهم القتل. فقتل فيمن قتل القاسم بن علناس أخو الناصر، وكان مبلغ من قتل من صنهاجة وزناتة أربعاً وعشرين ألفاً. وسلم الناصر في نفر يسير، وغنمت العرب جميع ما كان في العكسر من مال وسلاح ودواب وغير ذلك. فاقتسموها على ما استقرّ بينهم. وبهذه الواقعة تم للعرب ملك البلاد، فإنهم قدموا في ضيق وفقر وقلّة دواب، فاستغنوا وكثرت دوابهم وسلاحهم وقل المحامي عن البلاد»(108).

ولم تثن هذه الهزيمة الناصر بن علناس عن الاستعانة مرة أخرى بالعرب من بني هلال. فيذكر ابن عذاري أنّه حاصر سنة (460هـ) الأربس ومعه الأثبج وافتتحها وأمن أهلها وقتل عاملها. كما حاصر بهم في السنة نفسها القيروان ودخلها، ولكنه لم يبق بها خوفاً من غدر الهلاليين، فتركها سنة (461هـ)(109).

والجدير بالتنويه، أنّ اجتماع كلمة بعض قبائل بني هلال كرياح وزغبة ـ على سبيل المثال وقد كانتا باستمرار في نصرة الأمير الزيري، هو أمر تحكمه مصلحتهما المشتركة. غير أنّ هذا التحالف تعرّض سنة (466 ـ 467هـ) إلى أزمة تسببت في انفراط عقد التآزر بينهما. فطردت رياح زغبة من إفريقيّة وإشترت

(108) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص ص101 ـ 102.
(109) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص299 ـ 300.

القيروان من الناصر بن علناس[110].

صفوة القول حيثُ إنّ محاولات تميم بن المعز الرّامية إلى إعادة المناطق الخارجة عن سلطانه إلى دائرة نفوذه كانت أمراً مستحيلاً لتعدّد الجبهات المعادية كبني هلال والعمّال وآل حماد، فإنه ضاعف من الاهتمام بالمهدية قاعدة حكمه الاقتصادية وبنشاطاتها البحرية. فالمتمعن في المصادر العربية الأولى يخلص إلى أنّ الزيريين ضاعفوا من اهتمامهم بالنشاط البحري بعد دخول قبائل بني هلال إلى إفريقيّة، وتبعاً لهذه الوجهة تسهب المصادر العربية في ذكر تحركات أساطيلهم في محاولة لاسترجاع السيطرة على المدن الساحلية ـ التي كانت قد خرجت عن طاعتهم ـ ومشاركتها في أحداث البحر المتوسط. في حين أنّ حديثها عن النشاط البحري قبل هذا التاريخ كان عرضاً، حتى يخال المتصفح لهذه النصوص أنّ البحرية في عهد بني زيري لم تلق عناية إلاّ في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام.

لذلك، عمد بعض المؤرخين المستشرقين ـ على وجه الخصوص ـ إلى ربط الصّلة بين حادثة دخول بني هلال إلى إفريقيّة وبين توجه بني زيري إلى البحر. فيفيد شارل أندريه جوليان نقلاً عن جورج مارسي بأن بني زيري أولوا عناية خاصة بالبحر إثر انتقالهم إلى المهديّة، أيّ إبّان دخول بني هلال إفريقيّة. ويتعجب من ذلك باعتبار أنّ هؤلاء من البرابر الجبليين[111]. أما روجي إدريس، فإنّه يعتقد بأن عظمة بني زيري البحرية تزايدت أكثر فأكثر في عهد أمراء المهدية، لارتباط مصير هؤلاء بالبحر[112].

إنّ هذه الرؤية التي تؤكدها المصادر لم تلفت نظر المؤرخين العرب المحدثين قبل تناولها من قبل المستشرقين، فكان اهتمامهم بها لاحقاً. ولعلّ من أبرز من تأثر بهذه الرؤية حسين مؤنس والسيّد عبد العزيز سالم. إذ يذهب الأول

---

(110) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص300.
(111) جوليان شارل أندريه، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2 ص ص98 ـ 99.
(112) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص145.

إلى القول بأنّ تميم بن المعز «عندما اقتصر سلطانه على المهدية اتجه بصره إلى البحر. فاهتم ببناء الأساطيل واستخدم الملاحين في القيام بحملات بحرية على سواحل صقلية للغارة والعودة بالغنائم. وإنّه من غرائب المقادير أن يتحوّل أولئك الصنهاجيون الصحراويون إلى البحر، ليحاولوا أن يعوّضوا بالمغامرة في مياهه ما خسروا من بلادهم بالدّواخل»[113]. أما الثاني فيشير إلى أنه من أبرز نتائج دخول بني هلال إلى إفريقيّة انحسار ملك الإمارة الصنهاجية في إفريقيّة إلى الساحل وبالتالي عناية الصنهاجيين بشؤون البحر[114].

ولا غرو في أن دخول بدو بن هلال إلى إفريقيّة وسيطرتهم على مناطق الداخل الذي تزامن وخروج العديد من المناطق بإمرة عمّالها عن السلطة الزيرية، وتهديد بني هلال آخراً عاصمة الزيريين السياسية «القيروان» ومحاصرتها، دفع ببني زيري إلى اللجوء إلى مدينة المهدية الساحلية، المدينة التي كانت ملاذاً لأوليائهم الأوائل الخلفاء الفاطميين عندما اندلعت ثورة ابن كيداد سنة (336هـ).

إنّ انتقال بني زيري إلى الساحل بعد فقدان المناطق الداخلية وحرمانهم من عائدات التجارة البرية البعيدة المدى، فرض عليهم توجيه عنايتهم للبحر. لكن الدراسة المتمعنة والمتأنية للنصوص العربية يستشف منها أن هذا التوجه البحري لإفريقيّة الزيرية لم يكن وليد الهجرة الهلالية، بل سابق لهذا التاريخ. وعليه فإنّ إبراز خلفية النشاط البحري لبني زيري يحتّم علينا تتبع مراحله منذ تولي بني زيري حكم إفريقيّة سنة (362هـ).

في البدء لا بد من الإشارة إلى أنّ موقع إفريقيّة على الضفة الجنوبية للمتوسط، فرض عليها منذ القدم الاتجاه إلى النشاط البحري. فوفق علاقة التجاذب بين ضفتي المتوسط اضطلعت إفريقيّة بدور على قدر من الأهمية في تجارته على وجه الخصوص، فكانت مركزاً وسطاً بين بلدان شمال المتوسط

---

(113) مؤنس حسين، تاريخ المغرب وحضارته، ج1 ص607. ولقد تجاهل مؤنس أنّ بني زيري هم من الفرع الثاني من صنهاجة، هم من صنهاجة الشمال: الحضر.

(114) سالم السيد عبد العزيز، المغرب الكبير، ج2 ص ص671 ـ 672.

وبلدان جنوب الصحراء. كما كانت حلقة وصل بين هاتين المنطقتين وبين بلاد المشرق.

وازدادت أهمية النشاط البحري بإفريقيّة بعد إرساء الدولة الإسلامية قواعدها في بلاد المغرب بدء بعهد حسان بن النعمان (78 ـ 86هـ)، الذي تمت في ولايته وولاية خليفته موسى بن نصير (86 ـ 96هـ) السيطرة على المدن الساحلية وإنشاء قاعدة بحرية في تونس. واستمر الاهتمام الإسلامي بالبحر الأبيض المتوسط في الجهة الغربية منه، وتوّج بافتتاح جزيرة صقليّة سنة (212هـ).

قصارى القول، ـ إنّ الموقع الاستراتيجي لإفريقيّة على الضفة الجنوبيّة للمتوسط كان عاملاً جدّ مهم في توجهها البحري، فهي إن لم تغز تغزى. والمصادر التاريخية زاخرة بالتحركات البحرية بين بلاد إفريقيّة وبين بلدان شمال المتوسط. ففي فترات قوّة السلطة الحاكمة وبالذات في عهد الأغالبة والفاطميين كانت البحرية الإفريقيّة تعمل جاهدة للسيطرة على الجزر المتوسطية[115]. أمّا في فترات الضعف فإنها تكتفي برد هجمات الأساطيل الأوروبية[116].

وفي العهد الزيري لم تحد إفريقيّة عن هذه الوجهة، إلاّ أنّها قد شابها بعض الضعف. فيشير جوتين إلى أن انتقال الفاطميين إلى مصر قد رافقه انتقال البحرية من إفريقيّة إلى مصر[117]. ويسهب أرشيبالد لويس في تفسير هذا الحدث بقوله إنّ الفاطميين بانتقالهم إلى مصر حملوا معهم أسطولهم. ولم يبقوا لبني زيري نوّابهم سوى عدد قليل من السفن[*] تساعدهم على حماية أملاكهم بالجهة الغربية ضدّ

---

(115) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص105، 106، 111، 112، 113، 120، 209. ابن الأثير، الكامل، ج5 ص253. القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص ص279، 281. القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص ص166، 175. ابن خلدون، العبر، ج4 ص ص84، 428، 430.

(116) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص300.

(117) Goitein, Mediterranean Society-Economic Foundations,-University of California, Press-Berkeley, Los Angeles, London, Vol I, 1967, p32.

(*) لا تشير النصوص العربية إلى أن الفاطميين عند خروجهم إلى مصر قد رافقهم =

أمويّي الأندلس[118]. ويصرّح بأنّه ربما عمد الخلفاء الفاطميون في مصر إلى إبقاء أسطول أتباعهم الزيريين في تونس ضعيفاً لعدم إمكان القيام بثورة ضدّهم. ولو جاز هذا القول، فإنه يوضح سر تدهور بحرية شمال إفريقيّة في ذلك الحين[119]. ويؤكد روجي إدريس على أنّ أغلبية قطع الأسطول الإفريقي رافقت في ذلك الحين الفاطميين إلى مصر، وأن انشغال الزيريين بحملاتهم العسكرية البرية في بلاد المغرب أضعف قوّتها البحرية[120].

ويضاف إلى فكرة انتقال أغلب قطع الأسطول الإفريقي إلى مصر، استقلال صقلية عن إفريقيّة، إذ عزل المعز لدين الله الفاطمي صقلية عن دائرة حكم بني زيري، وولّى عليها بني أبي الحسين الكلبي (الكلبيّين)[121]. فبخروج صقلية عن دائرة السلطة بإفريقيّة جعل هذه الأخيرة تفقد السيطرة على أهم المواد الأولية لصناعة وإنشاء السفن والأساطيل ألا وهي الأخشاب على وجه الخصوص. ولقد كانت هذه الأخشاب تأتي باستمرار من صقلية إلى إفريقيّة في عهد الفاطميين (296 ـ 362هـ). ومما يؤكد ذلك قول الأستاذ جوذر بأن الأساطيل الفاطمية بإفريقيّة كان يُستغل في إنشائها الخشب الصقليّ[122].

= الأسطول. ذلك أن المعز قد خرج براً. ولكن الأرجح أن هذه الأساطيل الإفريقية الموجودة بمصر كانت قد خرجت إلى مصر قبل هذا التاريخ (قبل خروج الخليفة المعز إلى مصر). كما أن صمت المصادر عن ذكر أساطيل إفريقية تعبر المتوسط في عهد بني زيري يحيلنا إلى التسليم بذلك. خاصة وأن ابن باديس قد عمّر القطائع أثر تهديده من قبل خليفة بن ورو في طرابلس سنة (414هـ).

(118) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص312.

(119) المرجع نفسه، ص353.

(120) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص145.

(121) ابن خلدون، العبر، ج6 ص317. وفي هذا الإطار يذكر شوقي ضيف أنّه كان حرياً أن يضيف المعز صقلية إلى بلكين لأنها بعيدة عن مصر، ولن يستطيع نجدتها بسرعة لا هو ولا عقبه. وأيضاً فإنها تعد امتداداً لإفريقية في البحر المتوسط وهي التي فتحتها وأدخلت بها سكانها والإسلام وحضارته. فكان ينبغي أن يتركها لبلكين. ضيف شوقي، عصر الدول والإمارات ـ ليبيا، تونس، صقلية، ـ، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص128.

(122) الجوذري، سيرة الأستاذ جوذر، ص ص102، 119، 121، 127، 135، 136.

وكما فقدت إفريقيّة مموّلاً مهماً لإنشاء السفن باستقلال صقلية، فإنها فقدت أيضاً مالطا وقوصرة - وهما ممولان آخران لإنشاء السفن -. فالأولى كانت كثيرة الأخشاب «يدخلها النشّاؤون للسفن، فإن العود فيها أمكن أن يكون»[123]. والثانية «مقطع للخشب الجيد يحمل منها إلى صقلية»[124]. وعلاوة على فقدان بني زيري الجزُر التي تموّل البحرية الإفريقيّة بالخشب - المادة الضرورية لبناء السفن -، فقدوا أيضاً مراكز إنتاج المعادن. فالنصوص تشير إلى أنه بضعف السلطة المركزية الزيرية وتقلّص أراضيها، فقدوا السيطرة على مجانة وبونة المشتهرتين بمعدن الحديد[125].

وبالرّغم من هذه المعوقات التي اعترضت النشاط البحري في عهد بني زيري، فإن النصوص تفيد بأنّ حكام بني زيري لم يقفوا مكتوفي الأيدي، وأظهروا عنايتهم بالبحر منذ توليهم السلطة. فيذكر ابن عذاري أنّ أبا الفتوح بن زيري بن مناد حالما تولى السلطة واستوثق له الأمر سنة (365هـ)، أمر عامله على إفريقيّة عبد الله بن محمد الكاتب «أن يقيم أسطولاً بالمهدية معدّة من الرجال والسلاح»[126]. ولئن امتنع النواتية عن الانخراط في هذا الأسطول، فإن أبا الفتوح أمر عامله أن يأخذهم بالشدة وألزمهم بذلك قهراً فسجن منهم الكثير[127].

والجدير بالذكر أن المصادر العربية الأولى تصمت عن ذكر مبادرات بني زيري في مجال البحرية، باستثناء ابن عذاري الذي لا يبخل على الباحث ببعض المعلومات. فيذكر أنّه في سنة (414هـ)، وعلى إثر تهديدات خليفة بن وروا الزناتي - المسيطر على طرابلس - لمدن إفريقيّة الساحلية، وإخراجه المراكب، أمر المعز بن باديس «بالاحتفاز في إصلاح القطائع وعمارة دار الصناعة. وأخذ في إنشاء العُدد الحربية، فأُنشيء منها في المدّة القريبة ما لم يتم مثله في الزمن البعيد»[128].

---

(123) البكري، المسالك والممالك، ج1 ص487.

(124) المصدر نفسه، ج1 ص488.

(125) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ص77، 84.

(126) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص229.

(127) المصدر نفسه، ج1، ص229.

(128) المصدر نفسه، ج1 ص270.

وإن كان تهديد خليفة بن ورّوا دافعاً قوياً لتحرك المعز بن باديس والاهتمام بالأساطيل البحرية، فإن تهديدات الروم لجزيرة صقلية كانت ذات تأثير أكبر. ذلك أنه بالرغم من أن صقلية قد خرجت عن دائرة السلطة بإفريقيّة منذ خروج الفاطميين إلى مصر واستقلالها عنها، فإنها اعتبرت على الدوام جزيرة حاجزة على غِرار الدولة الحاجزة - Buffer-State - تحمي إفريقيّة من غارات بلدان شمال المتوسط.

ففي سنة (416هـ)، حالما بلغ المعز بن باديس أنّ الروم ملكوا جزيرة قلورية المجاورة لجزيرة صقلية وشرعوا في بناء ميناء استعداداً لوصول مراكبهم وعددهم «جهّز أسطولاً يضمّ أربعمائة قطعة وحشد فيها وجمع خلقاً كثيراً. وتطوّع جمع كثير بالجهاد ورغبة في الآخرة. فسار الأسطول، فلما قرب من جزيرة قوصرة - وهي قريبة من بر إفريقيّة - خرج عليهم ريح شديد ونوء عظيم فغرق أكثرهم ولم ينج إلاّ اليسير»[129].

إن هذه الكارثة التي حلت بالأسطول الزيري، لم تثن المعز بن باديس عن مواصلة اهتمامه بالبحر في محاولة للحفاظ على صقلية. ففي سنة (427هـ)، وصل بعض أهل صقلية إلى المعز وشكوا له تبدّل الأوضاع بصقلية إثر الصراع الذي دار بين أفراد أسرة أبي الحسين الكلبيين حول السلطة منذ (405هـ)، إضافة إلى ثورة أهل صقلية على أمرائهم لسوء تصرفهم وممالأتهم أهل صقلية على حساب الإفريقيين تارة وممالاة الإفريقيين على حساب الصقليين طوراً. وكان آخرها أخذ الأكحل أحمد بن يوسف الخراج من أملاك أهل صقلية. فإثر قدوم هذه الجماعة من صقلية - وقد قدّمت فروض الطاعة للمعز شريطة تدخله وإلا يسلمون صقلية للروم - أرسل المعز بن باديس معهم ابنه عبد الله في جيش لمحاصرة الأكحل. إلاّ أنّ بلبلة الأوضاع واختلاف أهواء أهل صقلية بين مساعد للمعز ومعارض له، وقيام ثورة بينهم تسببت في انهزام جيش المعز، وقتل منهم ثمانمائة رجل فرجع عبد الله ابن المعز ومن بقي من جيشه في المراكب إلى إفريقيّة[130].

---

(129) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص323.

(130) المصدر نفسه، ج8 ص ص157 - 158.

إن هزيمة الجيش الزيري بصقلية وتركهم أمر الجزيرة تتقاذفها الفتن سنة (427هـ)، لم ينه انشغال الزيريين بأمور صقلية والتدخل في شؤونها كلّما استنجد بهم أهل صقلية. ففي سنة (444هـ)، وعلى إثر اتصال ابن الثمنة أحد رجالات الجزيرة - وقد وهنت قواه العسكرية أمام القائد ابن نعمة المعروف بابن الحواس - بالفرنج في مدينة مالطا «وقال: أنا أملككم الجزيرة، فقالوا: إن فيها جنداً كثيراً ولا طاقة لنا بهم، فقال: إنهم مختلفون وأكثرهم يسمعوا قولي، ولا يخالفون أمري. فساروا معه في رجب سنة أربع وأربعين وأربعمائة فلم يلقوا من يدافعهم، فاستولوا على ما مروا به في طريقهم. وقصد بهم إلى قصر يانة فحصروها، فخرج إليهم ابن الحواس فقاتلهم فهزمه الفرنج فرجع إلى الحصن. فرحلوا عنه. وساروا في الجزيرة واستولوا على مواضع كثيرة. وفارقها كثير من أهلها من العلماء والصالحين. وسار جماعة من أهل صقلية إلى المعز بن باديس، وذكروا له ما الناس فيه بالجزيرة من الخلف وغلبة الفرنج على كثير منها. فعمّر أسطولاً كبيراً وشحنه بالرجال والعُدّد. وكان الزمان شتاء فساروا إلى قوصرة فهاج عليهم البحر فغرق أكثرهم ولم ينج إلا القليل»[131].

إن هذه المجهودات «المحتشمة» في الواقع في المجال البحري لبني زيري لا علاقة لها - حسب اعتقادي - بتواضع إمكانيات المنطقة البحرية، ولا بعزوف هؤلاء عن النشاط البحري بسبب خلفيتهم التي زُعم بأنها خلفية بدوية، ولكنّها تعود في المقام الأول إلى تبعية جزيرة صقلية، وهي إحدى أهم الجزر التي تراقب النشاط البحري، بين غربي المتوسط وشرقيه إلى الفاطميين بمصر. لذلك، وما أن نزل بحكام الجزيرة بعض الضعف الناتج عن مشاكلها الداخلية وعن عجز الفاطميين عن مساندتهم، حتى بادرت إفريقيّة إلى مساندتهم. وحيثُ إنّ هذه التدخلات اقترنت بأحداث القرن الخامس للإسلام كثرت تبعاً لذلك المعلومات ذات العلاقة بهذا القرن حتى أصبح المرء يعتقد أنّ محور إفريقيّة أصبح بحرياً صرفاً، وأنّ التوجه هذا كان بسبب دخول قبائل بني هلال إليها.

(131) ...

فحالما تولى الأمير الزيري تميم بن المعز بن باديس أمر إفريقيّة، سعى للمحافظة على مركز السلطة الجديد «المهدية» من تهديدات الطامعين. فهزم سنة (456هـ) ابن حمّو الذي حاصر المهدية[132]. ووقف سنة (457هـ) حائلاً أمام تهديدات الناصر بن علناس للمهدية في جمع من صنهاجة وزناتة وبني هلال[133]. كما استطاع صدّ مالك بن علوي الذي حاصر المهدية سنة (476هـ)[134].

ولم يكتف تميم بن المعز بالمحافظة على قاعدة سلطانه «المهدية» فحسب، بل عمل جاهداً على استرجاع ما خرج عن سلطانه من المدن الساحلية، فافتتح سوسة (455هـ)[135]، ثم دخل قابس التي تعدّ ميناء بلاد الصحراء سنة (470هـ)[136]، وفتح صفاقس (479هـ)[137]، ثم أعاد حصارها براً وبحراً سنة (488هـ)[138]، وملك قابس سنة (489هـ)[139]. وفي سنة (491 ـ 492هـ) فتح جزيرتي جربة وقرقنة[140]. واستمرت محاولات تميم بن المعز لإبقاء المدن الساحلية تحت سلطانه، فكلما تخرج إحداها عن طاعته يسارع إلى استعادتها[141].

ولم تقف مساعي تميم عند المحافظة على المحور البحري، الذي انتقلت إليه السلطة الزيرية والسيطرة على مدن الساحل الإفريقي فحسب، بل تعدتها إلى درء الخطر عنها، فأخرج سنة (456هـ) أسطولاً لمواجهة مراكب شرقية قد وصلت صفاقس فأفسدوها[142]. أما في سنة (498هـ) هزم الأسطول الزيري من قدم على

(132) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص299.
(133) النويري، نهاية الارب، ص ص350، 351.
(134) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص300.
(135) المصدر نفسه، ج1 ص299. النويري، نهاية الارب، ص349.
(136) ابن خلدون، العبر، ج6 ص328.
(137) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص300.
(138) النويري، نهاية الارب، ص358.
(139) المصدر نفسه، ص359.
(140) المصدر نفسه، ص360.
(141) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص300، 302، 303.
(142) المصدر نفسه، ج1 ص300.

المهدية من الرومانيين في ثمانية وعشرين مركباً وقتلوا عدداً كبيراً منهم[143].

ومن نافلة القول، أنّ بني زيري لم يتوجهوا إلى المجال الحيوي البحر نتيجة وجود بدو بني هلال، ولكن قبل دخول هؤلاء إفريقيّة. غير أنّ المشاكل التي ظهرت في المنطقة إثر تغريبة بني هلال، إضافة إلى ازدياد الاهتمام بالبحر بعد دخولهم كان وراء ما ذهب إليه العديد من الباحثين من أنّ وجود بدو بني هلال بالمنطقة كان الدافع للتوجه نحو البحر.

ويكفينا دليلاً على أن البدو لم يكونوا سبباً رئيسياً في التوجه نحو البحر، ذلك إن البدو كانوا عنصراً سكانياً (معروفاً) مهماً بإفريقيّة (الداخل) في عهد بني زيري. وقد كان هؤلاء الأخيرين مهدّدين باستمرار من قبل بدو زناتة، وكانت بينهم مواجهات عدة. ولكنهم لم ينسحبوا إلى المناطق الساحلية، بل عمدوا للقضاء على تحركات بدو زناتة في الداخل تارة بإخراج الحملات العسكرية إليهم وأخرى باستمالتهم.

كما أن الأحداث التاريخية تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن المزاعم التي تؤكد على أن البدو لا يهتمون إلا بالداخل لجهلهم بالنشاط البحري وعدم درايتهم بأهميته، وبالتالي محاربة القوى السياسية الموجودة به ودفعهم نحو الساحل يشوبها الإرجاف. ففي المغرب الأقصى ـ على سبيل المثال ـ لم يكتف بدو صنهاجة (المرابطون/ الصحراويون) بمدّ نفوذهم على مناطق الداخل فحسب، وإنما مدّوا أنظارهم إلى بلاد الساحل ومنها سعوا إلى عبور المتوسط إلى الأندلس وصقلية أيضاً[144].

ومهما يكن سبب التوجه الزيري إلى الساحل والاهتمام بالنشاط البحري في القرن الخامس، فإنه لا يفوتنا القول بأن هذه الوجهة على أهميتها لم تأت أُكُلها. إذ استمرت البحرية الزيرية ضعيفة وازدادت تقلصاً. ولم تكن حالة الوهن التي أصابت البحرية الزيرية بمنأى عما أصاب البحرية الإسلامية في البحر الأبيض

(143) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص302 ـ 303.

(144) المصدر نفسه، ج1 ص308.

المتوسط بشقيه الغربي والشرقي من ضعف منذ أوائل القرن الخامس[145].

فلقد شهد المتوسط في هذه المرحلة تغيرات عميقة. فالقوى البحرية انتقلت من الضفّة الجنوبية إلى الضفّة الشمالية. فيذكر أرشيبالد لويس أنّ خروج الجزر الغربية للمتوسط عن السلطة الإسلامية، إضافة إلى هجمات البيزنطيين على صقلية بدء من سنة (417هـ)، ثم ما بين (430 ـ 435هـ) قد أفقد البلدان الإسلامية قواها البحرية لصالح المسيحيين. ويذهب إلى القول بأن للطبيعة الجغرافية التي تمتعت بها المناطق والمداخل الشمالية دوراً في ذلك، «ذلك أن مجموعة الخلجان والمداخل المائية الواقية تقع ـ كما لاحظ المقدسي ـ على الساحل الشمالي للبحر المتوسط»[146]. ويضيف بأنه «ربما كان الرخاء الوفير الذي أصاب العالم الإسلامي هو سبب تدهور بحريته. ويبدو أن العالم الإسلامي أخذ ينسى ماضيه في المغامرة البحرية، حيث استقرت به الأحوال وعمه الرخاء»[147].

وعاصر هذا الوهن في القوى البحرية للضفّة الجنوبية للمتوسط انتعاش ونمو الجمهوريات الإيطالية جنوة وبيزا والبندقية. ولقد «أقلعت أساطيل جنوة وبيزا لأول مرة ولمدة قرنين لتنازع البحرية الإسلامية القوة والسيطرة في المياه الغربية»[148]، فهاجمت السواحل المغربية بالذات «المهدية» (480هـ)، ولم تنسحب إلا بعد أن اضطر تميم بن المعز إلى تقديم الأموال نظير ذلك. فيذكر ابن الخطيب أنه «في سنة 480 نازل تميم أهل جنوة وبيشة في ثلاثمائة مركب تحمل ثلاثين ألف مقاتل فحاصروا المهدية ودخلوها ودخلوا زويلة، فأحرقوا الديار وهتكوا الأستار وعملوا القتال والاسار. ولجأ تميم إلى القصر المنسوب إلى المهدي، فاعتصم به إلى أن

---

(145) يشير عبد الله العروي إلى أن ضعف الخلافتين الفاطمية والعباسية قد تزامن وضعف إفريقية. وكانت الخلافتان قد هُدّدتا إثر نجاح الحملة الصليبية الأولى واحتلال بيت المقدس (491 ـ 493هـ)، وتزامن وهذا التدهور انتعاش العالم الأوروبي. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج2 ص ص98 ـ 99.

(146) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص323.

(147) المرجع نفسه، ص323.

(148) المرجع نفسه، ص295.

وقع الصلح بينه وبين الروم على أن يدفع لهم مائة ألف من الذهب. فدفع ذلك ما بين ناض وأواني ذهب وفضة. وأقلعوا بذلك وبأموال الناس ونسائهم»[149]. واستمر نشاط المدن الإيطالية في البحر «بازدياد قوة البندقية البحرية في مياه البحر الأدرياتي، وفيما أخذ يدّعيه الملاحون الإيطاليون من حقوق بحرية. ثم ظهرت إلى جانب هذا الاندفاع البحري الإيطالي اتجاهات أخرى هجومية من قبل بلاد غرب أوروبا (نورماندي وفرنسا)»[150].

نخلص من هذا إلى أن التوجه الكلي في العصر الزيري الثاني نحو البحر كان بمثابة البحث عن طوق نجاة، يُخرج الإمارة والمنطقة من أزمة قرعت طبولها منذ خروج الفاطميين من المغرب. وعلى الرغم من المساعي الجادة التي ما انفكت الإمارة تقوم بها، غير أن المشاكل الداخلية التي ألمحنا إليها والتي حصرتها الأعمال العربية الأولى (ابن خلدون على وجه الخصوص) في دخول بدو بني هلال أفقدت المنطقة توازنها الكلي.

فالأزمات الداخلية التي شهدتها إفريقيّة منذ انتقال الزيريين من عاصمتهم آشير إلى القيروان كانت متنوعة. وقد يجد المرء صعوبة في فهم الكثير من تفاصيلها التي اقتصرت على تأكيد التخريب البدوي أو شذبه. كما أن التسلح بالفرضيات الأخرى (نظرية الذهب) على سبيل المثال والتي اقترحها بعض المستشرقين تظل على الرغم من أهميتها قليلة الفائدة، إذ أنها ربطت هذه الأزمات بمؤثرات خارجية دون الالتفات إلى آلية مجتمع إفريقيّة الداخلية.

عليه، وحتى تكون هذه الفرضيات أكثر نفعاً رأيت أن أعود للحديث عن إمكانيات إفريقيّة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام، بعد أن انتهيت في الباب الثاني من الحديث عن إمكانيات المنطقة المتنوعة في القرون السابقة لدخول بدو بني هلال.

إن العودة لأوضاع إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام، هي

---

(149) ابن الخطيب، أعمال الأعلام، ج3 ص78.

(150) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص295.

محاولة قصدت بها عقد مقارنة بين ما كانت عليه المنطقة قبل تغريبة بني هلال وما أمست عليه بعدها. فمن خلال هذه المقارنة البسيطة قد نتوصل إلى تحديد بعض الملامح الحقيقية لهذه الأزمة.

الفصل الثاني

أوضاع إفريقيّة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام

لقد انتهيت في الفصل الأول من هذا الباب إلى أن آراء العديد من دارسي أزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام جانبها التوفيق في تحديد المسؤول الحقيقي. وسبب إخفاق هؤلاء حسب اعتقادي أنهم تبنوا تفسيراً أحادياً. فدخول بني هلال إفريقيّة سنة (442 ـ 443هـ)، كان حسب رأيهم وراء خراب المنطقة وتدميرها وبالتالي كان سبباً في القضاء على ازدهارها الاقتصادي. كما حاولت تجاوز هذا الزعم بإبراز ما جاء في المصادر من مؤشرات ترجح براءة بني هلال من التهمة المنسوبة إليهم. ذلك أن تهمة التدمير والتخريب التي ألصقت بهم كانت نتيجة عوامل متعددة. فتنامي المدّ البدوي في المغرب وخروج الفاطميين إلى مصر، واستعادة ممالك سواحل المتوسط الشمالية سيطرتها البحرية، كلها تمثل مجتمعة بعض الجوانب الأخرى للأزمة. وحتى أتلمس خفايا هذه الأزمة الداخلية، رأيت أن أستعرض أوضاع إفريقيّة الاقتصادية في النصف الثاني للقرن الخامس.

فالمتمعن في الشواهد التي تضمنتها الأعمال الجغرافية خاصة، والمتعلقة بإفريقيّة في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام، سوف يخلص إلى نتائج مغايرة وقادرة على تحديد المسؤول أو المسؤولين عن أزمة إفريقيّة في القرن الخامس. وحيث إنني حددت مواطن قوة إمكانيات المنطقة المتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة عند حديثي عن إمكانيات إفريقيّة الاقتصادية في عصرها الذهبي من خلال مصادر القرنين الثالث والرابع، فإنني سألتزم بالمواضيع ذاتها عند معالجة

وضعية المنطقة بعد الهجرة الهلالية اعتماداً على مصادر القرنين الخامس والسادس.

1 ـ الزراعة:

إن المتصفح لمصادر القرنين الخامس والسادس الجغرافية، يخلص إلى أن العديد من المناطق الزراعية بإفريقيّة لم تفقد إمكانياتها الزراعية التي اشتهرت بها. فالبكري يشير إلى أن مدينة باجة كانت من أبرز مناطق إفريقيّة الزراعية مشيداً بوفرة إنتاجها الذي يعم العديد من مناطق إفريقيّة فهي عنده «هرى إفريقيّة لريع زرعها وكثرة رفائعها، وأنها خصيبة لينة الأسعار أمحلت البلاد أو خصبت. وإذا كانت أسعار القيروان نازرة لم تكن للحنطة بها قيمة وربما اشترى وقر البعير من الحنطة بدرهمين، ويردها كل يوم من الدواب الإبل العدد العظيم الآلاف والأكثر لانتقال الميرة، فلا يؤثر ذلك في سعرها لكثرة طعامهم»[1] ويذكر من بين مناطق إفريقيّة شهرة بإنتاج الحبوب مدينة الأنصاريين، فقمحها وشعيرها كثيران وموصفان. ويفيد بأن لتامديت مزارع واسعة من الحنطة وكذلك تيفاش وقصر الإفريقي[2]. وإن لباديس «بسائط ومزارع جليلة يزرعون بها [أهلها] الشعير مرتين في العام على مياه سائحة كثيرة عندهم»[3]. كما يعدّد البكري مناطق غراسة الأشجار المثمرة والزياتين والتمور. فيشير إلى كثرة زيتون القيروان بذكره أنه «من عجائب القيروان، إنهم يحتطبون الدهر من زيتونها ليس لهم محتطب غيره. وإن ذلك لا يؤثر في زيتونها ولا ينقص منه»[4]. كما يذكر أن مدينة قلشانة (جنوب شرقي القيروان بحوالي 12 ميلاً) ذات بساتين كثيرة وأشجار تين، وإنّ تماجر (بين القيروان والمهدية) تحيطها غابة زيتون وشجر أعناب، وأن بجبل صيادة (غرب تونس)

---

(1) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص718.
(2) المصدر نفسه، ج2 ص ص706، 715.
(3) المصدر نفسه، ج2 ص743.
(4) المصدر نفسه، ج2 ص678.

قرى كثيرة ذات زيتون وثمار ومزارع. كما يفيد بأن بشرقي تونس مساحات شاسعة تنتشر بها أشجار الثمار واللوز والرمان والأترج والتين والسفرجل والعناب. وإن مجقة (بين تونس والقيروان) كثيرة الزيتون تبلغ غلتها سبعين ألف درهم[5]. كما يذكر أن قرية الدواميس تعمها أشجار الزيتون، إلا أنه يبين أن أبرز مناطق إفريقيّة إنتاجاً للزيتون هي صفاقس. فهذه الأخيرة تحيط بها غابة زيتون، ويعم إنتاجها الآفاق مثل مصر والمغرب وصقلية وبلاد الروم، وزيتها رخيص جداً[6].

كما عدت قابس من أبرز المناطق إنتاجاً للثمار والتمور «ففيها جميع الثمار والموز بها كثير، وبها شجر التوت كثير. ويقوم من الشجرة الواحدة منها ما لا يقوم من خمس الشجرات من غيرها. وحريرها أطيب الحرير وأرقه. واتصال بساتين ثمارها مقدار أربعة أميال. وبها قصب السكر كثير»[7]. كما تمتعت نفزاوة بإنتاج وافر من الثمار والتمور. كما يشير إلى أن توزر أبرز مدن قسطيلية إنتاجاً للتمور، وأن بها الأترج والترنجين والمخيطا والأملج[8].

ولئن أفاد البكري أحد أبرز جغرافيي القرن الخامس بأهمية الإنتاج الزراعي بإفريقيّة بعد الهجرة الهلالية، فإن جغرافيي القرن السادس، يؤكدون الأمر نفسه. فالإدريسي أكد على أهمية إنتاج باجة للحبوب، فيذكر أنها مدينة «في وطأة من الأرض كثيرة القمح والشعير ولها غلات ذلك ما ليس بالمغرب مثله وفرة وجودة وهي كثير الرخاء واسعة الدخل على واليها. وليس لها في خارجها عود نابت إلا فحوص ومزارع»[9]. ويفيد بأن المهدية قرى ذات إصابات كثيرة من القمح والشعير، وإنه يحيط بتونس مزارع الحنطة والشعير على امتداد. وأن الأربس ذات

---

(5) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص681، 696، 697، 698، 699.

(6) المصدر نفسه، ج2 ص ص669، 704.

(7) المصدر نفسه، ج2 ص ص665 ـ 666.

(8) المصدر نفسه، ج2 ص ص707، 708 ـ 709.

(9) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص290.

إنتاج وافر من الحبوب «فليس حولها في خارج شجرة نابتة البتة. وهي على مزارع الحنطة والشعير ويدخر منها الشيء الكثير»[10]. كما اشتهرت تامديت بالحنطة والشعير أيضاً. وضاهتها في ذلك مدينة تيفاش وقصر الإفريقي، فالأولى ذات بساتين ورياضات وأكثر غلاتها الشعير، أما الثانية ففيها مزارع وإصابات جمة من الحنطة والشعير[11].

ومثلما اشتهرت بعض مناطق إفريقيّة بإنتاج الحبوب، فإن الإدريسي يشيد بأهمية إنتاج الزيتون في صفاقس قائلاً أن «جل غلاتها الزيتون والزيت وبها منه ما ليس يوجد بغيرها مثله»[12]. ويفيد بأن مدينة المهدية تحيطها قرى ذات زيتون كثير، ويؤكد على رفاهة قابس وازدهار زراعتها. فهي على حد قوله مدينة جليلة عامرة حفّت بها من نواحيها غابات وجنات ملتفة وحدائق مصطفة وفواكه عامة رخيصة. ولها من التمر والزروع والضياع ما ليس بغيرها من البلاد. وبها زيتون وزيت وغلات. وغابة أشجارها إلى البحر، وهذه الغابة أشجار وجنات كروم وزيتون كثير[13]. وإن بمدينة توزر النخل كثير، ويعم تمرها بلاد إفريقيّة كما تعمها الفواكه والبقول، وبها الأترج الكبير الحسن والطيب. وتضاهي هذه المدينة في إنتاج التمور مدينتي الحمة وقفصة. وكانت هذه الأخيرة ذات جنات وبساتين تزرع بها ضروب من غلات الحناء والقطن والكمون[14].

ويؤكد مؤلف الاستبصار أيضاً على استمرار ازدهار الإنتاج الزراعي بإفريقيّة بعد الهجرة الهلالية. فيذكر أن مدينة باجة قطر كبير وكلها قرى كبيرة عامرة وهي «رخيصة الأسعار جداً، فإذا أخصبت البلاد لم تكن للحنطة بها قيمة وتسمى هرى إفريقيّة. فإن منها تمتار جميع البلاد عربها وبربرها لكثرة طعامها ورخصه»[15]. وإنه

(10) الادريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص283، 284، 291، 292.
(11) المصدر نفسه، ج1 ص ص292، 295.
(12) المصدر نفسه، ج1 ص281.
(13) المصدر نفسه، ج1 ص ص279، 280، 283.
(14) المصدر نفسه، ج1 ص ص277، 278.
(15) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص160.

بمقربة باجة فحص «قل» المشهور بكثرة الزرع، إذ يوجد به مختلف البذور وفيه البقول من حمص وفول. كما أن شقبنارية بلاد زرع وضرع، وأن بونة تشرف على فحوص وجنات وبساتين[16].

أما بالنسبة لإنتاج الثمار والتمور والزياتين، فإن مؤلف الاستبصار يفيد باستمرار أهمية إنتاجها بإفريقيّة بعد الهجرة الهلالية. فيذكر أن جلولاء «كثيرة البساتين والأشجار، غزيرة الفواكه والثمار والأزهار، والرياحين بها كثيرة جداً وأكثر رياحينها الياسمين»[17]. وأن بتونس أطيب الثمار والفواكه (اللوز والرمان والأترج والسفرجل والتين)،. وأن قابس بها الموز بكثرة وتعمها أشجار التوت حيث يربى بها الحرير. كما أن مدينة صفاقس اشتهرت بغابة زيتونها[18].

ويشير إلى أن مدن الداخل (بلاد الجريد)، تضاهي مدن إفريقيّة الشمالية والساحلية في وفرة الإنتاج الزراعي، إلا أنها قد اختصت بالثمار والتمور. فيذكر أن مدينة حامة مطماطة (الحمة) كانت كثيرة الثمر والزيتون والفواكه. كما أن مدينة قفصة قد اشتهرت بكثرة النخل والزيتون ومختلف الفواكه كالتفاح والرمان والأترج والموز، وكذلك الفستق. ويضيف أن قفصة قد تمتعت بكثرة الرياحين مثل الآس والياسمين والنارنج والنرجس والسوسان والبنفسج[19].

أما أكثر بلاد الجريد تمراً قسطيلية فهي كثيرة الخصب، كثيرة النخل وسعر التمر بها رخيص جداً لكثرته. ويذكر مؤلف الاستبصار أنه في حوز هذه المدينة (قسطيلية) مدينة نفطة، ولها غابة كثيرة النخل والبساتين وجميع الفواكه. ومدينة تقيوس أوفرها إنتاجاً للزيتون، كما أن بها نخيل كثير وجميع الفواكه. أما مدينة نفزاوة فاشتهرت بإنتاج العنب، فليس ببلاد الجريد أكثر عنباً منها ولا أطيب. أما مدينتيها بشرى وطرّة فكانتا قد اشتهرتا بإنتاج التمور والزيتون، إذ لكل منهما غابة

(16) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص127، 164، 165.
(17) المصدر نفسه، ص119.
(18) المصدر نفسه، ص ص113، 116، 121.
(19) المصدر نفسه، ص ص150، 153، 154، 157.

كثيرة النخل والزيتون وجميع الفواكه[20].

والحديث في حقيقة الأمر عن استمرار تمتع إفريقيّة بوضعية اقتصادية متميزة (نسبياً)، لا يجعلني أقصر البحث في الجانب الزراعي - فهذا الأخير شكّل لا محالة ركن الزاوية في اقتصاديات المنطقة. والحديث عن وضعية المنطقة يتطلب التنويه بهذا الجانب الذي يُعدّ بحق «ترمومتراً» يقاس به نمو المنطقة وتدنيها. غير أن أنشطة أخرى أخص بالذكر منها الصناعة، كانت مكملة للنشاط الزراعي. والتطرق إلى الوضعية التي أمست عليها الصناعة في المرحلة قيد الدراسة قد يضفي بعض الضوء على حقيقة الوضع الاقتصادي في المنطقة.

2 - الصناعة:

تفيد المصادر بأن الصناعات التي اشتهرت بها إفريقيّة منذ عهود مضت مثل النسيج والجلود والزيت والأواني... لم يختف ذكرها في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام. والمطّلع على مصادر هذه المرحلة يخلص إلى أن الصناعات النسيجية شهدت ازدهاراً ملحوظاً خلالها. إن النمو في هذه المرحلة قد يستنتج منه أن دخول بني هلال إفريقيّة في القرن الخامس كان وراء اتساع النشاط الرعوي الذي أسهم في صناعة النسيج. فقد كان الرعي منذ القدم أحد أوجه النشاط الاقتصادي بإفريقيّة. فارتباط مزارعي المناطق الساحلية (وهم أصحاب ماشية) بهذا النشاط من ناحية واعتماد سكان المناطق الداخلية بدو زناتة على وجه الخصوص على تربية الإبل من ناحية أخرى جعل اقتصاد المنطقة يشكل أحد معالم تكامله. وبدخول بدو بني هلال - ذوي الطبيعة البدوية/الرعوية إلى إفريقيّة في القرن الخامس واستقرارهم في مناطق متفرقة منها شمالاً ووسطاً وجنوباً اتسعت مناطق الرعي[21]، وامتدت تبعاً لذلك صناعة النسيج الصوفي على نطاق واسع.

(20) مؤلف مجهول، الإستبصار، ص ص155، 156، 157، 158.

(21) يذكر الإدريسي أن حصن باديس «عامر باهلة والعرب تملك أرضه»، وأنه على مقربة من المهدية «قرى كثيرة ومنازل وقصور يسكنها قوم بواد لهم زروع كثيرة ومواشي وأغنام وأبقار»، وأن المعلقة «يسكنها رؤوساء من العرب يعرفون ببني زياد». وبونة «أكثر سوائمهم =

والجدير بالتنويه أن الصناعات النسيجية بإفريقيّة لم تقتصر على الصوف فحسب، بل شملت منسوجات الحرير والقطن والكتان. فيشير البكري - على سبيل المثال - إلى أن مدينة قابس اشتهرت بإنتاج الحرير الجيد دون غيرها من المناطق الإفريقية. وأن سوسة مخصوصة بكثرة الأمتعة، إذ يغزل بها النسيج زنة المثقال بمثقالين من ذهب، ويدخلها أهل القيروان ليقصّروا ثيابهم. كما أن طراق اشتهرت بكسائها الطراقي، وإن صفاقس أيضاً اشتهر أهلها بالقصارة والكمادة[22].

أما الزهري فيذكر أن بالقيروان «السوسيات وثياب المحصور (المقصورة) والمقاطع المهديات وثياب الصوف الغالية»[23]، وأن بتونس «ثياب من الكتان تضاهي ثياب الحرير»[24].

ويشيد الإدريسي بصناعة النسيج بإفريقيّة. فيذكر أن بسوسة «المتاع الذي يعدم قرينه من أنواع الثياب والعمائم المنسوبة إليها، وهو من خير المتاع ونفيسه»[25]، وأنه يعمل بمدينة المهدية «الثياب الحسنة الدقيقة الجيدة المنسوبة إليها. ويحمل ويتجهز به التجار إلى جميع الآفاق في كل وقت وحين، ما ليس يقدر على عمل مثله في غيرها من البلاد والأمصار لجودته وحسنه»[26]. أما مدينة قابس التي اشتهرت بالحرير حتى القرن الخامس، فإن الإدريسي لم يستوقفه إنتاج هذه المدينة للحرير وصناعته. ولكنه أشار إلى وجود صناعة الحرير بإحدى

= البقر ولها أقاليم وأراضي واسعة تغلبت العرب عليها». وإن زغوان «يعمرها قبائل من البربر... وهم في خصب ولهم مواش وأبقار وأغنام ورماك وبغال، والعرب متغلبون على سهول هذه الأرض كلها...». نزهة المشتاق، ج1 ص ص264، 283، 286، 291، 294. أما مؤلف الاستبصار فيذكر من بين المناطق التي يرتادها العرب للرعي قفصة، وشقبنارية بلد الزرع والضرع. الاستبصار، ص ص152، 163، 165.

(22) البكري المسالك والممالك، ج2 ص ص666، 669، 689، 691، 707.

(23) الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة دت، ص108.

(24) المصدر نفسه، ص109.

(25) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص303.

(26) المصدر نفسه، ج1 ص ص281، 282.

ضواحيها (قصر سجة) ففيه «حريريون كثيرون»[27].

ويؤكد مؤلف الاستبصار على أهمية صناعة النسيج بإفريقيّة في النصف الثاني من القرن الخامس، فيذكر شهرة سوسة في صناعة الأمتعة والثياب الجيدة وقصارتها. ويفيد بأن «جميع أشغال الثياب الرفيعة من طرزها وكمدها، لا يصنع ببلد مثل صنعته بمثل هذه المدينة. والثياب السوسية معلومة، لا يوجد لها نظير، لها بياض رائق وبصيص لا يوجد في غيرها. ومنها تجلب الثياب الرفيعة مثل عمائم المعمور وغيرها، تساوي منها العمامة مائة دنيار وأزيد يحمله التجار إلى جميع البلاد شرقاً وغرباً، ويباع الغزل بها زنة المثقال بمثقالين»[28]. كما يذكر أن قفصة اشتهرت بصناعة الأردية والطياليس وعمائم الصوف، وأن درجين اشتهرت بصناعة نسيج نسب إليها «الكسى الدرجيني»[29].

ويفيد روجي إدريس نقلاً عن البرزلي بأنه كانت تصنع بإفريقيّة مناديل وملاحف من القطن والكتان. وأشار أيضاً إلى ثوب أسديته من الكتان ولحمته من القطن[30].

ومثلما غذى النشاط الرعوي صناعة النسيج بما مدّها به من الصوف، فإنه غذى أيضاً الصناعات الجلدية التي يحتاجها سكان إفريقيّة، منها صناعة الأحذية وقرب الماء والسروج وغيرها. فنشطت تبعاً لذلك الدباغة، وبادر بعض أهالي إفريقيّة إلى العناية بهذه الصناعة. فيذكر الدباغ ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ أن السيوري قد بنى داراً لدبغ الجلود يكريها[31].

وبالرغم من صمت المصادر عن تحديد أماكن الصناعات الجلدية، باستثناء ما ذكر عن قابس التي تنتشر بها مدابغ الجلود[32]، فإنه يمكن القول بأن هذه الصناعة

(27) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص279.
(28) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص119.
(29) المصدر نفسه، ص ص154 ـ 159.
(30) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص249.
(31) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص183.
(32) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص279.

كانت ملازمة للنشاط الرعوي. فجزيرة قرقنة يدخلها أهل صفاقس بمواشيهم لأنها خصبة، وإن بمدينة باغاية وقصر الإفريقي مسارح خصبة[33]. كما أن حول المهدية قرى يسكنها بواد لهم بها مواشي وأغنام وأبقار. وإن جبل وسلات تعمه المواشي بمختلف أنواعها من أبقار وأغنام[34]، كما اشتهرت سوسة بطيب مراعيها[35].

وإذا ما تمكنت بعض مدن إفريقيّة من خلال ما توفر لها من مواد أولية كالصوف والحرير والكتان والجلود من تغذية صناعة النسيج والجلود، فإن وفرة الإنتاج الزراعي من الزياتين كان قد خول قيام صناعة الزيت في العديد من المدن الإفريقيّة. فكانت صفاقس من أشهر المدن الإفريقيّة في تصنيع الزيت على الإطلاق لكثرة إنتاجها. فيذكر البكري أن «من زيتها يمتار أهل مصر وأهل المغرب وصقلية، وربما بيع الزيت منها أربعين قرطبية بمثقال واحد»[36].

أما الإدريسي، وإن لم يستوقفه إنتاج صفاقس للزيت وأهميته، فإنه ذكر شهرة قابس في صناعة الزيت. كما يفيد بأن بالمهدية «زيتون كثير يعتصر منه زيت طيب عجيب يعم سائر بلاد إفريقيّة ويتجهز به إلى سائر بلاد المشرق»[37]. كما يذكر مؤلف الاستبصار أن زيت صفاقس يخرج إلى الآفاق فيعم سواحل المتوسط لكثرته وطيبه. كما يشير إلى انتشار صناعة الزيت ببلاد الجريد وحامة مطماطة وقفصة[38]. علماً بأن هذه الصناعة قد لازمتها على الأرجح صناعة الصابون، حيث يعمد إلى فضلات الزيتون ولبه استغلالاً في ذلك.

علاوة على هذه الصناعات كانت تصنع بقابس الدنّان وهي من الفخار لحفظ الرطب طرياً[39]. كما كانت تصنع بقفصة «أواني من الخزف تعرف بالريحية شديدة

---

(33) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص669، 710، 715.

(34) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص283، 294.

(35) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص120.

(36) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669.

(37) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص279، 281.

(38) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص116، 117، 150، 154.

(39) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص280.

البياض في نهاية الرقة، ليس يعلم لها نظير في جميع البلاد ويصنع بها زجاج حسن وأواني عجيبة وأوان مذهبة غريبة»[40].

وإذا ما كانت صناعة الأواني الخزفية تعتمد أساساً على مواد بسيطة من طين الأرض وبعض المعالجة، فإن أهل قفصة اعتمدوا على الأرجح لصناعة الأواني الزجاجية على نوى التمر لكثرته عندهم. ولقد وردت في معيار الونشريسي إشارة إلى استعمال النوى في صناعة الزجاج، «فلقد سئل السيوري عن زجّاج طرأ على بلد فصار يعمل الزجاج بنوى التمر»[41]. كما يذكر إدريس أن حسن حسني عبد الوهاب اكتشف أفراناً للزجّاجين في زويلة وصبرة[42]. كما يفيد المرزوقي بأنه «في فضاء وراء مقبرة الجالية الإفرنجية بالمهدية إثر بناية تشبه في شكلها القُمع. وهو في الواقع فرن لصنع أدوات البلور كالقنينات بأشكال مختلفة ومتغايرة لخزن العطورات والإثمد للعيون والأدوية وغير ذلك. وعلى ذكر هذه القنينات المستعملة لخزن العطورات والإثمد والأدوية، فإني أتكهن بأن هذه الصناعة قد ولدت في عهد يحيى بن تميم على أثر تأسيس المعهد التطبيقي المسمى بدار العمل (دار صناعة للكيمياء)»[43]. إضافة إلى صناعة الأواني الفخارية والزجاجية، فإنه لا تستبعد صناعة الأواني المعدنية من الحديد مثلاً. فيشير الونشريسي إلى وجود مقلاة حديد[44]. كما استعمل الحديد في صناعة الحدادة كالأدوات الزراعية من فؤوس ومناجل وغيرها من المستلزمات المعدنية كالأبواب والمسامير والإقفال، ويرجع ذلك لوجود معدن الحديد في مجانة وبونة والإربس[45]. ويذكر روجي إدريس نقلاً عن حسن حسني عبد الوهاب، وجود صناعة الرق الملون اللازوردي

---

(40) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص154.
(41) الونشريسي، المعيار، ج8 ص440.
(42) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص253.
(43) المرزوقي محمد، المهدية وشاعرها تميم، المعهد القومي للآثار والفنون، المطبعة العصرية، تونس، 1980، ص57.
(44) الونشريسي، المعيار، ج6 ص59.
(45) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص832. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص291. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص161.

والقرمزي بإفريقيّة في القرن الخامس للإسلام[46].

ولا يقف النشاط الصناعي عند هذه الصناعات، بل كانت قد انتشرت العديد من الصناعات وفقاً لمتطلبات المجتمع الإفريقي كالحدادة والنجارة، وكل ما يحتاجه السكان. إضافة إلى صناعة العطور بجلولاء لكثرة الرياحين بها[47]، وصناعة أدوات الصيد بمختلفها سواء لصيد الأسماك في مناطق الساحل الإفريقي المشهورة بذلك كبنزرت وصفاقس[48]، أو لاصطياد المرجان الذي تتم صناعته على نطاق واسع بمرسى الخرز[49].

إن كل هذه الأنشطة الصناعية وغيرها كانت تعتمد لا محالة على ما تنتجه المنطقة. غير أن النشاط التجاري الذي اشتهرت به عديد مدن المنطقة وواحاتها ساهم بدوره في نمو النشاط الصناعي والتعريف به في بلدان المشرق وبلدان شمال المتوسط. لذلك، وحتى نخلص إلى رؤية متكاملة على وضعية المنطقة الاقتصادية، رأيت أن أختم هذا الفصل بالتوقف عند النشاط التجاري. فتنوع هذا النشاط «الشره» الذي يعتمد أساساً على ما تنتجه المنطقة من محاصيل زراعية كالحبوب والزيتون والثمار والتمور، وعلى ما يتم تصنيعه محلياً مثل البسط والملابس، فضلاً عما تخرجه بعض خلجانها من جواهر كان قد تطلب تنوعاً في الأسواق وفي المسالك.

3 ـ التجارة:

في حقيقة الأمر إن تأجيل الحديث عن التجارة واستهلال هذا الفصل بالنشاط الزراعي بالمنطقة لا يقلل من قيمة التجارة. فإفريقيّة التي اشتهرت عبر العصور القديمة والوسيطة بالزراعة، اشتهرت أيضاً بكثرة أسواقها وازدهارها.

(46) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص251.

(47) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص685، 686. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص119.

(48) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص721. الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص281.

(49) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص290.

فالتجارة التي كانت وباستمرار منقسمة كدليل على ازدهارها إلى تجارة داخلية وأخرى خارجية، استمرت على نفس النسق في الفترة قيد الدراسة. كما أن انقسام هذه التجارة إلى برية وبحرية هو وجه آخر من وجوه ازدهار هذا النشاط. والمتمعن في مصادر المرحلة يرى بوضوح كيف أن هاتين الوجهتين تجارة داخلية وخارجية وتجارة برية وبحرية قد استمرتا في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام.

أولاً: التجارة الداخلية:

اعتمدت تجارة إفريقيّة الداخلية على ما يتوفر من الإنتاج الزراعي وتفاوته بين مناطقها. كما اعتمدت على المواد المصنعة الاستهلاكية بدرجة أولى. فتفيد المصادر المتعلقة بالقرنين الخامس والسادس بوجود نشاط مكثف بين المناطق الإفريقيّة وبين المدن والأرياف وداخل المدن. فيذكر البكري أن القيروان تستقبل أصناف الفواكه من قابس والتين الأخضر من قلشانة والتين زبيباً من مذكود فيكون أغلى من سائر التين ثمناً وأكثر طلباً. ويردها من جلولاء كل يوم من أحمال الفواكه والبقول الكثير. كما يردها الفستق والتمر وأنواع الفواكه من قفصة ومنها ينتشر بإفريقيّة[50]. كما يفيد البكري بأن جميع البلاد الإفريقيّة تستجلب الزيت من صفاقس والتمر من توزر إذ يخرج منها في أكثر الأيام ألف بعير موقورة تمراً أو أزيد، والحبوب من باجة لكثرتها بها ولرخص ثمنها[51].

أما الإدريسي فيذكر أن مدينة قابس تمدّ سائر النواحي بالزيت. كما تمير صفاقس بمختلف الفواكه وأنفسها[52]. وتخرج من قابس الجلود المدبوغة إلى البلاد، كما تخرج من المهدية الثياب الحسنة الدقيقة الجيدة إلى سائر المنطقة. ويخرج المرجان إلى سائر البلاد من مرسى الخرز[53].

(50) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص666، 681، 686، 707، 743.
(51) المصدر نفسه، ج2 ص ص609، 708، 719.
(52) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص280.
(53) المصدر نفسه، ج1 ص ص279، 281، 290.

ويؤكد مؤلف الاستبصار على أهمية الحركة التجارية بين المدن الإفريقيّة. فيذكر أن باجة تمد جميع مناطق إفريقيّة بالحبوب لكثرتها ورخصها. وإن صفاقس تمير جميع بلاد إفريقيّة بالزيت. كما يفيد بأن فستق قفصة وتمر توزر يعمّان جميع بلاد إفريقيّة[54]. أما بالنسبة للمواد المصنعة، فيشير إلى أن الثياب السوسية والكساء الدرجيني كانا يعمّان مناطق إفريقيّة[55].

إن عملية التبادل التجاري هذه، قد وازتها حركة تجارية داخل المدن الإفريقيّة (داخل الأسوار) فكانت الأسواق الواجهة المعبرة عن هذه الحركة. فلا تكاد تخلو مدينة بإفريقيّة تقريباً من ذكر سوق بها. فالبكري في سياق ذكره للمدن الإفريقيّة يعدد أسواقها. فيذكر بأن بقابس أسواق وفنادق، وأن بصفاقس أسواق كثيرة وبتماجر أسواق وفنادق وبزويلة المهدية أسواق عدة، وكذلك بسوسة وبتونس ونفزاوة وتوزر وبونة ومرسى الخرز وبنزرت. كما يفيد بأنه لكل من منزل باشو (جزيرة شريك) وباجة ثلاثة رحاب وأسواق عامرة[56].

أما الإدريسي، فيذكر كثرة الأسواق بقفصة وكثرة المتاجر والصناعات بها. ويفيد بأن بنفطة أسواق وتجارات، وكذلك بقابس وصفاقس وزويلة المهدية وبنزرت. كما يذكر أن ببونة أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة وأن بسوسة أسواق عامرة ومتاجر كثيرة[57].

وبالرغم من أن مؤلف الاستبصار قد اقتصر على ذكر وجود فنادق بقابس، وأن بمدينة المهدية أسواق مبنية[58]، فإنه لا يُستبعد أن تكون أسواق إفريقيّة التي سبق وأن عددها الإدريسي كانت قائمة، خاصة وأن مؤلف الاستبصار لا يغفل عن

(54) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص117، 153، 155، 160.

(55) المصدر نفسه، ص ص119، 159.

(56) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص ص665، 669، 681، 682، 683، 689، 697، 704، 707، 708، 717، 718، 719، 721.

(57) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص277، 278، 279، 280، 282، 288، 291، 302.

(58) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص ص112، 117.

ذكر أهمية المدن الإفريقيّة التجارية. ويشير عبد العزيز الدولاتي إلى أن الشيخ محرز بن خلف كان قد أنشأ سويقة صغيرة (سوق صغير) خارج الباب المسمى بها في تونس، فاستعادت الصناعة والتجارة نشاطهما. وهو الذي جلب اليهود إلى داخل الأسوار وأقرهم في حي خاص بهم «الحارة»[59].

وإذا ما تجاهلت المصادر الحديث عن أنواع الأسواق (يومية أو أسبوعية أو شهرية)، فإن آلية الحركة التجارية وتنوعها، يبدو أنها فرضت الأنواع الثلاث. فالأسواق اليومية كانت تلبي حاجيات السكان اليومية الغذائية والاستهلاكية. أما تلك الأسبوعية فهي تتيح لمتساكني المناطق المجاورة للمدن الانتقال إليها لشراء لوازمهم. أما فيما يتعلق بالأسواق الشهرية، فهي مجال للتجارة والتسوق بالنسبة لسكان الريف والمدن على حد السواء، كل يعرض بضاعته فيها. فيقدم أهل الريف بإنتاجهم الغذائي بدرجة أولى في حين يعرض المدنيّون مصنوعاتهم من جهة وبعض المواد الغذائية المستجلبة من مناطق بعيدة (من المشرق أو من المغرب أو من بلاد شمال المتوسط وجنوب الصحراء) من جهة أخرى. والجدير بالإشارة أن بعض هذه الأسواق كانت متحركة كأسواق صفاقس[60]، وبعضها الآخر مبني كأسواق المهدية[61].

ثانياً: التجارة الخارجية:

أ ـ التجارة البرية:

تشير النصوص إلى أن القوافل تخرج من مناطق إفريقيّة الداخلية إلى بلاد المشرق وإلى بلاد ما وراء الصحراء. فالشماخي في سياق حديثه عن الشيخ يخلف ابن يخلف وإبراز فضائله وإضفاء القدسية على أعماله، يشير إلى أن القوافل كانت تخرج من بلاد الجريد إلى بلاد الحجاز عن طريق برقة ومصر. فيذكر «حدثني أبو

(59) الدولاتي عبد العزيز، مدينة تونس في العهد الحفصي، ترجمة محمد الشابي وعبد العزيز الدولاتي، دار سراس، تونس، 1981، ص38.
(60) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص280.
(61) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص117.

الربيع عن أبيه قال: أقبلت لما قفلنا بعد أن قضينا الحج وبلغنا الإسكندرية، ونفذ ما بأيدينا وكرهنا دخول البحر. فاتفق رأينا أن نشتري سقط المتاع من الأبر والمخايط والمسلات وما خف، فخرجنا نسير في أحياء العرب. فإذا كنا في آخر النهار اشترينا بذلك السقط ما نأكل، فما خرجنا من برقة حتى نفذ، وانقطع عنا أحياء العرب، ولا رفيق ولا دليل إلا الله، ولا طعام إلا ما نطعم عند الله. فسرنا يومين أو ثلاثة، لم نذق حلواً ولا مراً. فلطف الله بنا ووصلنا ما ولينا من البلاد»[62]. ويذكر في موضع آخر خروج بعض هؤلاء التجار إلى بلاد السودان. فيذكر أن علي بن يخلف أحد متساكني نفطة قد «سافر إلى دواخل غانة تاجراً. فقام بها، وله مكان عند ملكها، وكان عظيماً تحته اثني عشر معدناً يستخرج منها التبر»[63]. كما يشير القاضي عياض إلى خروج التجار من إفريقيّة إلى بلاد المغرب والأندلس. فيذكر أن أبا عبد الله محمد بن سعدون بن علي بن بلال القروي اشتغل بالتجارة، فطاف ببلاد المغرب والأندلس وتوفي في إحدى رحلاته التجارية سنة (486هـ)[64].

ويمكن القول من خلال بعض الإشارات المدرجة في النصوص بقيام علاقات تجارية مكثفة بين إفريقيّة وبين غيرها من البلاد شرقاً وغرباً. فيشير البكري إلى إسهام العديد من النازحين من القيروان إلى مناطق الداخل في حركة التجارة البرية وذلك إثر فتنة الشيعة سنة (407هـ). فكان إن اكتظت بهم نفطة حتى سميت الكوفة الصغرى[65]. كما تفيد النصوص في موضع آخر بمحورية هذه المناطق الداخلية لوقوعها على طرق التجارة البرية. فبين نفطة وقيطون بياضة مرحلتين وهذه الأخيرة «أول بلد سماطة ومنه يفترق الطريق إلى بلاد السودان وإلى طرابلس وإلى

(62) الشماخي، كتاب السير، ص455.

(63) المصدر نفسه، ص457. ويشير الشماخي أن البكري قد ذكر هذه العلاقة. وبتصفح المسالك والممالك للبكري، يلاحظ صمت هذا الأخير عن ذكر أسماء. المسالك والممالك، ج2 ص ص875 ـ 876.

(64) القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج2 ص ص799، 800.

(65) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص743.

القيروان»[66]. كما يشير الشماخي إلى تنقل أهل الجريد بين نفطة وتوزر ودرجين[67]. وكانت هذه الأخيرة آخر بلاد الجريد، ليس وراءها إلا بلاد الصحراء[68]. أما وارجلان، فهي على الطريق إلى سجلماسة فيخرج تجار الجريد (بلاد قسطيلية، توزر، الحامة، نفطة، قفصة، نفزاوة، قابس، جربة) إليها، ومنها إلى تادمكة وجاو وغانة وهي مداخل للذهب والعبيد. وإن لا نجد إشارات صريحة إلى ذلك في القرن الخامس، فإن استمرار ذكر الطرق التي كان يرتادها تجار القرن الرابع في القرن السادس يفيد بذلك. فيذكر الدرجيني أن أبا زكريا ابن صالح اليراسني (من الطبقة الثانية عشر 550هـ/ 600هـ) جاء مرة من سجلماسة إلى وارجلان ومنها إلى جربة في رفقة عشرين أو خمس وعشرين راكباً يحملون مائتين وخمسين مثقالاً ذهباً[69]. ويتأكد وجود هذه التجارة بين بلاد السودان وبين مناطق جنوب إفريقيّة (بلاد الجريد) بوجود أهم البضائع السودانية في المنطقة. فيذكر في فتوى للمازري أن أحد تجار إفريقيّة دخل توزر وفيها اشترى ذهباً لبعض تجار إفريقيّة[70].

ب - التجارة البحرية:

تفيد النصوص بأن العديد من المدن الساحلية الإفريقيّة قد اضطلعت بنشاط تجاري مكثف مع مختلف سواحل المتوسط في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام. فيذكر البكري «إن ساحل مدينة قابس مرفأ للسفن من كل مكان»[71]، وإن مدينة صفاقس «محط للسفن يقصدها التجار من الآفاق بالأموال الجزيلة لابتياع المتاع والزيت من مصر وبلاد المغرب وصقلية وبلاد الروم»[72]. كما يشير إلى نشاط المهدية التجاري الدولي - إن صح التعبير - بقوله إنها «مرفأ لسفن

---

(66) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص743.

(67) الشماخي، كتاب السير، ص460.

(68) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص159.

(69) الدرجيني، كتاب طبقات المشايخ، ج2 ص502.

(70) الونشريسي، المعيار، ج8 ص206.

(71) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص666.

(72) المصدر نفسه، ج2 ص669.

الإسكندرية والشام وصقلية والأندلس»[73]، وإن مدينة بونة ذات نشاط مكثف مع بلاد الأندلس، إن أن «أكثر تجارها أندلسيون»[74].

أما الإدريسي فيشير إلى أهمية المدن الساحلية الإفريقيّة في التجارة البحرية. فيذكر أن المهدية «لم تزل ذات إقلاع وحط للسفن الحجازية القاصدة إليها من بلاد المشرق والمغرب والأندلس وبلاد الروم وغيرها من البلاد، وإليها تجلب البضائع الكثيرة بقناطر الأموال على مر الأيام... وأهلها تجار مياسير نبلاء لهم معرفة زائدة في التجارات، وطريقتهم حميدة في المعاملات»[75]. وإن ميناء تونس يستقبل عدداً كبيراً من المراكب «فإليه تصل المراكب الحمالة والشواني والحرابي وترسي هناك»[76]. كما كانت طبرقة مرسى للمراكب وخاصة الأندلسية منها[77]. كما يفيد الإدريسي بأن سوسة كانت «كثيرة المتاجر والمسافرون إليها وقاصدون عنها صادرون بالمتاع الذي يعدم قرينه من أنواع الثياب والعمائم المنسوبة إليها وهو من جيد المتاع ونفيسه»[78]. وبأن مرسى الخرز يقصده التجار من سائر البلاد فيخرجون منه المرجان الكثير إلى جميع الجهات[79].

ويؤكد مؤلف الاستبصار على نشاط بعض المدن الساحلية بإفريقيّة، فيذكر أن المراكب تخرج من صفاقس محملة بالزيت إلى «صقلية وإيطالية وانكبوردة وقلورية وجميع سواحل الأرض الكبيرة»[80]. وإن المراكب تدخل مرسى الخرز، ومنها يحمل المرجان إلى بلاد الدنيا وصولاً إلى الهند والصين[81].

إن الصورة التي تمدنا بها النصوص الجغرافية عن قيام علاقات تجارية بين

---

(73) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص663.
(74) المصدر نفسه، ج2 ص717.
(75) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص281 ـ 282.
(76) المصدر نفسه، ج1 ص286.
(77) المصدر نفسه، ج1 ص289.
(78) المصدر نفسه، ج1 ص ص302 ـ 303.
(79) المصدر نفسه، ج1 ص290.
(80) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص117.
(81) المصدر نفسه، ص126.

مدن سواحل إفريقيّة وبين غيرها من المدن الواقعة على سواحل المتوسط، يمكن استكمالها من خلال فتاوى فقهاء إفريقيّة بعد الهجرة الهلالية كما لا ننسى مؤلفات جوتين، التي تعد مصدراً مهماً للحديث عن علاقات إفريقيّة التجارية البحرية ـ خاصة فيما يتعلق بالجاليات اليهودية ـ.

ففيما يتعلق بتجارة إفريقيّة مع بلاد المشرق، تفيد فتاوي المازري بتردد السفن الإفريقيّة على مصر. فلقد «سئل عمن دفع لرجل مالاً قراضاً فيسافر به للمشرق. وكتب بينهما وثيقة، فاشترى الرجل بضاعة وحملها في المركب. فلما وصلا لأبدوشة انفتح المركب وخشي عليه الغرق ورد سالماً إلى المهدية»[82]. كما سئل عن وثيقة مضمنها أن رجلاً «بعث عروضاً مع رجل إلى الإسكندرية بسبب البيع ونفوذ ثمنه إلى المهدية. وجعل له أجرة على ذلك»[83]. كما أشار المازري في إحدى فتاويه إلى أن المراكب الإفريقيّة كانت تخرج بالمرجان والحرير إلى الإسكندرية، وتستجلب النيلة والأقمشة الكتانية منها، وتدخل مينائي بنزرت وتونس[84]. ولعل في ذكر ما أورده ابن عذاري من دخول المراكب المشرقية إلى صفاقس سنة (465هـ) لدليل على أن المراكب تخرج من وإلى إفريقيّة عبر جميع الموانىء الإفريقيّة تقريباً[85]. وتلقي رسائل الجنيزة مزيداً من الضوء على علاقات إفريقيّة التجارية البحرية مع بلاد المشرق. ففي إحدى الرسائل المرسلة من جوزيف التاهرتي (455هـ) من المهدية إلى مصر يرد ذكر السلع المتبادلة بين المنطقتين من جهة والموانىء التي تستقبلها من جهة أخرى. وأن تهتم رسائل الجنيزة هذه بالفئة التجارية اليهودية بدرجة أولى، فإنها تشير إلى بعض الشخصيات التجارية العربية الإسلامية المساهمة في هذه الحركة بين المهدية وصفاقس وبين مصر منها عبد الرحمن بن حبيب الصفاقسي وعمر بن عثمان القصديري الصفاقسي[86].

(82) الونشريسي، المعيار، ج1 ص206.
(83) المصدر نفسه، ج9 ص87.
(84) نقلاً عن: إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج2 ص287.
(85) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص300.
(86) Goitein, Letters Of Medieval Jewish Trades, p140.

أما بالنسبة لتجارة إفريقيّة مع صقلية. فقد تعددت الفتاوى بشأنها. فيذكر الونشريسي أن المازري قد سئل «عمن دفع حلّي وخاتم ذهب ودملج فضة يسافر بها إلى صقلية ويبيعها ويشتري بثمنها طعاماً. ويأتي به ويبيع بالمهدية»[87]. كما سئل عن امرأة أرسلت حلياً مع قريب لها إلى صقلية يصرفه لها ويشتري بثمنه قمحاً[88]. ولقد أشار الونشريسي إلى أن المراكب تتردد بين صقلية والمهدية وقد تدخل قابس[89]. والجدير بالتنويه، إن حركة التبادل التجاري بين إفريقيّة وصقلية في النصف الثاني من القرن الخامس قد أثارت بعض الجدل (خاصة بعد سقوط صقلية في يد النورمان). فابن القاسم عندما طُرح عليه سؤال عن جواز الانتقال إلى صقلية لشراء الأقوات أم لا؟ أجاب قائلاً: (والذي تقدمت أجوبتي فيه أنه إذا كانت أحكام الكفر جارية على من يدخلها من المسلمين، فإن السفر إليها لا يجوز. وقد كان قديماً، أمر السلطان بجمع أهل الفتوى عندنا، وسألنا عن السفر إليها ووقع اضطراب لأجل ضرورة الناس إلى الأقوات. فقلت لجماعة المفتين رحمة الله على جميعهم، والذي أراه أن السفر إذا كنت أحكام الكفر جارية على من دخل إليها لا يجوز، ولا عذر بالحاجة إلى القوت. والدليل على هذا قوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ ثم رأيت ما كان حدث في أول المجلس من الاضطراب فيّحت إلى شيخنا وإمامنا أجمعين عبد الحميد الصائغ فأتى جوابه بمثل ما أفتيت به، وإن ذلك لا يجوز، واعتل بعلة أخرى لم يذكرها هنا. فقال: إنا إذا سافرنا إليهم غلت من عندهم الأقوات، وصار إليهم من قبلنا أموال عظيمة يقوون بها على محاربة المسلمين وغزو بلادهم»[90]. ويشير بلخوجة إلى أن اتفاقاً بين

---

(87) الونشريسي، المعيار، ج8 ص208.

(88) المصدر نفسه، ج9 ص78.

(89) المصدر نفسه، ج8 ص305.

(90) المصدر نفسه، ج6 ص ص317، 318، ج8 ص ص182، 183. الزليطني أبو العباس أحمد ابن عبد الرحمن (المعروف بحلولو)، المسائل المختصرة من كتاب البرزلي، تحقيق أحمد محمد الخليفي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1991، ص174.

روجار صاحب صقلية وبين تميم بن المعز قد نظم إلى حد ما التجارة البحرية بينهما[91]، ويؤكد أرشيبالد لويس على ذلك بدوره[92].

إن اقتصار النصوص والفتاوي على ذكر تجارة إفريقيّة مع المشرق وصقلية بإسهاب، لا ينفي وجود علاقات تجارية بين إفريقيّة وبين بلدان شمال المتوسط الأوروبية. فمؤلف الاستبصار ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ قد ذكر أن صفاقس تدخلها مراكب إيطالية وانكبوردة وقلورية وجميع سواحل الأرض[93]. ويشير أرشيبالد لويس إلى أن شروط الاتفاقية التي عقدت بين أمير المهدية وبين الأساطيل الإيطالية التي هاجمت المهدية سنة (480هـ) تدل على وجود نشاط تجاري للأوروبيين بالمياه الإفريقيّة[94].

بعد هذا العرض المختصر لأوضاع إفريقيّة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام، لا بد من التنويه بأني اقتصرت وفقاً لمتطلبات الدراسة على ذكر أهم المناطق التي ورد ذكرها في المصادر الجغرافية منذ القرن الرابع وحتى القرن السادس للإسلام.

ونخلص من خلال هذا العرض، إلى أن أغلب المناطق الإفريقيّة لم تفقد إمكانياتها الزراعية، إذ استمرت بالقيام بالدور الذي اشتهرت به على مر العصور. كما يتبين أن أهم المراكز التي اشتهرت بإنتاجها الصناعي من نسيج وأواني فخارية وصناعة زيت... لم تفقد في النصف الثاني من القرن الخامس أهميتها. كما ازدادت أهمية بعضها في هذه الأثناء كالمهدية وسوسة وصفاقس التي شهدت حركة استيطان من قبل سكان الداخل والقيروان على وجه الخصوص، والتي اشتهرت عبر العصور بأنها مركز صناعي على قدر من الأهمية. أما النشاط التجاري، فاستمر نشطاً بين المناطق الإفريقيّة، إذ تبادلت مدنها المواد الغذائية الاستهلاكية

(91) Belkhodja (K), «Les Normands De Sicile En Ifriqiya», C.T., No 47-48, 1964, p38.

(92) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص386.

(93) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص117.

(94) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص386.

والمصنعة. وقد نشطت وفقاً لحركة التبادل التجاري هذه الأسواق الداخلية سواء في المدن داخل الأسوار أو خارجها.

كما لم تفقد إفريقيّة حركتها الخارجية البرية والبحرية على حد سواء. فارتبطت بعلاقات مع بلاد المشرق وبلاد السودان وبلاد المغرب. كما كانت تربطها علاقات تجارية مع صقلية، وبعض بلدان شمال المتوسط (الأوروبية) عبر موانيها البحرية: طبرقة وتونس وسوسة وصفاقس وقابس.

والمتمعن في صادرات إفريقيّة الزراعية والصناعية يخلص إلى أن التجارة الخارجية استمرت على قدر من الأهمية بعد الهجرة الهلالية. ولقد كان الزيت أهمها على الإطلاق. فيخرج من صفاقس إلى مصر وصقلية وإيطالية وانكبوردة وقلورية[95]، ويخرج أيضاً من قابس إلى سائر النواحي ومن المهدية إلى بلاد المشرق[96]. كما كانت إفريقيّة تصدر بعض المواد الصبغية من إنتاج الأرض كالزعفران[97].

أما المواد المصنعة، فتتمثل خاصة في المنسوجات. فيخرج من المهدية الثياب الحسنة الدقيقة، والأقمشة الحريرية من قابس إلى الآفاق[98]. كما كانت تخرج من سوسة الثياب الرفيعة المنسوبة إليها «السوسية» إلى مختلف المناطق شرقاً وغرباً[99] ويفيد جوتين بأن إفريقيّة تعد من أبرز المراكز لتصدير الحرير بعد إسبانيا وصقلية كما كانت تخرج منها الأقمشة القطنية والصوفية[100].

ويحتل الصابون المرتبة الثانية في قائمة الصادرات الإفريقيّة الصناعية.

---

(95) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص669. مؤلف مجهول، الاستبصار، ص117.

(96) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص280، 283. ويؤكد جوتين على تجارة الزيت بين إفريقية وبين وبلاد المشرق، ويذكر أن الزيت كان من صادرات إفريقية المهمة إلى مصر.
Goitein..., Letters..., p24. Goitein, Mediterranean Society, pp121, 154.

(97) Goitein, Mediterranean Society..., pp153, 154.

(98) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص ص279، 281.

(99) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص119.

(100) Goitein, Mediterranean Society..., pp102, 103.

فيخرج منه كميات كبيرة إلى بلاد المشرق[101]. كما يخرج المرجان من مرسى الخرز إلى الآفاق ويصل الهند والصين[102].

أما فيما يتعلق بالواردات، فكان يرد إفريقيّة البخور والتوابل المشرقية والقطن والكتان بأنواعه ومنه البصرى، واللّك وملح الأمونياك والمصطكى وبزرة الفوفل[103].

إن هذه الحقائق لا تلغي كلية الفكرة القائلة بأن النماء الاقتصادي تعثّر في بعض المناطق الإفريقيّة في النصف الثاني من القرن الخامس. فبالنسبة للنشاط الزراعي، تفيد النصوص باختفاء بعض المناطق المشتهرة بإنتاجها الزراعي في القرون السابقة للقرن الخامس، نخص بالذكر منها مدينة باشو وقلشانة وتماجر والأنصاريين وبليقان وباغاية وقرية الدواميس.

أما الصناعة فتشير النصوص إلى أن أهم المناطق الصناعية على الإطلاق ـ القيروان ـ قد فقدت أهميتها. ولم تعد المصادر الخاصة بالقرن الخامس وما يليه تشير إلى ما كانت تضمه أسوارها من حوانيت الحرفيين (البزازين، الكتانين، الرفائين، القطانين، القصارين، الصبّاغين، الحواريين، الرماحين، القلالين، الحذائين). كما أن مدينة تونس التي كانت في السابق مشهورة بصناعة الأواني الفخارية لم يرد ذكر صناعتها هذه في القرن الخامس للإسلام.

ومثلما شهدت الأراضي الزراعية وبعض المناطق الصناعية بعض التدهور، فإن النشاط التجاري شهد بدوره بعض التقلص. فالقيروان ـ على سبيل المثال ـ التي كانت من أبرز المدن التجارية بإفريقيّة لتوسطها المنطقة وباعتبارها محور التقاء الطرق التجارية، فبعد أن كانت «فرضة المغربين ومتجر البحرين»[104] في القرن الرابع وبدايات القرن الخامس، أضحى بها في النصف الثاني من القرن

(101) Goitein, Letters..., p139.

(102) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص126.

(103) Goitein, Mediterranean Society..., pp153, 154. Goitein, Letters..., pp133, 134.

(104) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص224.

الخامس «أقوام قليلون، تجاراتهم يسيرة ومنافعها نزرة»[105]. كما تفيد المصادر بأن النشاط التجاري الخارجي المزدوج البري والبحري الذي تميزت به إفريقيّة تقلصت أهمية إحدى وجهتيه في النصف الثاني من القرن الخامس. فالنصوص لم تعد تشير بالكثافة المعهودة إلى التجارة البرية، بقدر ما تذكر التجارة البحرية لإفريقيّة مع بلدان المتوسط، وذلك لفقدان الإمارة الزيرية السيطرة على الطرق التجارية المعهودة. إضافة لذلك فقدت إفريقيّة دور الوسيط الذي طالما اضطلعت به قبلاً. فلم تعد تشير المصادر إلى خروج بعض هذه البضائع كالرصاص والنحاس وبعض المنسوجات والزيت والزيتون والصابون والشمع والعسل من صقلية وإسبانيا عبر إفريقيّة إلى بلاد المشرق[106].

إن حركة التبادل التجاري هذه عاصرتها مستجدات كان لها الأثر في إضعاف الحركة التجارية لعل من أهمها الضعف الذي أصاب العملة المتداولة بإفريقيّة، واختلاف قيمة العملة الإفريقيّة عن تلك المتداولة بصقلية أو بمصر إضافة إلى عوامل أخرى سبق أن ألمحت إليها، كانقطاع الطرق البرية وعدم أمن الطرق البحرية بعد سيطرة النورمان على صقلية، ورحيل التجار من إفريقيّة إلى صقلية ونقل تجاراتهم معهم وأضحوا يتاجرون رأساً مع مصر من صقلية.

ففيما يتعلق بالنقود، تفيد النصوص بأن بني زيري بتوليهم حكم إفريقيّة سنة (362هـ) استمروا في ضرب النقود بالقيروان والمنصورية والمهدية باسم الخليفة الفاطمي بمصر إلى أن تولّى المعز بن باديس رابع أمراء بني زيري الحكم. فلقد عمد هذا الأخير، وبعد مضي سنين قليلة إلى إعلان الخروج عن الخلافة الفاطمية وتبعاً لذلك ضرب «دنانير ذهب لنفسه من غير أن يرسم عليها اسمه»[107] سنة (439هـ) في مدينة المنصورية. ولقد استمر في ضرب هذه النقود حتى تاريخ وفاته

---

(105) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص284.

(106) Goitein, Letters..., p26.

(107) عبد الوهاب حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، 1972، قسم 1 ص445.

(439هـ) في مدينة المنصورية. ولقد استمر في ضرب هذه النقود حتى تاريخ وفاته أي إلى سنة (454هـ)، إلا أنه نقل دار السكة إلى المهدية بانتقاله إليها سنة (449هـ) إثر محاصرة بني هلال للقيروان[108].

إن سك الزيريين للنقود بمعزل عن الخلافة الفاطمية على أهميته من حيث تأكيد استقلالهم عنها، كان له فيما يبدو بعض الأثر السلبي على نشاط إفريقيّة التجاري مع مصر بدرجة أولى. فبالرغم من تجنب المعز بن باديس وضع اسمه على النقود التي ضربها بدء من سنة (439هـ) «خشية أن يلحق المغاربة القاصدين الحجاز الضرر من أعوان السلطة الفاطمية التي تراقب كل من يمر بتراب مصر حتى إذا اضطر أحد الحجيج إلى تصريف دينار صنهاجي بالدينار المصري كان نصيبه الحرمان والعقوبة»[109]، فإن تجار إفريقيّة لم ينجو من ذلك. ولا يفوتني في هذا الإطار الإشارة إلى أن القائم بالله الفاطمي أمر بترك التعامل بالدنانير المغربية منذ سنة (427هـ). وأمر الشهود أن لا يشهدوا في كتاب ابتياع ولا غيره يذكر فيها هذا الصنف من الذهب. فعدل الناس إلى القادرية والسابورية والقاسانية[110].

وإن كان لمنع السلطان الزيري سنة (441هـ) التعامل بالنقود التي تحمل أسماء الخلفاء الفاطميين وأمره بالتعامل بالدينار التجاري دون غيره وتشدده في ذلك أثره على الحياة الاقتصادية بإفريقيّة «فضاقت الحال بالفقراء والضعفاء وغلت الأسعار بالقيروان. وكان الدينار القديم بأربعة دنانير ودرهمين، وكان صرف الدينار الجديد

(108) عبد الوهاب حسَن حسني، ورقات، قسم1، ص415، ويفيد حسن حسني بأن المعز قد استمر في ضرب النقود مماثلة لما ضربه سنة (439هـ) معتمداً في ذلك على نماذج لهذه النقود مسترسلة من (439هـ) وحتى (454هـ) تاريخ وفاة المعز. ورقات، قسم 1 ص447.

(109) المرجع نفسه، قسم 1 ص ص445، 446. ويذكر الدباغ في هذا السياق أن المعز بن باديس ما أبقى على السكة وضربها بأسماء الخلفاء الفاطمين إلا مداراة لأجل حجاج بيت الله الحرام والمسافرين. معالم الإيمان، ج3 ص167.

(110) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص12.

خمس وثلاثين درهماً»[111] فإنه قد أضر بالتجارة مع مصر وقلل الوساطة التي كان يقوم بها تجار إفريقيّة. ويذهب أرشيبالد لويس إلى القول بأن الحمّاديين في بجاية والقلعة قد أفادوا من هذا المرسوم أول الأمر، إذ انتقلت التجارة إلى أملاكهم بدليل ما أورده البكري من أن التجار من العراق والحجاز ومصر وسائر بلاد المغرب كانوا يتوافدون على مملكة الحماديين[112].

ومن المفيد الإشارة إلى أن السلطة الزيرية لم تستطع السيطرة على العملة منذ النصف الأول من القرن الخامس. فتشير النصوص إلى ضرب ولاة المناطق العملة بأسمائهم، ومنهم رشيد بن كامل عامل قابس وقد سك العملة الرشيدية سنة (427هـ)[113]، وهو دينار ذهبي يتحلى فيه بالألقاب الملوكية[114]. كما يشير الونشريسي إلى النقود الصفاقسية[115]. وقد سكّها حمو بن مليل المتغلب على صفاقس في مدة المعز بن باديس. ويذكر حسن حسني عبد الوهاب أن حمو هذا سك ديناراً بتاريخ (449هـ)، على غرار الدينار العشاري (التجاري) كما ضرب خلفه مثله سنة (461هـ)، وكلاهما يحمل اسم مدينة صفاقس[116].

وبالإضافة إلى تعدد العملات المحلية (الدينار، الرباعية، الدرهم، الحبة) تشير النصوص إلى تعدد العملات الأجنبية المتداولة بإفريقيّة. ومنها المشرقي والصقلي وحتى البيزائي[117]. وبالرغم مما قد ينتج عن هذا التعدد من تكثيف للحركة التجارية لعدم التقيد بعملة واحدة، فإن اختلاف هذه العملات وتفاوت قيمتها أمام ضعف العملة الإفريقيّة كان وراء ضعف قوة إفريقيّة التجارية.

---

(111) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص278 ـ 279.

(112) لويس أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية، ص385.

(113) ابن خلدون، العبر، ج6 ص342.

(114) عبد الوهاب حسن حسني، ورقات، قسم 1 ص ص449، 450.

(115) الونشريسي، المعيار، ج6 ص318.

(116) عبد الوهاب حسن حسني، ورقات، قسم 1 ص ص449، 450.

(117) يذكر جوتين من بين هذه العملات العملة الحسنية والشيخية والدينار الحكيمي والقطع الذهبية الخام والمسكوك.

Goitein, Letters..., pp130, 139, 141.

إن تذبذب قيمة صرف العملة المحلية يبدو أنه شكل إحدى هواجس أهل المنطقة في المرحلة قيد الدراسة. فالمتصفح للفتاوي التي تضمنها معيار الونشريسي يعجب من كثرة الفتاوي المتعلقة بهذا الجانب. فلقد سئل السيوري «عمن له دنانير ودراهم مشوبة في كم تجب الزكاة فيها؟»(118). وسئل أيضاً «عمن له مائتا درهم من هذه السكة، هل يعطي منها خمسة دراهم من دراهم هذا الزمان؟ وهل يجوز له التراطل بها وبعضها أفضل من بعض وقبولها الناس فيربحون فيها أو يدفعونها لأنها لا تظهر الأخرى؟ وهل يقطع في ثلاثة دراهم منها ويحلف عليها في الجامع؟ فأجاب لا زكاة في مائتي درهم من هذه ولا يقطع ولا يحلف في ثلاثة دراهم منها في الجامع ومراطلتها تجوز عند أشهب إذ يتهم على أن يأخذ دَنِيّا بجيد»(119).

أما اللخمي، «فقد سئل عما يضربه السلطان بالقيروان والمهدية وغيرها من السكك، يشتري بها الناس ويأخذها الجند في أرزاقهم، ولا غنى للناس عن التصرف فيها. فما وجه الفقه فيها؟ فأجاب: اختلف أهل العلم في مبايعة مستغرقي الذمة. فمن مانع ومجيز بمثل القيمة والأمر في الدنانير والدراهم عندي أخف لدعوى الضرورة إليها وعموم البلوى»(120).

كما سئل التونسي «عن مراطلة الدراهم القديمة بالجديدة المحدثة الآن، والقديمة أكثر فضة، وهل يفرق القليل منها من الكثير؟ وهل يقتضي بعضها من بعض من غير شرط وهما مختلفا الفضة والنفاق؟ وهل لمن باع القديم أن يقتضي فيها أم لا؟ فأجاب المراطلة جائزة لأن يعطي الجديدة منفصل لا انتفاع له بما في القديمة من زيادة الفضة. إذ لو سبكت القديمة خسر فيها ويغرم فيها لتصير جديدة. وقد أجاز أصحابنا مراطلة التبر الجديد بالمسكوك. وقد علم ترك الجودة للسكة لم يقدم عليها. ومن باع بقيمة قبل قطعها فليس له إلا هي ومن رضي أن يؤدي جديدة عن قديمة جاز لأنه أعطى أفضل من النفاق»(121).

(118) الونشريسي، المعيار، ج1 ص367.
(119) المصدر نفسه، ج1 ص368.
(120) المصدر نفسه، ج6 ص74.
(121) المصدر نفسه، ج6 ص107.

إن ضعف العملة الإفريقيّة كانت قد أثرت سلباً على سير التبادل التجاري مع كل من صقلية ومصر. فكان التجار الداخلين إلى صقلية بأموالهم يدخلون أولاً إلى دار الضرب فيها، ليزيد عليها صاحب السكة مثل وزن ربعها فضة لتصبح موازية لقيمة سكتهم. فيذكر الونشريسي في هذا السياق أن أبا القاسم قد سئل «عن البضائع المرسلة إلى صقلية من الدنانير يشتري بها طعام، وما يفعله التجار بها وبأموالهم. وإذا وصلوا إلى صقلية إنهم يدخلون بها دار السكة، فيزيد عليها الضرّاب صاحب السكة مثل وزن ربعها فضة لترجع مثل عيار سكتهم. فإذا أخرجها لهم رباعية أخذ ثمن ما زاد لكل واحد من الفضة على ذهبه والأجرة»[122]. كما أشارت الرسائل (الجنيزة) إلى عدم استعمال العملة الإفريقيّة في مصر والاستعاضة عنها بالنقود المشرقية ومنها الحسنية والحكيمية[*]، أو بالقطع الذهبية الخالصة وبالقطع النقدية القديمة. فلقد أرسل سلامة بن موسى بن إسحاق إلى أحد المتعاملين معه تجارياً في مصر من المهدية خمسين ديناراً من النقود المشرقية وسبع وخمسين مثقالاً من الذهب الخام والذهب القديم (قطع نقدية)[123]. كما كانت ترسل النقود الشيخية من بالرمو للاتجار بها في المهدية، وكذلك النقود البيزانية والصقلية[124].

إن ما أمست عليه السلطة المركزية من ضعف ناتج عن عوامل مختلفة أكد تدني نشاط إفريقيّة التجاري، وبالتالي أكد عجز العملة عن منافسة العملات المشرقية والصقلية. وانتقلت عدوى هذا العجز إلى كبار التجار، فأفلس عدد منهم. فيشير جوتين إلى ذلك من خلال رسالة يوسف التاهرتي إلى أحد المتعاملين معه في مصر سنة (455هـ) يصف له فيها حالة التجارة. فيذكر يوسف التاهرتي أن التجار كانوا يتعاملون بالدين سواء داخل أو خارج إفريقيّة. ولقد اشتكى أحد التجار إلى السلطان

---

(122) الونشريسي، المعيار، ج6 ص319.

(*) الحسنية، نسبة إلى الخليفة الفاطمي أبو الحسن الزاهر (1021م ـ 1036م). أما الحكيمية فنسبة للخليفة الفاطمي الحاكم (996 ـ 1021م).

(123) Goitein, Letters..., pp139, 140, 141.

(124) المرجع نفسه، ص ص130، 140.

بأن له مالاً في ذمة آخر، فأمر السلطان بأن يدفع أولاً أموال الأجانب، في حين أن التجار المحليين يمنحونه تأجيلاً حتى يتمكن من تسديد ديونه. ولذلك، فلقد أوقف نشاطه (أي يوسف) إلى حين ينفرج الأمر[125].

إذا ما أوثق العديد من الدارسين الصلة بين هذا التدني الذي أصاب - وإلى حد ما - أوجه النشاطات الاقتصادية بإفريقيّة في النصف الثاني من القرن الخامس وبين قدوم بني هلال، فإنني وفقاً لرصد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الإفريقي في النصف الثاني من القرن الخامس من خلال تتبع مناطق استقرار بني هلال بالمنطقة لن أكتف بنفي الحجم السلبي لبني هلال فحسب، بل سأبحث في العوامل التي ساهمت في هذه الأزمة، والأسباب الحقيقية التي كانت وراءها.

في البدء لا بد من القول بأنه قد نجد بعض العذر للدارسين الذين ربطوا بين الأزمة وبين الهجرة الهلالية. وذلك يعود في المقام الأول إلى اعتمادهم على مصادر تاريخية أكدت هذا البعد. وعلى الرغم من أن المصادر الجغرافية تؤكد على أن المناطق الزراعية الهامة بإفريقيّة لم تفقد إمكانياتها كلية بعد الهجرة الهلالية، إذ استمر العديد منها يتمتع بإنتاج وافر ضاهى ما كان في النصف الأول من القرن الخامس، فإن هذه المصادر تسجل تراجعاً لبعض المناطق.

ولعل الإدريسي يعد من أبرز من تحدث عن هذا الخراب والتدمير منوهاً بصلته ببدو بني هلال فذكر أن خارج المهدية من جهتها الغربية «حمى كان قبل دخول العرب أرض إفريقيّة وإفسادهم لها، فيه جنات وبساتين بسائر الثمار العجيبة والفواكه الطيبة. ولم يبق الآن منها بهذا الحمى المذكور شيء»[126]. أما مدينة صبرة التي كانت قبلاً مركز سلطة، ذات قصور شاهقة، وبناء جيد وبساتين كثيرة أضحت «الآن خراب، لا ينتظر جبرها ولا يعود خيرها»[127] ويذكر أن مدينة قرطاجنة قد خربت بدخول العرب «ولم يبق منها عامر إلا قطعة مرتفعة تسمى المعلقة»[128].

---

(125) Gottein, Letters..., p130.

(126) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص283.

(127) المصدر نفسه، ج1 ص284.

(128) المصدر نفسه، ج1 ص278.

كما خليت مدينة باغاية بإفساد العرب لها، وأمست مدينة بليقان (جنوب غربي قفصة بخمس مراحل) خراباً بعد أن «أفسدتها العرب واستولت على منافعها وعلى جميع أرضها»[129]. كما أضحت المناطق الواقعة بين قابس وطرابلس كالفوارة وقصر الدرق وبئر الجمالين وصبرة (صبراتة) «خلاء بلقع أتت العرب على عمارتها وطمست آثارها وأخربت أعشارها وأفنت خيراتها، فليس لها الآن أنيس قاطن ولا حليف ساكن، وهي مستباحة لقبيلة من العرب تسمى مرداس ورياح»[130]. وأضرت العرب أيضاً بطرابلس «وبما حولها من ذلك، وأجلت أهلها وأقفرت بواديها وغيرت أحوالها وأبادت أشجارها وأغورت مياهها»[131].

ويؤكد مؤلف الاستبصار على أن الخراب قد شمل مناطق جنوب إفريقيّة، فيفيد بأنه كان حول قفصة نحو مائتي قصر آهلة عامرة، «فكانت القوافل إذا أخطرت بين هذه القصور تكم إبلها ودوابها لئلا ترعى ورق الشجر لكثرته على ذلك الطريق. وهي اليوم خربة لا أنيس بها من وقت دخلت العرب بلاد إفريقيّة وأفسدت بلاد القيروان وغيرها من البلاد والقرى والعمائر وكثير من مدن إفريقيّة»[132].

ولئن ذهب الجغرافيون إلى القول بأن خراب بعض المناطق الإفريقيّة قد تسببت فيه قبائل بني هلال، فإن العديد من المؤرخين أقحموا بدورهم ببني هلال في قضية تدهور اقتصاد إفريقيّة. وأبرزوا مسؤوليتهم في خراب المنطقة. فيذكر ابن الأثير كيف أن بني هلال قطعوا الطرق وأفسدوا الزروع وهدموا الحصون والقصور وقطعوا المياه[133]. وقد نحا نحوه كل من عبد الواحد المراكشي والنويري والتيجاني[134].

---

(129) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص270.
(130) المصدر نفسه، ج1 ص278.
(131) المصدر نفسه، ج1 ص297.
(132) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص154.
(133) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص56.
(134) المراكشي عبد الواحد، المعجب، ص104. النويري، نهاية الارب، ص347، التيجاني، الرحلة، ص56.

أما ابن خلدون، فيعمم الخراب على جميع مناطق إفريقيّة. فيرى أنه بدخول الهلاليين إفريقيّة «هلكت الضواحي والقرى بإفساد العرب وعيثهم وانتقام السلطان، واضطرب أمر إفريقيّة وخرب عمرانها وفسدت سابلتها»[135]. ويذكر أيضاً أنهم «عطفوا على المنازل والقرى والضياع والمدن، فتركوها قاعاً صفصفاً أقفر من بلاد الجن وأوحش من جوف العين، وغوروا المياه واحتطبوا الشجر وأظهروا في الأرض الفساد»[136].

أما الونشريسي، فلقد أشار في معياره أيضاً إلى ما أشاعه الهلاليون من اضطراب بالمنطقة وكان له أثره الكبير على النشاط الزراعي[137].

وفي حقيقة الأمر، إن المتمعن في النصوص، لا ينكر أن بني هلال أثناء دخولهم إفريقيّة أفسدوا العديد من المناطق التي مروا بها، خاصة تلك الواقعة جنوب إفريقيّة، ويعد هذا الخراب الذي شهدته بعض المناطق أثناء الدخول الهلالي أمراً طبيعياً للصبغة اللاسلمية التي دخلوا بها ومحاربتهم من قبل السلطان الزيري وبعض عمال المناطق. فيشير جورج مارسي إلى أن «الصورة المعهودة للخراب نتيجة هجوم الجراد ببلاد المغرب يصور لنا بدقة نتائج الغزو في جزء هام من الريف البربري. فإطلاق القطيع وسط المحاصيل وتخريب الحدائق وإساءة معاملة سكان الريف وسلب القرى، تلك كانت بدون شك الحلقات الطبيعية للمرحلة الأولى للغزو الهلالي»[138].

لكن لا يفوتنا إن المصادر قد ضخمت هذا الدخول وآثاره السلبية، علماً بأن أغلب هذه المصادر إن لم نقل كلها لم تكن معاصرة للمرحلة قيد الدراسة، وتجاهلت ما لحق بعض المناطق الزراعية من تخريب منذ ما قبل القرن الخامس أي قبل الدخول الهلالي. كما أنها تجاهلت الحقبة التاريخية التي فصلت بين

---

(135) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص33 ـ 35.

(136) المصدر نفسه، ج6 ص43.

(137) الونشريسي، المعيار، ج1 ص374، ج8 ص44.

(138) مارسي جورج، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصر الوسيط، ص240.

دخول بني هلال إفريقيّة وبين تاريخ تأليف كتبهم فهذه الحقبة شهدت خلالها إفريقيّة عدة تغيرات وأحداث كان لها دور في خراب العديد من المناطق الإفريقيّة.

فالمتمعن في النصوص، يتبين أن الخراب الذي ظهر جلياً في القرن الخامس كانت بوادره قد ظهرت منذ ما قبل النصف الثاني من القرن الخامس. كما يتبين أنه كان لبني زيري دور في هذا التدمير لا يقل شأناً عن دور بني هلال. فتفيد النصوص بأن العديد من مناطق إفريقيّة شهدت مراحل اضطرابات كان لها دور في تقلص أهميتها الزراعية. ففي العهد الفاطمي كانت باجة قد تعرضت إلى حركة تدمير على يد الخارجي ابن كيدد، إذ دخلها هذا الأخير بالسيف وأحرق دورها، وأقام القتل في أهلها ثلاثة أيام بلياليها[139]. وكان من آثار هذه الهجمة أن فر متساكنوها وأغلبهم من المزارعين ـ لطبيعة المنطقة ـ إلى القيروان[140]. ولعل أبلغ تعبير عن تخريب باجة ما أورده البكري بقوله «قال الراجز في هجوه لابن كيداد لتعرضه لباجة:

وبعدها باجة أيضاً أفسدا وأهلها أجلى ومنها شردا»[141].

كما طال إفساد الخارجين بقيادة ابن كيداد مختلف الأراضي الإفريقيّة. فيذكر القرشي أنهم دخلوا الأقاليم بإفريقيّة «فلم يبق سقف مرفوع ولا مهاد موضوع، وانحفل من بقي من المدن إلى القيروان وإلى الحصون وإلى البحر. وخرجوا من منازلهم حفاة عراة»[142].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن للسياسة الجبائية الفاطمية أثرها السلبي على الزراعة، فكان العديد من الملاك الصغار وصغار الفلاحين قد أهملوا العمل

---

(139) القرشي إدريس عماد الدين، الجزء الخامس من كتاب عيون الأخبار وفنون الآثار (تاريخ الدولة الفاطمية بالمغرب)، تحقيق فرحات الدشراوي، الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1981، ص86.

(140) المصدر نفسه، ص107.

(141) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص720.

(142) القرشي، الجزء الخامس من كتاب عيون الأخبار، ص108.

بالزراعة. ذلك أن الخلافة الفاطمية وظّفت التقسيط على الضياع «بعد أن وزع جميعها ونظر إلى أوفر مال ارتفع من العشور في سنة وأقله، ثم جمع المالين ووظف الشطر على كل ضيعة»[143].

أما في العهد الزيري، وإن استمرت السياسة الجبائية المجحفة على البوادي، إذ يذكر أن أهل البادية كانوا في عهد بني زيري في عذاب وغرامة[144]، فإن محاولات السلطة الزيرية القضاء على الاضطرابات التي شهدتها المنطقة في القرن الخامس كانت في كثير من الأحيان وبالاً على المناطق الزراعية. فيذكر ابن الأثير أن حماد بن زيري في صراعه مع باديس دخل باجة، وأحرق الزروع والمساكن وسبى النساء (406هـ)[145]. كما يفيد ابن عذاري بأن الأمير الزيري المعز بن باديس أثناء مواجهته للبدو من بني هلال «أمر كافة الناس بانتهاب الزروعات المحيطة بالقيروان وصبرة - وهي المنصورية - فسر المسلمون بذلك وحسبوها من أرزاقهم. فكان مصيرها إلى ما قدر الله من فسادها وأكل البهائم لها»[146]. كما خرب الزيريون العديد من المناطق أثناء مواجهتهم لمناوئيهم والخارجين عن سلطتهم. ففي سنة (474هـ) حاصر تميم بن المعز قابس، وفيها ماضي بن محمد الصنهاجي[147]. «فعاث عسكره في أجنتها المعروفة بالغابة وأفسدها»[148]. وفي سنة (493هـ) قام تميم بن المعز بحركة ضد صاحب صفاقس حمو بن مليل وأمر مقدم جيشه «أن يهدم ما حول المدينة ويقطع الأشجار»[149].

ومثلما كان للصراعات السياسية التي دارت رحاها بإفريقيّة في القرن الخامس - سواء بين بني زيري فيما بينهم (آل باديس وآل حماد) أو بين بني هلال وبين

(143) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص173.
(144) المصدر نفسه، ج1 ص245.
(145) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص276.
(146) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص291.
(147) ابن خلدون، العبر، ج6 ص328.
(148) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص300.
(149) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص195.

بني زيري أو بين هؤلاء الأخيرين وبين عمال المناطق الخارجة عنهم - دور في تخريب وتدمير العديد من المناطق الزراعية، فإن النصوص تشير إلى أن هذه الصراعات السياسية استمرت في القرنين السادس والسابع، وكان لها بدورها الأثر في تخريب بعض الأراضي الزراعية. فيذكر عبد الواحد المراكشي أن عبد المؤمن بن علي الموحدي عند محاصرته لمدينة تونس سنة (553هـ) «أخذ في قطع أشجارها وتغوير مياهها»[150].

وفي سنة (568هـ) دخل قراقوش - مملوك تقي الدين بن أخي صلاح الدين الأيوبي - إفريقيّة ومعه طائفة من الترك. ولقد قام بمساعدة من العرب بالتخريب وإفساد الأراضي الزراعية وبقطع الأشجار والثمار في الكثير من مناطق إفريقيّة، ذلك أنه «ملك كثير من بلاد إفريقيّة خلا المهدية وصفاقس وقفصة وتونس وما ولاها من القرى والمواضع»[151]. كما يذكر التيجاني أن قراقوش هذا «عاث في جزيرة باشو وأفسد نضرتها ونضرة صفاقس والمهدية»[152].

وازدادت حدة التخريب في هذه الحقبة الزمنية. فيذكر ابن الأثير أن ابن غانية الميورقي أثناء حركته بإفريقيّةِ ومعه العرب وجماعة قراقوش الغزي في سنة (580 - 581هـ) خربوا «البلاد والحصون والقرى... وقطعوا الأشجار»[153]. كما يفيد بأنه أثناء حملة يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن التأديبية لابن غانية ومناصريه سنة (583هـ) حاصر قفصة «ثلاثة أشهر وقطع أشجارها وخرب ما حولها... وهدم أسواره [البلد] وترك المدينة مثل قرية»[154]. ويذكر التيجاني أنه في «هذه الخطرة هلك أكثر نخيل قفصة إذ كان المنصور قد آلى أيام حصاره لها أن يقطع كل يوم ألف نخلة»[155]. أما في سنة (590هـ) فقد حاصرا أبو سعيد بن

---

(150) المراكشي عبد الواحد، المعجب، ص193.
(151) ابن الأثير، الكامل، ج9 ص119.
(152) التيجاني، الرحلة، ص15.
(153) ابن الأثير، الكامل، ج9 ص171.
(154) المصدر نفسه، ج9 ص ص171 - 172.
(155) التيجاني، الرحلة، ص139.

أبي حفص - أحد القادة الموحدين - قابس متتبعاً ابن غانية «وقطع جميع غابتها. فيقال إنه لم يبق منها إلا نخلة واحدة تركها عبرة لهم»[156]. ولقد كثر إفساد بنو غانية في إفريقيّة إثر فشل يعقوب بن يوسف في القضاء على حركتهم واتجاهه إلى المغرب الأقصى ومنه إلى الأندلس، حيثُ أقام بها مجاهداً ثلاث سنوات. فلقد انبثت جنود علي بن إسحاق بن غانية في البلاد (591هـ) «فخربوها وأكثروا الفسادفيها فمحيت آثار تلك البلاد وتغيرت وصارت خالية من الأنيس، خاوية على عروشها»[157]. كما يفيد التيجاني بأن علي بن إسحاق هذا قد نزل وأخوه يحيى على توزر «فحاصراها وقطعا غابتها»[158]. ويشير ابن خلدون إلى أن ابن غانية قد نازل باجة في سنة (597هـ) و«نصب عليها المجانيق وافتتحها عنوة وخربها وتركها خاوية على عروشها»[159].

ولا تقف حركات التخريب والتدمير لأراضي إفريقيّة الزراعية عند القرن السادس، بل امتدت إلى ما بعد ذلك كلما استدعى الأمر أثناء المواجهات العسكرية - وهي كثيرة جداً - إذ لا يخلو عهد حاكم من اضطرابات وفتن وخروج مناوئين. فيذكر التيجاني أن «طبلبو» (قرب قابس) قد قطعت غابتها أيام محاصرة السلطان الحفصي المستنصر بالله (أبو عصيدة)، (694 - 708هـ)، لقابس سنة (706هـ)، ولم يبق منها إلا نخلات قليلة في مواضع متنافرة منه[160]. وفي سنة (735هـ) تحرك السلطان أبو بكر إلى مدينة قفصة وكان استبد بشوارها يحيى بن محمد بن علي بن عبد الجليل العابد الشديدي من بيوتاتها، فنازلها السلطان أياماً ونصب عليها المجانيق، فامتنعوا ثم جمع الأيدي على قطع نخلهم واقتلاع شجرهم، فنادوا بالأمان فأمنهم»[161]. كما سار السلطان أحمد أبو العباس أحمد

---

(156) التيجاني، الرحلة، ص106.
(157) ابن الأثير، الكامل، ج9 ص233.
(158) التيجاني، الرحلة، ص162.
(159) ابن خلدون، العبر، ج6 ص401.
(160) التيجاني، الرحلة، ص180.
(161) الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق وتعليق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، 1966، ص71.

ابن أبي عبد الله (772 ـ 796هـ) إلى قفصة (779هـ) «فنازلها فقاتلوه فأمر بقطع نخيلهم»[162]. وأعيد تخريب قفصة سنة (795هـ)، إذ يذكر ابن القنفذ أنه في هذه السنة «نافق من بقفصة وتحرك السلطان حتى نزلها محاصراً وقطع كثيراً من شجرها»[163].

ولم تنقطع حركات التخريب بإفريقيّة، فأثناء كل حملة تأديبية أو حصار كان الحكام عادة يعمدون إلى تخريب المناطق الخارجة عنهم والتي يحاصرونها ولعل في إشارة ابن القنفذ ـ بما تحمله من استغراب ـ إلى سياسة الأمير أبو فارس بن أبي العباس أحمد عندما نزل على قسطنطينة سنة (798هـ) بقوله «وفعل أمير المؤمنين في حصاره ما لم يفعله ملك محاصر من حفظ زرع البلد وجنّاته، ودفع المضرة عن جميع جهاته»[164] لدليل على ذلك.

خلاصة القول، إنه بنظرة سريعة على المناطق التي تعرضت لعملية تدمير وتخريب في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام، سواء على يد بني زيري عند تتبعهم لمناوئيهم أو على يد خلفائهم الموحدين عند محاصرتهم لبعض المدن وتتبع المناوئين، نتبين أن هذه المناطق هي نفسها التي دخلها بنو هلال. وبالتالي يبدو أن الأمر قد اختلط على العديد من الدارسين الذين أكدوا على مسؤولية بني هلال في هذا الدمار، متجاهلين ما تعرضت إليه هذه المناطق من أحداث وحركات عسكرية، كان لها بالغ الأثر في دمار الأراضي. كما تجاهلوا أن البدو الهلاليين لم يسيطروا على كامل إفريقيّة بل اكتفوا ببعض المناطق وفرضوا على بعضها الآخر الإتاوات فقط.

كما تجدر الملاحظة إلى أن بعض المناطق الإفريقيّة التي كان الهلاليون قد

---

(162) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص109.

(163) ابن القنفذ أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب، الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص180.

(164) المصدر نفسه، ص ص192 ـ 193.

سيطروا عليها، لم تفقد أهميتها الاقتصادية وإمكانياتها الزراعية. فمدينة باجة وما يليها - والتي سبق ذكر أنها كانت هرى إفريقيّة - سيطر عليها مرداس بن رياح عند دخوله إفريقيّة في جموع بني هلال[165]، واستمرت في ظل بني رياح خصبة وافرة الإنتاج الزراعي، واستمرت كذلك طوال القرن الخامس والسادس. وأكد جورج مارسي - الذي اتخذ موقفاً سلبياً من البدو - على أن بدو بني هلال راعوا الزراعة بباجة. فيذكر أن «الخصوبة المشهورة لسهل باجة جذبت إليها أطماع البدو، فهم أسياد المنطقة. وأصبح البربر يزرعون لهم الأرض التي يملكونها..»[166]. كما تغلب محرز بن زياد من بطون رياح على المعلقة إحدى أحواز قرطاجنة[167] (قرطاجة)، غير أن المصادر لم تشر إلى أن هذه المنطقة قد دمرت. بل كانت القطيعة الوحيدة التابعة لقرطاجنة التي لم تخرب وعمرت[168].

كما أن مناطق جنوب إفريقيّة التي استقر بها بدو بني هلال كانت قد استمرت في إنتاجها الزراعي. فقابس استقر بها بنو جامع من دهمان[169]، وكانت تنتج كميات وافرة من التمور في القرن الخامس، وإذا ما تقلصت أو اختفت بها أشجار التوت، وبالتالي تقلص إنتاج الحرير، فإن تربية الماشية ظهرت بها في المقابل على نطاق واسع، فانبثت بها مدابغ الجلود يتجهز بها منها إلى الآفاق[170].

علاوة على ذلك، فإن العديد من مناطق إفريقيّة التي استولى عليها عمال المناطق والقيادات المحلية - إن صح القول - أقامت علاقات تعاونية مع البدو المحيطين بمناطق نفوذهم. فصالح عبد الحق بن عبد العزيز بن خراسان في تونس

(165) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص294. ابن خلدون، العبر، ج6 ص33.
(166) مارسي جورج، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي، ص243.
(167) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص336.
(168) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص286.
(169) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص340، 341.
(170) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص279.

العرب أهل الضاحية على إتاوة معلومة لكف عاديتهم[171]، وبقيت في يد بني خراسان، فكان حفيد عبد الحق أحمد بن عبد العزيز قد ملكها «وعامل العرب على إصلاح سابلتها فصلحت الحال»[172]. ويشير الإدريسي إلى مثل ذلك بقوله «إن جل معاملات أهل تونس مع ثقات العرب وأمرائها، وهي الآن في حين تأليفنا هذا الكتاب، معمورة موفرة الخيرات، يلجأ إليها القريب والبعيد وجميع جناتها ومزارع بقولها في داخل سورها، وليس لها خارج السور شيء يعول عليه. والعرب تجاور أرضها وتأتي بأنواع الحبوب إليها والعسل والسمن ما يكفي أهلها غدقا»[173]. كما صالح عبد الله محمد بن الرند ـ المتولي أمر قفصة ـ العرب على الإتاوة «فصلحت السابلة واستقام الحال»[174]. ويشير مؤلف الاستبصار إلى أن هؤلاء البدو كانوا مستفيدين من هذه العلاقة. ذلك أنهم كانوا يوردون إبلهم وادي بايش الذي يشق غابة قفصة[175]، ويدخلون إلى العديد من المدن وفق حاجياتهم. ولئن استطاعت قفصة أن تحافظ على إمكانياتها بدفع الإتاوة للبدو والأعراب، فإنه لم يمر وقت طويل حتى إمتنعت عن هذه الضريبة، إذ بسط عبد الله محمد بن الرند نفوذه على توزر وسوسة ونفزاوة وسائر أعمال قسطيلية. ويشير بريت إلى أن هذه العلاقة التعاونية بين المدن وبين البدو كانت قد أفسحت المجال أمام الزراعة لأن تنشط وتتواصل عملية الإنتاج[176].

ويتأكد عدم إضرار بدو بني هلال الذين ألصقت بهم تهمة تدمير الأراضي وتدهور الزراعة تبعاً لذلك من خلال ما ذكره الإدريسي بأن المنستير «ثلاثة قصور يسكنها قوم متعبدون. والأعراب لا تضر بهم في شيء من شجرهم ولا من عمارتهم»[177]. كما يفيد في موضع آخر بأن هؤلاء البدو كانوا قد ساهموا في

---

(171) ابن خلدون، العبر، ج6 ص334.

(172) المصدر نفسه، ، ج6 ص335.

(173) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص285.

(174) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص338، 339.

(175) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص152.

(176) Brett (M), «Ifriqiya as a Market For Saharan Trade From the 10th To 12th Century», p353.

(177) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص282.

العملية الإنتاجية بقوله أن «القسطنطينة عامرة، أهلها مياسير وذوو أموال وأحوال واسعة ومعاملات للعرب تشارك في الحرث والادخار»[178].

وتأكيداً على قيام معاملات بين أهالي إفريقيّة (المزارعين) وبين بدو بني هلال، يمكن الاستفادة من الفتاوى التي طرحت في إطار الزكاة والإشارة من خلالها إلى مشاركة البدو في الزراعة. فلقد سئل السيوري «عن أهل الزرع والزيتون يحرز عليهم الأعراب الزرع والزيتون قبل حصاده أو قطافه أو عصره، ويجعلون عليهم مالاً كثيراً عيناً ويؤخرون قبضه بعد حصاده بشهر أو شهرين، هل يسقط عنهم من الزرع بقدر ما ألزموا من المغارم، ويزكي ما بقي أو يزكي ذلك كله؟ فأجاب يسقط من الزكاة بقدر ما أخذ سهم وإن لم يؤخذ من عينه»[179]. كما سئل البرزلي «عما يعطي للأعراب خوفاً على الزرع والثمرات أن يقطعوه قبل طيبه، ويؤدون على جمعه وحصاده ونقله من البادية إلى الحاضرة الأجرة الكبيرة»[180].

ويبدو أن هذه المعاملات ـ وكما يذهب جورج مارسي إلى القول بأنها تعاون بين البدو والحضر، «وهو انعكاس تعويضي (طبيعي) لخصومتهم الفطرية»[181] ـ قد انتشرت في جميع مناطق إفريقيّة تقريباً. ذلك أن النصوص تشير إلى أن علاقات سلميّة كانت قد قامت بين متوليي ومشايخ المناطق وبين بدو بني هلال المحيطين بمناطقهم. فيذكر ابن خلدون أن أبا الرجاء الورد اللخمي متولي بنزرت استطاع المحافظة على هذه الأخيرة، ودافع عنها العرب وهادنهم على الإتاوة «فهادن بني مقدم من الأثبج ودهمان من علي إحدى بطون رياح المتغلبون على ضاحيتهم»[182]. كما امتنع مدافع بن هلال القيسي بطبربة عن العرب واستبد بها.

(178) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص265.
(179) الونشريسي، المعيار، ج1 ص365.
(180) الزليطني، المسائل المختصرة من كتاب البرزلي، ص158.
(181) مارسي جورج، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق، ص244.
(182) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص345 ـ 346.

وكذلك الأمر بالنسبة لإقليم زغوان وشقبنارية[183] وجبل وسلات، حيث كان العرب متغلبون على سهول هذه الأرض كلها[184].

في الختام، إن الظروف المتنوعة التي شهدتها إفريقيّة في النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام، لم تنتج كما ألمحت في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب عن عامل واحد، وإنما نتجت عن عوامل عدة. وإذا ما أصرت الأعمال العربية الأولى ومن نقل عنها من بعض المستشرقين والعرب على ربط أزمة إفريقيّة الاقتصادية ببدو بني هلال، فإنني ومن خلال التنويه بعوامل أخرى لا أسعى إلى التقليل من دور البدو السلبي، ولكنها محاولة رُمْتُ من خلالها تسليط الضوء على عوامل أخرى ذكرتها المصادر عرضاً.

لذلك، فأنا أجزم بأن أزمة إفريقيّة الاقتصادية لم تكن حسب اعتقادي أحادية العامل، بل كانت متعددة العوامل وعلى الرغم من أن جلّ العوامل المقترحة في سياق هذا العمل ذكرتها المصادر والمراجع، ولكنها كانت منفصلة. لذلك، فإن القيام بجمعها في هذا العمل يمثل الجزء الأول من وجهة النظر المتبناة، أما الجزء الثاني والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث والأخير فله صلة بعامل لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل.

---

(183) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص348، 349.

(184) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج1 ص294.

الفصل الثالث

بعض ملامح أزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام

خلصت في الفصل السابق إلى أن تدهور إفريقيّة الاقتصادي في القرن الخامس، لم يكن بالحِدّة التي صورتها بها وأكدت عليها المصادر العربية الأولى، وأغلب الدراسات التاريخية الحديثة العربية والأجنبية على حد السواء. فإفريقيّة ـ وكما أفادت بذلك المصادر ـ شهدت بعض التدني الاقتصادي مقارنة بما كانت عليه في القرن الرابع. كما أوضحت فيه أن هذا التدني لم يكن وليد النصف الثاني من القرن الخامس، بل نتيجة لعوامل عدة سابقة للمرحلة، تواصلت آثارها في القرن الخامس للإسلام.

وإذا ما اكتسبت الأعمال الحديثة شرعية البت في تاريخ المغرب بفضل اعتمادها على آراء ابن خلدون التي تدين البدو وتحمّلهم مسؤولية تدني أوضاع إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس، فإن بعض المستشرقين المتأخرين راحوا يبحثون عن أسباب أخرى يفسرون بها بعض جوانب هذه الأزمة من منطلق مغاير. دون الخوض في أسباب تغير موقف المستشرقين من تاريخ العرب الوسيط بصفة عامة وتاريخ المغرب بصفة خاصة، فإني سأكتفي بالتوقف عند تفسير موريس لومبار الذي أضاف حسب اعتقادي بعداً حيوياً في فهمنا لتاريخ العرب الوسيط. فهذا التفسير الذي تقدم به لومبار مفاده أن قيام «الدول» العربية الإسلامية في عصورها الوسطى وازدهارها اقترن بمدى استحواذها على المعدن الثمين (الذهب) سواء بالسيطرة المباشرة على المناجم أو بالسيطرة على الطرق التي يسلكها الذهب الآتي من الخارج[1]. ويرى أن إفريقيّة لا تخرج عن هذه الدائرة «فكل تاريخ

(1) لومبار موريس، الإسلام في مجده الأول، ص163.

إفريقيّة وتاريخ الدول التي قامت بها كان يدور حول العمل للسيطرة على المحطات التي تقصدها القوافل ويحمل إليها معدن الذهب»[2].

والجدير بالتنويه أن نظرية الذهب التي وضع أسسها لومبار تبناها عدد لا بأس به من الدارسين أخص بالذكر منهم إيف لاكوست وجون بونسي وعبد الله العروي. فيذهب إيف لاكوست إلى القول بأن أزمات إفريقيّة الحقيقية في القرن الخامس للإسلام سابقة لدخول بني الهلال إلى المنطقة، مضيفاً بأن سبب تدني أوضاع المنطقة الاقتصادية وتخبّطها في عديد الأزمات يمكن تفسيرهما باضطراب تجارة الذهب/ طريق الذهب. فهذه الأخيرة - حسب رأيه - بدأت تضطرب نتيجة الحرب الدائرة في بلاد السودان بين صنهاجة الصحراء وبين مملكة غانة. وبتأسيس مدينة «أودغست» سيطرت صنهاجة الصحراء على طريق التجارة الحيوي (طريق الذهب). وبسيطرة المرابطين بعد ذلك على سجلماسة الذي زامن تعرض إفريقيّة والمغرب الأوسط للاضطرابات أضحى طريق الذهب يغذي في المقام الأول الحياة الاقتصادية لبلاد المغرب الأقصى بعد أن كان يتجه إلى المغرب الأوسط وإلى إفريقيّة[3].

أما جون بونسي، فيشير إلى أن افريقية (القيروان) توقفت عن مراقبة الطرق التجارية في الغرب، وخاصة في الوسط وفي الجنوب الغربي للمغرب. ذلك أنها لم تستطع منع قيام الإمارة الحمادية، والأهم من ذلك قيام الإمارة المرابطية. فبسقوط سجلماسة العاصمة التجارية البرية وإحدى مفاتيح الامبراطورية التجارية (إفريقيّة) في يد المرابطين انتقل محور التجارة عنها[4].

والمتصفح لعمل عبد الله العروي يرى أن رؤيته المتعلقة بتدني إفريقيّة الاقتصادي لا يختلف كثيراً عن وجهة نظر لومبار ومن أخذ عنه. فالعروي يرى أنّ

(2) لومبار موريس، الإسلام في مجده الأول، ص174.

(3) Lacost (y), Ibn Khaldoun..., p108.

(4) Poncet (J), «L' Evolution Des Genres De Vie En Tunisie Autour D' une Phrase D' Ibn Khaldoun», p319.

التجارة الصحراوية كانت أهم موارد الخزينة وأساس الرخاء في إفريقيّة، ولكنها بدأت تشهد بعض التأزم - منذ ما قبل القرن الخامس. فنتيجة الحروب الفاطميّة - الأموية تضررت طريق سجلماسة - تاهرت - تلمسان. وتجسّد الضرر أكثر بانتقال التجارة من طريق وسط إلى طريق غربي وآخر شرقي(*). وزاد الأمر سوءً بعد ذلك، حيث انتقل مسرح الصراع إلى غرب المغرب الأوسط في العهد الفاطمي إلى المغرب الأقصى في فترة الحكم الزيري. وجسّد هذا الانتقال فقدان الطريق الرابط بين سجلماسة وتاهرت وتلمسان أهميتها، فتقلصت الحركة التجارية وقلّ التجار وساءت الأحوال الاقتصادية عامة[5].

وإذا ما اعتبر العديد من الباحثين عاملي البداوة والذهب من أبرز العوامل التي فسرت بها أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس، فإنه بالإمكان إضافة عنصر آخر لا يقل أهمية عن العنصرين المشار إليهما. فأزمة إفريقيّة التي نسبت تارة إلى الصحوة البدوية وأخرى إلى صراعات المنطقة الداخلية من أجل السيطرة على مصادر المعادن الثمينة بالإمكان تفسيرها من منطلق الكوارث الطبيعية التي حلّت بالمنطقة.

فمنذ أواخر القرن الرابع للإسلام، تشدّد المصادر على توالي الكوارث الطبيعية على إفريقيّة ولعل مجاعة (395هـ) تعدّ من أهم هذه الكوارث على الإطلاق. ويعدّ الرقيق أهم من تناولها وبين آثارها البالغة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سواء في المدن أو الأرياف. فذكر أنه «في سنة 395 كانت بإفريقيّة شدّة عظيمة، انكشفت فيها الستور وهلك فيها الفقير، وذهب مال الغني. وغلت الأسعار وعدمت الأقوات، وجلى أهل البادية عن أوطانهم، وخلت أكثر المنازل،

(*) لقد اكتشف المرابطون «طريقاً صحراوياً من سجلماسة إلى مصر، ولما احتل الموحدون جبل درن قطعوا اتصال السهول الغربية ببلاد الصحراء». كما «تحولت التجارة مع السودان عبر الصحراء من سواحل المحيط إلى وسط الصحراء في اتجاه وركلان والواحات إلى مصر». موسى عز الدين أحمد، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، 1983، ص ص268، 273.

(5) العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، جزء 2 ص ص82، 89، 102.

فلم يبق لها وارث، ومع هذه الشدة وباء وطاعون هلك فيه أكثر النّاس من غني ومحتاج، فلا ترى منصرفاً إلا في علاج أو عيادة مريض أو آخذاً في جهاز ميت أو تشييع جنازة أو انصراف من دفن. وكان الضعفاء يُجمعون إلى باب سالم فتُحفر لهم أخاديد، ويدفن المائة والأكثر في الأخدود الواحد. فمات من طبقات الناس وأهل العلم والتجار والنساء والصبيان ما لا يحصي عددهم إلا خالقهم تعالى. وخلت المساجد بمدينة القيروان وتعطلت الأفران والحمامات. وكان الناس يوقدون أبواب بيوتهم وخشب سقوفهم. وجاء خلق من أهل الحاضرة والبادية إلى جزيرة صقلية. وكانت الرمّانة بدرهمين للمريض في ذلك الوقت والفروج بثلاثين درهماً. وقيل أن أهل البادية أكل بعضهم بعضاً»[6].

وبإطلالة القرن الخامس تتالت المجاعات بإفريقيّة (406، (407 ـ 411) 413، 425، 432، 434هـ). فيذكر ابن الأثير أنه في «سنة 406 كان بإفريقيّة غلاء بسبب الجراد واختلاف الملوك»[7]. أما ابن أبي زرع فيذكر أن إفريقيّة قد شهدت مرحلة قحط ومسبغة ووباء كثير امتدت من سنة (407هـ) إلى سنة (411هـ)[8]. وإن لا يذكر ابن عذاري أن إفريقيّة قد شهدت في هذه التواريخ المحدّدة أعلاه مجاعة إلا أنه يذكر أن إفريقيّة شهدت غلاءً كثيراً سنة (409هـ)[9]. أما في سنة (413هـ) فكان بها «غلاء شديد ومجاعة عظيمة لم يكن مثلها في تعذّر الأقوات، إلا أنه لم يمت فيها أحد بسبب الجوع، ولم يجد الناس كبير مشقة»[10]. كما تعرضت إفريقيّة في سنة (425هـ) لمجاعة شديدة وغلاء[11]. ويذكّر حسن حسني عبد الوهاب أن هذه المجاعة قد تبعها «وباء جارف أصاب الحواضر والبوادي، وحصل منه فناء كبير

(6) نقلاً عن: ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص256 ـ 257.
(7) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص279.
(8) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص118.
(9) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص269.
(10) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص312. النويري، نهاية الارب، ص340.
(11) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص7. ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص275.

في السكان، وعجزت عن ردّه همّة المدبرين»[12]. أما في سنة (432هـ) كان بإفريقيّة «غلاء شديد وسببه عدم الأمطار فسميت سنة الغبار ودام ذلك إلى سنة 434 فخرج الناس فاستسقوا»[13].

ولعل الجدير بالتنويه هنا، أن الأزمات الطبيعية والمجاعات لم تنته عند هذا التاريخ، ولكني ووفقاً لمقتضيات البحث سأقتصر مبدئياً على هذه المُدْرَجة، مرجئة الحديث عما لحق المنطقة من أزمات طبيعية بعد الهجرة الهلالية إلى موضع آخر.

ولكن وعلى الرغم من أنّ نظرية الذهب وعامل الأزمات الطبيعية، وإن اعتبرا مخرجاً يفسر بهما أزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام خارج دائرة نظرية البداوة، فإن عرض هذه الرؤى الثلاث (البداوة، انقطاع طريق الذهب، الأزمات الطبيعية)، ـ وإن كنت لا أنفي دورها في الأزمة ـ لا يعني بطبيعة الحال أنها الرؤى الوحيدة الصالحة لتعليل الأزمة. فإلى جانب هذه الآراء التي فسرّ بها الكثيرون أزمة إفريقيّة، فإني أعتقد بأن قوة إفريقيّة أو ضعفها كانت باستمرار منوطة بثالوث القبيلة والعقيدة والسلطة المركزية.

في البدء، وقبل أن أقف على أهمية الدور الذي لعبه هذا الثالوث في تاريخ بلاد المغرب، يبدو من المفيد الإشارة إلى أنّ عنصري القبيلة والعقيدة مثلاً محوراً مهماً في تفسير ابن خلدون لقيام الدول وسقوطها ببلاد المغرب. فيذكر هذا الأخير «إن الملك والدولة العامة إنما يحصلان بالقبيل والعصبية. ذلك أن المغالبة والممانعة إنما تكون بالعصبية لما فيها من النعرة والتذامر واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه. ثم إن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسية، فيقع فيه التنافس غالباً. وقلّ أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه فتقع المنازعة. وتفضي إلى الحرب والقتال. والمغالبة وشيء منها لا يقع إلا بالعصبية»[14]. كما يذهب إلى القول بأن «الدول العامة الاستلاء، العظيمة الملك

---

(12) عبد الوهاب حسن حسني، شهيرات تونسيات، مكتبة المنار، تونس، 1966، ص84.

(13) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص29.

(14) ابن خلدون، المقدمة، ص170.

أصلها الدّين، أما من نبوة أو دعوة حق. . . لأن الملك إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة. وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه، قال تعالى ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ وسرّه إن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشى الخلاف. وإذا انصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا والباطل وأقبلت على الله اتحدت وجهتها. فذهب التنافس وقل الخلاف وحسن التعاون والتعاضد واتسع نطاق الكلمة لذلك فعظمت الدولة»[15]. ويفيد ابن خلدون في موضع آخر بأن هذين العنصرين القبيلة والعقيدة يكمل كل منهما الآخر إذ «أن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم [ذلك] أن كل أمر تحمل الكافة فلا بد له من العصبية»[16].

كما استرعت أهمية القبيلة والعقيدة في تاريخ المغرب الوسيط اهتمام بعض الدارسين المحدثين، أخص بالذكر منهم محمّد عابد الجابري وعبد القادر جغلول فيذهب الأول إلى القول بأنه «كانت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التي يقوم عليها كيان المجتمع في شمال إفريقيا. ومن ثمّة فإن الأسرة الحاكمة لا بد أن تكون ذات طابع قبلي أكيد. إما قبيلة معينة، أو فرعاً منها أو مجموعة قبائل متحالفة. وهذا يعني ضرورة أن القوة التي تستند عليها هذه الأسرة أو تلك في استلائها إلى السلطة، لا بد أن تكون نابعة عن طبيعية المجتمع القبلي نفسه. وليست هذه القوة إلا العصبية ذاتها»[17]. ويشير الجابري إلى أهمية وجود عقيدة إلى جانب العصبية بقوله أنّ العلاقة بين العصبية والعقيدة «علاقة تآزر وتعاضد وتكامل: الدين يزيد من قوة العصبية بالتخفيف من مظاهر التعصب كالأنانية والاعتداد بالإنساب وروح القطيع. وذلك بتوجيه أهل العصبية كلهم إلى الله، أي إلى العمل الصالح. . . والعصبية من جهتها تمنح الدعوة الدينية قوة وفاعلية. . .»[18].

---

(15) ابن خلدون، المقدمة، ص174.

(16) المصدر نفسه، ص175.

(17) الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون ـ معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ـ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص ص165 ـ 166.

(18) المرجع نفسه، ص189.

ولا يقتصر الجابري في ذكر أهمية العقيدة والقبيلة في المجتمع المغربي وحسب، بل يرى أن هذين العنصرين سمتان واضحتان في التاريخ الإسلامي بدءً من قيام الدولة العربية الإسلامية، فهما بمثابة المفاتيح «نقرأ بواسطتها التاريخ السياسي العربي»[19]. فدور العقيدة في تكوين العقل السياسي العربي «يجب أن يلتمس أساساً عند هذه الجماعة الإسلامية الأولى التي كانت جماعة روحية، بمعنى أن الشيء الوحيد الذي يربط أفرادها بعضهم ببعض هو الإيمان بالله وبرسوله وبما أوحى إليه. إن هذا لا يعني أن العقيدة لم يعد لها دور في مرحلة الأمة/ الدولة في المدينة. كل ما في الأمر هو أنه في المرحلة المكية لم يكن هناك ما يجمع أفراد الجماعة الإسلامية التي كانت آخذة في التكوّن غير العقيدة»[20]. أما فيما يتعلق بالقبيلة، فيذكر أن «مفهوم الأمة» يتجاوز القبيلة ويعلو عليها، ولكنه مع ذلك لا يلغيها. إذ ليس من شروط قيام «الأمة» انتفاء القبيلة فكما تتكوّن «الأمة» من المسلمين بوصفهم أفراداً متضامنين. فإنه لا شيء يمنع من أن يظل هؤلاء الأفراد مُرتبطين «بالقبيلة» كإطار اجتماعي داخلي. وهذا ما حصل فعلاً. فأمة الدعوة المحمدية التي كانت «صحيفة النبي» عقد ميلادها الرسمي وفي نفس الوقت نظامها الداخلي، كانت تتكون منذ البداية من مجموعة قبلية: المهاجرون وهم من قريش (قبيلة)، والأنصار وهم قبائل حرصت الصحيفة على ذكر أسمائهم مثلما حرصت على ذكر قبائل اليهود الطرف الثاني في العقد. وعندما بدأ الإسلام في الانتشار السريع بفضل الغزوات وبتأثير فتح مكة بكيفية خاصة، أخذ الانتماء إلى «الأمة» يتم على مستوى «القبيلة». فالقبيلة ككل هي التي كانت تعلن إسلامها، أي ولاءها السياسي ودخولها في الدين الجديد. وكان شيخ القبيلة أو ساداتها هم الذين ينوبون عنها في ذلك. بعد هذا تأتي مرحلة الانتماء الفردي العقدي. وذلك من خلال عمل الذين يبعثهم النبيّ إلى القبائل ليعلموا الناس دينهم. ولم يكن هذا العمل العقدي يمارس ضداً على القبيلة والعشيرة بل كان يتم داخلهما»[21].

---

(19) الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، المركز الثقافي، بيروت، 1991، ص52.

(20) المرجع نفسه، ص60.

(21) المرجع نفسه، ص ص96 ـ 97.

وأبرز عبد القادر جغلول بدوره أهمية العقيدة والقبيلة في قيام الإمارات والكيانات السياسية بالمغرب في العصور الوسطى. فيذكر أنّ «أن كل التجارب الكبرى للتنظيم الحكومي التي جرت في المغرب الأوسط [الوسيط] جرت باسم حركة التجديد الديني، إمامة تاهرت والخوارج، امبراطورية الفاطميين والشيعة، امبراطورية المرابطين والمالكية، امبراطورية الموحدين والتومرتية...»[22]. كما يفيد بأن «التنظيم القبلي يمثل الدور المحرك في كل مؤسسات البناء الحكومي»[23]. فقامت تاهرت بإمرة مجموعة قبائل ثائرة (الخوارج)، وقامت الخلافة الفاطمية على سواعد كتامة، والمرابطون على لمتونة، والموحدون على قبائل الأطلس المغربي. كما يؤكد جغلول على أهمية الترابط بين العنصرين بقوله «أن المشروع الحكومي تشرحه سيطرة القبيلة في قالب التجديد الديني الذي يكوّن وسيلة توحيد ما فوق قبلية [إن وجد صراع قبلي داخلي]»[24].

وإن أكد هؤلاء الباحثون على أهمية القبيلة والعقيدة في تشكيل تاريخ العرب الوسيط بصورة عامة، فإن المتمعن في تاريخ المغرب الوسيط على وجه الخصوص ـ منذ الفتح ـ سوف يخلص إلى أن هذين العنصرين بالإضافة إلى السلطة المركزية كانوا قد شكلوا جميعاً أبرز ملامح تاريخ المنطقة.

كنت قد تناولت في الباب الأول من هذه الدراسة أهمية العقيدة والقبيلة في فتح بلاد المغرب وإقامة كيان سياسي إسلامي وسلطة مركزية بها. كما تطرقت إلى دور عنصري العقيدة والقبيلة وتلازمهما في إقامة الإمارات و«الدويلات» المستقلة ببلاد المغرب بدء من القرن الثاني. فالنجاح الذي حققته الجيوش الإسلامية الفاتحة في القرن الأول للإسلام (السابع ميلادياً) يصعب استيعابه خارج هذا الثالوث. فالفاتحون الأوائل الذين كانوا أصحاب عقيدة استقطبوا زناتة التي تعدّ من أهم عصبيات المنطقة القبلية. وبتكامل عنصري العقيدة والقبيلة أصبح الفاتحون قادرين على إرساء نواة سلطة مركزية ببلاد المغرب، جسدها بناء مدينة القيروان.

(22) جغلول عبد القادر، مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط، ص73.
(23) المرجع نفسه، ص73.
(24) المرجع نفسه، ص73.

إن تظافر هذه العوامل الثلاث، العقيدة والقبيلة والسلطة المركزية ـ وكما سبق وأن أشرت في غير هذا الموضع ـ وحدّت بلاد المغرب سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وبفضل وحدته هذه تطلع ولاة الأمر إلى مدّ أبصارهم إلى سواحل المتوسط الشمالية. فسقطت الأندلس وصقلية تباعاً في القرنين الأول والثالث للإسلام. لكن هذه الوحدة لم تكن لتستمر طويلاً، فالبعد العقائدي الذي التفّ حوله المشارقة والمغاربة على حدّ السواء بدأ يتصدع. فمغالاة بعض الولاة الأمويين (يزيد بن أبي مسلم، عبد الله بن الحبحاب، عمر بن عبد الله المرادي. .) في الحصول على المغانم، دفعت أعداداً لا بأس بها من سكان المنطقة لاعتناق مبادىء سياسية تجمع شملهم وتمكّنهم من الوقوف في وجه ولاة بني أمية، ومن ثمة تكوين إمارات سياسية خاصة بهم. تبعاً لذلك شهدت بلاد المغرب قيام إمارات عدة كان القاسم المشترك بينها جميعاً اعتمادها على عقيدة وعلى قبيلة واحدة إمارة برغواطة بتامسنى، إمارة بني مدرار بسجلماسة، إمارة الأدارسة بوليلى، إمارة بني رستم بالمغرب الأوسط بتاهرت.

ففي تامسنى أقامت قبائل زناتة برئاسة طريف بن مالك، ملك زناتة وزواغة إمارة برغواطة (127 ـ 499هـ). وإن دانت هذه الأخيرة بالمذهب الصفري في بداية تكوينها، فإنها ابتكرت عقيدة جديدة التلف حولها سكان المنطقة، واستطاعت هذه الإمارة بهذه العقيدة المبتكرة وهذا التجمع القبلي أن تستمر فترة طويلة حتى نهاية القرن الخامس للإسلام. إذ قضى عليها المرابطون سنة (499هـ).

أما إمارة بني مدرار بسجلماسة (140 ـ 296هـ)، وإن يبدو للوهلة الأولى أن اختيارها إمام الجماعة يلغي دور القبيلة، إذ وقع الاختيار على عيسى بن يزيد الأسود (السوداني الأصل)، فإن دور القبيلة في قيام هذه الإمارة كان من الأهمية بمكان. فأبو القاسم بن سمغون بن مصلان كان من كبراء مكناسة، هو الذي بايع لعيسى بن يزيد الأسود وحمل قومه على طاعته فبايعوه. كما تفيد النصوص بأن إمامة عيسى لم تستمر، إذ سرعان ما أُقصي وتولى الأمر من بعده أبو القاسم سمغون كبير مكناسة. وإذا ما فُسّر إقصاء عيسى الأسود بخروجه عن تعاليم المذهب الصفري، فإن الدلائل تشير إل أن مكناسة كانت منذ البدء زعيمة الإمارة،

إذ كانت لها القيادة الروحية[25]. ولكن افتقارها للقوة جعلها تتريث وتدفع بعيسى ابن يزيد الأسود ليتولى الأمر، ذلك أنه حالما اشتد أمرها بادرت بالاستقلال بأمر سجلماسة، وأقصت عيسى الأسود.

إذاً لقد كان لعنصري العقيدة (المذهب الصفري) والقبيلة (مكناسة) الأثر الكبير في إقامة الإمارة المدرارية بسجلماسة، والتي شهدت مرحلة ازدهار نتيجة سيطرتها على طرق التجارة الصحراوية ـ طريق الذهب ـ إلا أنها ونتيجة للصراعات والاضطرابات السياسية التي أعقبت وفاة اليسع (208هـ)، تفككت أواصر القبيلة المكناسية ولم تستطع في فترة لاحقة أن تصمد أمام التدخل الفاطمي (296هـ)،

وكما قامت الإمارة المدرارية على قوة القبيلة وعلى عنصر العقيدة، قامت الإمارة الإدريسية على العنصرين نفسيهما سنة (172هـ)، واستمرت حتى سنة (307هـ). وإذا ما تشير النصوص إلى أن مُؤسس الإمارة الإدريسية شخصية وافدة على المنطقة مشرقية الأصل، وهو إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن طالب، فإنها تفيد بأن هذا الأخير لم يكن لينجح في إقامة الإمارة إلا بإستقطابه واعتماده على قبيلة كبيرة تمنعه وتآزره وهي قبيلة أوربة التي تعدّ من «أعظم قبائل المغرب وأكثرها عدداً وأشدّها قوة وبأساً وأحدها شوكة»[26].

والجدير بالذكر أنّ إدريس الثاني ـ وبعد أن أرسى ـ والده قواعد السلطة الإدريسية بوليلى ـ، عمد للابتعاد عن هذه الأخيرة ـ مركز قبيلة أوربة والتي كانت لها اليد الطولى في إقامة الإمارة ـ وقتل كبيرها (إسحق أبو ليلى)، وانتقل إلى منطقة فاس. ولقد استغل إدريس الثاني انعدام وحدة العقيدة في هذه المنطقة (التنافر العقائدي) بين متساكنيها بني يرغثن وبني الخير، فجمع بينهما تحت راية الدعوة لآل البيت، واستقر نهائياً بفاس التي أضحت مركزاً سياسياً واقتصادياً ومستقراً لعدد كبير من السكان على قدر من الأهمية. واستطاع إدريس الثاني من خلالها أن يمدّ نفوذه إلى بلاد المصامدة فتلمسان وأغمات ونفيس (197 ـ 199هـ).

(25) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص210، 267.

(26) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص19.

لكن وحدة الإمارة قد بدأت تنفصم بانقسام الإمارة إلى عمالات بين أبناء إدريس الثاني. فاستقل كل منهم بمنطقة نفوذه متحزباً بقبيلة. ونتيجة لهذا الانقسام عجزت الإمارة الإدريسية عن الصمود أمام القوى الفاطمية سنة (307هـ).

إن اعتماد الإمارات كما لاحظنا في قيامها على عاملي العقيدة والقبيلة، يُعدُّ سمة طغت على جميع الإمارات القائمة ببلاد المغرب، ولم تكن حكراً على منطقة دون أخرى. فالمغرب الأوسط كغيره من مناطق المغرب شهد قيام إمارة مستقلة، وهي الإمارة الرستمية على عنصري العقيدة (المذهب الإباضي) والقبيلة (زناتة). فتفيد النصوص بأنه وإن كان مؤسس الإمارة الرستمية بتاهرت سنة (162هـ) عبد الرحمن بن رستم شخصية غير مغربية بل مشرقية، فهو قد اعتمد على عصبية قبيلة واحدة، قبيلة زناتة بمختلف بطونها (نفوسة، نفزاوة، هوّارة، سدراتة، لواتة). أما القاسم المشترك الثاني لهذه الإمارة فهو اعتناق جل قبائلها للمذهب الاباضي.

ولئن استطاعت الإمارة الرستمية من خلال هذين العنصرين الاستمرارية، فإنها ونتيجة لتعرض المذهب الأباضي إلى التصدع بظهور الانقسامات به (الفندوية، النفاثية، الخلفية، النكاريّة..) بدأت تفقد إحدى ركائزها العقيدة الموحّدة. وازداد الأمر تعقيداً على إثر الصراع الذي دار بين أفراد الأسرة الحاكمة على السلطة. وبدأت العصبية القبلية تفقد هي الأخرى قواها، إذ استغل الأمراء الصراع بين القبائل، فيفيد ابن الصغير أن أفلح بن عبد الوهاب بن رستم - على سبيل المثال - فرق بين كل قبيلة ومجاورها[27]. ومثلما سقطت الإمارة المدرارية والإدريسية نتيجة لضعف أحد الركائز التي قامت عليها، فإن الإمارة الرستمية سقطت بدورها نتيجة لذلك سنة (296هـ) في يد الفاطميين.

أما بلاد المغرب الأدنى (إفريقيّة)، فكنت قد بيّنت أن الفاتحين أرسوا بها قاعدة السلطة الإسلامية اعتماداً على أحادية العقيدة «الإسلام»، واعتماداً على عصبية قبيلة زناتة. ومن خلال تظافر هذين العاملين العقيدة الواحدة والعصبية القبلية القوية من جهة ووجود سلطة مركزية في القيروان من جهة أخرى تمكّن

(27) ابن الصغير، تاريخ الأئمة، ص27.

ولاة الأمر من مدّ نفوذهم على جميع مناطق بلاد المغرب حتى المحيط وتوحيدها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لكن - وكما سبق وأن أشرت - أن هذه السيطرة الكليّة على بلاد المغرب (هذه الوحدة) لم تستمر تحت لواء السلطة المركزية بالقيروان (إفريقيّة). فعلى إثر ظهور حركات الخوارج انقسمت بلاد المغرب إلى إمارات ودويلات مستقلة. وتقوقعت السلطة العباسية آنذاك بإفريقيّة، ولم تجد هذه الأخيرة أمامها من مفر إلا السماح بقيام إمارة تتولى المنطقة نيابة عنها، وتضمن بها تبعية المغرب الأدنى، وتتولى أمر هذه الإمارة قبيلة ذات خلفية زراعية وتدين بالمذهب المالكي الذي كان يمثل هوية متساكني إفريقيّة السياسية - الثقافية. فوقع اختيارها على قبيلة تميم مجسدة في شخصية القائد الأغلب بن سالم التميمي الذي كان يقيم في بلاد الزاب.

ولئن تمكن الأغالبة من تطوير إفريقيّة اقتصادياً بإقامة المنشآت الاقتصادية سواء الزراعية أو التجارية، فإنهم لم يتمكنوا من مدّ نفوذهم على كامل مناطق إفريقيّة فكانت مناطق الداخل (الجنوب) تُوالي الرستميين ببلاد المغرب الأوسط. والمتمعن في أحداث العهد الأغلبي يتبين أن الأغالبة عجزوا عن توحيد إفريقيّة لغياب قبيلة واحدة تآزرهم. وذلك لتعدد التجمعات القبلية التي لا يَرْبطها سوى موطن الاستقرار والمصالح والمشتركة.

وعلاوة على ضعف البعد القبلي (العصبية القبلية) شهدت إفريقيّة الأغلبية انقساماً مذهبياً. فبعد أن كان المذهب المالكي، المذهب الأكثر انتشاراً بإفريقيّة، تسبب اعتناق العديد من سكان إفريقيّة مبادىء المذهب الحنفي في تصدع وحدة المنطقة وفي تنافر متساكنيها. ولقد جسّد هذا التنافر أهم شخصيات المنطقة الدينية (آنذاك)، الإمام سحنون المالكي وأسد بن الفرات الحنفي. ومما زاد الوضع تأزماً، أن السلطة الحاكمة كانت طرفاً في هذا الصراع. فالنصوص تفيد بأنها كانت توالي المذهب الحنفي على حساب المذهب المالكي مذهب القاعدة الشعبية بإفريقيّة.

إن حالة التجرؤ هذه التي أمست عليها بلاد المغرب منذ القرن الثاني للإسلام كانت - وكما هو واضح - نتيجة غياب عقيدة توحد المنطقة (مالكية،

حنفية، أباضية، صفرية، شيعة، عقائد مبتكرة. . .) وقبيلة كبيرة رائدة يلتف حولها الجميع (زناتة، أوربة، مكناسة، تميم. .).

ويزداد المرء يقيناً بأهمية عنصري العقيدة والقبيلة في قيام سلطة مركزية تستطيع توحيد المنطقة، بظهور الفاطميين والتجديد العقائدي الذي حمله المذهب الإسماعيلي إلى المنطقة التي اشتد اختلافها المذهبي. فبفضل سواعد كتامة تمكن الفاطميون من مدّ نفوذهم على جميع مناطق المغرب العربي وتوحيدها تحت لوائهم. وبفضل توحيد المنطقة قارع الفاطميون أمويي الأندلس وسعوا إلى مدّ النفوذ في بلاد المشرق ففتحوا مصر وانتقلوا إليها.

وإذا ما انتقل الفاطميون إلى مصر صحبة قبيلة كتامة التي كان لها الباع الأكبر في قيام «دولتهم» ببلاد المغرب، فإنهم راعوا في الإبقاء على بلاد المغرب خالصة لهم بإيجاد عصبية قبلية قوية تعتنق المذهب الإسماعيلي لتنوب عنهم بإفريقيّة، فولوّا صنهاجة ليبدأ طور جديد في تاريخ المنطقة اقترن بقيام إمارة بني زيري الصنهاجية.

لئن أفردت الباب الثاني من هذه الدراسة للحديث عن الإمارة الزيرية بدء من قيامها ومروراً بأوضاعها السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية ونهاية بدخول بني هلال. فضلاً عن التفسيرات التي طرحها الدارسون لإبراز أسباب الأزمة الاقتصادية التي ألمّت بها في القرن الخامس الإسلام، فإني سأتناول في هذا الفصل أهم ملامح هذه الأزمة، والتي لن تخرج عن دائرة الثالوث ـ الذي سبق وأن أشرت إلى أنه شكل وباستمرار ملامح تاريخ المنطقة ـ، ولكن سأتعرض لكل من هذه الأبعاد الثلاث كل على حدة مبرزة قدر المستطاع اقتران ضعف هذا الثالوث أو غيابه بأزمة إفريقيّة.

1 ـ العصبية القبلية:

قامت إمارة بني زيري ـ كغيرها من الإمارات ـ على أساس العصبية القبلية. فكانت تلكاتة قد غلبت على العصبيات الصنهاجية الأخرى. ذلك «أن الرئاسة إنما

تكون بالغلب، وجب أن تكون عصبية ذات النصاب أقوى من سائر العصائب، ليقع الغلب بها. وتتم الرئاسة لأهلها. فهذا هو سر اشتراط الغلب في العصبية، ومنه تعين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص بها»[28]. واعتمد الأمراء في تدعيم سلطانهم ومد نفوذهم على قبيلة صنهاجة وعلى أفراد أسرتهم خاصة. فقلدوا إخوانهم وأعمامهم عمالات المناطق، ذلك أن استقرار الحكم لا يتسنى إلا باستحكام عصبية القائمين على السلطة. ويذهب ابن خلدون إلى القول في هذا الخصوص، أن «صاحب الدولة إنما يتم أمره بقومه، فهم عصابته وظهراؤه على شأنه، وبهم يقارع الخوارج على دولته وجباية أمواله، لأنهم أعوانه على الغلب وشركاؤه في الأمر ومساهموه في سائر مهماته»[29].

لكن هذا الترابط القبلي الذي من شأنه أن يدعم سلطانهم كان قد شهد فتوراً منذ سني حكمهم الأولى. إذ عمد الأمراء الزيريون لما توثق لهم الأمر في إفريقيّة إلى الانفراد بالأمر، وإبقاء أفراد الأسرة تحت أنظارهم في موقع التبعية. وكان هذا الانفراد والاستبداد بالحكم دون أهل العصبية الذين قامت بجهودهم الإمارة ودرء الخطر عنها ـ بصد الهجمات الزناتية وغيرها ـ قد غذى أحقاد أفراد الأسرة الزيرية. وشهدت الإمارة صراعاً مستميتاً على السلطة بين آل باديس وبين آل حماد، أفقدها قواها وأدى إلى انحلال عصبيتها آخراً.

أمام هذا الوهن وانحلال العصبية بدأ الأمراء الزيريون في اصطناع الموالي. فيذكر ابن الأثير أن المعز بن باديس «لما رأى تقاعد صنهاجة عن قتال زناتة، اشترى العبيد وأوسع لهم في العطاء، فاجتمع له ثلاثون ألف مملوك»[30]. ولقد عبرت صنهاجة عن سخطها لاستبدالها بالعبيد عند دخول بدو بني هلال إفريقيّة، إذ انسحبت من الجبهة الزيرية و«اتفقت على الهزيمة وترك المعز مع العبيد حتى يرى فعلهم»[31]. كما كان لتنافر صنهاجة وأهل إفريقيّة دور في انهزام بني زيري

(28) ابن خلدون، المقدمة، ص145.
(29) المصدر نفسه، ص202.
(30) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص55.
(31) المصدر نفسه، ج8 ص56.

أمام الهلاليين، إذ «انخذل بقية عرب الفتح وتحيّزوا للهلاليين للعصبية القديمة»[32]. وازداد ضعف صنهاجة إثر دخول بني هلال المنطقة. فاستغل بنو حماد الاضطرابات والمشاكل التي تعرضت لها السلطة المركزية آنذاك (في القيروان) وشنوا غاراتهم على العديد من مناطقها ـ كما سبق وأن أشرت ـ وعمدوا إلى استقطاب بعض الهلاليين إلى جانبهم كما عمل خصومهم بنو زيري بإفريقيّة على استمالتهم أيضاً.

ويبدو أن ضعف العصبية القبلية لم يكن نتيجة للصراع داخل القبيلة الصنهاجية فحسب، وإنما كان أيضاً لتغير نمط الحياة وانتقال القبيلة من المركز الريفي ـ البدوي حيث المجتمع القبلي ـ الذي تحكمه قوانين وأعراف قبلية ـ إلى المدينة دور في ذلك. فالمدينة بكل حسناتها كمجمع حضري يضم أنشطة اقتصادية مختلفة ومؤسسات عدة كانت قد قلصت من أهمية العنصر القبلي. فداخل أسوار المدينة كانت تقوم علاقات اقتصادية لا تقيم كبير وزن للعلاقات القبلية. وعلى الرغم من أن النصف الثاني من الحكم الزيري لم يشهد تطوراً كبيراً للحركة العمرانية، فإن استقرار الأمراء الزيريين في مناطق إفريقيّة التقليدية والمستحدثة في زمن الفاطميين وفي زمنهم أكد البعد الحضري الذي يعد ألد أعداء/ خصوم العلاقات القبلية.

2 ـ العقيدة:

إن حاول الفاطميون ومن بعدهم الزيريون فرض عقيدة واحدة، تلغي المذاهب الأخرى بإفريقيّة، وبالتالي توحّد سكان المنطقة، فإن المذهب المالكي مذهب إفريقيّة لم يفقد مكانته. فبالرغم من اعتماد الفاطميين سنة (296هـ) المذهب الإسماعيلي مذهباً رسمياً بإفريقيّة وإلزام أهلها باعتناقه، فإن الكثير من أهل إفريقيّة أضمروا المالكية في سريرتهم. وأُمْتُحن عدد كبير من علماء وفقهاء إفريقيّة الذين تمسكوا بالمذهب المالكي وجاهروا به على يد قضاة الدولة الفاطمية. ولكن رغم

---

(32) ابن خلدون، العبر، ج6 ص32.

سطوة المذهب الإسماعيلي مذهب السلطة الحاكمة، فإن الفقهاء من المالكية لم يتوانوا عن مقاومة التشيع من خلال المناظرات والمجادلات الدينية، وكتب الطبقات زاخرة بمثل هذه المجادلات. كما عملوا على المحافظة على المذهب المالكي من خلال ما يصدرونه من فتاوى ضد الإسماعيلية ومن خلال إشاعة الاضطرابات وشق عصا الطاعة. وبدخول الفقهاء المالكيين في زمرة ابن كيداد في ثورته على الفاطميين تبين مدى استنكار المالكية للإسماعيلية، وباستمرار النزاع الإسماعيلي ـ المالكي تقلصت أهمية المذهب الإسماعيلي وازداد فتوراً، خاصة بعد تولي بني زيري حكم إفريقيّة سنة (362هـ).

فتفيد المصادر بأن بني زيري لم يتبعوا كلية خطى سابقيهم. ففيما يتعلق بموقفهم من المالكية، لم يتبنّوا سياسة الشدة تجاه أهل إفريقيّة، ولم يُكْرِهُوهُمْ على اعتناق المذهب الإسماعيلي. فيذكر الدباغ أن عبد الله الكاتب المعروف بالمختال صاحب إفريقيّة تشدد في طلب العلماء ليشرّقهم. فطلب الشيخ أبا سعيد بن أخي هشام وأبا محمد بن التبان وأبا القاسم وابن شلبون وأبا محمد بن أبي زيد وأبا الحسن القابسي لذلك، وأحضر الدعاة لمناظرتهم. فناظرهم ابن التبان عنهم فما قدروا عليه. فعطف عليه عبد الله الكاتب وقال له: «يا أبا محمد أنت شيخ المدنيين أدخل العهد وخذ البيعة.. [فرفض ذلك ابن التبان قائلاً].. لو نشرتني في اثنين ما فارقت مذهب مالك، فلم يعارضه»[33] وتركه وبقية الشيوخ. كما يذكر الدباغ في موضع آخر أن علماء المالكية كانوا ذوو حظوة عند أمراء بني زيري. فلقد حضر بلكين بن زيري جنازة الفقيه المالكي أبا سعيد بن أخي هشام الربعي سنة (373هـ)[34]. ولعل في ذكر ابن عذاري لتمنع الكثير من الفقهاء المالكية عن حضور صلاة الجمعة في عهد بني زيري حتى تاريخ قطع الدعوة الفاطمية دون أن يتتبعهم الزيريون أو يجبرونهم لدليل قاطع على ذلك. فيذكر ابن عذاري أنه «تناهى الحال حتى لم يحضر الجمعة من أهل القيروان أحد، فتعطلت الجمعة

(33) الدباغ، معالم الإيمان، ج3 ص93.
(34) المصدر نفسه، ج3 ص104.

دهراً، وأقام ذلك مدة إلى أن رأى المعز بن باديس قطع دعوتهم [الفاطميين]. فكان بالقيروان لذلك سرور عظيم»[35].

وازدادت سطوة المذهب المالكي بتتبعه الشيعة وقتالهم دون أن تتخذ الإمارة الزيرية إجراء حاسماً ضد مناوئيها من المالكية. فتفيد النصوص بأن أهل القيروان تتبعوا الشيعة المتواجدين بأحد أحياء/دروب القيروان، وقتلوا منهم عدداً كبيراً، أكثر من ثلاثة آلاف وانتهبوا أموالهم ودورهم[36]. وذلك على أثر إظهار المعز بن باديس السنة بذكره لأبي بكر وعمر سنة (407هـ)، وقد كان قبلاً يخفي حبه للصحابة[37]. أن تتبع المالكية للشيعة هذا، والذي لم تتخذ إزاءه السلطة الزيرية أي إجراء دفع بعدد كبير من الشيعة للفرار من إفريقيّة، إلا أن أكثرهم قد قتل. فيذكر ابن عذاري أنه في سنة (409هـ) «خرجت طائفة من الشيعة نحو مائتي فارس بعيالهم وأطفالهم يريدون المهدية للركوب منها إلى صقلية... فلما وصلوا قرية كامل وباتوا فيها تنافر أهل المنازل عليهم فقتلوهم...»[38]. كما يفيد البكري بأن بعض الشيعة أثناء الفتنة فروا إلى بلاد الجريد، واستقروا بنفطة، حتى أضحت تسمى الكوفة الصغرى لأن أهلها كلهم شيعة[39].

وإزاء هذا التفكك، وغلبة المذهب المالكي تحولت الإمارة الزيرية عن المذهب الإسماعيلي واعتنقت المذهب المالكي، وفرضته مذهباً رسمياً للإمارة سنة (440هـ). إذ لم يزل المعز بن باديس «يعمل فكره في قطع الدعوة لهم [الفاطميين] إلى أن كانت سنة 440»[40]. ويبدو أن هذه الوجهة أملتها الظروف التي تمر بها المنطقة. فأثر ضعف عصبية بني زيري القبلية، قرروا تعويض هذا العامل باستمالة تجمعات المنطقة القبلية المختلفة. وحيث إن سكان مدن إفريقيّة تجمعهم خلفية

---

(35) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص277.

(36) المصدر نفسه، ج1 ص268، النويري، نهاية الارب، ص366.

(37) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص167.

(38) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص269.

(39) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص743.

(40) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص274.

دينية واحدة (المذهب المالكي) وخلفية اجتماعية ـ اقتصادية متجانسة (ملاك أرض)، كان على الإمارة الزيرية أن تخطب ودّ هذه القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية، خاصة بعد أن بدأت الإمارة تفقد سيطرتها على طرق التجارة. ولئن تحول بنو زيري إلى المذهب السني/المالكي لتوحيد المجتمع الإفريقي، فإنهم عجزوا عن تحقيق هذه الغاية. ذلك أن المذهب الأباضي ـ الذي كان قد ظهر منذ القرن الثاني للإسلام بإفريقيّة وانسحب أتباعه بدخول الفاطميين إلى إفريقيّة إلى المناطقة الجنوبية (بلاد الجريد) ـ كان يهيمن على المراكز الجنوبية التي تصل إفريقيّة ببلاد السودان. لذلك، فقرار التحوّل إلى المذهب المالكي كان متأخراً نوعاً ما، لأنه في الوقت الذي ضمنت فيه الإمارة الزيرية قوة اجتماعية ـ اقتصادية جديدة تسندها في تسيير شؤون المنطقة، فقدت نصرة أعوانها التقليديين وتأييدهم. وبالتالي تأكد عنصر الضعف على المستويين القبلي والعقائدي وأصبحت الإمارة الزيرية مهيأة للسقوط والانهيار.

3 ـ السلطة المركزية:

خلصت في الصفحات السابقة إلى أن عنصري العقيدة والقبيلة كانا وباستمرار محوريين في تاريخ المغرب الوسيط. فلقد اقترن اتحاد هذين العنصرين بقيام «سلطة مركزية»، وبانفصالهما تضعف المنطقة وبالتالي تتجزأ. كما انتهيت إلى أن الإمارة الزيرية لم تشذ عن هذه القاعدة. فهي كغيرها من الكيانات السياسية التي شهدتها بلاد المغرب قامت نتيجة تظافر هذين العنصرين وبضعفهما تفككت وانهارت.

تشير المصادر إلى أن المنطقة ومنذ أو تولّى بنو زيري حكم البلاد كانت عرضة للعديد من الفتن والحركات المناوئة، لعل من أهمها على الإطلاق فتن قبائل زناتة. ولئن حاول بلكين بن زيري المحافظة على وحدة بلاد المغرب الموكولة إليه من قبل الفاطميين ـ وذلك بإرساله الحملات إلى أقاصي المناطق (بلاد المغرب الأقصى) ـ، فإن سطوة القبائل الزناتية في هذه المناطق من جهة وسيطرة أمويي الأندلس على سواحل المغرب ودخولهم في تحالفات مع بعض زناتة من جهة أخرى، وقفت حائلاً دون إبقاء المنطقة تحت سلطة واحدة.

ففي سنة (365هـ) خرج خزر بن فلفول الزناتي من المغرب الأقصى إلى سجلماسة، وقتل نائب بلكين بن زيري بها، وأرسل برأسه إلى الأندلس[41]. كما زحف في السنة نفسها زيري بن عطية الزناتي على فاس وملكها[42]. ولم تكتف زناتة بالسيطرة على المغرب الأقصى، بل مدت أنظارها نحو الشرق. فدخل زيري ابن عطية تاهرت سنة (389هـ)[43]، وأمام شدة مراس القبائل الزناتية وضعف القوى الزيرية عن مدافعتهم وتوقفهم عن محاربتهم وتعقبهم انسحب بنو زيري إلى ما وراء آشير واكتفوا بصدّ الهجمات تاركين بلاد المغرب جميعاً إلى سجلماسة وتلمسان وتاهرت تحت سلطة زناتة وأمويي الأندلس[44]. وبانسحاب الزيريين إلى ما وراء آشير تقلصت رقعة إمارتهم، وفقدوا منطقة شاسعة من أراضيهم بإمكانياتها المختلفة. ولم يقتصر خطر زناتة على الجهة الغربية فحسب، بل هددوا الإمارة الزيرية من الجهة الشرقية أيضاً. فظهر فلفل بن سعيد بن خزر بطرابلس واستولى عليها سنة (391هـ)[45]. وبقيت تحت إمرته حتى تاريخ وفاته سنة (400هـ)، ومنها كان يشن الغارات على الأراضي الزيرية، فكان قد أغار على قابس سنة (393هـ)[46]. وإذ تفيد النصوص بأن ورو بن سعيد أخو فلفل، وبعض زناتة قد طلبوا الصلح من باديس عندما سار لقتالهم في طرابلس سنة (400هـ)، فإن نزول باديس عند طلبهم هذا وتقليد بعد وجوههم أعمال قسطيلية ونفزاوة بشرط التنازل عن طرابلس[47]، يؤكد مدى خطورة زناتة على كيان الإمارة الزيرية. وبالرغم من بعض فترات الهدوء الذي تميز بها العهد الزيري، فإن زناتة لم تكف عن مناوشاتها لهم فأغارت سنة (411هـ) على دواب المعز[48]، وأغارت على قسطيلة ونفزاوة سنة

---

(41) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص78. ابن خلدون، العبر، ج6 ص271.
(42) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص121.
(43) المصدر نفسه، ج7 ص199. النويري، نهاية الارب، ص325.
(44) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص253.
(45) المصدر نفسه، ج1 ص ص251، 252.
(46) المصدر نفسه، ج1 ص256.
(47) النويري، نهاية الارب، ص329.
(48) المصدر نفسه، ص308.

(415هـ)[49]، وتزايد خطرها بتهديدها مركز السلطة الزيرية. ففي سنة (420هـ) زحفت تريد القيروان، أما في سنة (427هـ) حاولت دخول المنصورية[50].

أما العامل الثاني الذي تسبب في انهيار السلطة الزيرية، فله صلة بصراع أفراد الأسرة الزيرية من أجل السلطة، والتي لم تظهر بيّنة مع بداية نشأة الإمارة الزيرية. ففي السنوات الأولى من قيام هذه الإمارة، شهدت إفريقيّة توافقاً وانسجاماً - نسبيين - بين أفراد الأسرة الزيرية. إذ كانوا يداً واحدة في المحافظة على سلطانهم ومدّ نفوذهم[*]. فحالما تولّى المنصور بن بلكين بعد وفاة أبيه سنة (373هـ) عقد لأخيه أبي البهار بن بلكين على تاهرت ولأخيه يطوفت على آشير. وقد خرج هذا الأخير متعقباً زناتة الغالبة آنذاك على فاس وسجلماسة لاسترجاعهما، وعقد بعد ذلك لأخيه حماد على آشير[51].

استمر هذا التعاون بين أفراد الأسرة الزيرية في مواجهة زناتة. وبتولّي باديس ابن المنصور أمر إفريقيّة سنة (385هـ) عقد لعمّه يطوفت على تاهرت وسرّحه مع عمه حماد لمحاربة زناتة. ولقد كان هذا الأخير قد تداول آشير والمسيلة مع أخيه يطوفت وعمه أبي البهار، ثم استقل بها سنة (387هـ)[52].

---

(49) النويري، نهاية الارب، ص318.
(50) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص274، 275.
(*) تشير النصوص إلى أن بداية الانقسام داخل البيت الزيري ظهرت سنة (379هـ)، بخروج أبي البهار على ابن أخيه المنصور ودخوله تحت لواء ابن أبي عامر صاحب الأندلس. فيذكر ابن عذاري أن أبي البهار هذا خالف على المنصور «الشيء جرى عليه من المنصور، ولم يعمله له لعزة نفسه». (البيان المغرب، ج1 ص141). ويفيد ابن أبي زرع بأن أبي البهار «خلع دعوة العبيديين ومال إلى دعوة المروانيين وغلب على مدينة تلمسان ومدينة تنس ووهران وشلف وشرشال وجبل ونشريس ولمدية وكثير من بلاد الزاب. وخطب للمؤيد وحاجبه المنصور ابن أبي عامر، وبعث ببيعته لهم وذلك سنة 377. فلما وصلت بيعته للمنصور ابن أبي عامر بعث إليه بعهده على ما بيده من البلاد وهدية وخلع وأربعين ألف دينار. فلما قبض المال والهدية، أقام على بيعتهم نحو الشهرين ثم خلعهم وعاد إلى العبيديين...». (روض القرطاس، ص103).
(51) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص320، 321.
(52) المصدر نفسه، ج6 ص ص322، 343.

ولم ينقطع حبل التآزر بين حماد وابن أخيه باديس، بالرغم من استقلاله بالمغرب الأوسط، فخرج حماد سنة (395هـ) لمحاربة زناتة التي هددت الأراضي الزيرية. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة حَاكِمَيْ إفريقيّة الزيريِيَّيْن المنصور بن بلكين وابنه باديس تجاه أفراد الأسرة الزيرية (أخوة، أعمام...) قد ساهمت إلى حد كبير في عدم ظهور هؤلاء بمظهر القوة، بحيث ينافسونهما على الحكم. ويمكن أن يستشف ذلك من خلال عملية تقليد الأخوة والأعمام العمالات لفترات قصيرة يتم فيها تبادل الأماكن. كما أن عدم استمرارية ولاية الأعمال لفترات طويلة كان باستمرار يفوّت الفرصة أمام العمال لاستقطاب الأنصار. وبالتالي تكوين قوة تضرب السلطة الأم من ناحية وتجزأ المنطقة إلى إمارات من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من هذه الاحتياطات التي اتخذها أمراء بني زيري، شهدت إفريقيّة صراعاً أسرياً حول السلطة انتهى بانقسام إفريقيّة إلى منطقتي نفوذ زيريتين، الأولى في القيروان ويمثلها آل باديس، والثانية في القلعة ويمثلها آل حماد.

يبدو أن تشدد بني زيري في تسيير شؤون المنطقة، حملت بعض الشخصيات الزيرية الأخرى-والتي قادت على عاتقها مسؤولية القضاء على زناتة ومناوئي السلطة-على استنكار ذلك والخروج عن الإمارة الزيرية. خاصة بعد أن تشدد باديس في تتبع العمال من قرابته. فيذكر ابن الأثير أنه في سنة (406هـ) «ظهر الاختلاف بين الأمير باديس صاحب إفريقيّة وبين عمه حماد حتى آل الأمر بينهما إلى الحرب لا بقيا بعدها. وسبب ذلك، أن باديس أبلغ عن عمه حماد قوارض وأمور أنكرها، فأغضى عليها حتى كثر ذلك عليه. وكان لباديس ولد اسمه المنصور أراد أن يقدمه ويجعله ولي عهده، فأرسل إلى عمه حماد يقول له بأن يسلم بعض ما بيده من الأعمال التي أقطعه إلى نائب ابنه المنصور، وهي مدينة تيجس وقصر الإفريقي وقسطنطينة، وسيّر إلى تسليم ذلك هاشم بن جعفر... وسيّر معه عمه إبراهيم ليمنع أخاه حماد من أمر إن أراده فسارا إلى أن قاربا حماد، ففارق إبراهيم هاشماً وتقدم إلى أخيه حماد فلما وصل إليه حسّن له الخلاف على باديس ووافقه على ذلك وخلعا الطاعة وأظهرا العصيان»[53]. وتمادى حماد في إظهار العصيان فبادر

(53) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص276.

«بقتل الرافضة، وأظهر السنة ونبذ طاعة العبيديين جملة وراجع دعوة آل العباس. (405هـ) وزحف على باجة فدخلها بالسيف ودسّ إلى أهل تونس الثورة على المشارقة والرافضة فثاروا بها، فناصبه باديس الحرب»[54].

ومن الجدير بالإشارة أن حماد بن زيري كان قائداً محنكاً ذا سطوة، كثيراً ما كان يرسله باديس لمحاربة زناتة وإعادة المناطق الخارجة إلى فلك الإمارة الزيرية[55]. فعظم شأنه وكثرت عساكره واجتمعت أمواله[56]. ويبدو أن ما اجتمع له من سطوة ومال قد شجعاه على منافسة ابن أخيه باديس في الحكم وبناء القلعة. ولقد خرج باديس بن المنصور لمحاربة عميه حماد وإبراهيم، فدخل المسيلة سنة (406هـ) وأعادها إلى فلكه، ثم واصل مسيره لقتال عميه، فحاصر حماد في قلعته إلا أنه لم يستطع إنزاله عنها، وتوفي وهو محاصر لها[57].

وازداد الصراع على السلطة بعد وفاة باديس. فيذكر ابن الأثير أن عمّ باديس مضى إلى آشير ليجمع صنهاجة وتلكاتة لإعادة الأمر إليه بعد وفاة باديس، ولكنه وجد حماداً مواجهاً له، فاقتتلا وانهزم كرامت وعاد إلى المعز بن باديس طائعاً[58]. وما أن تولّى المعز بن باديس الحكم سنة (406هـ) حتى بادر بالخروج إلى حماد الذي استعد للحرب وحاصر باغاية، واستطاع المعز أن يهزم حماد إلى قلعته والقبض على عم أبيه إبراهيم. فطلب هذا الأخير العفو، فأجابه إلى ذلك[59].

وساد الهدوء لفترة البيت الزيري في عهد المعز بن باديس (406 ـ 454هـ)، إذ يذكر إن الحرب وضعت أوزاها بين آل باديس وبين آل حماد على امتداد أربعة

---

(54) ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص350 ـ 351.

(55) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص186. ابن خلدون، العبر، ج6 ص322.

(56) النويري، نهاية الارب، ص324.

(57) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص264، 267.

(58) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص ص277، 278. النويري، نهاية الارب، ص337.

(59) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص ص278، 279. ابن خلدون، العبر، ج6 ص ص323، 324.

عشر سنة (408 ـ 432هـ). فلقد أرسل حماد بن بلكين ابنه القائد إلى المعز في طلب الصلح سنة (408هـ)، فأجابه إلى ذلك المعز وعفا عنه وأكرمه وأعطاه شيئاً كثيراً، وعقد له على طبنة والمسيلة ومقرة ومرسى الدجاج وسوق حمزة وزواوة. وبتولي القائد بن حماد أمر هذه العمالات، استقل بنو حماد وعلى رأسهم حماد بن بلكين بالمغرب الأوسط وما يفتح من بلاد المغرب[60]. وانقسمت منذ ذلك الحين الإمارة الزيرية إلى إمارتين إمارة آل باديس بالقيروان وإمارة آل حماد بالقلعة، وعُزِّز هذا الصلح بين الفرعين بالمصاهرة. ففي سنة (415هـ) زفت السيدة أم العلو أخت المعز بن باديس إلى عبد الله بن حماد[61]. لكن هذه الهدنة بين الأسرتين لم تستمر طويلاً، ففي سنة (432هـ) نقض القائد بن حماد ـ الذي تولى أمر المغرب الأوسط بعد والده سنة (419هـ) ـ الطاعة للمعز بن باديس، فخرج إليه هذا الأخير وحاصره بالقلعة مدة سنتين (432 ـ 434هـ)[62]، ثم فك حصاره وعاد إلى إفريقيّة ولم يعاود القائد فتنة بعد ذلك على حد تعبير ابن خلدون[63].

إن ما تعرضت له السلطة الزيرية من تهديدات لم تقتصر على تحركات زناتة والصراع بين أفراد الأسرة الزيرية على الحكم، بل شهدت الإمارة انتفاضات عدة تزأس بعضها قبيلة كتامة.

لئن بادر بلكين بن زيري حالما حكم بلاد المغرب إلى إحكام السيطرة على مناطقها، فسارع سنة (362هـ) إلى تفقدها، فإن النصوص تشير إلى أن بعض المناطق سعت إلى الانفصال عنه بإعلان العصيان. فيذكر النويري أن بلكين دخل باغاية سنة (362هـ) وترك بها عاملاً وأوصاه بحسن معاملة أهلها فقدم له هؤلاء فروض الطاعة، إلا أنهم ما أن ولّى ظهره عنهم حتى خالفوا على عامله. وفي

---

(60) النويري، نهاية الارب، ص339. ابن الأثير، الكامل، ج7 ص279. ابن خلدون، العبر، ج6 ص324.

(61) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، ج1 ص179.

(62) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص275. ابن الأثير الكامل، ج8 ص29. النويري، نهاية الارب، ص341.

(63) ابن خلدون، العبر، ج6 ص324.

الفترة ذاتها أعلن أهل تاهرت العصيان وخرجوا عن طاعة الخلوف بن محمد عامل بلكين عليها، فدخلها بلكين حينذاك وقاتل أهلها وسبى ونهب وأحرق البلد. أما باغاية، فإنه أرسل إليها من يطلب من أهلها العودة إلى الطاعة مهدداً إياهم إن لم يمتثلوا سيعمل بها السيف ويحرقها كما فعل في تاهرت فامتثلوا لذلك، وإن وفّى بلكين لهم فإنه خرب المدينة وهدم سورها[64].

إلا أن أهم انتفاضتين شهدتهما الإمارة الزيرية كانتا بمساهمة قبيلة كتامة عبرتا عن محاولات الخلافة الفاطمية الإبقاء على بلاد المغرب تحت سيطرتها. ففي سنة (376هـ) دخل أبو الفهم الخراساني بلاد المغرب قادماً من مصر داعياً للفاطميين ولقد أنزله يوسف بن عبد الله وأغدق عليه الأموال، ثم سهل له يوسف وأبوه عبد الله بن محمد الكاتب الخروج إلى بلد كتامة ومداه بالمال والخيول[*].

ولقد اجتمعت كتامة حول هذا الداعي فضرب السكة وعمل البنود. وأمام هذا الخطر سارع المنصور لقتاله وإخضاع كتامة لسلطانه. وبالرغم من وصول رسولين من الخليفة الفاطمي إلى المنصور يطلبان منه عدم التعرض لأبي الفهم ولكتامة، فإن المنصور لم يأبه لهذا المطلب وخرج لقتال الخارج عليه ومن والاه، فدخل كتامة سنة (378هـ) «وكان لا يمر للكتاميين بمنزل ولا قصر ولا دار إلا أمر بهدم ذلك، وحرقه بالنار. ثم دخل سطيف وحارب من بها وتتبع أبا الفهم وقتله»[65]. كما قتل المنصور جماعة من وجوه كتامة، وأنزل بهم عقاباً شديداً وأذلهم وأخرب مناطق كتامة وولّى عليهم أبا زعبل بن مسلم وأولاده[66]، «وشحن المنصور بلاد كتامة بالعساكر وبث عماله فيها، ولم يدخلها مثل ذلك فجبوا أموالها وضيقوا على أهلها»[67]، وهم الذين تمنعوا عن دفع الأموال عندما طلب منهم المعز لدين الله

---

(64) النويري، نهاية الارب، ص ص311، 312، 314.

(*) يذكر ابن عذاري أن المنصور بن بلكين قتل كل من محمد وابنه يوسف لمساعدتهما لأبي الفهم. البيان المغرب، ج1 ص242.

(65) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص243. النويري، نهاية الارب، ص322.

(66) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص244. النويري، نهاية الارب، ص322.

(67) ابن الأثير، الكامل، ج7 ص171.

الفاطمي ذلك قبلاً. ولم يثن تخريب المنصور لبلاد كتامة وتتبعهم بشدة عن القيام بانتفاضة أخرى في السنة الموالية. فيفيد النويري بأنه في سنة (379هـ) ثار ثائر آخر ببلد كتامة يقال له أبو الفرج وقد ادعى أنه من الأسرة الفاطمية من ولد القائم، فانضموا وإليه واستطاع هذا الثائر أن يجمع حوله أنصاراً كثيرين، واتخذ البنود والطبول وزحف على عامل المنصور أبا زعبل ببلد كتامة. وأمام كثرة جموع أبي الفرج أرسل أبو زعبل إلى المنصور، فسارع هذا الأخير لتلبية النداء ودخل بلد كتامة بعساكره، وقضى على هذه الانتفاضة بقتل القائم بها أبا الفرج وقتل عدد كبير من كتامة[68]. وبالرغم من محاولات الإمارة الزيرية المتكررة للقضاء على حركة مناوئيها، فإنها لم تتمكن من السيطرة على كامل منطقة نفوذها بإفريقيّة.

إن تعدد الحركات المناوئة للسلطة الزيرية، وسيطرة زناتة على بلاد المغرب الأقصى في مرحلة أولى ثم التوغل في مناطق المغرب الأوسط وإفريقيّة الجنوبية من جهة، فضلاً عن انتزاء آل حماد بالمغرب الأوسط من جهة أخرى، كانت وراء تقلص رقعة الأراضي الواقعة تحت سلطة آل زيري.

فعلى المستوى الزراعي، فقدت بعض الأراضي الزراعية بعض إمكانياتها لما لحقها من تدمير. ذلك أن الصراعات التي قامت بين زناتة وبين بني زيري، وبين هؤلاء الأخيرين فيما بينهم استهدفت بعض المناطق الزراعية. كما كان لفقدان بني زيري السيطرة المباشرة على بعض مناطق إفريقيّة الزراعية بالغ الأثر. وكنت قد بينت سابقاً كيف أن بني زيري عجزوا منذ تولّيهم الحكم عن السيطرة الكلية على كامل أراضي إفريقيّة (جنوباً وغرباً خاصة)، فوقع بعضها تحت سيطرة زناتة والبعض الآخر تحت سيطرة بني عمومتهم آل حماد. علاوة على ذلك، فإن عجز الإمارة الزيرية عن السيطرة على المناطق الجنوبية التي عادت تبعيتها لزناتة ولأباضيي الجريد وعن السيطرة على مناطق المغرب الأوسط التي انتزى بها آل حماد، كل هذا وغيره جعلها تفقد السيطرة على طرق التجارة الصحراوية التي كانت من أهم أسباب انتعاش اقتصاديات المنطقة.

---

(68) النويري، نهاية الارب، ص ص322، 323.

سنة (405هـ) «وكان فيها مائة فرس ولها سروج محلاة شدت في ثمانية عشر حملاً أقفاصاً. وكان فيها ثمانية وعشرون حملاً من الخز والسمور والمتاع السوسي المذهب النفيس، وعشرون وصيفة بارعة الجمال وعشرة من الصقالبة وغير ذلك»[75]. كما أسهبت هذه المصادر في ذكر الإنفاق الكبير للأموال الطائلة لاستقطاب الأنصار. ففي سنة (374هـ) أمر المنصور أن يدفع للوافدين عليه من القضاة ووجوه الناس وشيوخ القيروان برسم التهنئة والتعزية عشرة آلاف دينار ضيافة[76]، أما في سنة (382هـ) عندما دخل فلفل بن سعيد بن خزر الزناتي بعد وفاة أبيه على المنصور طائعاً، أعطاه هذا الأخير «ثلاثين حملاً من المال وثمانين تختاً من أنواع الكسى وخيلاً بسروج محلاة وعشرة من البنود الجدد المذهبة»[77]. كما أعطى المنصور لأبي البهار عندما رجع لطاعته سنة (383هـ) «كسى وجواري وفرشاً»[78]. وفي سنة (387هـ) عقد أبو مناد باديس ولاية آشير لحماد «وأعطاه خيلاً كثيرة وكسى جليلة»[79]. وأنعم على النعيم بن كنون الزناتي لدخوله في طاعته سنة (400هـ) بالبراذين والسروج[80].

كما كان أمراء بني زيري ينفقون الأموال الطائلة على مراسم الدفن وحفلات الزفاف. فعندما توفيت السيدة زوجة نصير الدولة سنة (412هـ) «كفنت فيما لم يذكر أن ملكاً من الملوك كفن في مثله. فحكى من حضره من التجار أن قيمته مائة ألف دينار. وجعلت في تابوت من عود هندي قد رصع بالجوهر... وكانت مسامير التابوت بألفي دينار»[81]. ويشبه هذا الموكب موكب دفن أم ملال بنت عدة العزيز بالله سنة (414هـ)[82].

(75) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص ص260 ـ 261.
(76) المصدر نفسه، ج1 ص240.
(77) المصدر نفسه، ج1 ص246.
(78) المصدر نفسه، ج1 ص247.
(79) المصدر نفسه، ج1 ص248.
(80) المصدر نفسه، ج1 ص259.
(81) المصدر نفسه، ج1 ص270.
(82) المصدر نفسه، ج1 ص272.

أما حفلات الزفاف، فيصف ابن عذاري عرس المعز بن باديس سنة (413هـ)، بقوله «كان له عرس ما تهيأ لأحد من ملوك الإسلام»[83]. كما يصف عرس أم العلو بنت نصير الدولة وأخت شرف الدولة سنة (415هـ) فيذكر أنه «زين الإيوان المعظم للسيدة الجليلة أم العلو، ودخل الناس خاصة وعامة فنظروا من صنوف الجوهر والأسلاك والأمتعة النفيسة وأواني الذهب والفضة ما لم يعمل مثله، ولا سمع لأحد من الملوك قبله. قال أبو إسحاق الرقيق، فبهر عيون الخلق حال ما عاينوه وأبهتهم عظيم ما شاهدوه. وحمل جميع ذلك إلى الموضع الذي ضربت فيه الأبنية والقباب والأخبية. وحمل المهر في عشرة أحمال على أبغل، على كل حمل جارية حنساء وجملته مائة ألف دينار عيناً. وذكر بعض حذّاق التجار أنه قوّم ما هو لها، فكان زائداً على ألف ألف دينار. وهذا ما لم ير قط لامرأة قبلها بإفريقيّة»[84]. كما يذكر ابن الأثير أن بلارة ابنة تميم بن المعز بن باديس عندما زفت إلى الناصر بن علناس سنة (407هـ) «أصحبها من الحلي والجهاز ما لا يحد»[85].

والجدير بالذكر أن كثرة الإنفاق لم تكن سمة لأمراء بني زيري فحسب، بل شملت عمالهم الذين تميزوا بكثرة الإنفاق أيضاً. فيذكر الرقيق أن يوسف بن أبي محمد عامل إفريقيّة كان إذا «استطاب موضعاً وأعجبه حسنه، أقام فيه مصطبحاً الشهر والشهرين. وأبو الحسن البوني يجبي الأموال ويقبض الهدايا ويقوم بأمور أخلّة يوسف وعسكره. وكان يعطي لخاصة يوسف في كل يوم خمسة آلاف درهم، وينفق على يوسف لمطبخته وفاكهته نحو هذا المال المذكور»[86].

ولقد تجاهل الزيريون المنشآت العامة والاستثمار - إن صح التعبير - وما قد تتطلبه من أموال. فلا تشير النصوص إلى أن أمراء بني زيري كانوا يهتمون بعمران البلاد/ إفريقيّة باستثناء عمل أبواب حديد بالقيروان، وبناء القصر الكبير بها بأمر

---

(83) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص270.

(84) المصدر نفسه، ج1 ص ص272 - 273.

(85) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص125.

(86) نقلاً عن: ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص245.

المنصور سنة (373هـ) وتجديد جامع سوسة. والزيادة في مقصورة جامع القيروان وإعادة سقوفه[87] وبناء سور القيروان سنة (444هـ) وسور ربض زويلة المهدية[88]، وبناء مسجد السيدة بالمنستير نسبة للسيدة أم ملال عمة المعز بن باديس[89]. أما المنشآت الحربية فلا تذكر المصادر سوى ترميم دار الصناعة بالمهدية في عهد المعز بن باديس. أما المنشآت الاقتصادية، فإن النصوص لا تشير إلى أن أمراء بني زيري قد اهتموا بها.

نخلص مما تقدم إلى أنه شاع لدى أغلب دارسي تاريخ إفريقيّة (عرب ومستشرقين) أن الهجرة الهلالية كانت حدثاً بالغ الأهمية في تاريخ المنطقة. فبدخول بدو بني هلال إلى إفريقيّة انهارت السلطة الزيرية، وانقسمت إمارتهم إلى ما يشبه دويلات الطوائف ببلاد الأندلس، يحكم بعضها الخارجين عن السلطة من عمال الولايات وبعضها الآخر بدو بني هلال. وانحسرت تبعاً لذلك السلطة الزيرية في المهدية. حيث أضحى من الضروري أن يوجه أمرائها أنظارهم إلى البحر. والأهم من كل ذلك، أكد هؤلاء الدارسون على أن هذه الهجرة كانت السبب الرئيسي في دمار إفريقيّة وما ترتب عنه من أزمة اقتصادية.

ولا بد من التنويه هنا بأن تحميل هؤلاء الدارسين بدو بني هلال دون غيرهم مسؤولية تخريب إفريقيّة ودمارها، لم يكن عفوياً. فهؤلاء الدارسون اعتمدوا على ما أورده المؤرخون العرب الأوائل من معلومات على علاتها.

هذا، وإن كان اعتماد الدارسين على المصادر العربية الأولى، ابن خلدون بصفة خاصة له ما يبرره، فإنه من الأهمية بمكان القول بأن هؤلاء الدارسين غفلوا عن وعي تارة أو دون وعي أخرى عن الحقيقة البسيطة التالية، وهي أن عمل ابن خلدون استمد أهم عناصره من تاريخ المغرب في القرن الثامن للإسلام، لذلك نراه يفسر أحداث القرن الخامس بعوامل كانت تغلب على عصره.

---

(87) زبيس سليمان مصطفى، الفنون الإسلامية في البلاد التونسية، ص ص120، 125.
(88) البكري، المسالك والممالك، ج2 ص676، 682.
(89) زبيس، الفنون الإسلامية، ص139.

فالحقيقة التي لا يتطرق إليها شك أن إفريقيّة شهدت خلال هذه المرحلة، أي المرحلة التي لحقت دخول القبائل العربية الهلالية عدة أحداث أكدت تدهور أوضاع المنطقة، وجعلت الكثيرين يعتقدون أنها وليدة التغريبة الهلالية. غير أن المتمعن في الأحداث التي عصفت بالمنطقة في الفترة الفاصلة بين دخول بني هلال وبين عصر ابن خلدون، سوف يرى أن آراء ابن خلدون تنقصها الدقة. لذلك فإنني رأيت وبعد أن تطرقت إلى عديد العوامل التي كانت وراء أزمة إفريقيّة أن أعود إلى ظاهرة ألمحت إليها في بداية الفصل. أن هذه الظاهرة لها صلة بالكوارث الطبيعية التي كانت أهم سمات المنطقة طوال القرون اللاحقة لدخول بني هلال إلى إفريقيّة.

فالمجاعات لم تنته عند المرحلة السابقة لدخول بني هلال المنطقة، ذلك أن النصوص تفيد بأن الكوارث الطبيعية والمجاعات استمرت لفترات طويلة لاحقة. ففي سنة (447هـ) كانت بإفريقيّة «مجاعة عظيمة وجهد مفرط»[90]. أما في سنة (469هـ) كانت بها «مجاعة عظيمة ووباء عظيم مات فيه من الناس خلق كثير»[91]. وفي سنة (482هـ) كان بها غلاء شديد وبقي كذلك إلى سنة (484هـ)[92]. ويفيد ابن عذاري بأن هذه الشدة قد لازمها غلاء أسعار ومجاعة شديدة. أما في سنة (491هـ) فكان بإفريقيّة مجاعة شديدة. ويذكر ابن الأثير أنه قد زامنها غلاء شديد هلك فيه كثير من الناس[93]. وتتالت المجاعات في القرن السادس للإسلام أيضاً. فيذكر ابن الأثير أن إفريقيّة تعرضت سنة (536هـ) لغلاء شديد وكثر الموت حتى أن الحسن بن علي بن تميم بن المعز جدد الهدنة مع روجار صاحب صقلية «لأجل حمل الغلات من صقلية إلى إفريقيّة»[94]. أما في سنة (537هـ) شهدت إفريقيّة غلاء

---

(90) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص294.

(91) المصدر نفسه، ج1 ص300.

(92) ابن الأثير، الكامل، ج8 ص153.

(93) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص302. ابن الأثير، الكامل، ج8 ص188.

(94) ابن الأثير، الكامل، ج9 ص5.

شديداً واستمر حتى سنة (542هـ)، و«عظم الأمر على أهل البلاد حتى أكل بعضهم بعضاً وقصد أهل البوادي المدن من الجوع. . . وتبعه وباء وموت كثير حتى خلت البلاد وكاد أهل البيت لا يبقى منهم أحد، وسار كثير منهم إلى صقلية في طلب القوت ولقوا أمراً عظيماً»[95]. ويذكر ابن عذاري أنه لما استولى صاحب صقلية على المهدية (543هـ) كانت بإفريقيّة مجاعة عظيمة[96]، وفي سنة (553هـ) كان بإفريقيّة غلاء شديد. فيذكر المرّاكشي أن عبد المؤمن بن علي وجنده عند حصارهم للمهدية «أصابتهم عليها شدة شديدة من غلاء السعر. . . [و] أنهم اشتروا الباقلاء في العسكر سبع باقلات بدرهم مؤمني وهو نصف درهم النصاب»[97]. وأجدبت إفريقيّة في سنة (576هـ) فتعذّر القوت على عسكر الموحدين وعلى الدواب، مما دفع يوسف بن عبد المؤمن إلى مهادنة صاحب صقلية لمدة عشر سنوات وعاد إلى المغرب[98]. كما يفيد ابن الأثير أن أبا يوسف يعقوب الموحدي عندما خرج لمحاربة بني غانية بإفريقيّة سنة (583هـ) خرج «في قلة العسكر لقلة القوت في البلاد»[99].

والجدير بالتنويه أن غلاء الأسعار والمجاعات - وإن لم تحدد في أغلب الأحيان أسباب وقوعها - كانت قد أفقدت إفريقيّة قواها الاقتصادية لتكرارها كل عشر سنوات تقريباً. وإن لم تشر المصادر إلى أن لهذه المجاعات أثر على الديموغرافية الإفريقيّة باستثناء ما ذكر في فترة متأخرة نسبياً (469هـ) مات فيها خلق كثير، وفي سنة (491هـ) هلك كثير من الناس. وفي سنة (536هـ) كان الموت كثير وفي سنة (537 - 542هـ) مات كثير من أهل إفريقيّة حتى خلت البلاد، فإنه يكفي القول بأنه كان لها أثر على الحركة الاقتصادية خاصة على أهل البوادي الذين

(95) ابن الأثير، الكامل، ج9 ص18. ابن أبي دينار، المؤنس، ص114.

(96) ابن عذاري، البيان المغرب، ج1 ص313.

(97) المراكشي عبد الواحد، المعجب، ص193.

(98) ابن الأثير، الكامل، ج9 ص152.

(99) المصدر نفسه، ج9 ص171.

يعتمدون أساساً على إنتاج الأرض. فهؤلاء في سنوات الجدب تهلك مزروعاتهم وثرواتهم الحيوانية، ويحدو بهم ذلك إلى ترك الأرض والانتقال إلى المدن حيث تتعدد وتتوفر أسباب الرزق. كما كان بعض أهالي إفريقيّة يهاجرون أيام الغلاء والمجاعات إلى صقلية «فالجفاف والأوبئة التي هي ظواهر طبيعية... تحدث عند وقوعها قطيعة في التطور الذاتي للهياكل الديموغرافية وتكون لهذه الظواهر/ الكوارث انعكاسات على سير المجتمع والإنتاج الاقتصادي...»[100].

ولا مندوحة من القول بأن عامل الأزمات الطبيعية والمجاعات على أهميته تجاهله المؤرخون لتفسير أزمة إفريقيّة، وأخص بالذكر هنا ابن خلدون. فهذا الأخير تغافل عن توالي ودورية الأزمات الطبيعية والمجاعات بإفريقيّة بعد القرن الخامس وحتى عهده، والتي كان لها دور في إفقاد المنطقة قواها الاقتصادية. فيفيد ابن القنفذ بأنه في سنة (656هـ) شمل الناس بتونس وغيرها مرض واعتل السلطان المستنصر أياماً ثم أفاق...[101]، أما في سنة (693هـ) فلقد شهدت إفريقيّة مجاعة شديدة ووباء عظيم «هلك فيها خلق كثير وبلغ القمح فيها عشرة دراهم للمدّ والدقيق ست أواقي بدرهم»[102]. ومع بدايات القرن الثامن وتحديداً سنة (706هـ) كان بقابس «من الوباء الذي ورد النهي النبوّي عن القدوم على أرض هو بها. وقد كان أفرط فيها في هذا الفصل وخرج عن معتاده، وقتل بشراً كثيراً من الغرباء القادمين عليها...»[103]. أما في سنة (749هـ) شهدت إفريقيّة غلاء شديداً «حتى بلغ قفيز القمح بثمانية دنانير... وكثر الوباء حتى انتهى عدد الأموات ألف شخص كل يوم»[104]. وتتالى الغلاء على إفريقيّة. فيذكر الزركشي

---

(100) السعداوي أحمد، «المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط ـ النتائج الديموغرافية ـ»، في كتاب الديمغرافية التونسية التاريخية في تونس والعالم العربي، دار سراس، تونس، 1993، ص43.

(101) ابن القنفذ، الفارسية، ص121.

(102) ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص409.

(103) التيجاني، الرحلة، ص179.

(104) ابن أبي دينار، المؤنس، ص169.

أنه في سنة (755هـ) «ارتفع سعر الطعام بتونس إلى أن بلغ القفير من القمح أحد عشر ديناراً ذهباً والشعير إلى النصف من ذلك»[105].

وإذا ما أضفنا للعامل السابق (الكوارث الطبيعية) عاملي البداوة والذهب فسوف نلخص إلى أن هذه الأزمة لم تكن نتيجة عامل واحد. بل تظافرت في خلقها عوامل عدة يمكن إجمالها في المدّ البدوي في المنطقة وخروج الفاطميين إلى مصر، واستعادة ممالك السواحل الشمالية للمتوسط سيطرتها البحرية، وانقطاع طريق الذهب، وتتالي الأزمات والكوارث الطبيعية. غير أن مختلف هذه العوامل التي شكلت محوراً مهماً في تعليل أزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام تظل حسب اعتقادي منقوصة إذا ما لم يتم ربطها بأهم عوامل قيام الإمارات وسقوطها ببلاد المغرب. والتنويه بهذه العوامل أي ثالوث القبيلة والعقيدة والسلطة المركزية - كما سبقت الإشارة - لا يلغي أهمية العوامل الأخرى، بل يضفي عليها بعداً آخر أكثر حيوية. ففهمنا على سبيل المثال للمدّ البدوي سوف يظل منقوصاً إذا لم يتم ربطه بالبعد العقائدي. أما نظرية الذهب إذا ما أخذ بأنها السبب الرئيسي في قيام الدويلات وازدهارها فهي الأخرى ستظل عاجزة عن تفسير قيام إمارات محلية لم توفق في السيطرة على مناجم الذهب. كما أن هذه النظرية لا تمتلك تفسيراً لقيام بعض الإمارات المشرفة على مصادر الذهب، ولكنها عجزت عن السيطرة على بقية بلاد المغرب (المدراريون على سبيل المثال).

في الختام، إن الفرضيات المقترحة من عديد الدارسين قدمت في حقيقة الأمر فهماً جزئياً لأزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام. لذلك فإن جمعها في عمل واحد كما سبقت الإشارة شكل جزء أولياً من الفرضية المقترحة في هذا العمل. أما الجزء المكمل لهذه الفرضية فيكمن في ثالوث يُعتقد بأنه قادر أكثر من غيره على فهم جزئيات أزمة لا تزال تثير الجدل.

(105) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص95.

الخاتمة

انتهى البحث في أزمة إفريقيّة الاقتصادية في القرن الخامس للإسلام إلى أنها لم تكن بالحدة التي أكدت عليها المصادر العربية الأولى وأغلب الدراسات التاريخية. فإفريقيّة شهدت كغيرها من المناطق الأخرى تدنياً ملحوظاً، ولكنها لم تكن أزمة مزمنة. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة لم تكن وليدة القرن الخامس للإسلام، ولم تكن كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين أحادية العامل، بل كانت متعددة العوامل. فقد لاحظنا كيف أن البعض أكّد على البداوة مبرزاً مسؤولية بدو بني هلال في تخريب المنطقة والقضاء على ازدهارها وتدمير اقتصادياتها. أما البعض الآخر فقد أكد على علاقة الأزمة بنقصان الذهب. إن هذه التفاسير كما تم توضيحها في أبواب الدراسة الثلاث، لم تكن كفيلة حسب اعتقادي بتفسير هذه الأزمة تفسيراً شاملاً. لذلك سعيت إلى إبراز خلفية هذه الأزمة من زوايا مختلفة.

فكان النظر منصرفاً في الباب الأول من هذه الدراسة إلى عرض أوضاع بلاد المغرب في ظل التجزؤ بدء بالفتح الإسلامي للمنطقة وتوحيدها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ودينياً، مروراً بتجزؤها إلى إمارات محلية مستقلة (برغواطية، مدرارية، إدريسية، رستمية، أغلبية)، انتهاء بإعادة توحيدها تحت لواء الفاطميين.

ولعل أهم ما يستوقف الباحث في تاريخ المنطقة في المرحلة «القرن الثاني والثالث للإسلام» أن لجميع هذه الإمارات التي قامت ببلاد المغرب قاسم مشترك. ويتمثل في أن قيامها منوط بقوة العصبية القبلية وبوجود عقيدة/أيديولوجية، دعوة دينية موحدة. فالإمارة البرغواطية قامت بعصبية قبيلة برغواطة وعلى عقيدة في

البدء خارجية صفرية تطورت إلى عقيدة مبتكرة. أما الإمارة المدرارية فقامت على أساس عصبية مكناسة وعلى عقيدة المذهب الخارجي الصفري. في حين أن الإمارة الإدريسية قد قامت على سواعد قبيلة أوربة، وعلى الدعوة لآل البيت (المذهب الشيعي). وقامت الإمارة الرستمية بقوة العصبية القبلية لزناتة، وعلى المذهب الخارجي الأباضي. أما الإمارة الأغلبية، وإن قامت لأسباب سياسية، إذ سمحت لها الخلافة العباسية بالقيام مراعية في ذلك ضمان تبعية بلاد المغرب للخلافة العباسية ببغداد، فقد قامت على عصبية قبيلة تميم، وراعت الخلافة العباسية تبعيتها لها عقائدياً (السنة).

ومثلما كان لعاملي العقيدة والعصبية القبلية دور في قيام هذه الإمارات، فإن غياب هذين العنصرين أو ذبولهما كان وراء تفككها وسقوطها. وإذا كان عاملاً العقيدة والعصبية القبلية جد مهمين لتفسير بعض جزئيات تاريخ بلاد المغرب (قيام وسقوط الكيانات السياسية)، فإنه لا يمكن التغاضي عن أهمية العامل الاقتصادي. فهذا الأخير له أهمية خاصة في توضيح بعض الجوانب التي أثيرت من خلال عاملي العقيدة والقبيلة.

فنتيجة لتوافق المصالح الاقتصادية بين الفاتحين ومغاربة الداخل (تجانس خلفيتهما الاجتماعية والاقتصادية) تقارب الطرفان، وفتحت بتعاونهما بلاد المغرب. لكن ونتيجة لاستئثار الفاتحين بالخيرات وبالأرض بعد ذلك، وحرمان المغاربة (الداخل على وجه الخصوص) - الحلفاء الأوائل - من امتيازاتهم الاقتصادية، اتسعت الشقة بينهم، وشهدت المنطقة حركة الخوارج. وكان من أهم نتائجها قيام الإمارات المستقلة بأنحاء بلاد المغرب خاصة في المغربين الأقصى والأوسط. وبالرغم من تنافر الكيانات السياسية التي شهد قيامها المغرب (البرغواطية، المدرارية، الإدريسية، الرستمية، الأغلبية) على المستوى القبلي والعقائدي، فإن الوقائع التاريخية سجلت تعاوناً اقتصادياً تجارياً فيما بينها. فكان بنو رستم الأباضيين تربطهم علاقة طيبة ببني مدرار الصفريين، وكان بنو مدرار تربطهم علاقة جيدة ببني الأغلب. كما كانت برغواطة ذات علاقات تجارية جيدة مع الأدارسة والمدراريين.

أما النقطة الثانية التي تستوقف الباحث في أحداث بلاد المغرب في القرنين الثاني والثالث للإسلام، ازدهار المنطقة على مستويات مختلفة، نتج عنه إقامة المدن والمنشآت الحضرية في منطقتي الساحل والداخل.

إن إقامة المدن ببلاد المغرب بصفة عامة لها أهميتها، ذلك أن هذه المدن، بالإضافة إلى أنه قد ارتبط قيامها بقيام نظم سياسية مستقلة، فإن جلّها كان يقع على طرق التجارة أو بالقرب منها، ولا ينفي هذا البعد الاقتصادي لإقامة المدن أن هناك أبعاداً أخرى راعاها مخططو المدن، منها منعة المنطقة وتوفر شروط العمران.

ولئن كان لعاملي العصبية القبلية والعقيدة الفضل في فتح بلاد المغرب ثم قيام الإمارات المستقلة به في القرن الأول والثاني للإسلام، فإنه بفضل هذين العاملين استطاع الفاطميون في أواخر القرن الثالث للإسلام مدّ نفوذهم على جميع بلاد المغرب. فتمكّنوا واعتماداً على عصبية قبيلة كتامة وعلى المذهب الإسماعيلي من توحيد بلاد المغرب على جميع المستويات. غير أن استحواذهم على إمكانيات المغرب الداخل، وضع حدّاً لحركة زناتة، وحدّ من نموها الاقتصادي الذي يعتمد أساساً على التجارة البعيدة المدى. ونتيجة لتنافر مصالح الفاطميين والزناتيين (التجار على وجه الخصوص) قامت ثورة خارجية تزعمها أبو يزيد بن كيداد، كادت أن تطيح بالخلافة الفاطمية.

إن هذه المشاكل وغيرها بدت لكثير من الدارسين مهمة في تفسير فشل الفاطميين في الاستمرار بالمنطقة والرحيل إلى مصر. ووفق هذه الرؤية التي تبين أنه ومنذ خروج الفاطميين إلى مصر تبدو بلاد المغرب وكأنها بين تياري مدّ وجزر، صراع بين البدو والحضر، عمدت - وحتى تكون معالم الإشكالية أكثر وضوحاً - إلى دراسة النمطين (الحضري والبدوي) كل على حدة. وإن بدا هذا التقسيم يتجاهل التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين المغربين (الساحل والداخل)، فإني قد راعيت فيه أسباباً منهجية صرفة، وأردت من خلاله إبراز أن ظاهرة الحضارة - التي أوثق العديد من الدارسين صلتها بمناطق الساحل دون غيرها لاشتهارها ببعدها الحضري على مرّ العصور - لم تكن مقتصرة على الساحل بل إن مناطق الداخل شهدت البعد نفسه، ولكن وفق ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة.

إن هذا البعد عبرت عنه الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاستقرار. ولعل في الملكية الخاصة للأرض بهذه المناطق دليل على أنها مراكز استقرار حضرية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى رميت من خلال هذا التقسيم إلى إبراز المقومات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة (الساحل والداخل) على حدة، لتحديد مواطن القوة والضعف في كليهما وصولاً إلى أوضاع المنطقة عامة. ومن ثمة يمكن أن نستشف بعض ملامح الأزمة التي شهدتها إفريقيّة في مرحلة لاحقة (النصف الثاني من القرن الخامس للإسلام).

لقد انصرف النظر في بداية هذا الباب إلى طرح الرؤى التي تناولت العلاقة بين البدو والحضر، بدء بتلك التي تؤكد التنافر بينهما، ثم تلك التي تبين أن البداوة والحضارة متدخلتان، وما يفصلهما سوى واقع معاشي.

وأفردت فصلاً خاصاً للمد البدوي بإفريقيّة في هذه المرحلة. وأن يرى البعض أن هذا الفصل بين المدين الحضري والبدوي فصلاً تعسفياً، يتماشى مع الأطروحات الاستشراقية التي ترى أن تاريخ بلاد المغرب هو تاريخ الصراع المستمر والمزمن بين البدو والحضر بدرجة أولى، وأن هذين الأخيرين لا يمكن لهما التلاقي إلا في ساحة الوغى، فإني لم أقصد بهذا الفصل التأكيد على انقسام المجتمع المغربي (البدو والحضر)، وإنما قصدت من خلاله إبراز إحدى خصوصيات المنطقة واستكمال صورة المغرب في بعديه الحضري والبدوي. وكنت قد تعرضت في ذلك إلى بدو زناتة وخلفيتهم وعلاقتهم بالسلطة، ثم إلى بدو بني هلال واقتصرت على التعريف بهم والحديث عن أسباب تواجدهم بإفريقيّة.

وغني عن البيان، القول بأنه من خلال هذا الباب، وانطلاقاً من دراسة أوضاع إفريقيّة في عهد بني زيري (362 ـ 442/ 443 هجري)، تمت الإشارة إلى أن إفريقيّة قد بدأت تشهد بوادر الأزمة منذ بداية السنيّ الأولى لحكم بني زيري. فبانتقال الأمراء الزيريين إلى إفريقيّة وتركهم أمر مدينة آشير تحت إشراف الفرع الثاني من الأسرة الزيرية، بدأت الإمارة الزيرية تفقد السيطرة على هذه المنطقة، وازداد الأمر وضوحاً بعجز الزيريين عن الإبقاء على مناطق المغرب الأقصى

والأوسط تحت نفوذهم، وتحصنوا بإفريقيّة تاركين أمر آشير لصنهاجة ومرغمين على ترك بقية بلاد المغرب لزناتة.

إن خروج المناطق الغربية لإفريقيّة عن بني زيري جعلها تفقد السيطرة على موارد اقتصادية متنوعة. ووفقاً لذلك تقوقعت في منطقة ضيقة ذات إمكانيات محدودة مقارنة بإمكانيات المنطقة الشاسعة التي فقدتها. ولئن حاولت الخلافة الفاطمية أن تعوض بني زيري خسارتهم بالمناطق الغربية (منحهم طرابلس وسرت)، فإن الزيريين عجزوا عن المحافظة على هذه المنطقة لفترة طويلة نتيجة تحركات زناتة.

إن فقدان الزيريين السيطرة على المنطقتين الشرقية والغربية لإفريقيّة، وكذلك تذبذب سيطرتها على مناطق إفريقيّة الداخلية (بلاد الجريد) التي كانت مجالاً لتحركات زناتة، أفقدها السيطرة على التجارة البرية التي تعتبر حجر الأساس في اقتصاد إفريقيّة.

كما خلصت إلى أن انقسام البيت الزيري على نفسه وقيام الإمارة الحمّادية بالمغرب الأوسط عبّر عن بداية وجود أزمة. إن هذا الانقسام الذي جسّده ذبول البعد القبلي، قابله هيمنة المدّ الحضري على المنطقة. فالمدينة بكل حسناتها قللت فاعلية القبيلة، فلم تعد القبيلة الواحدة هي التي تجمع سكان المدينة، بقدر ما تجمعهم المصالح الاقتصادية المشتركة.

ولعل أبرز ما يتبين من خلال عرض المد الحضري بإفريقيّة، أن هذه الأخيرة لم تشهد في عهد أمراء بني زيري حركة عمران أو إقامة إنشاءات ومؤسسات اقتصادية، كما شهدته منذ بداية الفتح. فاقتصر بنو زيري على بناء القصور الخاصة بهم وترميم بعض المساجد، وعمدوا إلى استغلال المدن والمنشآت التي بنيت قبل توليهم الحكم.

وإذا ما خلصت في الباب الأول إلى أهمية العلاقة بين إمكانيات المنطقة وبين تركيبتها الاجتماعية، وإلى أهمية عاملي العقيدة والقبيلة في إقامة الإمارات وسقوطها. وخلصت في الباب الثاني إلى أن المدّ الحضري لم يكن حكراً على

الساحل، وأن مجالي البداوة والتحضر مرتبطان بإمكانيات المنطقة الاقتصادية. كما خلصت إلى أن أوضاع إفريقيّة الاقتصادية (362 ـ 442/ 443هـ) كانت مزدهرة، فإني خلصت في الباب الثالث ـ وبعد طرح مختلف الرؤى المُدِينة والمنصفة لبدو بني هلال وعلاقتهم بالأزمة ـ إلى أن أغلب الدارسين ونتيجة اعتمادهم على المؤلفات العربية الأولى، وخاصة على مؤلف ابن خلدون العبر ـ قد حمّلوا بدو بني هلال مسؤولية تخريب إفريقيّة وتدمير اقتصادياتها.

هذا، ولئن طرحت الرؤية التقليدية التي تحمّل بني هلال مسؤولية الأزمة، فإني تجاوزتها بطرح رؤية مغايرة. كما خلصت من دراسة أوضاع إفريقيّة الاقتصادية بعد التغريبة، إلى أن إفريقيّة لم تشهد أزمة مزمنة دمرت خلالها كل المعطيات الاقتصادية. فعلى المستوى الزراعي، استمرت المناطق الإفريقيّة الزراعية تتمتع بإمكانياتها الاقتصادية. أما على المستوى الصناعي، فالمناطق الإفريقيّة التي اشتهرت بالإنتاج الصناعي لم تفقد أهميتها، كما ظهرت مراكز صناعية جديدة أثناء ذلك. في حين أن التجارة بشقيها الداخلي والخارجي لم يخب ذكرها. فالداخلية منها استمرت نشطة، أما الخارجية فإن استمرت حركيتها، فإنه قد تقلص بعدها البرّي لسيطرة زناتة على الطرق الموصلة إلى بلاد السودان. أما التجارة البحرية، ولئن حاول الزيريون استغلالها وتعويض فقدانهم السيطرة على التجارة البرية بالتوجه إليها وتكثيف حركة النشاط البحري، فإن نمو المناطق الشمالية للمتوسط وظهور جنوة وبيزا كقوتين بحريتين في تلك المرحلة وقف حائلاً دون الاستفادة من المجال البحري، وعجزت الإمارة الزيرية عن منافستهما، خاصة أن إفريقيّة بعد رحيل الفاطميين لم تعد تمتلك أساسيات النشاط البحري الذي اشتهرت به في العصر الأغلبي خاصة.

وإذا ما بينت أن ما شهدته إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام لم يكن أزمة مزمنة، فإنه لا يفوتني القول بأن هذه الأزمة كانت نتيجة عوامل متعددة ومؤثرات داخلية يمكن تعديدها كالآتي: الأزمات الطبيعية والأوبئة الدورية التي شهدتها المنطقة، وما ينتج عنها من نقص ديموغرافي ومن تدهور اقتصادي. فنتيجة الجدب والآفات الزراعية كانت مناطق الإنتاج الزراعي تتدهور، إضافة إلى فقدان

الأيدي العاملة نتيجة النزوح أو نتيجة الوفاة. كما أن ما شهدته المنطقة من فتن وصراعات دارت رحاها بالمناطق الزراعية أكبر الأثر في تدمير مساحات كبيرة منها (قطع أشجار، حرق أراضي، تغوير مياه...). علاوة على ضعف العملة الزيرية مقارنة بالعملات المتداولة في التجارة، والتحولات التي يفرضها الأمراء بنقل بعض المؤسسات الاقتصادية من مكان إلى آخر كالأسواق على سبيل المثال.

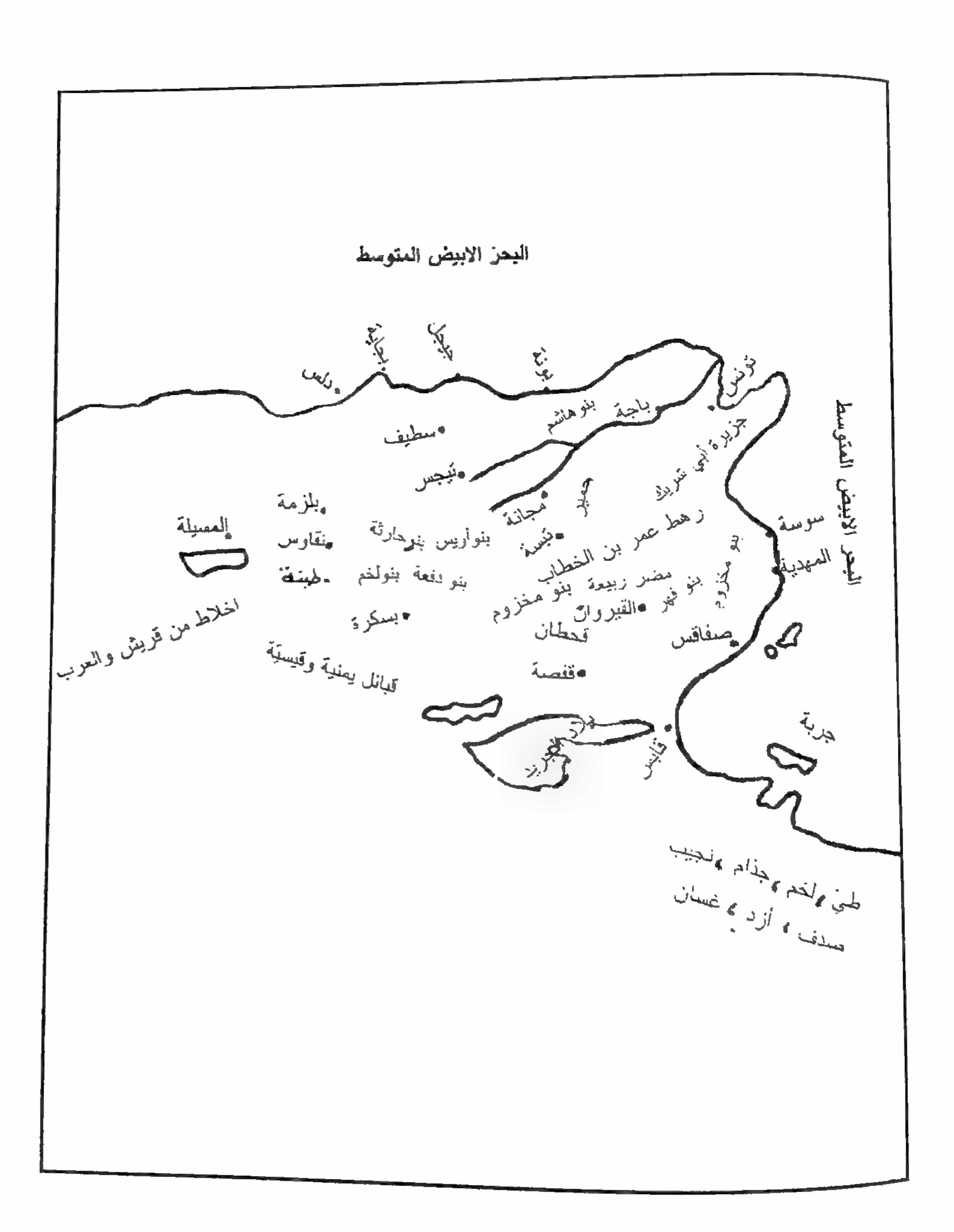
ولا ينتهي بي تعديد العوامل التي كانت وراء أزمة إفريقيّة الاقتصادية والتي بدأت مؤشراتها منذ النصف الثاني من القرن الرابع للإسلام عند هذا الحد. فعامل البداوة الذي فسر به بعض الدارسين أزمة إفريقيّة وأكدوا من خلاله على مسؤولية بدو بني هلال فيها لطبيعتهم البدوية المخربة، وعامل الذهب (قضية الذهب) الذي يذهب البعض الآخر إلى تأكيد أهميته في تفسير أهميته في تفسير الأزمة، لفقدان السلطة المركزية السيطرة على طريق التجارة نحو بلاد السودان (بلاد الذهب)، يعدّان عاملان هامان ولكنهما ليسا الوحيدين الصالحين. كما لا يمكن الأخذ بهما بمعزل عن العوامل الأخرى. فعامل البداوة عجز عن تفسير قيام العديد من الإمارات التي شيدت المدن ورعت المؤسسات في تاريخ المغرب الوسيط على يد شخصيات بدوية، كما عجز عن تفسير قيام «الدولة» المرابطية ببلاد المغرب الأقصى بجهود قبيلة موغلة في البداوة - صنهاجة الصحراء - وقدرتها على مدّ نفوذها واجتياح بلاد الأندلس، في نفس المرحلة التي شهدت فيه إفريقيّة الهجرة الهلالية. كما عجز عن تفسير عدم قدرة الهلاليين (البدو) آنذاك على إقامة كيان سياسي خاص بهم في المنطقة، وكل ذلك لتجاهل أهمية البعد العقائدي. فبدو بني هلال عجزوا عن إقامة كيان سياسي ليس لطبيعتهم البدوية، بل لأن إقامة مثل هذه الكيانات تعتمد على عاملي القبيلة والعقيدة. وأن توفر عامل القبيلة لهؤلاء، فإن غياب الأيديولوجية/العقيدة التي توحد الصفوف حال دون ذلك. أما عامل الذهب فعجز عن تفسير قيام إمارات ببلاد المغرب لم توفق في السيطرة على مصادر الذهب، وعن تفسير عجز بعض الإمارات الأخرى، بالرغم من سيطرتها على مصادر الذهب عن مدّ نفوذها وتكوين سلطة مركزية توحّد من خلالها المناطق الأخرى.

كما يمكن القول بأن هذين العاملين منقوصين لتركيزهما في تعليل الأزمة على المؤثرات الخارجية. وما يهمني التأكيد عليه الآن، أن جميع هذه العوامل التي تم تناولها على أهميتها لا يمكن الإشادة بها دون التطرق إلى عامل أعتقد بأنه جدّ مهم في تاريخ المغرب الوسيط. فهذا العامل له صلة بدور القبيلة والعقيدة وعلاقتهما بالسلطة المركزية. ففي غياب قوة العصبية والعقيدة الموحدة عجزت الإمارة الزيرية عن تكوين سلطة مركزية يلتف حولها الجميع وتوحّد من خلالها المنطقة اجتماعياً وسياسياً ودينياً.

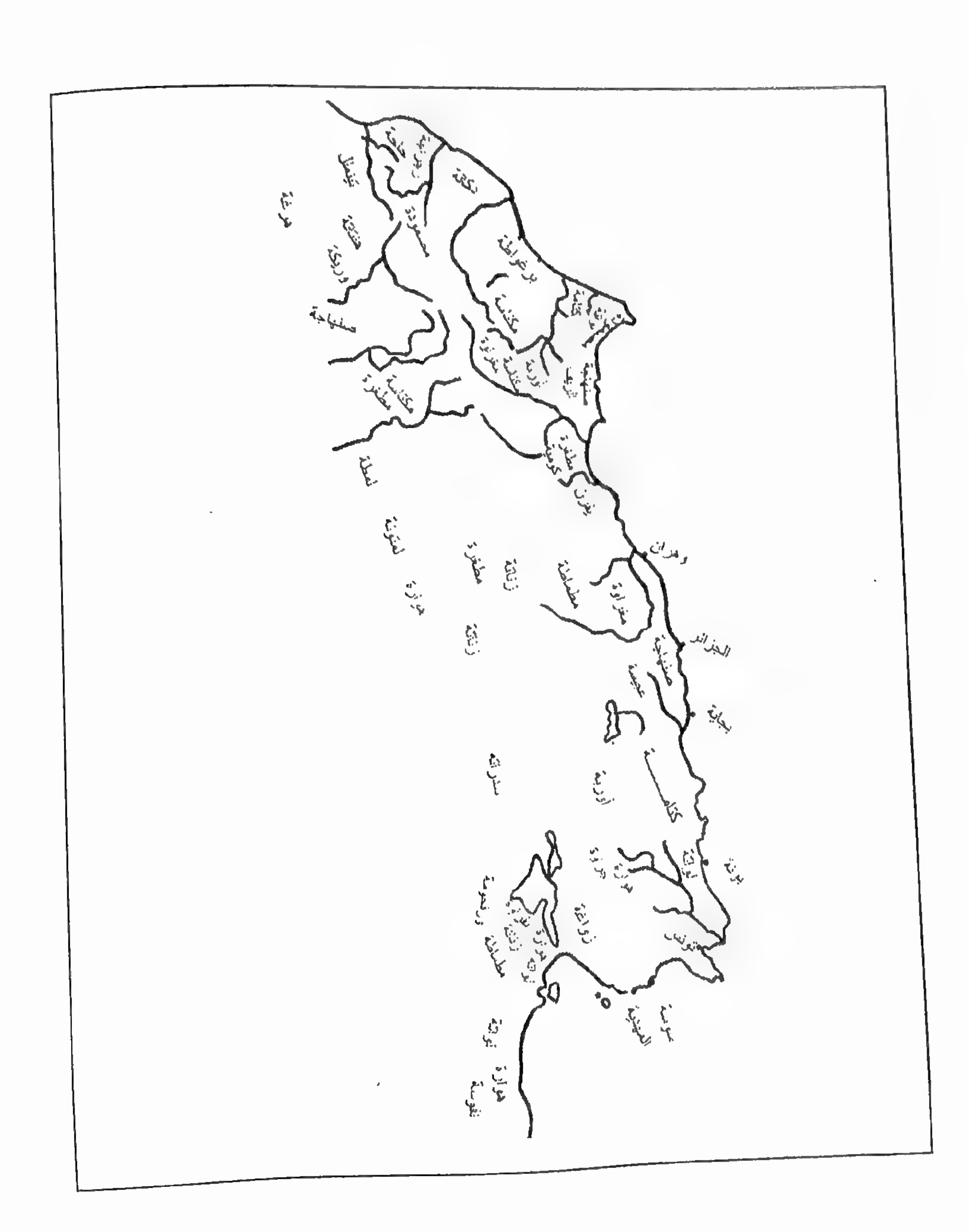
وإذا ما كنت أرى أن لهذا الثالوث أهمية في تفسير الأزمة، إذ كان ـ وكما بينت في الباب الأول ـ وراء قيام وسقوط الإمارات التي شهدتها بلاد المغرب منذ الفتح، فإن قوة أو ضعف أية إمارة كان مرتبطاً بهذا الثالوث. فنتيجة الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة (القبيلة الصنهاجية) تقلصت أهمية عنصري وحدة الأسرة القبيلة والعقيدة، إذ انقسمت صنهاجة إلى فرعين متناحرين آل باديس في القيروان وآل حماد في القلعة. كما أن الانتقال المكثف إلى المدينة قد أضعف بدوره العنصر القبلي أما على المستوى العقائدي، فإذا ما التزم زيريو إفريقيّة بالمذهب الإسماعيلي فإن زيريي المغرب الأوسط تبنوا المذهب السني.

في الختام، إنّ ثالوث القبيلة والعقيدة والسلطة المركزية حسب اعتقادي شكل محوراً هاماً لتفسير قيام الإمارات وسقوطها في بلاد المغرب في العصر الوسيط. وبالرغم من أن هذه الفرضية قد اقتصرت على تفسيرها لأزمة إفريقيّة في القرن الخامس للإسلام، فإنها بالإضافة إلى التفاسير المقترحة من المؤرخين الآخرين يمكنها أن تقدم تفسيراً شاملاً ليس لتاريخ المغرب الوسيط فحسب، بل وربما لتفسير تاريخ العرب الوسيط عامة.

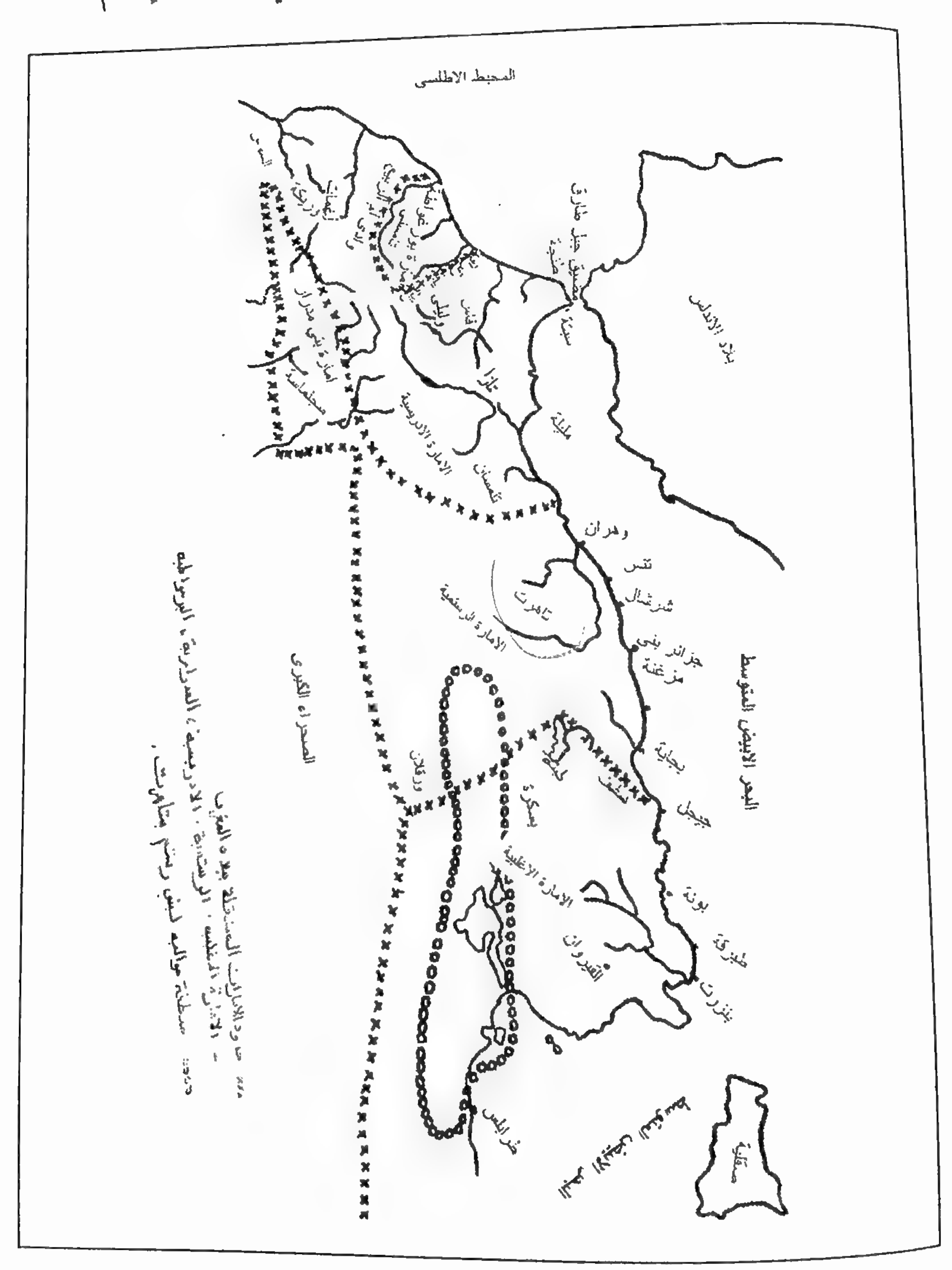
1 - توزيع القبائل العربية المشرقية بإفريقيّة أثناء الفتح الإسلامي



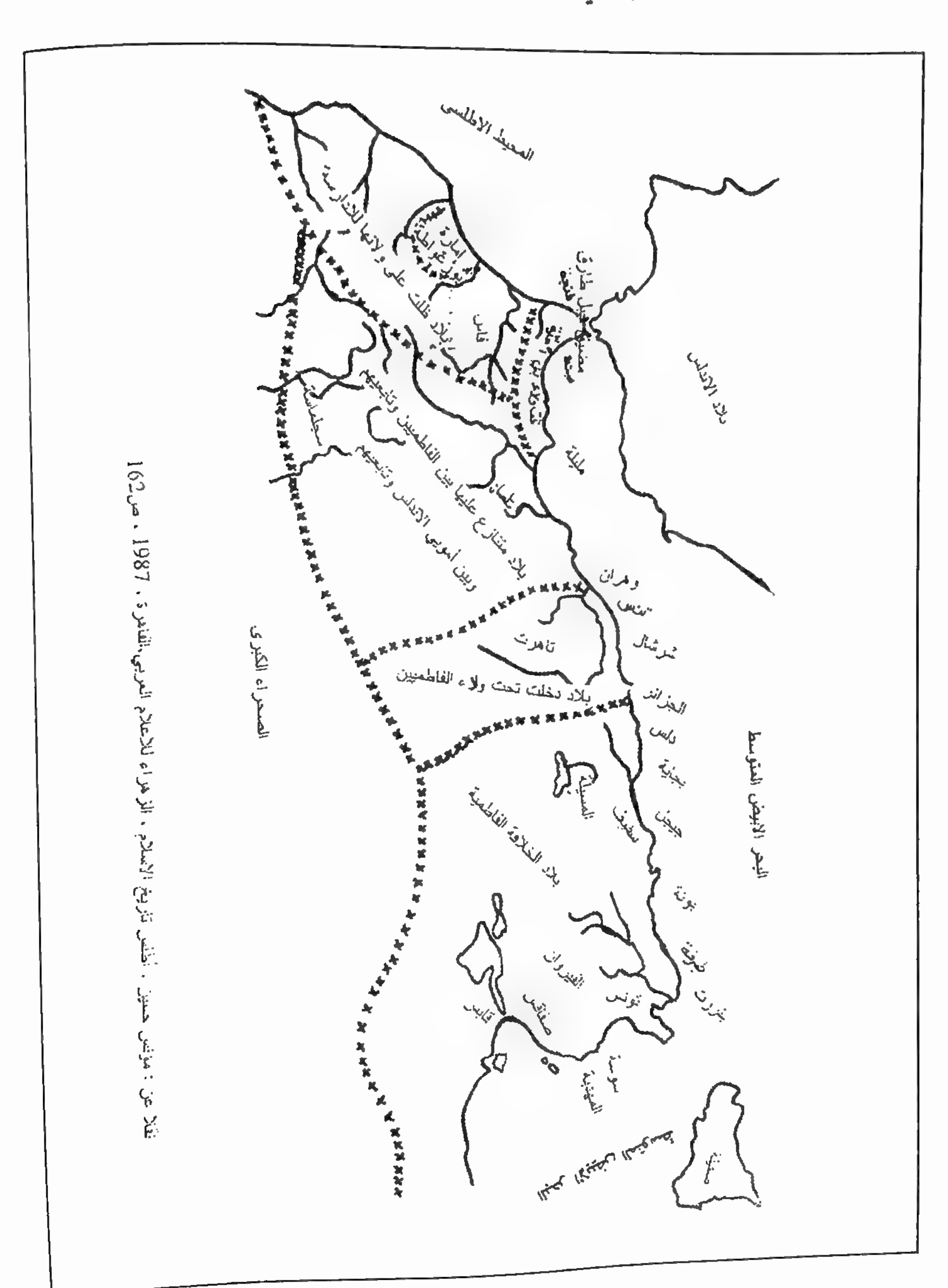
2 ـ التجمعات القبلية ببلاد المغرب (البتر والبرانس)



3 ـ الإمارات المستقلة ببلاد المغرب في القرنين الثاني والثالث للإسلام

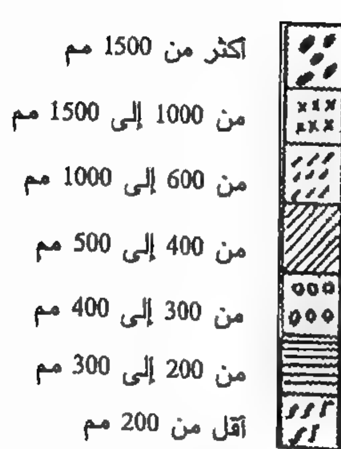


4 ـ بلاد المغرب في العهد الفاطمي (القرن الرابع للإسلام)



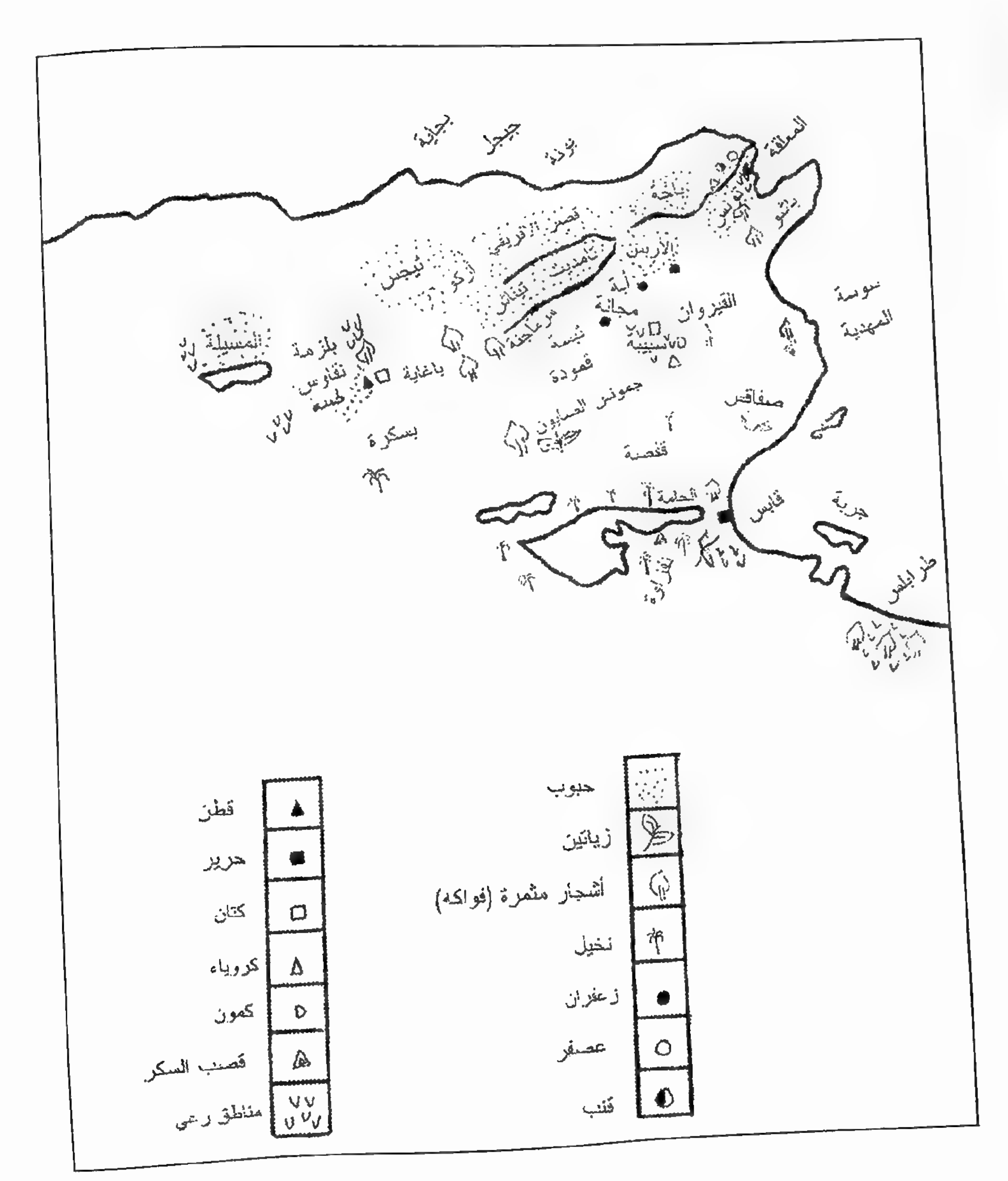
نقلا عن: مؤنس حسين، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص162

5 - توزيع الأمطار بإفريقية

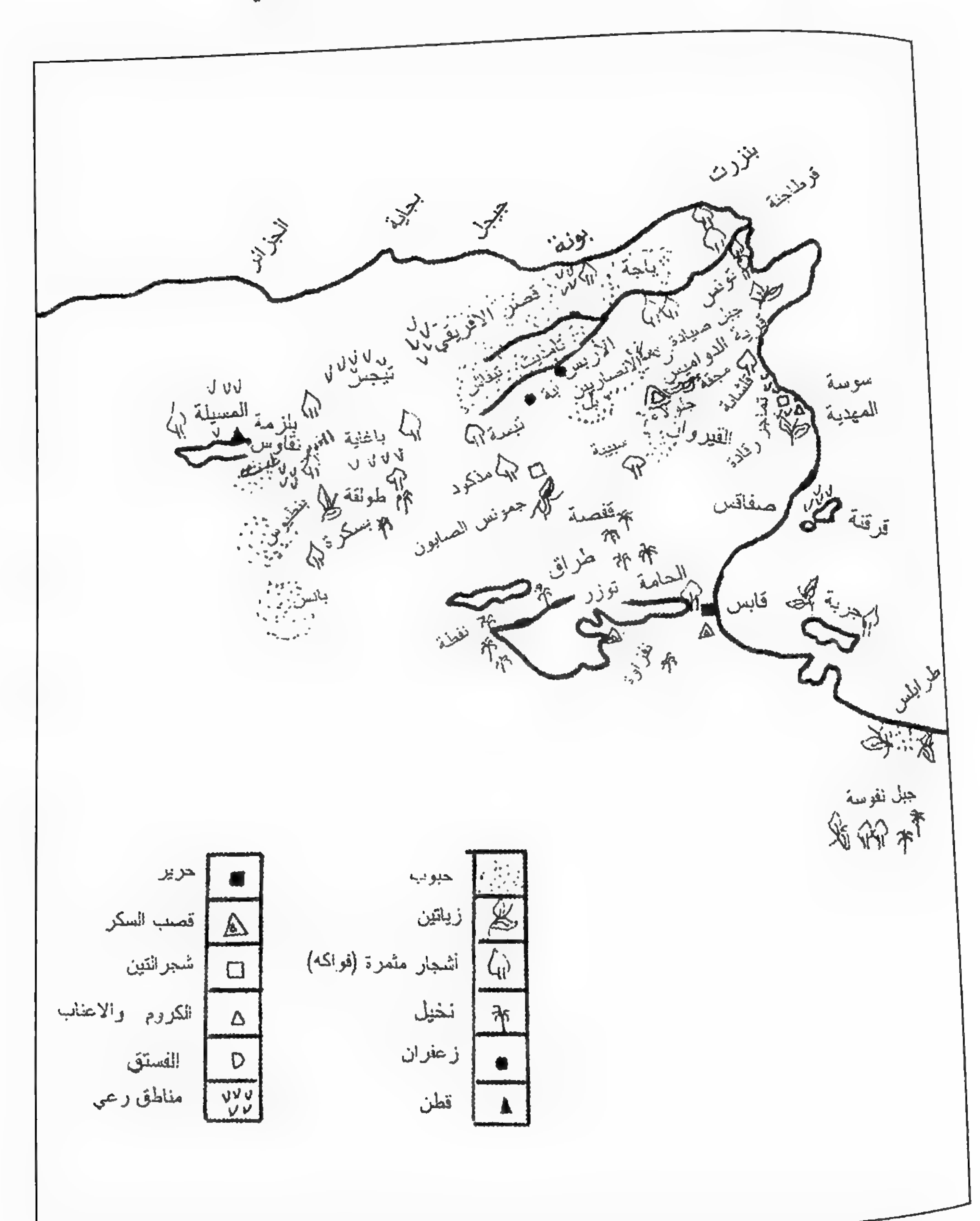


ديبوا، تونس، تعريب الصادق مازيغ، الدار التونسية للنشر، 1969، ص 34.

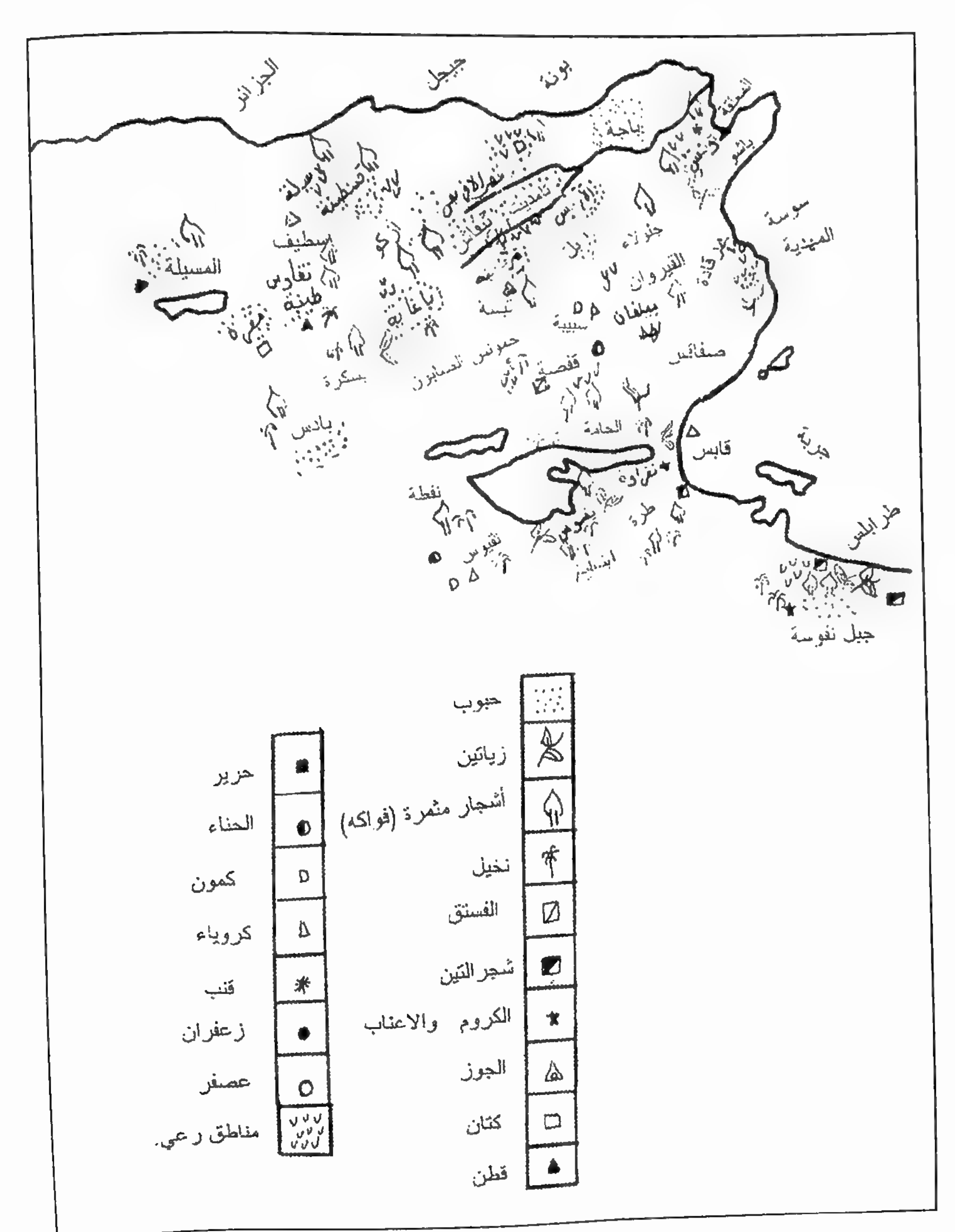
6 ـ المناطق الزراعية بإفريقية في القرنين الثالث والرابع للإسلام من خلال كتاب البلدان لليعقوبي، وكتاب صورة الأرض لابن حوقل وكتاب أحسن التقاسيم للمقدسي



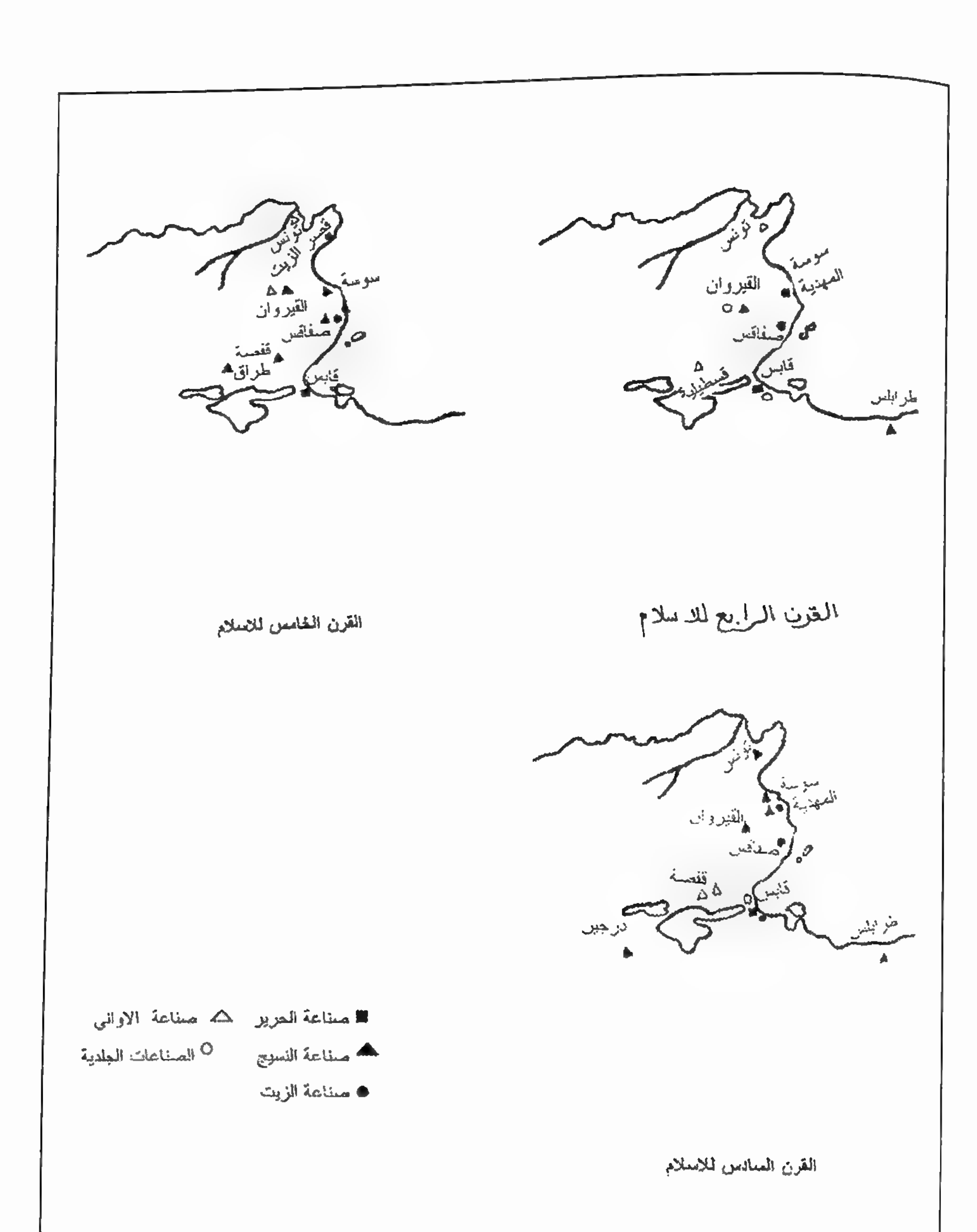
7 ـ المناطق الزراعية بإفريقيّة في القرن الخامس للإسلام من خلال كتاب المسالك والممالك للبكري



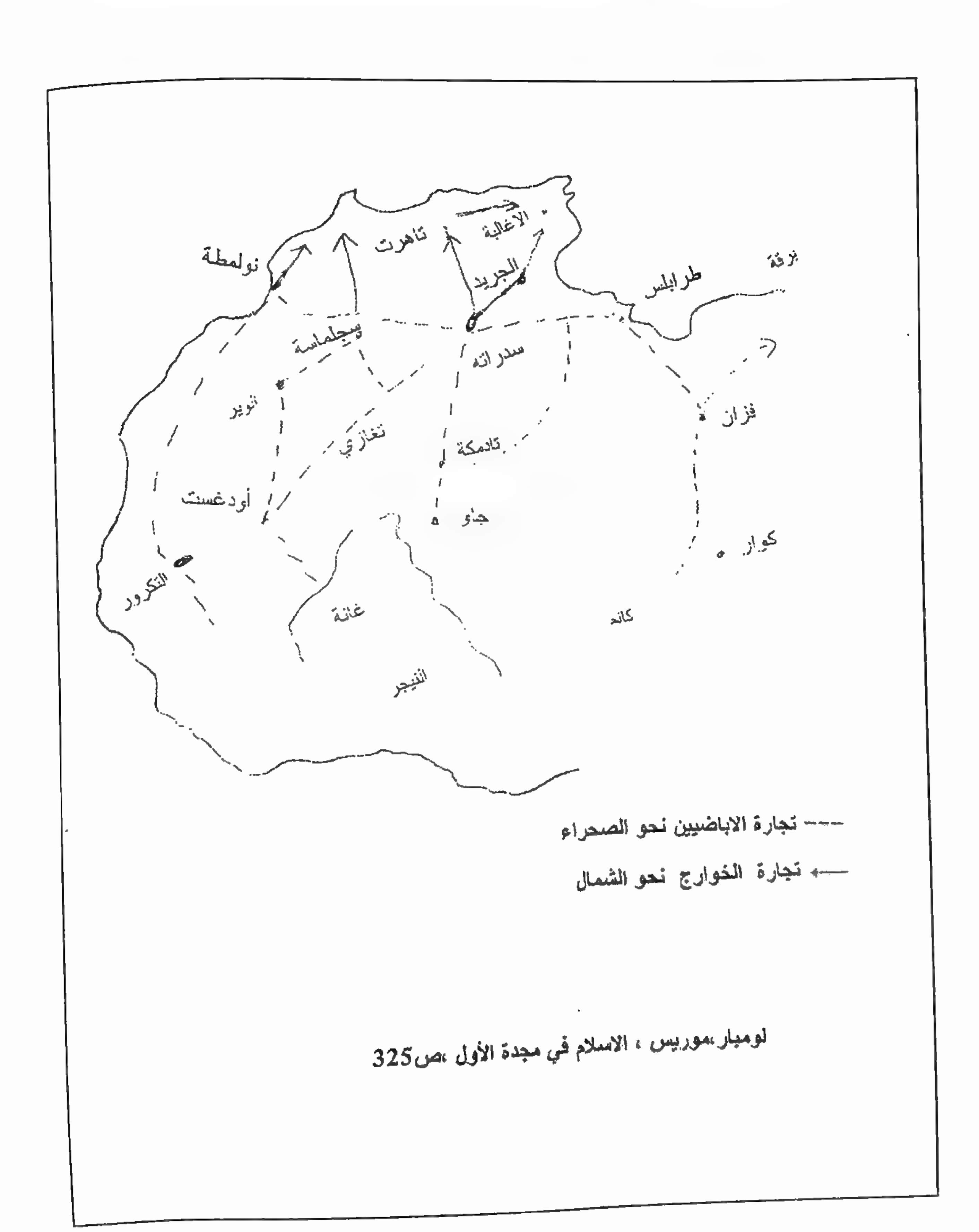
8 ـ المناطق الزراعية بإفريقيّة بعد القرن الخامس للإسلام من خلال كتاب نزهة المشتاق للإدريسي وكتاب الاستبصار لمؤلف مجهول



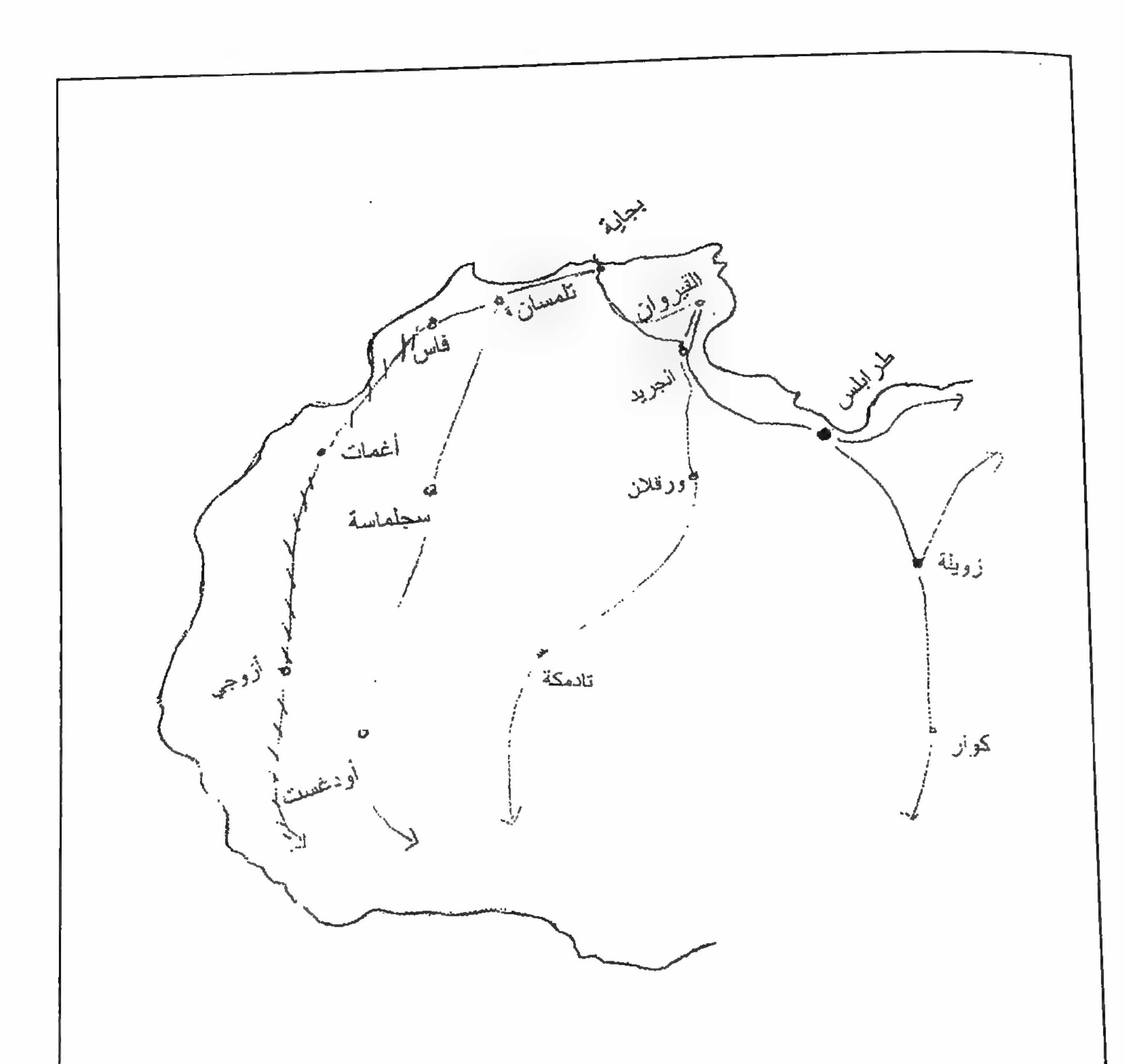
9 ـ الصناعات بإفريقيّة في القرن الرابع والخامس والسادس للإسلام



10 ـ التجارة البرية بين شمال وجنوب الصحراء في القرن الثالث للإسلام



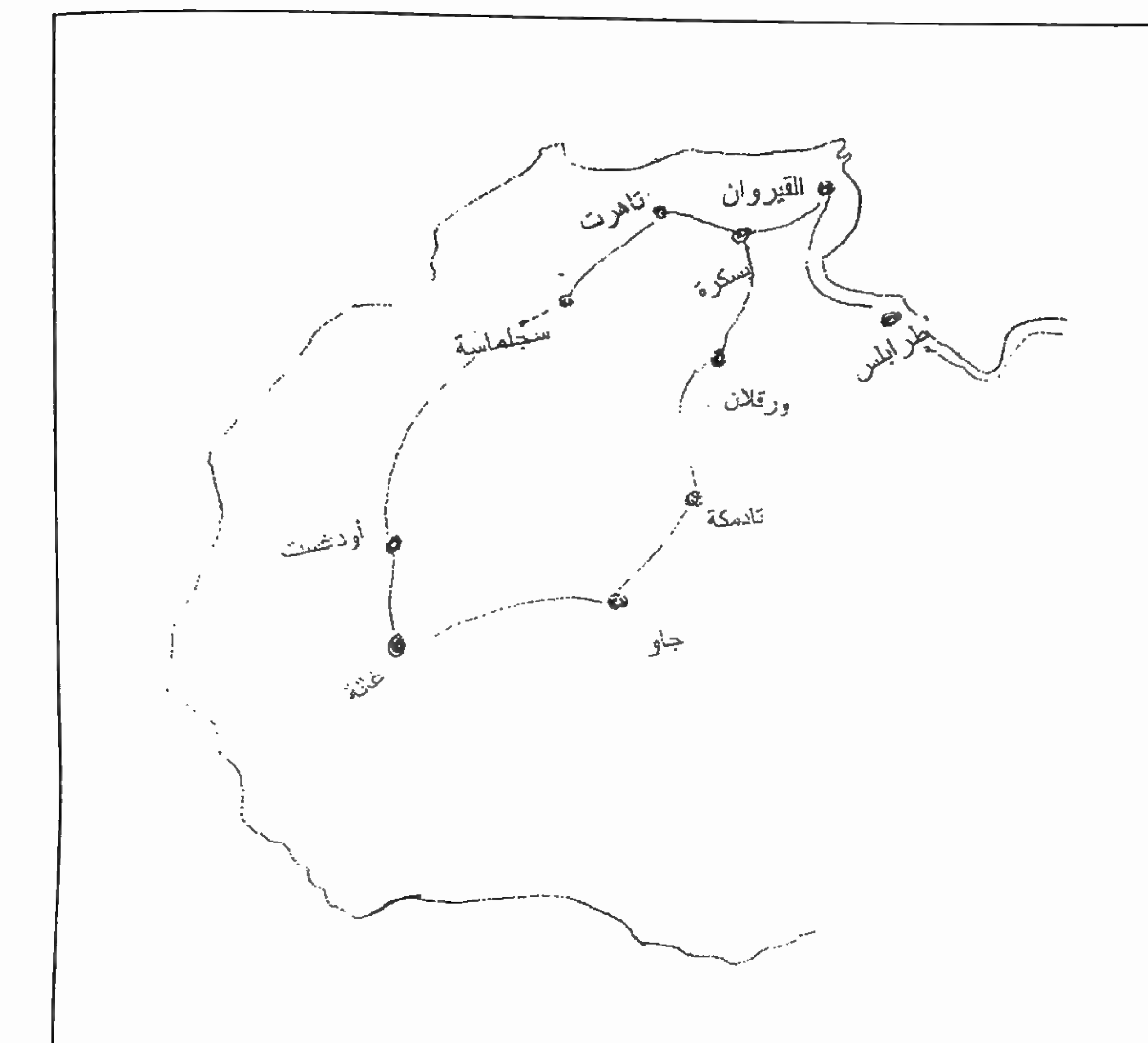
11 ـ طرق التجارة من القرن الرابع إلى القرن السادس للإسلام



طرق التجارة من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر الميلادي
أصبح هذا الطريق بديلاً عن طريق أودغست، اغمات، فاس، تلمسان في القرن الثاني

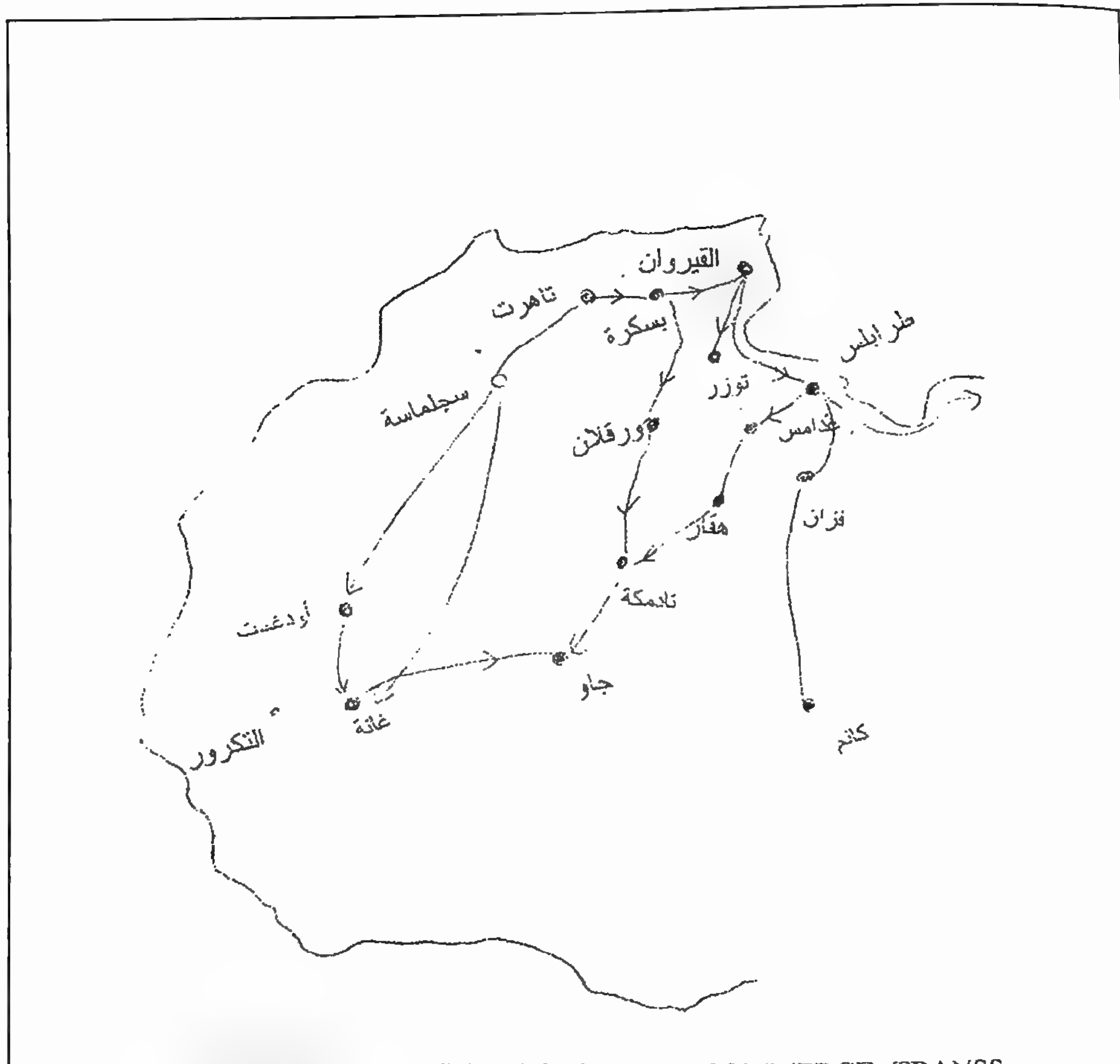
BRETT (M), "IFRIQIYA AS MARKET FOR SAHARAN TRADE", P350.

12 ـ طرق القوافل الرابطة بين تاهرت وغانة وجاو في القرن الثالث للإسلام



LEWICKI, " L'ETAT NORD AFRICAIN DE TAHERT ET SES
RELATIONS AVEC LE SOUDAN OCCIDENTAL A LA FIN DU VIII
ET AU IX SIECLE ", CAHIERS D'ETUDES AFRICAINES,8,VOL II ,
1962 , P 519 .

13 ـ أهم الطرق التجارية الصحراوية للمغرب الأوسط والغربي في القرنين الثالث والسادس للإسلام



LEWICKT, "TRAITS D' HISTOIRE DU COMMERCE TRANSS-AHARIEN...", P293

المصادر والمراجع

المصادر العربية

- ابن الأبار، أبو عبد الله، **الحلة السيراء**، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، 1985، (ج1).
- آماري، ميخائيل، **المكتبة العربية الصقلية**، مكتبة المثنى، بغداد، 1957.
- ابن أبي بكر، أبو زكرياء، سير الأئمة وأخبارهم **(المعروف بتاريخ أبي زكرياء)**، تحقيق إسماعيل العربي، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1979.
- ابن أبي بكر، أبو زكرياء، سير الأئمة وأخبارهم **(المعروف بتاريخ أبي زكرياء)**، تحقيق إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.
- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، مؤسسة سعيدان، تونس، 1990.
- ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972.
- ابن الأثير، عز الدين، **الكامل في التاريخ**، مراجعة وتعليق نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت، 1980، (أجزاء: 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9).
- ابن الأحمر، إسماعيل، **بيوتات فاس الكبرى**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1972.
- الإدريسي، أبو عبد الله، **كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، عالم الكتب، بيروت، 1989، (ج1).
- ابن الأزرق، أبو عبد الله، **بدائع السلك في طبائع الملك**، دراسة وتحقيق محمّد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، 1971، (ج2).

- الاصطخري، أبو إسحاق، **كتاب الأقاليم**، دن، دت.
- البكري، أبو عبيد، **المسالك والممالك**، تحقيق وتقديم وفهرسة أدريان فان ليوفان وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، 1992، (ج2).
- البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى، **فتوح البلدان**، تقديم إبراهيم بيضون، شرح وتعليق عبد الأمير مهنا، دار اقرأ، بيروت، 1992.
- ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، دت، (ج5).
- ـــــــ، **النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة** (القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلي المغرب)، تحقيق حسين نصار، مطبعة دار الكتاب، 1970.
- التيجاني، أبو محمد عبد الله بن أحمد، **الرحلة**، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، دت.
- الجربي، محمد أبو راس، **مؤنس الأحبة في أخبار جربة**، تحقيق وتقديم محمد المرزوقي وحسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس، 1960.
- الجزنائي، علي، **جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1967.
- الجوذري، أبو علي منصور العزيزي، **سيرة الأستاذ جوذر**، تقديم وتحقيق محمد كامل حسن ومحمد عبد الهادي شعيرة، مطبعة الاعتماد، مصر، دت.
- ابن حزم، **المحلى**، تحقيق لجنة إحياء التراث، دار الآفاق، بيروت، دت، (ج8).
- الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، تصحيح وترتيب وكتابة المستدرك محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1906، (أجزاء: 1، 5، 6).
- ابن حوقل النصيبي، **صورة الأرض**،دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979.
- ابن حيان، **المقتبس في أخبار الأندلس**، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت، 1983.
- ابن خُرداذبة، أبو القاسم، **المسالك والممالك**، مكتبة المثنى، بغداد، دت.
- ابن الخطيب، **أعمال الأعلام**، تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1964، (ج3).
- ابن خلدون، عبد الرحمن، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1968، (أجزاء: 3، 4، 6).
- ـــــــ، **المقدمة**، دار الجيل، بيروت، دت.

- الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، الأنصاري، الأسيدي وابن ناجي أبو الفضل، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تصحيح وتعليق محمد الأحمدي وأبو النور محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، دت، (أجزاء: 2، 3).
- الدرجيني، أبو العباس، **كتاب طبقات المشايخ بالمغرب**، دن، 1974، (جزءان).
- الدرجيني، أبو العباس، **كتاب طبقات المشايخ بالمغرب**، تحقيق إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، دت، جزء (1).
- الرقيق، أبو إسحاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيّة والمغرب**، تحقيق عبد العلي زيدان وعز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
- ابن الزبير، القاضي الرشيد، **كتاب الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله، تقديم ومراجعة صلاح الدين المنجد، دار المطبوعات والنشر، الكويت، 1959.
- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق وتعليق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، 1966.
- الزليطني، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (المعروف بحلولو)، **المسائل المختصرة من كتاب البُرزلي**، تحقيق أحمد محمد الخليفي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1991.
- الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دت.
- ابن سعيد، أبو الحسن، **كتاب الجغرافية**، تحقيق وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- الشماخي، أحمد بن سعيد بن عبد الواحد، **كتاب السير**، (طباعة حجرية).
- الشنتريني، أبو الحسن، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، طرابلس ـ تونس 1979، مجلد 2 قسم 4.
- الشهرستاني، أبو الفتح، **الملل والنِحل**، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1975، (ج1).
- ابن الصغير، **تاريخ الأئمة الرستميين بتاهرت**، تحقيق موتلنسكي، أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للمستشرقين، باريس، 1908.
- الصنهاجي، أبو عبد الله (ابن حماد)، **تاريخ ملوك بني عبيد**، تحقيق فوندرهايدن، منشورات كلية الآداب، الجزائر، 1927.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، دار سويدان، بيروت، دت، (ج4).
- ــــــــ، **اختلاف الفقهاء**، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.
- ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله، **فتوح إفريقيّة والأندلس**، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1964.
- ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ومراجعة ج س كولان وإ. ليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، 1983، (ج1).
- أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم، **طبقات علماء إفريقيّة وتونس**، تقديم وتحقيق علي الشابي ونعيم اليافي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1966.
- ابن عمر يحيى، **أحكام السوق**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، مراجعة فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1975.
- ابن عياض (القاضي)، **ترتيب المدارك في تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود، دار مكتبة الفكر، طرابلس، دت، (ج2).
- الفاسي، الحسن بن محمد الوزان (المعروف بليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجّي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1963.
- القاضي النعمان، **افتتاح الدعوة**، تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، 1970.
- ــــــــ، **كتاب المجالس والمسايرات**، تحقيق الحبيب الفقيه وإبراهيم شبوح ومحمد اليعلاوي، الجامعة التونسية، تونس، 1978.
- القرشي، إدريس عماد الدين، **الجزء الخامس من كتاب عيون الأخبار وفنون الآثار (تاريخ الدولة الفاطمية بالمغرب)**، تحقيق فرحات الدشراوي، الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 1981.
- القلقشندي، أبو العباس، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، دت، (ج5).
- ابن القنفذ، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب، **الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية**، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968.
- المالكي، أبو بكر عبد الله بن أبي عبد الله، **كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيّة**، نشر حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، (جزءان).

- الماوردي، أبو الحسن علي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.
- مؤلف مجهول، **أخبار مجموعة**، مكتبة المثنى، بغداد، 1867.
- مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار**، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، بغداد، 1986.
- المراكشي، عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تقديم وتعليق زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس، 1994.
- المسعودي، **مروج الذهب**، دار الأندلس، بيروت، 1966، (ج2).
- المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
- مقديش، محمود، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تحقيق علي الزواوي ومحمود محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، (ج1).
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي **اتعاظ، الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، تحقيق جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1967، (ج1).
- ـــــ، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، تحقيق عبد النافع طليمات، دار الوليد، حمص، سوريا، دت.
- الناصري، **كتاب الاستقصاء**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954، (ج2).
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب، **تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق مصطفى أبو ضيف، دار النشر المغربية، بغداد، 1985.
- الواقدي، **فتوح إفريقية**، مطبعة المنار، تونس، دت، (ج1).
- ابن وردان، **تاريخ مملكة الأغالبة**، دراسة وتقديم وتحقيق وتعليق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1981.
- الونشريسي، أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، (أجزاء: 1، 4، 6، 8، 9...).
- اليعقوبي، أحمد بن يعقوب، **كتاب البلدان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.

المراجع العربية

- إسماعيل محمود، **الخوارج في المغرب الإسلامي**، دار العودة، بيروت، 1967.
- ـــــــ، **الحركات السرية في الإسلام ـ رؤية عصرية ـ**، دار القلم، بيروت، 1973.
- ـــــــ، **الأغالبة (184 ـ 296هـ) ـ سياستهم الخارجية**، مكتبة وراقة الجامعة، فاس، 1978.
- باجية صالح، **الأباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى**، دراسة للحصول على شهادة الكفاءة للبحث العلمي، إشراف علي الشابي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1976.
- بل ألفرد، **الفرق الإسلامية في شمال إفريقيا منذ الفتح حتى اليوم**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار ليبيا، بنغازي، 1969.
- بوفيل، **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، ترجمة الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988.
- الجابري محمد عابد، **العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته**، المركز الثقافي، بيروت، 1991.
- ـــــــ، **فكر ابن خلدون ـ العصبية والدولة ـ معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- الجزيري عبد الرحمن، **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، دت، (ج3).
- جغلول عبد القادر، **مقدمات في تاريخ المغرب القديم والوسيط**، ترجمة فضيلة الحكيم، دار الحداثة، بيروت، 1982.
- الجنحاني الحبيب، **المغرب الإسلامي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية ق2 ـ 4هـ)**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977.
- جوليان شارل أندريه، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمد المزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1985، (ج2).
- الدوري عبد العزيز، **مقدمات في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، 1980.
- الدولاتي عبد العزيز، **مدينة تونس في العهد الحفصي**، ترجمة محمد الشابي وعبد العزيز الدولاتي، دار سراس، تونس، 1981.
- روجي الهادي إدريس، **الدولة الصنهاجية**، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، (جزءان).

- زبيس سليمان مصطفى، **الفنون الإسلامية في البلاد التونسية**، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس، 1978.
- زيادة نقولا، **إفريقيات**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991.
- سالم السيد عبد العزيز، **تاريخ المغرب الكبير**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، (ج2).
- الصاوي أحمد السيد، **مجاعات مصر الفاطمية (الأسباب والنتائج)**، دار التضامن، بيروت، 1988.
- أبو صوة محمود أحمد، **مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي**، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1992.
- ضيف شوقي، **عصر الدول والإمارات** (ليبيا، تونس، صقلية)، دار المعارف، القاهرة، 1992.
- عبد الحميد سعد زغلول، **تاريخ المغرب الكبير**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979، (ج1).
- ـــــــ، **تاريخ المغرب الكبير**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978، (ج2).
- عبد الوهاب حسن حسني، **شهيرات تونسيات**، مكتبة المنار، تونس، 1966.
- ـــــــ، **ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيّة التونسية**، مكتبة المنار، تونس، 1972، القسم الأول.
- ـــــــ، **ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيّة التونسية**، مكتبة المنار، تونس، 1981، القسم الثاني.
- عثمان محمد عبد الستار، **المدينة الإسلامية (عالم المعرفة 128)**، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، أغسطس، 1988.
- العروي عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1994، (جزءان).
- عمارة محمد، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت، 1993.
- عوض السيد حنفي، صديق محمد المهدي، **قرية بني هلال بين المسار التاريخي والواقع الاجتماعي**، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- غوتيه إف، **ماضي شمال إفريقيا**، ترجمة هاشم الحسيني، دار الفرجاني، طرابلس، 1970.

- كول ماك، **الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة**، ترجمة محمد الحمداواي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1975.
- لومبار موريس، **الإسلام في مجده الأول**، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1990.
- لويس أرشيبالد، **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500 ـ 1100م)**، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت.
- مؤنس حسين، **تاريخ المغرب وحضارته**، العصر الحديث للنشر، بيروت، 1992، (ج2).
- مارسي جورج، **دول المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى**، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1991.
- محمد رفعت موسى، **الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1993.
- المرزوقي محمد، **المهدية وشاعرها تميم**، المعهد القومي للآثار والفنون، المطبعة العصرية، تونس، 1980.
- مزيان عبد المجيد، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- موسى عز الدين، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الشروق، بيروت، 1983.
- يوسف جودت عبد الكريم، **العلاقات الخارجية للدولة الرستمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

الدوريات العربية

- برت مايكل، «**فتويان من أواخر القرن الرابع الهجري تتعلق بالتجارة عبر الصحراء**»، في مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، يناير، 1981، ص ص61 ـ 73.
- حسن حسن علي، «**الغزو الهلالي للمغرب ـ أسبابه ونتائجه ـ**»، في المجلة التاريخية المصرية، مجلد 24، 1977، ص ص103 ـ 145.
- ابن حمادي عمر، «**بعض المنعرجات الهامة في تاريخ أوضاع الملكية الزراعية في إفريقية**

في فترة تاريخها الوسيط»، في دراسات تاريخية، العددان 43 ـ 44، أيلول 1992، ص ص83 ـ 104.

- دغفوس راضي، «**العوامل الاقتصادية لهجرة بني هلال وبني سليم من مصر إلى إفريقيّة**»، في مجلة المؤرخ العربي، العدد 20، 1981، ص ص13 ـ 50.

- السعداوي أحمد، «**المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط ـ النتائج الديموغرافية ـ**»، في كتاب الديمغرافية التونسية التاريخية في تونس والعالم العربي، دار سراس، تونس، 1993، ص ص27 ـ 48.

- شنيتي محمد البشير، «**وضعية الأرض وطرق استغلالها في العهد الروماني وبداية العهد الإسلامي**»، في دراسات تاريخية، العددان 43 ـ 44، أيلول، 1992، ص ص33 ـ 46.

- أبو صوة محمود أحمد، «**رؤية جديدة للفتح الإسلامي لليبيا**»، في مجلة البحوث التاريخية، السنة الثامنة، العدد الأول، يناير 1986، ص ص35 ـ 70.

- العلوي التقي، «**أصول المغاربة ـ الهلاليون بالمغربين الأدنى والأقصى**»، في مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، المغرب، العدد 35، 1985، ص ص385 ـ 434.

- فيلالي عبد العزيز، «**دولة برغواطة ـ نشأتها، ديانتها، علاقتها بجيرانها ـ**»، في مجلة سيرتا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، السنة الأولى، العدد الثاني، نوفمبر 1979، ص ص48 ـ 55.

- ــــــــ، «**جوانب من العلاقات التجارية بين الرستميين والأمويين في الأندلس**»، في مجلة سيرتا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، السنة الثانية، العدد الثالث، ماي 1980، ص ص33 ـ 41.

- قيسمان هرمان فون، «**الفلاح البدوي والمدينة في المشرق العربي**»، في مجلة الاجتهاد، السنة الخامس، العدد 18، شتاء 1993، ص ص11 ـ 56.

- كرّو أبو القاسم، «**بنو هلال وأوهام المؤرخين**»، في دراسات في التاريخ والتراث، دار الآفاق للطباعة والنشر، مؤسسة سوسة، تونس، 1991، ص ص28 ـ 35.

- ــــــــ، «**من دمّر قرطاجنة وقفصة**»، في دراسات في التاريخ والتراث، دار الآفاق للطباعة والنشر، مؤسسة سوسة، تونس، 1991، ص ص36 ـ 47.

- كريز كلوس ديم، فارنر، ماير هانس جورج، «**التجارة**»، في معجم العالم الإسلامي، ترجمة ج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص ص175 ـ 178.

- المباركي محمد، «بعض المعطيات حول الدولة والمجتمع خلال المغرب القديم»، في كتاب جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1992، ص ص109 ـ 166.

المراجع الأجنبية:

- Abu Nasr Jamil, *A History Of The Maghreb In The Islamic Period,* Cambridge University, Press, Cambridge, New York, 1990.
- Goitein (S.D), *Mediterranean Society-Economic Foundations,* University Of California, Press Berkeley, Los Angeles, London, Volume I, 1967.
  ___ , *Letters Of Medieval Jewish Trades,* Princeton University, 1973.
- La Coste (Y), *Ibn Khaldoun-Naissance De L'Histoire Passè Du Tiers Monde,* François Maspiro, Paris, 1973.
- Lewicki (T), *Etudes Maghrebines Et Soudanaises,* Edition Scientifiques De Pologne, Varsovie, 1979.
- Poinssot (L), *Quelques Edifices Tunisiens Du Moyen Age Et Des Temps Moderne Unversite de Tunis,* 1973.
- Terrasse (H), *Histoire Du Maroc Ed Attlantides,* Casablanca, Tome, I, 1949.
- Zaid (Abds), *Le Monde Des Ksours Du Sud Est Tunisien,* Bait Al Hikma, Tunis, 1992.

الدوريات الأجنبية:

- Ayoub (Abd. R), *«The Hilali Epic Material And Memory»,* Dans Revue D'Histoire Maghrebine, 11ème Annèe, No 35-36, December, 1984, pp189-217.
- Basset (H), *«Les Influences Puniques Chez Les Berberes»,* Dans Revue Africaine, Alger, Volume 62, 1921, pp340-340.
- Belkhodja (K) *«Les Normands De Sicile en Ifriqiya»,* Dans Les Cahiers De Tunisie, No 47-84, 1964, pp37-40.
- Berque (J), *«Du Nouveau Sur Les Bani Hilal»,* In Studia Islamica, No 36, 1972, pp99-11.
- Brett (M), *«Ifirqiya As A Market For Saharan Trade From The Tenth To The*

Twelfth Century», In Journal Of Africain History, X, 3, 1969, pp347, 364.

- Cahen (C), *«Quelques Mots Sur Les Hilaliens Et Le Nomadisme»*, In Journal Of The Economic And Social History Of Orient, Volume 11, 1968, pp130-133.
- Depois (J), *«Les Greniers Fortifies De L'Afrique Du Nord»*, Dans Les Cahiers Du Tunisie, Tome I, 1953, pp38-58.
- Goitein (S.D), *«Medieval Tunisia The Hub Of The Mediterranean»*, In Studies In Islamic History And Institutions, Leiden Ej Brill, 1908, pp308-328.
- Idris (H.R), *«De La Rèalite De La Catastrophe Hilalienne»*, Annales, Tome 23/1, 1968, pp390-396.
- Le Tourneau, *«Barghwata»*, Encyclopedie De L'Islam, N.E, Tome I, pp1075, 1076.

  —— , *«Fas»*, Encyclopedie De L'Islam, N.E, Tome II, pp837, 840.

  —— , *«Funduk»*, Encyclopedie De L'Islam, N.E, Tome II, pp966, 967.

  —— , *«La Revolte De Abu Yazid Au X Siecle»*, Dans Les Cahiers De Tunisie No 2, 1953, pp103, 125.
- Lewicki (T), *«The Ibadites In Arabia And Africa»*, In Journal Of World History, Volume 13, 1971, pp3-130.

  —— , *«La Repartition Geographique Des Groupements Ibadites Dans L'Afrique De Moyen Age»*, In Rocinik Orientalist Yezny, Tome 21, 1957, pp301-343.

  —— , *«Quelques Extraits Inedits Relatifs Au Voyages Des Commerçants Et De Missionnaires Ibadites Nord Africains Aux pays Du Soudan Occidental Et Central au Moyen Age»*, In Folia Orientalia, Tome 2, 1960, pp1-27.

  —— , *«Traits D'Histoire Du Commerce Transaharien, Marchands Et Missionnaires Ibadites En Soudan Occidental El Central Au Cours VIII-XII Siecle»*, In Etongrafia Polska, Warsaw, Volume 8, 1964, pp300-311.
- Levtzion, *«Ibn Hawqal The Cheque And Awdaghost»*, In Journal Of African History, IX, Tome 2, 1968, pp223-233.
- Poncet (J), *«L'Evlolution Des Genres De Vie En Tunisie Autour D'Une Phrase D'Ibn Khaldoun»*, Dans Les Cahiers De Tunisie, Volume 11, 1954, pp315-323.

  —— , *«Aux Sources De L'Histore Nord Africaine: Prosperite Et Decadence Ifri-*

qiyenne», Dans Les Cahiers De Tunisie, No 33, 1961, pp221-243.

___ , *«Le Mythe De La Catastrophe Hilalienne»,* Annales, Volume 22, 1967, pp1099, 1120.

- Ricardo (G), *«Neron Et Le Blè De L'Afrique»,* Dans Les Cahiers De Tunisie, 2ème Trimestre, 1956, pp163-173.

- Rodinson (M), *«Les Marchands Musulman»,* In Islam And Trade In Asia, Oxford, 1970, pp21-35.

